الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم العلوم السياسية والعلا قات الدولية

رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية

# العلاقات الجزائرية – الفرنسية

## من خلال معاهدة التافنة 1837

## - تحليل وثيقة دبلوماسية-

**المشرف:**
الدكتور محند برقوق

**الطالب:**
محمد رزيق

السنة الجامعية 2005- 2006

# كلمة شكر وتقد ير

بداية أتقدم بكلمة عرفان وتقدير إلى كل من أسدوا إليّ المساعدة والنصح لوصول هذه الدراسة إلى النور بعدما ظلت فكرة تخامرني لعدة سنوات.

وأقدم شكرا خاصا إلى أستاذي الدكتور محند برقوق الذي تفضل بالإشراف على أنجاز هذه الدراسة كمذكرة للماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فقد أعطى من وقته وجهده الكثير كما كان لرعايته وتوجيهاته كبير الأثر في خروج هذه الدراسة إلى حيز الوجود.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى الأستاذ الدكتور منصور بلرنب رئيس المجلس العلمي الدي أبدى إعجابه بالموضوع مما شجعني على مواصلة هذه الدراسة بكل فخر واعتزاز ولا يفوتني أن أنوّه بملاحظاته وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر في إتمام هذه الدراسة.

أتوجه بالشكر الخالص إلى الأستاذ الدكتور عمار بن سلطان الذي ظل يشجعني لإتمام هذه الدراسة منذ أن طرحت عليه الفكرة منذ عدة سنوات والذي ظل يسأل عنها كلما سعدت بلقاءه.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى كل أساتذتي الذين درست عندهم من لدن المرحلة الإبتدائية إلى المرحلة الجامعية وأخص بالذكر أساتذتي في مرحلة الليسانس ومرحلة ما بعد التدرج بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية حيث تعلمت منهم أنا وغيري الكثير فجزاهم الله عنا بخير وبارك الله فيهم. كما لايفوتني أن أترحم على أساتذتي الدكتور عبد الحميد دراجي والدكتور جلالي اليابس والدكتورة مليكة علاب والأستاذ عبد القادر دريدي الذين وددت لو كانوا معنا اليوم لأستنير بتوجيهاتهم وآرائهم فعليهم رحمة الله وبركاته وإن لله وإنا إليه راجعون.

# الإهداء

إلى الذين دفعوا دمائهم رخيصة ليحيا هذا الوطن...

إلى الأمير عبد القادر الذي واجه أعتى قوة مدمرة في ظرف قل فيه الصديق والنصير...

إلى كل الشرفاء والأحرار في عالمنا العربي والإسلامي الذين ما زالوا يميزون بين الدفاع عن الأوطان باعتبارها أمانة مقدسة والاستسلام للقدر المحتوم تحت غطاء أسماء ومسميات لم يسمع بها الأولون.

إلى الشباب الجزائري الذي لا يعرف معظمه عن الأمير إلاّ الإسم.

إلى أسرتي الكبيرة الجزائر وأسرتي الصغيرة وعلى رأسها الوالدين الكريمين وزوجتي، إلى أخي عبد الكريم الذي كان خير معين وناصح إلى الأهل والأبناء.

إلى زملائي الأساتذة الذين قضيت معهم شبابي بكل حلوه ومره وأحلامه وتطلعاته.

# المقدمة

**مقدمة:**

يبرر الخطاب الرسمي الفرنسي، الحملة الفرنسية على الجزائر، إنتقاما لحادثة المروحة عام 1827[1] الناتجة عن قضية الديون. إلا أن الدراسة المتأنية للعلاقات الدولية للقرن 18و 19 وتتبع التصريحات لأبرز زعماء فرنسا وساستها ومفكريها يجعلنا نشكك في الخطاب الرسمي الفرنسي, ذلك أن الجزائر ومنذ أن أصبحت تابعة للدولة العثمانية عام 1518فإنها اعتبرت خط الدفاع الأمامي للدولة العثمانية في غرب البحر المتوسط[2] نظرا للصراع الذي احتدم بينها وبين إسبانيا والبرتغال في القرون 15، 16 و17حيث جعلت الدولة العثمانية من الجزائر حربة في وجه إسبانيا والمجال المسيحي[3] وقد تجلى هذا الصراع في البحر الأبيض المتوسط وعبر العديد من المناطق الحيوية والإستراتيجية: المضائق، البحار.. وهذا ما يفسر الحروب المستمرة أحيانا والمتقطعة أحيانا أخرى بين القوى العثمانية والأقاليم والولايات التابعة لها والدول الأروبية، حيث تعرضت الجزائر في الفترة الممتدة بين 1622 و1830 إلى 20 هجوما من قبل الدول الأروبية والولايات المتحدة الأمريكية.[4]

و بما أن حادثة المروحة هي نتيجة لتفاعل قضية الديون التي كان على فرنسا أن تسددها للجزائر بعدما قدّمت هذه الأخيرة حبوبا لحكومة الإدارة بفرنسا (1795- 1799) ولجيوش مصر والرّاين[5] واعتراف وزير خارجية فرنسا تاليران بهذه الديون عام 1799[6] وتعيين بيير دوفال P. Deval قنصلا بالجزائر لتطمينها بأن فرنسا ستدفع مستحقاتها[7] (تسديد الديون) خلفا لديبوا تانفيل الذي ساهم مساهمة كبيرة في توتير الموقف بين البلدين وجعل علاقاتهما تقف على فوهة بركان وفي حالة من التشنج المستمر[8]. إلاّ أن هذه القضية قد اتخذت أبعادا دولية[9] بعدما استطاع بكري أن يقنع الداي حسين أنه لا يستطيع أن يسترد ديونه من فرنسا إلاّ إذا ربط بين ديون الحكومة الجزائرية وديون بكري وبوشناق اتجاه فرنسا. وبذلك فقد استطاعا أن يدفعا بالداي حسين إلى اتخاذ إجراءات تصبّ في مصلحتهما وأن يتلاعبا به بالتوافق مع تاليران.[10] وإن الدارس للسياسة الفرنسية بالجزائر في العصر الحديث، لا بدّ أن يعود إلى مرتكزات ومنطلقات هذه السياسة منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 حتى يتسنى له أن يفهم خلفيات هذه السياسة وأهدافها والوسائل التي استخدمتها فرنسا لتحقيق تلك الأهداف. حيث أن العلاقات الدولية والصراعات الدولية وما ينجر عنها من أزمات، وحروب وثورات تخضع لقواعد وضوابط وأبعاد حضارية، إقتصادية، تاريخية ودينية...

وبحكم هذه الجدلية بين سياسة القوى الحالية ومرتكزاتها ومنطلقاتها ذات الأبعاد المتعددة الجوانب وتفاعل الدول مع هذه السياسات، فقد استوقف الباحث موضوع العلاقات الجزائرية - الفرنسية من خلال تتبع السياسة الفرنسية وأهدافها من الاحتلال وتعاملها المتقلب والمتغير بين السلم والحرب - بحسب الظروف - مع الدولة الجزائرية، وهذا من خلال دراسة وثيقة ديبلوماسية ألا وهي: معاهدة " التافنة " الموقعة بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو في 30 ماي 1830.

**1- مبررات اختيار الموضوع:**

إن الدافع من وراء هذا الموضوع يتمثل فيما يلي:

**1-1-المبررات الذاتية:**

➢البحث في المجهود الفكري والسياسي والأداء الدبلوماسي، الذي بذله الأمير عبد القادر لتحرير الجزائر، باعتباره واضع أسس وقواعد الدولة الجزائرية الحديثة، وباعتباره سياسيا يمتاز ببعد النظر وهذا من خلال المشروع الذي حمله وسعى لتجسيده في ظروف لم تكن في صالحه أصلا. ومحاولة إنصاف الرجل الذي اختلفت حوله الآراء نظرا للدعاية التي روجتها السلطات الإستعمارية بشأنه والمتعلقة بكونه ذلك المستسلم، المنهزم، الصديق لفرنسا...

➢ محاولة إبرازه كرجل دولة من الطراز الأول وهذا من خلال تثمين دوره الدبلوماسي والسياسي والسعي لتأصيل فكر سياسي جزائري ذلك أنه من الظلم أن نترك مثل هذا الفكـــرو الأداء دون دراسة وتنقيب وتثمين.

**1-2-المبررات الموضوعية:**

➢ محاولة فهم خلفيات ومنطلقات السياسة الفرنسية بالجزائر والتي لا يمكن استيعابها والإلمام بها إلا إذا تمّ البحث في بداية تبلور هذه السياسة وذلك بالرجوع إلى القرن 19، ذلك القرن الذي يعتبر واحد من أهم قرون التاريخ تأثيرا على العصور الحديثة اللاحقة به.

➢ أن السياسة الفرنسية بالجزائر وكذا بالمغرب العربي والتي سوف تكتمل في فترات لاحقة ومازالت في طور التحسين والتنقيح والتعديل... إنما بدأت تتضح معالمها في القرن 19 لذا كان لا بد من العودة إلى هذا القرن باعتباره قرن الإستعمار بامتياز وباعتباره القرن الذي حددت فيه بوضوح معالم التطورات العميقة التي سيشهدها توزيع القوى والأوزان السياسة بين

الدول والكتل والقوات في القرن 20 وهذه الانقلابات الكاملة في الاستراتيجية الكوكبية في ظل العصر النووي.

- ➢ أن نوضح أن الأمير "عبد القادر" استطاع أن ينشئ دولة جزائرية قومية في عصر كان فيه "هيجل" يحاول أن يضع الخطوط الأولى لنظريته عن الدولة وكانت فيه الأمتان الألمانية والإيطالية تفتشان عن هويتهما...

- ➢ أن نبين أن الأمير الذي استطاع أن يستغل جميع الظروف والوسائل المتاحة أن يجعل فرنسا تعترف به وبدولته من خلال معاهدة " التافنة " هو جدير بالدراسة المعمقة لمحاولة فهم تطلعاته وأهدافه واستراتيجيته وسعيه إلى آخر لحظة لإنهاء الاحتلال الفرنسي بالجزائر، وإبرازه كرجل دولة ليكون نموذجا أو مدرسة لكل مسؤول جزائري.

- ➢ أن نبين أن فرنسا التي لم تحترم معاهدة " التافنة " التي وقعتها مع الأمير عام 1837، لجأت إلى خطط حربية خطيرة لتحقيق أغراضها الرأسمالية الإستعمارية التوسعية كمقدمة لاحتلال المغرب العربي: تونس في عام1881، المغرب الأقصى في عام 1912، وهذا من خلال: سياسة التقتيل الجماعي وحرب الإبادة وسياسة الأرض المحروقة... وأن استسلام الأمير عبد القادر لفرنسا في ديسمبر 1847 لم يكن إلا نتيجة منطقية لتلك الخطط والسياسات وليس سلوكا سلبيا أو تخلي الأمير عن مسؤولياته.

2- **الإشكالية**:

الإشكال المطروح في هذه الدراسة يقوم على تحليل وثيقة معاهدة التافنة – من خلال التطرق للأسئلة الآتية:

2-1- ما هي أ بعاد وأهداف السياسية الفرنسية بالجزائر، وهل حقيقة أن فرنسا – كما يقول سياسيوها ومؤرخوها – لم يكن لديها سياسة واضحة المعالم بالجزائر وأن غزوها عام 1830 لم يكن محدّد الأهداف؟

2-2- هل كان الأمير عبد القادر مستوعبا لخطط فرنسا، مدركا لأهدافها بالجزائر ومنطقة المغرب العربي حينما وقع معها معاهدة " التافنة" عام 1837؟

2-3- هل كان بمقدور الأمير عبد القادر أن يواجه القوات الفرنسية ويضع حدا للاحتلال لو أنه وجد الدعم الخارجي: تونس، المغرب، الدولة العثمانية، بريطانيا...؟

2-4- لماذا لم يتحد الأمير عبد القادر مع أحمد باي ضد فرنسا؟ وهل كان بإمكانهما أن يضعا حدا للاحتلال الفرنسي للجزائر لو أنهما نسّقا بينهما ووحّدا جهودهما اتجاه فرنسا؟

2-5- هل كان الأمير رجل دولة من خلال خططه وأدائه وأهدافه؟

**2-1-حدود المشكلة:**

**المجال الزماني:** يدخل الحيز الزماني للإشكالية المطروحة في هذه الدراسة والمتعلقة أساسا بتحليل معاهدة التافنة في الإطار الزماني الممتد من سنة 1830 سنة بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر إلى سنة 1839 وهي السنة التي تجدد فيها القتال بين الأمير وفرنسا بعد خرق فرنسا لمعاهدة التافنة والتي سوف تكون آخر مرحلة لعهد الأمير الذي وإن انهزم عسكريا إلاّ أن الأسس التي أرساها سوف تجد طريقها بعد ذلك بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية التي سوف تستكمل مشروع الأميرالقومي والوطني.

**المجال الموضوعي**: لمل كانت معاهدة التافنة وثيقة دبلوماسية هامة بالنسبة للدارس والباحث في العلاقات الجزائرية – الفرنسية، فقد سعينا للتوصل إلى حقيقة مفادها أن الأمير استطاع أن يؤسس الدولة الجزائرية على أسس قومية بعد استسلام الداي في 05 جويلية 1830 وحدوث فراغ في السلطة بعد انهيار الحكومة المركزية وهو شيء لم يكن مألوفا خلال هذه الفترة وعليه فإن مبدأ " الكيان الجزائري" كان مبدأ جديدا بالنسبة للجزائر والعالم العربي. وأنه يكون بذلك القائد الروحي للجزائر حسب آرون. وأنه بفعل **مقاومته للإستراتيجية الإستعمارية** يكون قد أثبت قبل غيره أن هدف فرنسا ليس الجزائر وحدها بل المنطقة بكاملها وهذا ما لم يستوعبه حكام هذه المنطقة بدليل مواقفهم السلبية المتفاوتة بين التأييد الكامل لفرنسا أو الحياد. وهذا ما يتطلب **ضرورة التنسيق والتكامل بين دول المنطقة في الحاضر أو المستقبل بهدف تحقيق الأمن** بمفهومه الواسع: السياسي، الإقتصادي، الأمني...في مواجهة القوى الكبرى.

**3- الفرضيات:**

هذا وقد ارتأينا أن نبرهن على مدى صحة الفرضيات التالية:

3-1- أن مقاومة الشعب الجزائري تحت قيادة الأمير عبد القادر قد أثرت على القدرة التفاوضية الفرنسية مع "الدولة الجزائرية". وهذا من خلال معاهدة دي ميشال، ثم معاهدة التافنة، موضوع دراستنا التي اعترفت فيها فرنسا للأمير عبد القادر على ثلاثة أرباع الجزائر.

3-2- أن فرنسا اضطرت لأن تفاوض الأمير عبد القادر بهدف القضاء على أحمد باي في الشرق الجزائري، ذلك أنها لم تكن قادرة على فتح جبهتي قتال في آن واحد؛ على أن تتصدى للأمير بعد ذلك.

3-3- أن احتلال الجزائر كان مقدمة أو تمهيدا لاحتلال بقية أقطار المغرب العربي واتخاذ الجزائر قاعدة للتوسع بالقارة الإفريقية.

3-4- أن المصلحة هي التي جعلت فرنسا توقع معاهدة التافنة عام 1837 مع الأمير عبد القادر وأن المصلحة مرّة أخرى هي التي جعلتها تنتهك هذه المعاهدة بعد أزيد من سنتين أي عام 1839.

3-5- أن الأمير عبد القادر والذي إن لم يكن غافلا عن أهداف ومرامي فرنسا، فإنه كان بأمسّ الحاجة إلى هذه المعاهدة وما تمخض عنها من اتفاق وفترة سلام تتيح له استكمال بناء الدولة وتنظيمها من خلال إنشاء المؤسسات واستكمال بناء الجيش... حتى يكون في وضع أفضل متى تجدّد القتال.

4- **أدبيات الدراسة**:

سعينا من خلال هذه الدراسة – تحليل وثيقة دبلوماسية – تحديد المفاهيم المتعلقة بالموضوع من جهة والمفاهيم المتعلقة بالأطراف الموقعة على هذه المعاهدة وهذا من خلال المصطلحات التالية:

4-1- **الوثيقة**:

تعتبر الوثائق ودراستها ومحتوياتها ونقدها العمود الفقري لأي دراسة علمية موضوعية: تاريخية، سياسية، ديبلوماسية، إقتصادية...

**الوثيقة لغة**: هي الشيء الموثوق الذي يمكن الركون إليه والاعتماد على ما يحويه من معلومات. وهي مشتقة من مصدر الثقة والوثوق، وكلها كلمات توحي بالصدق والاعتماد على الشيء الموصوف به.

**الوثيقة فنيا**: صك يحتوي معلومات تصدرها هيئة رسمية معترف بها ومعترف لها بالحق بإصدار مثل هذه الأشياء، وتحمل من السمات العائدة إلى تلك الهيئة، ما يمكن الإطمئنان إلى صحة صدورها عن تلك الهيئة ويقطع دابر التزوير(11)

والوثائق أنواع، قد تكون أشياء مصنوعة: كالأواني الفخارية، والأسلحة واللوحات الفنية... وقد تكون مخطوطات أو مواد مكتوبة. وعلى الباحث بشؤون الوثائق ألا يأخذ ما جاء فيها على أنه شيء مسلم به بل يجب عليه أن يخضعها للنقد حتى يستطيع أن يتأكد من صلابة الأرض التي يبني عليها نتائج دراسته.

**4-1-1- نقد الوثيقة:** لا يمكن الإطمئنان إلى الوثيقة إلا بعد إخضاعها للعملية النقدية. وعليه فأن هناك نوعان من النقد وهما:

- **النقد الخارجي:** ويهتم بدراسة المواد التي سجلت عليها الوثيقة: نوع الورق، تاريخه، نوع الحبر، نوع القلم الذي كتب به مضمون الوثيقة ، نوع الخط، الأخطاء التي ارتكبت أثناء الكتابة، العهد الذي يعود إليه الخط...و يستطيع الباحث في شؤون الوثائق عن طريق الموازنة والتحليل الكيماوي أن يتأكد من صحة هذه الأشياء أو زيفها.(12)

- **النقد الداخلي:** ويتناول دراسة محتويات الوثيقة، وهل ما تنطق به الوثيقة ينطبق على الحقيقة أم لا؟ ذلك أن كثيرا من الحكومات، من أجل أسباب واعتبارات كثيرة منها القومية ومنها ما يتعلق بالأمن... تصدر بيانات كثيرة رسمية تخالف الحقيقة وتتجاوزها. وكثيرا ما حولت بلاغات الدول ووثائقها الإنهزامات إلى انتصارات والخسائر إلى أرباح عظيمة. وهذا الشيء أبرز ما يكون في العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الدول بحيث يجب على المؤرخ والدارس أن يستعمل أقصى درجات الحيطة والحذر في تناول محتويات تلك الوثائق ودراساتها والحكم لها أم عليها، وبالتالي استخلاص الحقائق الموضوعية منها. وسبيله إلى ذلك الدراسة الموازنة لوثائق الدول المعنية ذات العلاقة، والرجوع إلى المصادر التاريخية الأخرى والإستقصاء والبحث مما يجعله أكثر اطمئنانا إلى أحكامه وسلامتها من الناحية الموضوعية العلمية.(13)

4-2- **الدبلوماسية:** كلمة يونانية الأصل مشتقة من diploma وتعني:" الوثيقة الرسمية المطوية مرتين والصادرة عن الرؤساء السياسيين للمدن التي كان يتكون منها المجتمع الإغريقي القديم."(14) ثم تطور معناها لتشمل الوثائق التي تتضمن نصوص الإتفاقيات والمعاهدات.(15)

ولم ينتشراستعمال كلمتي " دبلوماسية" و" دبلوماسي" إلا في أواخر القرن الثامن عشر. وظلت حتى الثورة الفرنسية مختلطة بمعنى المفاوضة وفنها حتى أصبح لفظ دبلوماسية يعني مفاوضة، ودبلوماسي يعني مفاوض.(16)

أما الدبلوماسية وكل ما تنطوي تحتها من معان محدودة وقواعد وتقاليد ومراسم ومفاهيم فلم تتبلور إلا بعد مؤتمر فيينا عام 1815.

ليس للدبلوماسية تعريف محدد متفق عليه. ومن أشهر تعاريف الدبلوماسية هو تعريف قاموس أكسفورد الأنجليزي الذي تبناه المؤلف والدبلوماسي السير هيرالد نكلسون:" الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات. والأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثون لإدارة وتسوية هذه العلاقات هي وظيفة الدبلوماسي أو فنه".[17]

و لا جدال في أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسات الخارجية للدول ولا سيما في وقت السلم[18]، تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي.[19]

**4-3- معاهدة**: عرفت المجتمعات البشرية المعاهدات منذ العصور القديمة حيث سعت لتنظيم علاقاتها وربطها برباط قوي يحفظ لها احترامها واستمرارها.

وقد أصبحت المعاهدات إحدى الوسائل التي تلجأ إليها الدول لتنظيم علاقاتها مع أطراف أخرى في السلم والحرب. والمعاهدات كثيرة، منها تلك التي توقف الحرب أو تعقد الصلح أو تعقد الهدنة، والمعاهدات التي تنظم أوضاع المحاربين والغنائم والأسرى وسيادة الدول واستقلالها أو خضوعها للدول المنتصرة. ومنها المعاهدات التجارية والثقافية وتلك التي تنظم تبادل السفراء والقناصل وتنظيم أوضاع رعايا الدول الأخرى...

وقد شهدت المعاهدات في العصور المتأخرة اهتماما واسعا شأنها شأن بقية الجوانب القانونية حيث اهتم المشرعون بالمعاهدات وقامت من أجل ذلك أبحاث ودراسات ومؤسسات تعمل على دراسة المعاهدات.هذا وأصبحت المعاهدات مصدرا رئيسيا من مصادر القانون الدولي. ويمكن تعريف المعاهدة بمفهومها الضيق على النحو التالي: المعاهدات: " اتفاقات تعقدها الدول فيما بينها بغرض تنظيم علاقة قانونية دولية وتحديد القواعد التي تخضع لها هذه العلاقة."[20] أو: " المعاهدات تطلق على التعهدات الدولية المعقودة من قبل السلطة صاحبة الاختصاص في عقد المعاهدات (treaty making power) أي في الغالب بواسطة رئيس الدولة، وذلك باتباع ثلاث مراحل هي: المفاوضات، ثم التوقيع ثم الإبرام والنشر." [21]

أو هي "إتفاق مكتوب بين شخصين أو أكثر من الأشخاص الدولية من شأنه أن ينشئ حقوقا والتزامات متبادلة في ظل القانون الدولي".[22]

تجدرالإشارة أن طبيعة الموضوع: سياسية - تاريخية تعود إلى القرن التاسع عشر مع ما للقرن من خصوصيات وأدبيات قد جعلت موضوع الدراسة - تحليل وثيقة دبلوماسية- يتميز ببعض المصطلحات والتعابير إرتأينا أن نشير لها ومن أمثلة ذلك:

- استخدام مصطلح "أمير المؤمنين" أو "السلطان" للدلالة على صفة "عبد القادر" قد تتغير من وثيقة إلى أخرى ذلك أنه وإلى غاية هذه الفترة لم يكن هناك إسم أو صفة واحدة وموحدة متفق عليها، والسبب هو أن الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 قد أنهى الوجود العثماني بالجزائر وكان مؤشرا على بداية عهد جديد: عهد قيام دولة قومية جزائرية.
- استخدام مصطلح أمة، الشريعة، المؤمنين الشرف... هذا دليل على تأثير البعد الديني في الأداء السياسي والدبلوماسي للأمير عبد القادر، الذي اتخذ القرآن الكريم والسنة النبوية مصدرين أساسيين لقيام دولته وسن قوانينها.

**4-4- إستراتيجية:**

تلجأ الدول لتحقيق مصالحها وأمنها القومي إلى وضع الخطط التي يتم من خلالها رسم الأهداف وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيقها وعلى هذا الأساس استخدم مصطلح الإستراتيجية الذي يعني: علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصمّمة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد (مختلف أشكال الثروة والقوة) لتحقيق الأهداف الكبرى.[23]

تطور استخدام مصطلح الإستراتيجية على يد كارل فون كلاوز فيتز في القرن التاسع عشر الذي درس العلوم العسكرية على أسس عقلية فعرّف الإستراتيجية على أنها: " نظرية استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب."[24] في ضوء مفهومه الأساسي الذي يقول بأن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى.

هذا وقد قدّم العديد من المنظرين: ليدل هارت، أندري بوفر، ماو تسي تونغ، تعريفاتهم المختلفة لمصطلح الإستراتيجية والتي يجمع بينها الإتفاق على أنها علم وفن إعداد الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر وغير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة التي يتعذر تنفيذه بوسائل أخرى.[25]

تطور استخدام المصطلح في الأزمنة الحديثة باتجاه المعنى الأشمل المتجاوز للمجال العسكري ليصبح مجموع الخطط والتعليمات المعدّة لمواجهة كل الإحتمالات وذلك على جميع

الأصعدة -لا على الصعيد العسكري وحسب - من خلال التركيز على التخطيط والتتابع لا مجرد الإدارة العامة للصراع.

وتجدر الإشارة أن التكتيك هو جزء من أجزاء الإستراتيجية يحقق مرحلة من مراحلها ويخضع لأهدافها ولا يتناقض مع مسارها العام.(26)

كما التمسنا في بحثنا العديد من المؤلفات الوطنية منها والأجنبية المتعلقة باحتلال فرنسا للجزائر، وبروز الأمير عبد القادر كموحد للطاقات الوطنية بهدف وضع حد للاحتلال الفرنسي أو على الأقل حصره في المدن الساحلية مؤقتا.

ولهذا الغرض قمنا بمسح لمختلف المراجع والمواضيع المتعلقة بهذه الفترة والتي قدر عددها بأزيد من 100 مؤلف بين مصدر ومرجع ودوريات، باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية. من بينها هذه المراجع:

- **" حياة الأمير عبد القادر" لشارل هنري تشرشل** وهو ترجمة للأمير تختلف عن التراجم التي سبقته ذلك أنها تجمع إلى جانب الأحداث السياسية والعسكرية عنصرا هاما في حياة الأمير وهي الروح الدينية والمواقف الإنسانية والإجتماعية وهو الشيء الذي تفتقر إليه العديد من الأعمال الأخرى سواء كانت عربية أو فرنسية. وهو إلى جانب ذلك يعطي نظرة الأمير للأحداث التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى غاية 1847 سنة خروجه من الجزائر. وعليه فقد أطلعتنا هذه الترجمة عن الرأي الآخر الذي ظل مغيبا لفترة طويلة حيث تبين مثلا من هذا المؤلف أن الأمير لم يعترف بالسيادة الفرنسية كما روّجت لذلك فرنسا. ضف إلى ذلك أن هذا المصدر بيّن لنا المشروع الذي كان يدور في ذهن الأمير لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.

تمتاز هذه الترجمة بجمعها للعديد من الوثائق الأصلية التي حصل عليها تشرشل من الأميرنفسه أو من عائلته مباشرة. وأهم من ذلك كله هوأنه كتب هذه الترجمة من إملاء الأمير نفسه، حيث اتفق تشرشل مع الأميرعلى الجلوس معه ساعة يوميا طيلة خمسة أشهر. لذا فقد استخدم هذا الكتاب كمصدر هام لمعظم الذين ترجموا للأمير بما في ذلك إبن الأمير محمد صاحب تحفة الزائر.كما تجدر الإشارة أن مقدمة الكتاب باللغة الفرنسية التي قام ميشال هابارت تعد من أهم ما كتب عن ظروف وملابسات توقيع معاهدة التافنة. حيث أوضح هابارت أن فرنسا هي التي نقضت المعاهدة وأنها أعطت تفسيرا مغالطا للمعاهدة وأنها تعمدت إخفاء نص المعاهدة باللعة العربية التي يدعي الكثير من مؤرخي فرنسا أنه ترجمة للنص الأصلي باللغة الفرنسية.

➢" **تحفة الزائر" لمحمد بن عبد القادر**وهو أفضل مرجع باللغة العربية عن الأمير.ورغم افتقاره إلى المنهج واحتوائه على المبالغات وأسلوبها العاطفي إلا أنه يعتبر من أهم المصادر عن الأمير نظرا لاحتوائه على العديد من الوثائق التي لها علاقة بهذه الفترة وهو ما جعل النسخة الأصلية لهذا الكتاب تضيع بعد انجازها وقبل الدفع بفع بها إلى المطبعة ، فهل كان ذلك محض صدفة أو كان عملا مدبرا ؟ ومن قبل من؟ ولمذا؟.

➢ **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية لإسماعيل العربي** وهو مرجع يتضمن العديد من الوثائق المتعلقة بهذه الفترة نتيجة لاطلاعه عليها في فرنسا في إطار بحوثه المتعلقة بدراسة المقاومة الجزائرية سواء في الشرق أو في الغرب الجزائري. كما اعتمد هذا المرجع على كم هائل من المراجع سواء منها الفرنسية أو غيرها. كما تكمن أهمية هذا المرجع في تعرضه لدور الجاسوسية التي انتهجتها فرنسا بالجزائرو التي لعبت فيها القنصلية العامة في معسكر عاصمة الأميرالدور الكبير وعلى رأسها القنصل عبد الله عصبون ومن بعده الضابط دوماس والكتور فارنيي... بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف للأمير لاستخدامها ضده لما يحين الوقت.

➢ **الجزائر في عهد الأمير عبد القادر لمارسيل إيمريت** وهو المرجع الذي حاول فيه صاحبه أن يتعرض إلى التركيبة السوسيولوجية للجزائر في عهد الأمير بهدف أبراز تناقضات المجتمع الجزائري واستحالت تحقيق الوحدة السياسية التي سعى عبد القادر لتحقيقها. إلا أن هذا المرجع يحتوي على العديد من الوثائق التي استفدنا منها كثيرا، خاصة تلك المتعلقة بالمراسلات التي تمت بين الأمير والجنرال بيجو والتي من خلالها استطعنا أن نصل إلى نتيجة مفادها أن الأمير لم يعترف بالسيدة الفرنسية كما ادعت بعد ذلك فرنسا. وأن الجنرال بيجو يغيّر في نصوص الإتفاق الحاصل بينه وبين الأمير وهذا ما أشار له الأمير في احدى رسائله الموجهة له. كما يفيدنا هذا المرجع من حيث سعي فرنسا لإضعاف الجبهة الداخلية الجزائر من خلال تركيزها على ربط جسور الترابط بينها وبين الإقطاعية المحلية بهدف توظيفها في إفشال مشروع الأمير.

➢ إضافة إلى مجموعة من المراجع وعلى رأسها **التاريخ المعاصر للجزائر لأندري جوليان وشارل روبار آجيرون وغابريال إسكير** والتي تعتبر من أهم المراجع التي ألفت عن هذه الفترة نظرا لمحاولاتها تفسيرصلابة المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر...

## 5-**الإطار النظري**:

وعموما فإن الكثير من المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة - تحليل وثيقة دبلوماسية – يجب أن توضع في إطارها وسياقها التاريخي – القرن التاسع عشر – الذي يعتبر من أهم القرون تأصيلا للأداء الدبلوماسي وتحديدا للمفاهيم السياسية التي اصطبغت بها العلاقات الدولية والسياسية فيما بعد.

ضف إلى ذلك أننا حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نقف على أهمية النظريات التي صيغت خلال القرن التاسع عشر لتوجيه وتحديد العملية السياسية بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن للمنفعة من قبل الأطراف المتنازعة أو المتصارعة – بحسب الظروف – ذلك أن القرن 19 هو قرن الإستعمار بامتياز- القرن الذي نشأت فيه العديد من المدارس والمذاهب السياسية، والاقتصادية التي وجهت سياسات الدول الكبرى التي سعت إلى اقتسام العالم فيما بينها إلى مناطق نفوذ ومستعمرات مع ما صاحب ذلك من تنافس وصراع كبير بينها، أفرز الكثير من الأزمات الدولية التي أدت إلى قيام الحرب العالمية الأولى 1914– 1918 بعد ذلك.

فإذا كانت **الدولة الإقليمية** هي نتاج اتفاقية وستفاليا عام 1648 حيث صارت الدولة تعتبر وحدها السلطة المطلقة على وحدة ترابية محددة بعد أن كانت تشترك معها الكنيسة في أروبا. فإنها شكلت الخطوة الأساسية للتحل نحو **الدولة القومية** الذي يتسم بها النظام الدولي منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر.(27)

وعلى هذا الأساس شهدت أروبا قيام العديد من الدول القومية في القرن التاسع عشر بعد انفصالها عن دول إمبراطورية مثل اليونان والنرويج ( **القومية الإنفصالية** )، ألمانيا، إيطاليا ( **القومية التوحيدية** ) الدولة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر والتي يطلق عليها ريمون آرون اسم **القومية المناهضة لأروبا الإستعمارية**.(28)

وعليه فقد توصل مارسيل إيمريت إلى أن الأمير " كان هدفه تأسيس جنسية عربية في الجزائر... وكان طموحه استقلال العرب في الجزائر ملتفين تحت رايته. فكرة جديدة لا محالة. لكن لا نجد لها أصلا في القرآن الذي لا ينص على مبدإ الجنسيات." أما الجنرال بول أزان اعتقد " أن خطأ الأمير الأساسي كان ارادیه خلق قوة إسلامية في الجزائر وقد كان ذلك الهدف حلما لا يتأتى تحقيقه نظرا لما كان عليه الشمال الإفريقي في الماضي ونظرا للمجموعات البلدية أو القبلية أو الإقطاعية التي يطلق عليها الفرنسيون اسم القبائل بدون تمييز." في حين قدر أبو القاسم سعد الله أن الأمير أخرج الوطنية من ميدان النظرية التي نادى بها حمدان خوجة إلى ميدان التطبيق، فالوطنية في مفهوم الأمير هي القوى المحاربة ضد العدو الأجنبي.

ولقد كان لهذه المحاولة التوحيدية التي قادها الأمير في إطار دولة مستقلة هي التي أوحت بعد ذلك لنابليون الثالث 1852 - 1870 بإقامة مملكة عربية بالجزائر بعد زيارته للجزائر عام 1860 حيث اقتنع بأن سياسة الإندماج لم تنجح.[29] إلا أنه فشل في تحقيق هذه المملكة نتيجة لموقف الحكام العامون والمعمرون الذين تحالفوا ضد هذه الخطة.

لقد أتاحت معاهدة دي ميشال1834 ومعاهدة التافنة 1837 لعبد القادر أن يواصل مشروعه والمتمثل في تنظيم حكومة وبناء جيش وتوسيع نفوذه مما جعل بعضهم يصف حكومته بأنها كانت " بحق أول حكومة وطنية تمثيلية شعبية للجزائر منذ أربعة قرون."[30] وهذا ما جعل فرنسا تنظر بعين الريبة لجهود عبد القادر في توحيد البلاد وتدعيم قوته ببناء إدارة جديدة وتوسيع نفوذه، لذا أعلنت الحرب عليه رغم معاهدة السلام التي أمضتها معه. بل إنها سوف ترسل من تفاوض مع الأمير للقضاء عليه ألا وهو الجنرال بيجونفسه.

**6- الإطار المنهجي:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة والبرهنة على مدى صحة أو نفي الفرضيات فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المناهج التي فرضتها علينا طبيعة الدراسة - تحليل وثيقة ديبلوماسية: معاهدة "التافنة" 1837- التالية:

**6-1- منهج التحليل الوثائقي:**

و هذا من خلال تسليط **النقد** على الوثيقة التي بين أيدينا للتعرف على أي جزء منها يمكن أن يوثق به؟ وما هو القدر الذي يمكن قبوله من ذلك الجزء الذي وثـق به ؟ وإلى أي حد يمكن الإطمئنان إليه ؟ ويجب أن تكون الوثيقة عرضة **للنقد الخارجي** (الظاهري) الذي يهدف أساسا إلى إثبات صحة الوثيقة وسلامتها من أي تحريف يكون قد طرأ عليها والتثبت من أنها على الحالة التي وضعت عليها، وقد أشار العديد من الباحثين وعلى رأسهم أسد رستم وحسن عثمان وبول ماس أثناء عملية النقد الخارجي إلى الإحتمالات التي تكون عليها الوثيقة وهي كما يلي[31]:

- **الإحتمال الأول**: أن تتوفر النسخة الأم وهي التي بخط المؤلف.
- **الإحتمال الثاني**: أن تكون الوثيقة الأصلية مفقودة وفي هذه الحالة على الباحث أن يتحرى الدقة لتحقيق النص لاحتمال وجود أخطاء في النسخ كالتحريف والتزييف، كما يحتاج الباحث إلى معرفة الخطوط.

➢ **الإحتمال الثالث:** توفر عدة نسخ منقولة عن الأصل وقد يوجد تشابه أو اختلاف بين النسخ.

كما تكون الوثيقة عرضة كذلك **للنقد الداخلي** (الباطني) الذي يهدف إلى ما يمكن قبوله من المعلومات الواردة في الوثيقة وصلة واضع الوثيقة بالأحداث وموقفه منها وأمانته ومعلوماته... هذا وينقسم النقد الباطني إلى **النقد الباطني الإيجابي** الذي يعتمد على تحليل مضمون الوثيقة وإدراك المدلول الحقيقي لها وتحديد المعاني الخفية فيها والإحاطة بمدلولات الألفاظ واختلاف معانيها وتطور لغتها... و**النقد الباطني السلبي** الذي يركز على الظروف التي كتبت فيها الوثيقة بهدف التعرف على الحقائق ومدى دقتها ومطابقتها للحقيقة التاريخية. إضافة إلى تحليل شخصية صاحب الوثيقة. وبناء على ذلك فقد قمنا بتحليل الوثيقة الدبلوماسية من حيث: الشكل، اللغة والأدبيات المستخدمة؛ ثم تحليل المضمون بالنظر إلى أهداف الطرفين الموقعين للمعاهدة وحرص كل طرف على تضمين المعاهدة وجهة نظره، ومحاولة تحقيق أكبر منفعة وتقييد للطرف الثاني وهذا ما يبرر خصوصيات كل طرف وعبقريته وأدائه الدبلوماسي والسيـاسي، علما بأن هذه المعاهـدة فرضتها الظروف السياسية، العسكرية والإقتصادية لذلك العـهد(القرن 19)، وهذا ما يستوجب **التحليل الحدثي** لذلك من حيث الظروف التي أدت إلى توقيع هذه المعاهدة سواء الداخلية أو الخارجية بأبعادها التاريخية، السياسية والاقتصادية...

### 2-6- **المنهج التاريخي- التحليلي:**

يتبع هذا المنهج لدراسة الحالات التي أصبحت في ذمة التاريخ. وذلك بقصد الإستفادة من تجارب الماضي لفهم الحاضر والتخطيط للمستقبل حتى يتمكن الفرد من تطوير أساليب حياته. يختص هذا المنهج بادخال الظروف المحيطة بميلاد الظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها أو اختفائها.[32]

تتمثل أهمية هذا المنهج في التالي:[33]

➢ أنها تساهم في الكشف عن النظريات العلمية والأساليب التي يعتمد عليها السابقون لحل مشاكلهم والتغلب على الصعاب التي واجهتهم آنذاك.

➢ أنها تساعد على فهم الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية باتلنسبة لحياة الناس في الماضي، وبالتالي يستفيد الانسان من نقاط القوة في الماضي ويسعى للاستعانة بها في حل مشاكله الحالية.

إلا أن هذا المنهج لا يخلو من الجوانب السلبية والتي يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

➢ أن العوامل التاريخية والأشخاص والظروف البيئية التي أدت إلى بروز ظواهر اجتماعية معينة لا يمكن أن تتكرر لأن اختلاف الظروف يترتب عنه اختلاف العقليات والتأثيرات الإجتماعية.

➢أن آراء المؤرخين التي تنقل إلينا بواسطة الكتب والسجلات التاريخية لا يمكن اعتبارها موضوعية ومنزهة عن الخطأ.

➢أن الجوانب الغامضة في التاريخ والثغرات التي يصادفها الباحث في كتاباته، تدفع بالإنسان أن يلتجىء إلى الإستنتاج والتأويل لفهم ما حدث.

ذلك أنه لما كان النشاط مرتبط بالبشر المتمثل هنا في قيادة قوات الاحتلال وقيادة مقاومة الاحتلال، فإن المنهج التاريخي كان لازما لا غنى عنه في هذا المجال كما كان المنهج التحليلي لازما لفهم الأحداث.

لقد غلب التفكير البرغماتي على القيادة الفرنسية وهو تفكير يتعامل مع المنفعة العائدة من صنع الحدث (الغاية تبرر الوسيلة)، لذا فإن موقف قيادة الاحتلال لم تلتزم إلا بشيء واحد وهو تحقيق هدفها أو بالأحرى هدف القيادة السياسي، ولم تأبه للإلتفات أو الالتزام بأي معاهدة رأتها لا تخدم المصلحة ومن هنا لعبت قيادة الاحتلال أدوارا متناقضة في نشاطها الدبلوماسي وسارت وراء احتمالات المنفعة ولم تتخذ نهجا مبدئيا في تفكيرها من التخلص من المقاومة الجزائرية وقائدها "عبد القادر" لتأسيس قاعدة أمامية لفرنسا في المغرب وإفريقيا كمقدمة للتوسع وبسط الهيمنة واحتكار الثروات والطرق التجارية...

**3-6- المنهج المقارن:**

يختص هذا المنهج بدراسة مواضيع شتى واسعة النطاق كما أنه يختص بمقارنة الأشكال المختلفة. كما أنه يستعمل للمقارنة بين شيئين مختلفين أو في إجراء المقارنة الزمنية لشيء معين في فترات زمنية مختلفة.(34) استخدمنا هذا المنهج نظرا لأهميته في إبراز أوجه الشبه والإختلاف بين الوثيقة الدبلوماسية - معاهدة التافنة – موضوع دراستنا. وللمقارنة بين الوثيقة التي أوردها مارسيل إيمريت ومختلف ما ورد في المصادر خاصة " **حياة الأمير عبد القادر**" لشارل هنري تشرشل و" **تحفة الزائر** " لمحمد بن عبد القادر و" **مذكرات الكولونيل اسكوت** " إضافة إلى الرسائل التي كتبها عبد القادر إلى ملك فرنسا لويس فليب والوزراء

والحكام العامون والجنرلات... والتي من خلالها يمكننا أن نقارن بينها وبين ما أورده إيمريت على أنه هو الوثيقة الأصلية لمعاهدة التافنة.

**7- تفصيل البحث:**

يتضمن هذا البحث ثلاثة فصول وهي:

7-1-**الفصل الأول:** وتعرضنا فيه إلى الفترة التي سبقت التوقيع على معاهدة "التافنة" 1837 من حيث الظروف الداخلية ، الإقليمية، والدولية التي تمت فيها عملية الاحتلال والمتمثلة أساسا في ظل تواطؤ دولي ومباركة إقليمية ومعارضة محتشمة... وما صاحب ذلك من تنكر فرنسا لالتزاماتها التي قطعتها على نفسها للدّاي وللجزائريين بخصوص الأرواح والممتلكات والمعتقدات وذلك من خلال معاهدة الاستسلام الموقعة يوم 05 جويلية 1830 وما نتج عن ذلك من انتشار واسع للفوضى والاضطراب مما حدى بالجزائريين أن يبحثوا عن قائد ليوحدهم بهدف طرد المحتل الأجنبي ونشر النظام وتحقيق الأمن وضمان ا ستمرار مصالح الناس ، وقد وجدوا في عبد القادر بن محي الدين ما كانوا يبحثون عنه فبايعوه أميرا عليهم. استطاع الأميرعبد القادر عن طريق خطة اعتمدها أن يفرض نفسه على فرنسا حيث أجبرها على الدخول معه في مفاوضات تمخض عنها توقيع معاهدة دي ميشال عام 1834 التي بموجبها اعترفت فرنسا بدولة عبد القادرو باعتباره أميرا للمؤمنين. لتسعى بعد ذلك لتعديل المعاهدة الشيء الذي سيؤدي إلى تجدد القتال بين الطرفين. ولمّا استطاع الأمير أن يربك فرنسا ويجعلها تعيش ظروف حرجة فقد اضطرت هذه الأخيرة أن تتفاوض معه ثانية ومنه ولدت معاهدة التافنة 1837.

7-2-**الفصل الثاني:** وفيه تم التركيز على الظروف والأسباب الداخلية والخارجية التي جاءت فيها هذه معاهدة التافنة 1837 ، لنتعرّض بعد ذلك لنصّ المعاهدة - تحليل الوثيقة الدبلوماسية- من حيث: الشكل والمضمون، شرطا شرطا. موضحين مفهوم الطرفين:الجزائري والفرنسي لكل شرط من شروط المعاهدة مبدين في الوقت نفسه الأهداف التي سعى كلا الطرفين لتحقيقها، حيث كانت الخلفيات والأبعاد التي تحرك الطّرفين إنطلاقا من اختلاف وتناقض استراتيجيتين: استراتيجية الهيمنة والاحتلال في مقابل استراتيجية التحرروالاستقلال، هي أساس اختلاف مفهوم الطرفان الموقّعان على المعاهدة الشيء الذي سينعكس على مستقبل العلاقات الجزائرية - الفرنسية وعلى مصير المعاهدة نفسها.

7-3-**الفصل الثالث:** وفيه تعرضنا لفترة ما بعد المعاهدة التي استمر تطبيقها من ماي 1837 إلى نوفمبر 1839 مع ما وافق ذلك من تغير الظروف الداخلية والمتمثلة في إزالت أحد الأطراف المناوئة للتواجد الفرنسي في الجزائر ألا وهو أحمد باي في الشرق. مما سيؤدي إلى بوادر الخلاف بشأن تفسير المعاهدة وبداية الأزمة بين الطرفين الجزائري والفرنسي والتي من خلالها سعت فرنسا إلى محاولة تعديل فاشلة لمعاهدة التافنة خلال عهد الحاكم العام فالي بتوجيه من أعلى مستوى الهرم السياسي الفرنسي، ليتجدد القتال بين الطرفين حيث اعتمدت فيه فرنسا على خطط عسكرية تقوم على حرب الإبادة، وسياسةلأرض المحروقة، والتقتيل الجماعي...، والتي أدت إلى القضاء على دولة الأمير عبد القادرو تفككها وبالتالي تطبيق مبد الاحتلال الشامل للجزائر.

# الفصل الأول

## من معاهدة 05 جويلية 1830

## إلى معاهدة دي ميشال 26 فيفري 1834

يعالج هذا الفصل تفاعل قضية الديون التي كان على فرنسا أن تسددها للجزائر منذ عهد حكومة الإدارة (1795 – 1799) التي لم تكن إلا الجزء الخارجي من جبل الثلج العائم في المحيط، وسعي فرنسا إلى البحث عن الأسواق والمواد الأولية في إفريقيا وآسيا، بعد فقدانها لمستعمراتها في أمريكا الشمالية، والهند من جهة وسعيها لوضع حد للسيطرة البريطانية على البحر المتوسط، حيث تطورت هذه القضية إلى توتر شديد في العلاقات الجزائرية – الفرنسية بعد حادثة المروحة عام 1827، وذلك من خلال لجوء فرنسا إلى ضرب حصار على السواحل الجزائرية محاولة بذلك فرض شروطها على الحكومة الجزائرية في عهد الداي حسين.

وقد تزامن ذلك مع تطور الذهنية العدوانية ضد دول المغرب العربي عامة والجزائر خاصة.

ومنذ إتخاذ فرنسا قرارها بغزو الجزائر في جانفي 1830، فإنها قامت بتوزيع منشورين موجهين للشعب الجزائري؛ وهما:

- منشور جانفي 1830.
- منشور ماي 1830.

محاولة بذلك كسبه أو على الأقل تحييده بإدعائها تارة أنها قادمة لمحاربة الأتراك (المنشور الأول)، وأخرى لمحاربة الداي (المنشور الثاني).

كما أنها منحت ضمانات واسعة لم تحترمها، منها الضمانات الدينية، والتجارية، والإقتصادية، والمالية... إثر توقيع معاهدة الإستسلام في 05 جويلية 1830 مع الداي حسين.

ورغم الصمت الدولي بل وتأييده لاحتلال الجزائر باستثناء بريطانيا التي عارضت ذلك، والدولة العثمانية المغلوبة على أمرها، فقد واجهت الجزائر وحدها الغزو الفرنسي في ظل انتشار واسع لحالة الفوضى واللا أمن التي صاحبة سقوط حكومة الداي حسين مما أثر سلبا على المعاملات التجارية وركود النشاط الزراعي ومصالح عامة الناس...

وقد كان ذلك مدعاة لبحث الجزائريين عن قائد ليقود الكفاح ويحقق الأمن، تمثل في شخص الأمير عبد االقادر بعد اعتذار والده محي الدين.

كما يبرز هذا الفصل ظهور عبد القادر بعد مبايعته سنة 1832 كأمير لخوض الجهاد ضد المحتل الفرنسي وسعيه لتوحيد قوى الشعب الجزائري حول مشروع وطني طموح لبناء دولة قومية حديثة.

وفي سبيل طرد المحتل الفرنسي فقد طبق الأمير سياسة مدروسة قوامها حصر القوات الفرنسية في المواقع التي تسيطر عليها، فارضا بذلك حصارا اقتصاديا عليها في الوقت الذي استطاع أن يوجد فراغا بينها وبين المناطق الداخلية التي يسيطر عليها. وقد كان من نتائج ذلك طلب الطرف الفرنسي من الأمير عبد القادر الدخول معه في مفاوضات إنتهت بتوقيع معاهدة بين الطرفين الجزائري والفرنسين عرفت باسم معاهدة دي ميشال في عام 1834، والتي استطاع الأمير عبد القادر من خلالها تحقيق أهدافه مرحليا وقد كان ذلك إيذانا بظهور نواة الدولة الجزائرية الحديثة.

**1-1- العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل 1830:**

إن حادثة المروحة وإن كانت نتيجة لتفاعل قضية الديون الفرنسية ومطالبة الحكومة الجزائرية بمستحقاتها، إلا أنها لم تكن إلاّ الجزء الخارجي من قطعة الثلج العائمة في المحيط، ذلك أن فرنسا ومنذ فقدانها لمستعمراتها في أمريكا الشمالية والهند بعد الحروب المعروفة باسم حروب السبع سنين بينها وبين بريطانيا وإسبانيا 1756 -1764[35] فإنها لجأت إلى البحث عن بعض الأسواق ومصادر المواد الأولية وذلك من خلال بناء المستعمرات في كل من آسيا وإفريقيا. ومما زاد في إقبال فرنسا على بناء مستعمرات في منطقة البحرالأبيض المتوسط هو احتلال بريطانيا لجبل طارق[36] حيث سعت فرنسا لوضع حد للسيطرة البريطانية على البحر الأبيض المتوسط [37] ولتعويض ما ضاع منها في أمريكا.

وعلى هذا الأساس فقد انصب اهتمامها على تطوير علاقات تجارية واقتصادية في المغرب عامة والجزائر خاصة[38] في الوقت الذي كانت تتحّين فيه الفرص القارية والدولية لاحتلال الجزائر وجعلها تحظى بالمكانة المميزة مقارنة بالدول الأوربية الأخرى وهذا من خلال ربط علاقات سياسية ودبلوماسية مميزة مع الجزائروالاستفادة من عقود امتياز في القالة (الباستيون) منذ 1640 والقاضية بمنح تسهيلات واسعة للفرنسيين مثل احتكار تجارة بعض السلع كالشمع والجلود ومنع أي أحد وتحت أي عنوان كان من المتاجرة في نفس هذه السلع في المنطقة الواقعة ما بين القل حتى القالة.[39]

- و بما أن العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية اتسمت بالعلاقات الجيدة[40] وأن الجزائر كانت قبل الغزو عام 1830 دولة ذات سيادة بكل المقاييس واعتراف الدول بها[41] إلاّ أن هذه العلاقات سرعان ما تدهورت بعد قيام الثورة الفرنسية في سنة 1789 وتحديدا بعد مجيء

نابليون بونابارت عام 1799 حيث تبلورت بأوربا ذهنية توسعية إبتلاعية مكنّت الأوروبيين من الوصول إلى أسباب القوة والبأس جعلتهم يمدون نفوذهم إلى أركان المعمورة.[42]

ورغم تحالف دول أوربا: بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا ضد فرنسا وسعيها لإغراء الجزائر وإبقائها على الحياد في الصراع الدائر في أروبا، إلا أن الجزائر أعلنت استعدادها لمساعدة فرنسا في شكل تقديم عدد من التسهيلات المختلفة لشراء الحبوب والعلف والمواد التموينية الأخرى التي هي في أشد الحاجة إليها[43] باعتبار"... مملكة الجزائر كانت منّ وقت طويل المستودع الرئيسي لتموين العمالات الجنوبية. "[44]

ويمكن حصر أسباب تدهور العلاقات الجزائرية - الفرنسية إلى:

- تلكؤ فرنسا في تسديد ديون رعايا الجزائر.
- قيام فرنسا بإرسال حملة إلى مصر واحتلال القاهرة في جويلية 1798 وبالتالي إعلان الداي الحرب ضدّ فرنسا في 21 ديسمبر1798 .[45]

بعد عودة العلاقات إلى طبيعتها بين الدولتين على إثرتوقيع معاهدة السلم في 07 ديسمبر 1801[46] ومعارضة بريطانيا لذلك ومحاولاتها جرّ الجزائر للدخول في حرب ضدّ فرنسا نابليون بونابرت. فقد كان بإمكان الجزائر استغلال الظروف المتاحة خاصة بعد هزيمة القوات البحرية الفرنسية في معركة الطرف الأغرTrafalgar وإبادتها في أكتوبر 1805 على يد الأنجليز.

إلا أن هذه العلاقات سرعان ما ساءت لتتحول من علاقات صداقة إلى علاقات استفزازية عدوانية نتيجة للأسباب التالية:

- دور القنصل الفرنسي ديبوا تانفيل في توتر العلاقات بين البلدين.[47]
- سعي نابليون بونابرت إلى غزو المغرب الإسلامي بعد الهزيمة التي حاقت به في مصر عام 1801.
- تحوّل امتياز استغلال الباستيون إلى بريطانيا منذ جانفي 1807 بعد تراكم المخلفات المستحقة على الفرنسيين.[48]

**2-1 سعي نابليون لاحتلال الجزائر:**

نتيجة للأسباب السالفة الذكر ونتيجة لسيطرة نابليون على إسبانيا فإن ذلك جعله يفكر في إرسال حملة ضدّ الجزائر، حيث أنه اتّفق مع القيصر الروسي ألكسندر الأول للاستيلاء على

الجزائر[49] بعدما أرسل الجاسوس بوتان Boutin عام 1808 إلى الجزائرلإعداد خطة لاحتلالها. ذلك أن نابليون لم ينس هزيمته أمام الجزائر ودفعه الجزية لها حيث اعتبر ذلك هزيمته الوحيدة حتى موسكو عام 1812.[50] إلا أنه سيعزف عن احتلال الجزائر بسبب انشغاله بمحاربة بريطانيا.[51]

وقد تميزت العلاقات بين الجزائر وفرنسا في الفترة الممتدة بين إعداد تقرير بوتان 1808 وإلى غاية انهزام نابليون وسقوطه عام 1814 بالتأرجح بين التوتر أحيانا والهدوء أحيانا أخرى.[52]

وعلى إثر سقوط نابليون عام 1815 نهائيا وعودة آل بوربون إلى عرش فرنسا بناء على قرارات مؤتمر فيينا والتحاق القنصل الجديد بيير دوفالP. Deval في شهر فيفري 1816[53] وتفويضه بتسوية كل النزاعات والخلافات التي نشبت بين البلدين في عهد نابليون تسوية مرضية وتعهد الحكومة الفرنسية بتصفية ديون بكري وبوشناق في أقرب الآجال وإسدال الستار على الماضي القريب المملوء بالقلق والتوتر والعودة بالعلاقات إلى حالة الصّداقة التقليدية. وهكذا استرجعت فرنسا امتياز استغلال الباستيون وافتتكاكه من أيدي الأنجليز في 15 مارس 1817.[54]

ونظرا لخضوع الأراضي الفرنسية لقوات التحالف( تتكون قوات التحالف من روسيا، بريطانيا، بروسيا، النمسا) بعد سقوط نابليون، فإنها انتهجت أسلوب التريث ومتابعة ما يحدث في الجزائر عن كثب، حيث أنها شعرت بالحرج والضيق أمام المشروع الأوروبي الذي تضمن خطة عمل لمنع الرق وقمع القرصنة البربرية (المغربية) وتصفيتها، وإنشاء قوة بحرية مشتركة توضع تحت قيادة القائد العام الإنجليزي لقوات التحالف التي تحتل فرنسا.[55]

وقد تزامن الاجتماع المنعقد في لندن 1816/08/28 لدراسة الاجراءات العملية المتعلقة بتحريم تجارة الرقيق وقمع من يمارسها، وكذا قمع القرصنة، وهو البند الذي صادق عليه مؤتمر فيينا عام 1815 والذي صدر عنه هذا المشروع مع الحصار البريطاني للجزائر، إذ رأت فرنسا في ذلك - وهي الخاضعة لقوات التحالف - أن بريطانيا أعطت لنفسها وسائل إضافية لإحكام قبضتها على البحر الأبيض المتوسط، وذلك بتأييد روسيا والنمسا اللتان كانتا تستعدان لسلب الممتلكلت العثمانية في البلقان وشمال آسيا الصغرى، مقابل إطلاق يد دول أوربا الغربية في منطقة المغرب.

ورغم أن اجتماعات لندن في عام 1816 لم تتوصل إلى قرار نهائي حول مشروع الرابطة البحرية (إنشاء قوة بحرية مشتركة ) فقد اتخذ قرار بتحويل المسألة على مؤتمر القمة للبثّ فيها.

**1-3- مؤتمر إيكس - لا شا بيل سبتمبر1818:**

لم يتوصل المجتمعون إلى اتفاق على خطة العمل المشترك ضد الدول المغربية، حيث سوية المسألة بإرسال مبعوثان ( إنجليزي وفرنسي ) لإبلاغ الداي بتصريح موجه لدول المغرب البحرية جاء فيه:

" إن الدول التي اجتمعت في إيكس- لا شابيل قد عقدت العزم على وضع حد لنظام القرصنة الذي هو ليس مضرا بالمصالح العامة لكل الدول فقط وإنما أيضا مخّرب لكل أمل في الرخاء بالنسبة للذين يستخدمونه، وإذا ما استمرت الإيالات في اتباع نظام هو عدو للتجارة الآمنة فإنها سوف تجرّ عليها قيام عصبة عامة من الدول الأوربية ضد ّها، ويجب عليها أن تفكر في ذلك قبل فوات الأوان. ذلك أن قيام مثل هذه العصبة قد يؤدي إلى تهديد وجودها ذاته. وفي هذا الظرف العصيب فإن الوعود الشفوية لن تكون كافية إذ المطلوب هو عهد رسمي على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لأمن الملاحة، وتجارة جميع الدول. وبما أننا بلغناكم نوايا الدول الحليفة كتابة فإننا نعتبر أنه من حقنا أن ننتظر منكم ردا على هذا المسعى بنفس الطريقة." [(56)]

هذا وتجدر الإشارة أنه خلال هذا المؤتمر سعت فرنسا إلى استبعاد الدولة العثمانية.[(57)]

استقبل الداي حسين المبعوثين يوم 05 /1819/09 ليعلن يوم 1819/09/09 أنه لن يمنح تعهدا مكتوبـــا - كما طلب منه - بعدم الاعتراض للسفن بالتفتيش وأن ذلك يعتبر استسلاما دون قيد أو شرط لإدارة أجنبية.[(58)] ومع استرجاع فرنسا لمكانتها ودورها بعد حروب نابليون 1805-1815 والتي على إثرها خضعت لقوات التحالف، فقد أثيرت بين البلدين عدة قضايا ومشاكل أهمها:

- قضية ديون بكري وبوشناق.
- قضية ما ادّعته فرنسا من أملاك لها في مدينة عنابة تابعة للشركة الإفريقية التي كانت تستغل امتياز الباستيون قبل القطيعة التي حدثت بين البلدين في أواخر عام 1790.

وقد زادت العلاقات بين البلدين توترا مع مجيء القنصل بيير دوفال الذي سعى إلى التأكيد أن لفرنسا حقوقا إقليمية في الجزائر إكتسبتها من المعاهدات التي أبرمتها مع الدولة العثمانية ومع الجزائر والتي لم تترجم - حسب دوفال - ترجمة صحيحة.[(59)]

ويمكن بلورة الأسباب الحقيقية للقطيعة بين الجزائر وفرنسا إلى ثلاثة عناصر رئيسية وعنصر ذاتي وهي:

- العنصر المتعلق بحق تفتيش السفن في البحر والذي ترفضه فرنسا (علما بأن حق التفتيش مبدأ عام في قانون البحار).
- إدعاء فرنسا بحقها في اضفاء حمايتها على ملاحة وسفن دول أجنبية لا ترتبط مع الجزائر بمعاهدة سلمية مبرمة كما هو الحال مع السفن البابوية.
- محاولة فرنسا إجبار الجزائر على الاعتراف بالمعاهدات التي أبرمت بينها وبين الدولة العثمانية وبالأخص فيما يتعلق بالامتيازات وتطبيقها في الجزائر. ( تنص هذه المعاهدات منذ 1619 في بندها الأول أن الجزائر تتعهد بتنفيذها.)

أما العنصر الذاتي والذي كان له تأثير في صياغة القرار السياسي فهو تطوّر الذهنية العدوانية في فرنسا ضد بلدان المغرب العربي عموما وبالخصوص ضد الجزائر.(60)

أما قضية المروحة فلم تكن إلاّ ذريعة حيث أن قرار فرض الحصار على السواحل الجزائرية كان قد اتخذ قبل هذه الحادثة بخمسة أشهر، أي منذ ديسمبر 1826، ونظرا لاقتراح من وزير البحرية الفرنسي الذي اعتبر القوات غير كافية وأن الفصل فصل شتاء، فقد أجل إرسال الحملة العدوانية إلى وقت آخر.

### 1-4- الحملة الفرنسية على الجزائر:

بعد إقرار مجلس الوزراء في جلسته يوم 1830/01/30 بالقيام بالحملة ضد الجزائر وإقرار الملك ومصادقته على ذلك في 1830/02/08 فقد أعلن الملك شارل العاشر في يوم 1830/03/02 " أن الحملة المقبلة على الجزائر ستكون لصالح المسيحية."(61)

أما رئيس وزراءه بولينياك فقد صرح بأن احتلال الجزائر عمل يجب أن يباركه كل المسيحيين وكل العالم المتحضر.(62) كما وصفها من قبل وزير الحربية الكونت كليرمون تونيرComte Clermont tonnerre في تقريره حول حملة الجزائر.(63)

في حين اعتبر المؤرخ جان بوجولا أن كل مستوطن فرنسي إنما هو داعية للحضارة الأوربية المسيحية.(64)

ويمكن إرجاع أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر إلى النقاط التالية:

1- البعد التجاري والاقتصادي في المغرب العربي والجزائر خاصة[65]، وتدعيم النفوذ الفرنسي في البحر المتوسط عن طريق إيجاد أسواق ومنافذ تجارية للصناعة الفرنسية الحديثة النشأة.

2- الأسباب السياسية الداخلية التي عرفتها فرنسا[66] والمصاعب التي واجهها شارل العاشر حيث سعى إلى تأجيل الثورة[67] - التي كانت على وشك الاندلاع - عن طريق إرضاء البورجوازية.

3- الاستيلاء على خزينة الجزائر[68]: 150 مليون حسب جوليان وما بين 200 و250 مليون حسب هابارت؛ أمّا قنصل بريطانيا فقد قدّر المبلغ ب: أزيد من 150 مليون دولار بل 750 مليون وهو ما يساوي 750 ملين فرنك عام 1830 وهو ما يعني حوالي 37.5 مليار فرنك سنة 2001 وأقل من 6 مليار أورو. [69]

4- التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا في البحر المتوسط.[70]

5- سعي فرنسا لفرض سيطرتها على قارة إفريقيا.[71]

6- نقل الفائض من سكان فرنسا.[72]

ولعل مجلة المونيتور Le Moniteur الرسمية قد ذكرت أهم النقاط التي اعتبرتها فرنسا العناصر الأساسية التي أدت إلى حملتها ضد الجزائر.[73]

وللعلم فإن فرنسا قد ادّعت أنها ذاهبة لتأديب الداي حسين، إنتقاما لحادثة المروحة واستعادة لكرامتها وشرفها، وللقضاء على وكر القراصنة وتحرير الأسرى، علما بأن أسطول الجزائر كان قد دمّر(1827) ولم يبق سوى عدد قليل من الأسرى.[74] إلا أن ما يثير الإنتباه أن الحكومة الفرنسية قد انتظرت ثلاث سنوات لاستعادة كرامتها وشرفها 1827 – 1830. ضف إلى ذلك أن حجم الحملة الفرنسية الموجهة للجزائر والتي بلغ قوامها: 37 ألف جندي و675 سفينة.[75] وهي أكبر بكثير مقارنة بالأسطول الفرنسي الموّجه إلى مصر عام 1798 والذي بلغ قوامه 400 سفينة شراعية، و2000 مدفع.[76] وفي ذلك دليل على أن فرنسا كانت أهدافها أكبر من حملة تأديب واستعادة الكرامة والشرف كما ادّعت.

أو لم يعبّر العالم بأصول الرأسمالية النامية سيسموندي هدف الإستعماريين بقوله: "..لا نكتفي بغزو المملكة الجزائرية، بل نجعل منها مستعمرة وقطرا جديدا يسمح لنا بنقل الفائض من سكان فرنسا ونشاطها إليه."[77] وكذا الجنرال دي بورمون قائد الحملة الفرنسية على الجزائر

في الغرفة التجارية المارسيلية: " بأن فرنسا ستحتل الجزائر لتأسيس مستعمرة ولربما دولة تحت حكم أمير (فرنسي)." [78]

ومنذ اتخاذ قرار إرسال الحملة في 30 جانفي 1830 وإلى غاية دخول الجيش الفرنسي إلى مدينة الجزائر يوم 05 جويلية 1830، فإن السلطات الفرنسية كانت وزعت ثلاث منشورات موجهة للشعب الجزائري بهدف إضعاف معنوياته وهي:

1-4-1- **المنشورالأول**: وقد صيغ في جانفي 1830 ووزع بتونس إبتداء من 1830/04/30 عن طريق قنصل فرنسا ماتيو دو ليسابس هذا نصه:

**" نداء موجّه من طرف الجيش الفرنسي إلى الكراغلة: اولاد الأتراك العرب القاطنين بأيالة الجزائر:**

**نحن - الفرنسيين - أصدقائكم، سنذهب إلى مدينة الجزائر، لنطرد منها الأتراك الذين طغوا عليكم وإضطهدوكم واغتصبوا جميع ممتلكاتكم، ومنتوجات أراضيكم، أولائك الذين لم ينفكوا عن تهديد حياتكم. نحن لا نغزوا المدينة لنقيم بها ونسكن فيها كأسياد أو رؤساء. إننا نقسم لكم بدمنا أن لا يكون ذلك، فانضموا إلينا، وكونوا جديرين بحمايتنا، كي تسودوا في وطنكم مثلما سدتم فيه سابقا، وتصبحوا رؤساء أحرارا في مسقط رأسكم.**

**إن الفرنسيين سيعاملونكم مثلما عاملوا به – منذ ثلاثين سنة – إخوانكم المصريين المحبوبين، الذين لم ينقطع أسفهم علينا منذ مغادرتنا لوطنهم، وقد أرسلوا أولادهم – فيما بعد – إلى فرنسا، ليصبحوا مثقفين في القراءة والكتابة وفي جميع الدروس الأخرى، وفي أي فنّ مهما كان نوعه. إننا نتعهد بأن نحترم أموالكم وممتلكاتكم ودينكم المقدس، لأن ملكنا المحسن لوطننا السعيد، يحمي جميع الأديان. فإن ارتبتم في كلامنا وقوة جيشنا، فانسحبوا من ميدان القتال واتركوه خاليا لمعاركنا. فلا تنضموا إلى الأتراك أعدائكم، ولا إلى أتباعنا أيضا. فأبقوا حياديين مسالمين، فالفرنسيون لا يحتاجون إلى من يساعدهم على قتال الأتراك وطردهم، فنحن أصدقائكم المخلصون، وسنبقى دائما كذلك، اتصلوا بنا، فسنكون بكم مسرورين وستزداد محبتنا لكم. فإذا جلبتم إلينا الأقوات والأعلاف والبقر والغنم فسندفع إليكم قيمتها، حسب أسوام السوق، وإن أوجستم خيفة من جيشنا فما عليكم إلا أن تدلونا على مكان يستطيع جنودنا أن يذهبوا إليه بدون سلاح، فهناك يكون اتصالكم بهم وتتيقنون من حسن نيتهم، لا سيما عندما يسلمون إليكم دراهمهم في مقابل المؤن التي تزودونهم بها،**

**وبهذه الوسيلة ستثبت وستتحقق ثقتكم فينا، ونعيش جميعا في سلام من أجل سعادتكم وسعادتنا."**[79]

الملاحظ أن هذا المنشور يخاطب الكراغلة باعتبارهم يشكلون نسبة كبيرة من الجيش الجزائري. وكانت فرنسا ترى أنها من خلال هذا المنشور تستطيع - خطأ- أن تؤثر عليهم نتيجة للنزاع الدّاخلي القائم بينهم وبين الأتراك.[80]

إلا أن هذا المنشور الذي حرّر من قبل الماركيز دو كليرمون تونير **Clermont-Tonnerre** تحت إشراف دو بورمون وبمساعدة أكبر مستشرق في تلك الفترة سيلفستر دي ساسي[81] قد طرأ عليه تغيير يوم 02 جوان 1830 عندما نشر في جريدة l'aviso وهي يومية طولونية،[82] حيث حذفت كلمة أحرارا (Indépendants) وهو الشيء الذي أعادت نشره جرائد باريس.

1-4-2- **المنشور الثاني**: وقد طبع في أواخر ماي من سنة 1830 وتم توزيعه من طرف الجيش الفرنسي على الجيش الجزائري[83] هذا نصه:

**مناداة من سار عسكر أمير الجيوش الفرانسوية إلى سكان الجزائر وأهالي القبائل:**

**بسم الله المبدئ المعيد، وبه نستعين في الإسرار والإجهار.**

**ساداتي القضاة، والأشراف والعلماء، وأكابر المشائخ والأخيار، تقبلوا مني أكمل السلام وأشمل أشواق قلبي بمزيد العز والإكرام. أما بعد:**

**اعلموا، هداكم الله إلى الرشد والصواب، فقد جل أمر سعادة سلطان فرانسا مخدومي، وعزة جنابه الأعلى عزّ نصره، قد أنعم عليّ بتويلته إياي منصب "سار عسكر" للمباعدة والمقاربة، ويا أعزّ أصدقائنا ومحبينا سكان الجزائر ومن ينتمي إليكم من شعب المغاربة، إن الباشا حاكمكم من حيث أنه تجرأ على بهدلة "بيرق" أفرانسا المستحق كل الإعتبار**

**وأقدم على إهانته، فقد سبب بجهله هذا، كل ما هو عتيد أن يحل بكم من الكوارث والمضّرات، لكونه دعا عليكم الحرب من قبلنا. فإن عزّة اقتدار سلطان أفرنسا –دام ملكه- نزع الله من قلبه مرحمته المعهودة ورأفته المعروفة المشهورة، فلا بد أن هذا الباشا حاكمكم من قلة بصيرته، وعماوة قلبه قد جذب على نفسه الانتقام المهّول، وقد دنا منه القدر، المقّدر عليه، وعن قريب يحل به ما استحقه من العذاب المهين، أما أنتم يا شعب المغاربة، اعلموا وتأكدوا يقينا أني لست أتيا لأجل محاربتكم، فعليكم أن لا تزالوا آمنين، وفي أماكنكم مطمئنين،**

وتعملوا أشغالكم وكل ما لكم من الصنائع والحرف براحة وسرور، ثم إني أحقق لكم أنه ليس فينا من يريد أن يضركم لا في مالكم ولا في عيالكم.

ومما أضمن لكم أن بلادكم وأراضيكم وبساتينكم وحوانيتكم، وكل ما هو لكم، صغيرا كان أو كبيرا فيبقى ما هو عليه ولا يتعرض لشيء من ذاك جميعه أحد من قومنا، بل يكون في أيديكم دائما، فآمنوا بصدق كلامي. ثم إننا نضمن لكم أيضا، ونعدكم وعدا حقيقيا، مؤكدا غير متغيّر ولا متأوّل أن جوامعكم ومساجدكم لا تزال معهودة معمورة على ما هي الآن عليه وأكثر، وأنه لا يتعرض لكم أحد في أمور دينكم وعبادتكم، فإن حضورنا عندكم ليس هو لأجل محاربتكم، وإنما قصدنا محاربة باشتكم الذي بدأ وأظهر علينا العداوة والبغضاء، ومما لا يخفى عليكم غاية تحكمه وقبح طبعه المشؤوم، ولا ينبغي لنا أن نطلعكم على أخلاقه الذميمة وأعماله الرذيلة، فإنه واضح لديكم أنه لا يسعى إلا على خراب بلادكم ودثارها، وتضييع أموالكم وأعمالكم. ومن المعلوم أنه إنما يريد أن يجعلكم من الفقراء المنحوسين الخاسرين المبهدلين أكثر من المسخط عليهم. فمن أعجب الأمور كيف يغيب عنكم أن باشتكم لا يقصد الخير إلا لذاته، والدليل كون أحسن العمارات والأراضي والخيل والسلاح واللباس والحلي، وما أشبه ذلك كله من شأنه وحده. فيا أيها أحبابنا سكان المغرب، إنه عزّ وجل ما سمح بأن يصدر من باشتكم الظالم بما فعله من أعمال الخبث والردى، إلاّ إنعاما منه سبحانه وتعالى عليكم، حتى تحصلوا بهلاكه، وبزوال سلطنته على كل خير ويفرج عنكم ما أنتم فيه من الغم والشّدّة.

وإذا الحال هذه فأسرعوا، واغتنمواالفرصة ولا تعمى أبصاركم عما أشرقه الله عليكم من نور اليسر والخلاص، ولا تغفلوا عما فيه مصلحتكم، بل استيقضوا لكي تتركوا باشتكم هذا وتتبعوا شورنا، الذي يؤول إليه خبركم وصلاحكم.

وتحققوا أنه تعالى لا يبغي قط ضرر خليقته، بل ينبغي أن كل واحد من براياه يحوز ما يخصه من وافر نعمه التي أسبغها على سكان أرضه. يا أيها أهل الصلاح إن كلامنا هذا صادرعن الحق الكامل، وإنه مشتمل على الصلح والمودة. وأنتم إذاشيّعتم مراسلكم إلينا، حينئذ نتكلم وإياهم والمرجو من الله تعالى أن حديثنا مع بعضنا بعض يؤول إلى ما فيه منافعكم وصلاحكم. وحشّمناكم بالله أنكم بعدما حققتم أن مقاصدنا وغاياتنا الفريدة ليست هي سوى خيركم ومنفعتكم. فتشيعوا لنا صحبة مراسلكم كل ما يحتاج إليه عسكرنا المنصور من الذخائر ما بين طحين، وسمن وزيت وعجول وغنم، وخيل وشعير وما يشبهه، وحين تصل مراسلاتكم هذه إلينا، فحالا ندفع الثمن فلوسا نقدية على ما تريدون وأكثر من هذا. وأما إن كان منكم –

**معاذ الله – خلاف ذلك حتى تختاروا محاربتنا ومقاومتنا، اعلموا أن كل ما يصيبكم من المكروه والشر إنما يكون سببه من جهتكم، فلا تلوموا إلاّ أنفسكم، فأيقنوا أنّه ضد إرادتنا، فليكن عندكم محققا ان عساكرنا المنصورة تحيط بكم بأيسر مرام، ودون تعب، وأن الله يسلطها عليكم، فالله تعالى كما أنه يأمر بحكم بأشدّ العذاب على المفسدين في الأرض العائثين على البلاد والعباد. فلا بدّ أنكم إن تعرضتم لنا بالعداوة والشر هلكتم عن آخركم. هذا أيها السادات ما بدا لي أن أكلمكم به، فهو نصيحة مني ليكم، فلا تغفلوا عنه، وأعلموا بأن صلاحكم إنما هو في قبوله وفسادكم في فراركم منه، وأن هلاككم لا يرده أحد منكم إن أعرضتم عمّا نصحتكم وأنذرتكم به، وأيقنوا إيقانا مؤكدا لأن كلام سلطاننا المنصور المحفوظ من الله تعالى غير ممكن تغييره، لأنه مقّدر، والمقدر لا بد أن يكون، والسلام على من سمع وأطاع وبادر بالإذعان وترك كل نزاع.**

**في ذي الحجة عام خمسة واربعين ومئتين والف هجرية."** (84)

الملاحظ من تحليل هذا المنشور أنه لم يعد هناك أمر محاربة الأتراك كما هو الحال في المنشور الأول، ولكن محاربة الباشا(الداي) والهدف المنشود من ذلك هو عزل الداي عن جيشه؛ ضف إلى ذلك أن هذا المنشور قد جدّد الوعود التي جاءت في المنشور الأوّل وهي:

- ضمان الأرواح والأموال.
- ضمان المساجد ودورالعبادة.

إلا أن التهديدات ازدادت اتضاحا: "... فلا بدّ إن تعرضتم لنا بالعداوة والشر هلكتم عن آخركم... ، وأن هلاككم لا يرده أحد منكم إن أعرضتم عمّا نصحتكم وأنذرتكم به.."

وفي يوم 05 جويلية 1830 استسلمت الجزائر بعد مفاوضات أسفرت عن توقيع معاهدة هذا نصها:

**" إتفاق بين الكونت دي بورمون القائد العام للجيش الفرنسي وسموه داي الجزائر:**

**- تسلم القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة للقوات الفرنسية هذا الصباح على الساعة العاشرة (بتوقيت فرنسا).**

**- يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي لسمو داي الجزائر بأن يترك له حريّته وكذلك كل ثرواته الشخصية.**

**- يستطيع الداي أن ينسحب مع عائلته وثرواته الشخصية إلى أي مكان يختار الاستقرار فيه، وما دام مقيما في الجزائر فإنه يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي وستقوم فرقة من الحرس بضمان أمنه وامن عائلته.**

**- يؤمن القائد العام لجميع أفراد المليشيا نفس الامتيازات ونفس الحماية.**

**- تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرّة ولن ينال من حريّة السكان من جميع الطبقات ولا من دياناتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم.**

**- إن القائد العام يتعهد بشرفه على إحترام ذلك.**

**إن تبادل هذا الإتفاق سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح وستدخل القوات الفرنسية بعدها مباشرة إلى القصبة ثم على التوالي إلى كل حصون المدينة وإلى البحرية.**

**في المعسكر أمام الجزائر في 05 جويلية1830**

**دي بورمون**　　　　**خاتم الداي حسين باشا"**[85]

الملاحظ أن هذه المعاهدة تضمن للداي حريته في التوجه إلى أي مكان يريده - مع أسرته وأمواله - وللإنكشارية نفس الضمانات، إضافة إلى حرية ممارسة الدين الإسلامي للسكان وضمان ممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم...

والحقيقة أن قائد الحملة الفرنسية دي بورمون اعترف للداي حسين بكل ما اشترطه لشعبه ولنفسه ولجيشه، فقط بهدف سلب ونهب خزينة القصبة وهذا بشهادة الجنرال Valazé وأرموند هان A. Han حيث قال هذا الأخير: " لقد كنّا متعجّلين لوضع يد جارحة في كنوز القصبة العظيمة"

« On était pressé de plonger une main rapace dans les immenses trésors de la cassauba »[86]

ذلك أن فرنسا لم تكن ملزمة باحترام هذا الاتفاق لأنه لم يكن في نظرها سوى لعبة حرب.[87]

وللعلم فإن فرنسا لم تعلن نواياها الحقيقية بالجزائر خشية من بريطانيا التي عارضت الحملة لأنها لا تريد من فرنسا مضايقة تجارتها في البحر المتوسط[88] لكنها بعد ذلك انتزعت تعهدا منها بعدم جني أي ربح في حالة الانتصار على الجزائر.[89]

1-5- **المواقف الدولية من احتلال الجزائر**:

و قد تباينت المواقف الدولية من احتلال الجزائر بين مؤيد ومحايد ومعارض، وكانت على النحو التالي:

1-5-1- **المؤيدون:**[90]

➢ **روسيا:** التي صرح قيصرها آنذاك، نيكولا الأول بأن روسيا:" يسرها أن تحتفظ (فرنسا) بالجزائر موقعا ممتازا لكي تضمن للأبد أمن الملاحة في البحر المتوسط".

➢ **بروسيا:** وقد دعت على لسان ملكها فريدريك الثالث إلى استيطان فرنسا الدائم بهذا البلد. ضف إلى ذلك دول الشمال وعلى رأسها السويد إضافة إلىالبيدمونت والبابا بيوس الثامن.

1-5-2- **المحايدون:**[91]

وقد مثل هذا الموقف كل من ميترينخ رئيس وزراء النمسا الذي التزم الحياد حفاظا على تحقيق التوازن بين موقفي حلفائه: روسيا، وبروسيا المؤيدتين وبريطانيا المعارضة.

إضافة إلى إسبانيا التي رفضت تموين السفن الفرنسية المتوجهة للجزائر، وذلك للمحافظة على مصالحها مع الجزائر.

1-5-3- **المعارضون:**[92]

وعلى رأسهم بريطانيا التي كانت ترى أن فرنسا لا يجب أن تحل محل الدولة العثمانية.وأنها ظلت الضامن لسياسة الأمر الواقع Statu quo. إضافة إلى الدولة العثمانية التي حاولت استرجاع الجزائر مكتفية فقط بالاحتجاج بسبب ضعف الدولة والجيش.[93]

1-5-4- **موقف تونس، ليبيا والمغرب الأقصى:**

وقد اختلفت مواقفهم عاى النحو التالي:

➢ **تونس**: أيدت الحكومة التونسية احتلال الجزائر - عكس الشعب - حيث سعى باي تونس لتنصيب أخيه دايا على الجزائر أو التوسع على حساب الجزائر الشيء الذي جعله يمنح تسهيلات للجيش الفرنسي، وذلك بتوفير المؤن في الوقت الذي منع وصول البارود إلى الجزائر ودخول القوات التركية لنصرة الداي.[94]

➢ **ليبيا**: تضامنت مع داي الجزائر، إلا أنها اعتذرت عن عدم تقديم يد المساعدة في الوقت الذي شجعت فيه الداي على المقاومة.[95]

➢ **المغرب الأقصى**: فقد تعهد بالحياد لفرنسا كما سمح لها بتموين سفنها في موانئه.[96]

**1-6- ظهور عبد القادر: من المقاومة إلى بناء الدولة:**

بعد استسلام الداي حسين وتوقيع معاهدة 1830/07/05 ودخول القوات الفرنسية إلى الجزائر وارتكابها أعمال تخريبية مخالفة بذلك ما تعهدت به للجزائريين، حيث شهدعلى ذلك المؤرخ الفرنسي الشهير غابريال إسكير عندما قال أنه ليس هناك مدينة في العالم قد شهدت عند احتلالها الفوضى التي شهدتها مدينة الجزائر، فقد اختفت الحلق والسلاسل.. ونهبت الأموال والأثاث والحلي من المنازل وكثر الاعتداء على الأشخاص والأعراض.[97]

أمام هذه الظروف الصعبة، إضافة إلى:

➢التوسع المغربي في تلمسان إبتداء من 07 نوفمبر1830.

➢التوسع التونسي في وهران بقرار من كلوزيل إبتداء من فيفري 1831 مقابل دفع باي تونس ضريبة سنوية لسلطة الاحتلال.

➢ توقف المعاملات التجارية وركود النشاط الزراعي.

➢ اختلال الأمن العام عبر أرجاء الجزائر...

أمام كل هذه الأحداث والمستجدات فإن ذلك جعل العلماء والأشراف يبحثون على مبايعة أمير ليقود الكفاح،[98] وقد وجدوا في عبد القادر بن محي الدين ضالتهم، حيث بويع هذا الأخير في 27 نوفمبر 1832، ومما جاء في نص المبايعة:

**"... لما انقرضت الحكومة الجزائرية من سائر المغرب الأوسط واستولى العدو على مدينة الجزائر ومدينة وهران، وطمحت نفسه العاتية إلى الإستيلاء على السهول والجبال والفيافي والتلال، وصار الناس في هرج ومرج وحيص وبيص لا ناهي عن منكر... قام من وفّقهم اللّه للهداية...من رؤساء القبائل وكبرائها وصناديدها وزعمائها, فتفاوضوا في نصب إمام، يبايعونه على الكتاب والسنّة... فلم يجدوا لذلك المنصب الجليل، إلاّ..السيّد عبد القادر ابن مولا نا محي الدين..."**[99]

وبمبايعة عبد القادر بدأت مهماته السياسية والعسكرية طريقها الطويل نحو توحيد البلاد واستتباب الأمن ومحاربة كل معتد على أرض البلاد.[100] حيث سعى الأمير عبد القادر بعد ذلك إلى تشكيل حكومة جزائرية تحكم بإسم الشعب وله[101]، كما اتخذ من معسكر عاصمة له ومكانا لإقامته.[102]

وبعد أن فرض الأمير نفسه على القبائل وعلى العدو في وهران، ومستغانم، فقد استندت خططه على ثلاثة مقومات وهي:

- توحيد الصفوف الداخلية بتوسيع قاعدة الاعتراف بسلطانه.
- تشديد الضغط والحصار الاقتصادي على الحاميات الفرنسية.
- العمل على حمل الجيش الفرنسي للخروج من قلاعه.[103]

وقد كان من نتائج هذه الخطط:

- تعزيز الإمكانيات المالية والعسكرية لجيش الأمير.
- عزل قوات الجنرال دي ميشال التي اضطرت إلى تموين نفسها بطريق اﻟﺒﺤﺮ الشيء الذي أدى إلى تهيئة الأذهان في قيادة وهران لتقبل فكرة الصلح.[104]

**1-7- معاهدة دي ميشال:**

تولى الجنرال دي ميشال حكم وهران في 1833/04/23 خلفا للجنرال بواييه Boyer[105] وقد كان هذا الأخير توّاقا للدخول في مفاوضات مع الأمير عبد القادر، نظرا للصعوبات التي عرفها الجيش الفرنسي في مقاطعة وهران حيث هدّد بالجوع بعدما رفض سكان القرى تموين الثكنات الفرنسية بالحبوب والمواشي.[106]

وأمام هذا الوضع الخطير، حاول الجنرال دي ميشال، استغلال الفرص السانحة لرفع الحصار وإنهاء الأزمة التي يمر بها الجيش الفرنسي بمقاطعة وهران؛ وقد كانت غايته هو تأمين حاجياته دون أن يفسح المجال للأمير لاستغلال موقف مناوئ لمصالحه.[107]

وقد استغل الجنرال دي ميشال حادثة أسر الجنود الفرنسيين من قبل جيش الأمير عبد القادرفي أواخر نوفمبر 1833 الذين كانوا يرافقون شخصا يسمى" قدور" وهو من قبيلة البرجية بأرزيو، كان قد خرق الحصار الاقتصادي[108] الذي فرضه الأمير عبد القادر على الجيش الفرنسي، حيث قام الجنرال بمراسلة الأمير يستعطفه لإطلاق سراح الجنود موجها له ثلاثة رسائل في الفترة الممتدة من نوفمبر إلى ديسمبر 1833.

وفي الحقيقة كان ذلك مقدمة لبداية المفاوضات بين الطرفين، ثم توقيع المعاهدة؛ علما بأن الجنرال دي ميشال باشر هذه المفاوضات وتوصل إلى اتفاق دون صدور تعليمات من باريس،[109] حسب المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان.

إلا أن الواقع يؤكد أن الجنرال دي ميشال، كان قد أفاد حكومته بإجراء محادثات سلام مع الأمير عبد القادر في مقاطعته العسكرية وهران، وطلب من رؤسائه عدم الاعتراض على خطوته والسماح له بتوقيع اتفاقية عند الموافقة على الشروط.[110]

وجوابا على طلبه، أرسلت حكومة المارشال سولت بتاريخ 19 فيفري 1834 أربعة شروط أعتبرتها القاعدة الأساسية لبدء مفاوضات مع الأمير عبد القادر وتوقيع معاهدة معه.

لكن الوثيقة الفرنسية وصلت وهران في 28 فيفري من نفس السنة وسلمت لقائد المنطقة العسكرية، في وقت كانت فيه معاهدة دي ميشال تنفذ بكامل بنودها منذ ثلاثة أيام.

و قد تمثلت شروط الحكومة الفرنسية فيما يلي:

- اعتراف عبد القادر بالسيادة الفرنسية مقابل اختياره بايا على مقاطعة وهران.
- وضع جزية سنوية لفرنسا واحتجاز رهائن من الأمير.
- تعهده بعدم شراء أعتدة حربية إلا بموافقة باريس.
- تسليم الأسرى الفرنسيين الموجودين من غير قيد أو شرط.[111]

وهذا النص الكامل لمعاهدة دي ميشال:

**"إن القائد العام للقوات الفرنسية في مدينة وهران، وأمير المؤمنين سيدي الحاج عبد القادر بن محي الدين، قررا العمل بالشروط التالية:**

**المادة الأولى: إن الحرب بين الفرنسيين والعرب تتوقف منذ اليوم، وأن القائد العام للقوات الفرنسية والأمير عبد القادر لن يدخرا وسعا في الحفاظ على ذلك الإ تحاد والصداقة التي يجب أن تكون بين شعبين حكم عليهما القدر أن يعيشا تحت نفس السلطة. ولهذا الغرض سيقيم ممثلو الأمير في وهران ومستغانم وأرزيو. ولمنع الصدام بين الفرنسيين والعرب سيقيم الضباط الفرنسيون في مدينة معسكر.**

**المادة الثانية : إن دين وعادات العرب ستكون محل إحترام.**

**المادة الثالثة: كل المساجين سيطلق سراحهم حالا من الجانبين.**

**المادة الرابعة: حرية التجارة ستكون كاملة وشاملة.**

**المادة الخامسة: إن العسكريين الفرنسيين الفارين سيعيدهم العرب، ونفس الموقف سيتخذ إزاء كل العرب المجرمين الذين يفرون من قبائلهم إلى الفرنسيين تفاديا للعقاب. فهؤلاء سيقبض عليهم في الحال ويسلمون إلى ممثلي الأمير في المدن البحرية الثلاث التي يحتلها الفرنسيون.**

**المادة السادسة: كل أروبي سيعطى، إذا رغب في السفر داخل البلاد، جواز سفر موقعا عليه من ممثلي الأمير ومصادقا عليه من القائد العام، حتى يجدوا المساعدة والحماية في كامل الإقليم.**

**توقيع الأمير وختمه** **توقيع دي ميشال وختمه"**[112]

1-7-1- **تحليل معاهدة دي ميشال:**

1-7-1-1- **من حيث الشكل:**

كتبت معاهدة دي ميشال داخل مستطيل جوانبه11X18 سنتمترا، رسمت على ورقة عادية22X34 سنتتمترا، وتتضمن قسمين كأنهما عمودين متوازيين اختلفا من حيث الشكل واللغة وتوافقا من حيث المضمون والنتائج.

فالجهة اليمنى، هي بنود المعاهدة باللغة العربية، يقابلها من الجهة اليسرى النص نفسه بالفرنسية. وقد ختمها الطرفان في الأسفل بختمين عربيين: الأوّل للجنرال دي ميشال على اليسار، والثاني على اليمين وتحت القسم العربي للأمير عبد القادر. أما التواقيع البادية في الأسفل، فتشير في أقصى اليسار إلى توقيع الجنرال دي ميشال، وفي أقصى اليمين إلى توقيع عبد القادر.[113]

**1-7-1-2- من حيث المضمون:**

إن معاهدة 26 فيفري 1834 التي عرفت تاريخيا باسم معاهدة دي ميشال، رغم أن المعاهدة موقعة من طرفين، الأول جزائري، والثاني فرنسي، تختلف عن نصوص الوثيقتين اللتان تم تبادلهما بين الطرف الفرنسي يوم 04 فيفري 1834، والطرف الجزائري يوم 25 فيفري 1834[114]؛ وجاء هذا الاختلاف على النحو التالي:[115] (أنظر الجدول أسفله)

| الشروط الفرنسية04 /1834/02 | الشروط الجزائرية 1834/02/25 |
|---|---|
| 1- وقف القتال إبتداء من هذا اليوم بين العرب والفرنسيين.<br>2- إحترام الديانة الإسلامية وعوائد العرب.<br>3- يلتزم العرب بإعادة الأسرى الفرنسيين.<br>4- ضمان حرية الأسواق.<br>5- يلتزم العرب بإعادة الهاربين إليهم من الأسرى الفرنسيين.<br>6- ضرورة حصول كل مسافر بطريق البر على رخصة مختومة بخاتم قنصل الأمير عبد القادر وبخاتم الجنرال دي ميشال. | 1- للعرب الحرية في أن يبيعوا ويشتروا البارود والأسلحة والكبريت وكل ما يتعلق بالحرب.<br>2- تكون التجارة في ميناء أرزيو تحت ولاية الأمير، كما كان الحال قبلا. بحيث لا يشحن شيء إلا منه. وأما وهران ومستغانم فلا ترسل إليهما إلا البضائع اللاّزمة لأهلهما.<br>3- يلتزم الجنرال الفرنسي بإرجاع من يهرب إليه من العرب مقيدا. والجنرال ليس له أية سلطة على المسلمين الذين يحضررون إليه برضا رؤسائهم.<br>4- لا يمنع مسلم من الرجوع إلى بيته متى أراد ذلك. |

وهذا ما جعل السلطات الفرنسية في الجزائر وباريس تعتقد بوجود معاهدتين، إحداهما رسمية - وهي المعاهدة الموقعة يوم 1834/02/26 - والأخرى سرية عقدت قبلها.(116)

وبغض النظر عن حقيقة المعاهدة السرية، يمكن تقديم الملاحظات التالية بخصوص معاهدة دي ميشال وهي:

- المعاهدة صريحة في الاعتراف بالسيادة الجزائرية وبالإعتراف بعبد القادر"أميرا للمؤمنين" انظر الدّيباجة والمادة الأولى للمعاهدة.كماأنها لم تقصرالأميرداخل حدود معينة. (117) بل إنّ تعيين الأمير وكيلا له في مدينة الجزائر( اليهودي إبن دران) يعتبر دليلا على أن المعاهدة لا تحصر سلطان الأمير في ولاية وهران بل تتجاوزها إلى ولاية الجزائر.(118)
- مبدأ تبادل التمثيل القنصلي بين الطرفين؛ انظر المادة الأولى، والمادة الخامسة.
- مبدأ المعاملة بالمثل والمساواة؛ انظر المادة الثالثة، الخامسة والسادسة.

و هذا ما أكّدته رسالة دي ميشال التي أرفقها بالمعاهدة إلى الأمير، حيث يقول:

**" ستلاحظ، بدون شك، أن شروط هذه المعاهدة متساوية الإلتزامات بالنسبة إليك وإلينا، وإنها تشهد باستقامة الترتيبات التي وضعت لمصلحة شعبين يعتبران أنفسهما في المستقبل أخوين."** (119)

و رغم هذه الملاحظات إلاّ أن الجانبان اختلفا، وتباينت وجهات نظرهما في تفسير وفهم هذه المواد، وهذا ما نستنتجه من خلال النصين العربي والفرنسي على النحو التالي:

- عبارة "بين شعبين حكم عليهما القدر أن يعيشا تحت نفس السلطة" التي وردت في المادة الأولى، والتي حاول المؤرخون الفرنسيون تفسيرها بأنها تعد بمثابة اعتراف الأمير بالتبعية والخضوع للحكم الفرنسي، والحقيقة هي عكس ذلك، إذ هي اعتراف من السلطات الفرنسية بسلطان الأمير عبد القادر، أمير المؤمنين، والتعايش مع العرب في ظل حكمه.(120) وما يدعم هذا التفسير هو:
- تأرجح ميزان القوة في صالح الأمير عبد القادر خلال هذه الفترة.
- أن الجنرال دي ميشال هو صاحب المبادرة لطلب الصلح في ظروف الحرب(121)

ضف إلى ذلك إجابة الأمير عبد القادر لخصومه " **أن المعسكرات الفرنسية قد أصبحت مقصورة على الحصون التي وضعوا عليها مدافعهم، وأن السهول قد حرّرت من الكفار الناهبين."** (122)

إن الدارس لحياة الأمير عبد القادر، وأعماله وعقيدته وأفكاره، يتضح له أن الأمير لا يؤمن بنظرية الخضوع والتبعية لفرنسا التي يحرمها دينه. إذ أنه كان يريد من العبارة نفسها أيضا:**"سلطة"** الإسلام والمشيئة الإلهية وبعبارة أخرى السلطة التي يمثلها هو.(123) هذا وصفة أمير المؤمنين تنفي أي تبعية وخضوع(124) وتكرس سلطته الروحية والزمنية.(125)

- **القناصل والممثلون:** حيث وردت عبارة " **قناصل"** في النص العربي، وعبارة " **ممثلون"** في النص الفرنسي. فعبارة قناصل تعني عند عبد القادر، **وكلاء دولته المستقلة** لدى الجانب الفرنسي، يحميهم القانون من كل ملاحقة أو تعدي ويتكلمون بإسمه لدى السلطات الفرنسية في الموانئ الثلاثة المذكورة: وهران، أرزيو، ومستغانم (أنظر المادة الأولى من المعاهدة.)؛ أما عبارة " **ممثلون"** الواردة في النص الفرنسي فلا تعني ذلك.(126)

➢ **التجارة الداخلية والخارجية:** فحسب الأمير عبد القادر فإن العملية التجارية من اختصاصه وحده في ميناء أرزيو، أما وهران ومستغانم فلا ترسل إليهما إلا البضائع اللازمة لأهلهما ( أنظر المادة الثانية من شروط عبد القادر للجنرال دي ميشال يوم 25 فيفري 1834)، اذا فقد حرص على احتكار هذه التجارة وعمل على استقلاله التام في هذا المجال.(127)

لذلك نجد عبارة" **سوق"** الواردة في نص المعاهدة العربي تعني حرية العرب في الذهاب إلى أسواق الموانئ الثلاثة المذكورة للبيع والشراء.

أما التبادل التجاري والتعامل الذي يتم بين قوتين فهو من حقه وحده. لكن الجنرال دي ميشال قد فهم من حرية " السوق " التعامل التجاري على النطاق الدولي(128)، كما أنه حصر الكلمة ذاتها بمرفأ أرزيو فقط (المادة الرابعة).

➢ **المعاملة بالمثل والمساواة:** حرص الأمير عبد القادر على ضرورة التعامل بالمثل وعلى قدم المساواة، وهذا ما تجلى لنا في المواد: الثالثة، الخامسة والسادسة، بشأن المساجين، الفارين، وجواز السفر.

كان الجنرال دي ميشال قد أبلغ حكومته بإجراء محادثات سلام مع عبد القادر في مقاطعته العسكرية ابتداء من 23 جانفي 1834 بعد تلقيه الرسالة الأولى من الأمير. وفي 19 فيفري 1834 ردّ وزير الحربية الفرنسي الماريشال دالماسي برسالة يعلن فيها موافقته على مواصلة المفاوضات لعقد معاهدة. كما جاء في هذه الرسالة تعليمات بشأن النتائج المطلوب الحصول عليها في المعاهدة وتتلخص هذه الشروط فيما يلي:(129)

- ➢ اعتراف عبد القادر بالسيادة الفرنسية، مقابل اختياره بايا مقره معسكر.
- ➢ تعهد الأمير بدفع ضريبة سنوية: بالذهب والفضة والحيوانات والحبوب.
- ➢ أن لا يرتبط الأمير بعلاقات تجارية إلا مع وهران وأن لا يتحالف مع بلد أجنبي.
- ➢ أن يقدم رهائن من العرب لضمان تنفيذ هذه الشروط.

إلا أن رسالة وزير الحربية الفرنسية الماريشال دالماسي وصلت إلى وهران في 28 فيفري، في وقت كانت فيه معاهدة دي ميشال قد وقعت يوم 26 فيفري 1834 وبدأ تنفيذها بكامل بنودها منذ ثلاثة أيام.(130)

و رغم الفوارق الهامة التي نلاحظها بين نص المعاهدة وتعليمات وزارة الحربية، فإن وزير الحربية وافق في 08 أفريل 1834 على المعاهدة وأعرب عن رغبته في تكميلها باتفاقيات أخرى، كما صادق عليها الملك الفرنسي لويس فليب. [131]

من خلال ما سبق، فإن الأمير عبد القادر تفاوض ـ ندا لند- مع دي ميشال، أي مع ملك الفرنسيين، ولم يرد في هذا النص أية تبعية لفرنسا ولا تحديد مناطق سلطة الأمير.[132]

**1-8- آثار معاهدة دي ميشال:**

**1-8-1- آثار المعاهدة على الطرف الجزائري:**

لقد اعتبر الأمير عبد القادر أن وقف القتال بينه وبين الجيش الفرنسي في الناحية الغربية من البلاد تحت قيادة الجنرال دي ميشال ليس إلا هدنة مسلحة، لأنه كان لا يثق في نوايا السلام التي أبداها الفرنسيون، لذلك سعى إلى استغلال هذا الوقت لبلورة خططه وتنمية موارده وتحضير معاركه مستقبلا[133] وهذا عن طريق:

➢ تنظيم جيش نظامي وإنشاء حكومة[134] وهذا من خلال:

❖ تكوين جيش مكون من الفرسان والمشاة وتجهيزه بكافة الأعتدة وتدريبه من قبل بعض الهاربين من الجند الفرنسي، وإقامة مصاهر للمدافع، ومطاحن للبارود ومصانع للأسلحة الخفيفة.

❖ تثبيت حكمه في إمارته[135] حيث قسّم الإمارة إلى إقليمين كبيرين، وضع كل منهما بإمرة خليفة وهما:

- إقليم الشرق مركزه معسكر وقد قسّم إلى سبع نواح، ترأس كل ناحية آغا وعلى رأس هذا الإقليم الخليفة مصطفى بن التهامي.

- إقليم الغرب: مركزه تلمسان. وقد قسّم إلى خمس نواح وعلى رأس هذا الإقليم الخليفة محمد البوحميدي الولهاصي. وكان الهدف من ذلك هو إقامة العدل وتوزيع الضرائب بالتساوي.[136]

➢ القضاء على الخصوم ومعاقبة القبائل المتمرّدة وجمع الضرائب المختلفة[137] حيث أصبح الأمير هو السيد الفعلي والشرعي لكل غرب الجزائر، ماعدا وهران ومستغانم وقلعة تلمسان ( المشور). [138]

➢ القضاء على الفوضى والاضطراب الدخلي وذلك من خلال محاربة الجرائم والعقاب عليها وبالتالي تحقيق الأمن إلى درجة أنه أصبح يمكن " لفتاة أن تنتقل في طول البلاد وعرضها حاملة سلة من الجواهر على رأسها دون خوف من الإزعاج."(139)

➢ تنويع العلاقات التجارية وضمان الاستقلال الاقتصادي، وذلك من خلال تسويق منتجات البلاد إلى الخارج.(140) وسعى الأمير عبد القادر إلى ربط مصالح إمارته مع بريطانيا وإثارة اهتمامها لإقامة نوع من التوازن بينها وبين فرنسا.

**2-8-1- آثار المعاهدة على الطرف الفرنسي:**

لقد كانت فرنسا ترى أن الأمير عبد القادر، هو السلم الذي يصعد عليه الفرنسيون إلى أعالي الأطلس، لذلك كان الاحتفاظ بعلاقة طيبة مع هذا القائد الواسع النفوذ، خلال تلك الفترة، يشكل حجر الزاوية في السياسة الفرنسية،(141) لذا فقد كان الجنرال دي ميشال يرغب في مساعدة عبد القادر على بسط نفوذه على كل الإقليم الداخلي من الجزائر، بما في ذلك مدينة قسنطينة، عاملا بذلك على القضاء على نفوذ الأتراك والكراغلة، وهادفا إلى إقامة سلم مع عبد القادر، يعترف للفرنسيين باستيلائهم على المناطق الساحلية ويسمح لهم بتثبيت أقدامهم فيها. وكانت هذه الخطة تسمح لفرنسا بالاقتصاد في نفقاتها وفي جنودها في الجزائر، وتهدف إلى إنهاك قوى كل من الشيوخ المحليين وعبد القادر، إلى أن تغير فرنسا سياستها من جديد.(142)

وعموما يمكن إبراز آثار هذه المعاهدة على الطرف الفرنسي على النحو التالي:(143)

➢ عودة القبائل إلى ضواحي المدن الواقعة تحت الاحتلال، بعدما ابتعدت عنها سابقا، تطبيقا لإجراءات الحصار الإقتصادي وتجنبا للوقوع في مسرح المعارك؛ وبالتالي أصبحت تمد أسواق هذه المدن بما تحتاج إليه من حاجيات ومواد غذائية، وبالتالي تموينها بصفة منتظمة في ظل علاقات السلام.

➢ نقل المنتجات الصحراوية كالصوف إلى ميناء المرسى بوهران، حيث بلغت قيمة شحنات الصوف المصدّرة إلى فرنسا وبريطانيا مليون فرنك.(144)

➢ تدفق مختلف البضائع والسلع ( الصناعة التقليدية) على المدن المحتلة، قادمة من تلمسان والمغرب الأقصى.

➢ تزويد الجيش الفرنسي بالعلف، بعد توقف وصوله من فرنسا وإيطاليا بسبب رداءة الأحوال الجوية هناك.

➢ انتشار العملة الفرنسية في الأرياف الجزائرية لأوّل مرّة إلى جانب العملة الإسبانية التي كانت العملة الوحيدة المتداولة.

➢ شراء السلطات العسكرية الفرنسية لكميات كبيرة من الحبوب، خاصة بعد انخفاض أسعارها بسبب وفرتها، قصد تموين الجيش لأشهر عديدة.

**1-9- العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد معاهدة دي ميشال 1834-1837:**

خشيت الحكومة الفرنسية من نشوء حركة عربية توحد قوى الشعب وتسير به إلى محاربة الفرنسيين. واستندت في ذلك إلى أن عبد القادر لم يعترف بالسيادة الفرنسية، ولم يعامل ممثلها إلا معاملة الند للند، مما يدل على ازدياد نفوذه، وعمله على تكوين سلطمة عربية في الجزائر ستكون أكبر خطر يواجه الفرنسيين.[145]

**1-9-1 إنشاء الولاية العامة 22 جويلية 1834:**

إن ضبابية وضع الجزائر، إضافة إلى النفقات التي بلغت 21 مليون فرنك سنويا، مقارنة بالإيرادات الجبائية 5 ,1 مليون فرنك، إضافة إلى الخطر المحدق بفرنسا في حالة دخولها في حرب خاصة، وأنها جندت 22 ألف جندي في إفريقيا[146] من جهة، وضرورة احتلال الجزائر من الناحية المعنوية ومن ناحية محافظتها على مكانتها في البحر المتوسط[147] من جهة أخرى، أدى إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بهدف تمكين الحكومة الفرنسية من عوامل الاختيار بين دعاة البقاء في الجزائر( بقيادة كلوزيل ) ودعاة الخروج من الجزائر[148] ( بقيادة بيرتزين ) حيث أدت هذه اللجنة مهامها في الفترة الممتدة من 02 سبتمبر 1833 إلى 19 نوفمبر 1833 وذلك خلال زيارتها للجزائر، حيث قدمت تقريرها العسكري، وعشرة تقارير حول البحرية الاستيطان، الأوقاف، الضرائب... التي كشفت فيها التعسف والظلم الذي مارسته فرنسا في حق الجزائريين من قتل وتذبيح وتجريد الجزائريين من ممتلكاتهم،[149] لكنها – لجنة التحقيق البرلمانية – توصي بابقاء احتلال فرنسا للجزائر،[150] حيث صرح النائب رينارد Reynard، عضو لجنة التحقيق البرلمانيـــة: " الجزائر: يجب ان تصبح سوقا فرنسية."[151] كما أوصت اللجنة أن يكون الاحتلال تدريجيا على أن تكون السلطات المدنية والعسكرية بيد سلطة عليا يمثلها الوالي العام يساعده في أداء مهامه مجلس حكومة.[152]

وبناء على تلك التقارير، فقد عين الملك الفرنسي لويس فليب يوم 12 ديسمبر 1833 اللجنة العليا التي عرفت باسم اللجنة الإفريقية، والتي لم تكتف بدراسة التقارير السابقة الذكر، بل استمعت إلى الشخصيات الفرنسية والجزائرية: بوايBoyer ، دامرمون Damrémont، بيشون Pichon، سي حمدان خوجة...

وقد تبنّت هذه اللجنة تقريرا في 07 مارس 1834،[153] تضمّن الكثير من مقترحات اللجنة الخاصـة - لجنة التحقيق البرلمانية - كما أنها أوصت بـ:

- احتفاظ فرنسا بممتلكاتها على الساحل الشمالي لإفريقيا.
- تعيين حاكم عام يجمع بين يديه جميع السلطات المدنية والعسكرية.
- الاحتلال التدريجي للجزائر.

إثرذلك صدر المرسوم الملكي في 22 جويلية 1834[154] الذي أنشأ الولاية العامة بالممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا (إيالة الجزائرسابقا) على شكل مستعمرة عسكرية ملحقة بوزارة الحرب ومسيّرة من طرف قائد هو الحاكم العام مفوض الملك بالمستعمرة.

وقد عين الجينرال دروي دورلون Drouet d'Erlon[155] أول حاكم عام للجزائر.

بعد تسلّم الحاكم العام الجديد مهامه في العاصمة الجزائر، أصدر عدّة قرارات عيّن بموجبها قادة للمقاطعات العسكرية، وللفرسان الصباهيين على الشكل التالي:[156]

- الجنرال تريزل قائد عسكريا للمقاطعة الغربية، إبتداء من 07فيفري 1835 ومركزه وهران، بدلا من الجنرال دي ميشال الذي ترك على متن الباخرة كارافان Caravane، المقاطعة الغربية من مرفأ المرسى الكبير.
- العقيد دو فيفيه، قائدا عسكريا للمقاطعة الشرقية ومركزه بجاية.
- الجنرال مونك أوزار، قائدا على مدينة عنابة.
- الجنرال بوويه Bouet قائدا للفرسان المحليون، والصباهيون.

**10-1- سياسة الأمير عبدالقادر بعد التوقيع على معاهدة دي ميشال:**

بعد توقيع الأمير عبد القادر لمعاهدة دي ميشال، إلتفت إلى إخضاع زعماء المقاطعة الغربية وعلى رأسهم مصطفى بن إسماعيل، زعيم الدوائر والزمالة، وسيدي العريبي في الشلف والعمري شيخ الأنجاد،[157] وإجراء الإصلاحات الأولية لإمارته وقد كان لذلك الأثر الكبير في

جعل العديد من القبائل تتمنى أن تعيش في ظل نظام مشابه لما طبقه الأمير عبد القادر في إمارته، وتتعطش لقائد يضبط الأوضاع متيحا للسكان زراعة أراضيهم وملاحقا كل ناهب أو سالب. لذا توافد أهالي المدية ومليانة أهم مدن ولاية التيطري وأرسلوا في أواخر نوفمبر من عام 1834 إلى معسكر ممثلين عنهم، طالبين من الأمير عبد القادر تنظيم إقليمهم على غرار ما فعله في مقاطعته.[158]

وقد أدرك عبد القادر أن معاهدة دي ميشال، تسمح له بالتدخل في ولاية التيطري، لأنها لم تضع حدودا معينة لدولته ولم تشترط مراجعة حكومة باريس. لذا فإنه اغتنم فرصة تعيين الحاكم العام دروي دورلون ليبعث إليه وفدا إلى الجزائر على رأسه ميلود بن عراش، وزير خارجيته ليقدم تمنيات الأمير إلى الحاكم العام وليقدم رسالة له جاء فيها:

**" إن معتمدي إبن عراش، وجّهته إلى حضرتكم ليبلغكم التهنئة والتبريك من قبلي بالولاية على الجزائر. ولقيامي بأمور المحافظة على أمور المعاهدة، أوعزت إليه أن يفاوضكم في أمورتعيّن علي إجراؤها لتوطيد الراحة في جميع المقاطعات الداخلية في السهول والجبال والسواحل، على ساحل الجزائر وجوارها، ووهران والمدية، رغبة في توطيد الأمن وتأمين سلامة المسافرين."**[159]

ورغم أن الوالي العام كان يرى بناء على تعليمات حكومته: "إن المعاهدة التي عقدتها مع عبد القادر قد صدق عليها الملك وأصبحت ملزمة للطرفين. وهذه الوثيقة البعيدة عن الكمال، لا تعدو، في الحقيقة أن تكون اجراء لوقف القتال، وكان يجب تكميلها بمعاهدة أخرى أكثر وضوحا. والأمر الأساسي، هو تحديد تخوم مملكة الأمير عبد القادر شرقا وضبط علاقات السيادة الفرنسية معه.

" ونيّة الملك، هي أنه يجب المحافظة على حق السيادة الذي حصلنا عليه بالغزو على جميع أراضي إيالة الجزائر سليما، على أن نمارس هذا الحق فيما بعد بقدر ما تسمح به الظروف والوسائل التي ستكون تحت تصرفنا.

" إن ولاية التيطري لم تكن قط تابعة لولاية وهران. وإذا اعترفنا بأن من الممكن أن يطمح الأمير إلى إدارة هذه الولاية – وهو مجرد افتراض- لا يوجد ما يبرر ادعاءاته في الولايات الأخرى.

" والطريقة التي ننظر بها إلى الأشياء سوف تؤدي بنا إلى تنازلنا للأمير عبد القادر من أجل المحافظة على السلام على التوالي عن جميع الأراضي الذي يدفعه طموحه إلى الطمع فيها.

" وأنا ألاحظ لك أننا إذا تتبعنا هذا النظام فسيصبح السلام وهما من الأوهام."(160)

إلا أنه - دروي دورلون - كان يعتقد في قرارة نفسه بحق الأمير في بسط سلطانه على أرض جزائرية تطلب إليه ذلك، ولاسيما وأن هذه الأرض غير واقعة تحت الاحتلال ولا يحكمها الفرنسيون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. والوالي العام مقتنع بأن الأمير عبد القادر سيقوم بهذه الحركة لا محالة وأنه لا يستطيع بل ولن يحاول مقاومته.(161) ذلك أن الأمير كان قد أتاح له عام من السلم فرصة لتركيز إدارته ولتكوين جيش وتدريبه على طرق القتال الحديثة، أدرك أنه يستطيع أن يكسب بالطرق الديبلوماسية الهدنة أكثر مما يكسبه بالسيف، بل والمدافع أيضا. وتبعا لذلك، فقد رأى أنه في الوقت الذي يجب أن يتمسّك فيه بالهدف الاستراتيجي البعيد، وهو طرد العدو في نهاية الأمر وتحرير كل شبر من أرض الوطن، فلا بأس أن يتمسك بالمعاهدة ويستعملها قاعدة للقفز لتحقيق مكاسب جديدة دون أن يكلفه ذلك شيئا. ومما كان يزيد الأمير إيمانا بقيمة هذه الخطة أن ميزان القوى كان يزداد كل يوم تأرجحا في صالحه وأن الجانب الفرنسي يشعر بهذه الحقيقة بقدر ما يشعر بالعجز عن الخروج من المأزق الذي وجد فيه نفسه: شن حرب واسعة النطاق أو الجلاء عن البلاد.(162)

ومما زاد في قناعة الوالي العام دروي دورلون، بأن من مصلحة فرنسا السماح للأمير بالاستيلاء على التيطري هي التعليمات التي وجهها له وزير الحربية باسم الحكومة في 28 فيفري 1835 والتي جاء فيها: ".. ومهما كانت الظروف التي يبني عليها الوالي العام سياسته، فهو لا يستطيع الاعتماد على زيادة قوات الجيش ولا النفقات المعتمدة لإفريقيا. وبناء على هذه الاعتبارات يجب على الوالي العام ألا يقرّر ما يستطيع تنفيذه بالوسائل التي تحت تصرفه..."(163)

وعموما فإن الخطوط العامة للسياسة الواقعية التي رسمها مجلس الوزراء وكلف وزير الحربية بنقلها إلى الوالي العام في صورة تعليمات ليدير على أساسها المفاوضات والاتصالات التي فتحها مع الأمير عبد القادر هي:

- مارس سياسة التفرقة والشقاق ( تشجيع الروح الانفصالية لقبائل الدوائر والزمالة بقيادة مصطفى بن اسماعيل مثلا.)

➢ فإذا لم تنجح، حصّن المناطق المستعمرة، وأترك الأمير يأخذ مالا تستطيع صدّه عنه.[164]

علما بأنه خلال هذه الفترة فإن الظروف السياسية الداخلية لفرنسا زادت في إضعاف الوالي العام، حيث تعامل هذا الأخير في ظرف أقل من السنة الواحدة مع أربعة حكومات، وستة وزراء حربية،[165] ضف إلى ذلك موقف العديد من الشخصيات السياسية الفرنسية المناهضة لعملية الغزو، إضافة إلى قرارات البرلمان الذي صادق مرّتين على تخفيف ميزانية الحرب، وتخفيض عدد العساكر العاملين بمختلف أنحاء الجزائر من 31 ألف إلى23 ألف جندي.[166]

1-11- **التدخل في ولاية التيطري**:

التيطري هي ولاية الجنوب - بالنسبة لولاية الجزائر أو دارالسلطان - أسست في سنة1540م، عاصمتها المدية؛ وهي أصغر ولاية في القطر الجزائري، وأول ولاية بعد ولاية الجزائر العاصمة.[167] فبعدما طالب أهالي المدية ومليانة من عبدالقادر تنظيم اقليمهم على غرارما فعله في مقاطعته فإنه عدل عن الخروج إلى ولاية التيطري رغبة منه في استمرار السلم الذي كان ما يزال في حاجة إليه لتدعيم صفوفه واستكمال عدّته، غير أن ذلك قد اعتبر، من قبل خصومه ضعفا أرادوا أن يستغلوه للإطاحة بالحكومة الفتية، إذ أن أولاد نايل قد بايعوا شخصا يدعى الحاج موسى المسمى "بوحمارة" وطلبوا منه أن يزحف على مدينة المدية فيحتلها...

وفي نواحي تلمسان، علمت قبيلتا الزمالة والدوائر بهذه الحركة المناهضة لحكومة عبد القادر، وأرادتا تدعيمها من بعيد فأعلنتا خروجهما عن الطاعة ومساندتهما لكل من" بوحمارة " في المدية والكراغلة الذين لم يبرحوا مشورهم منذ بدء الاحتلال... ثم انتقلتا إلى مشارف وهران للدخول في تفاوض مع حاكمها الجنرال تريزل... عندئذ قرّر الأمير أن ينظم حملة ضد التيطري لتأديب المتمردين ولاعادة الأمن والطمأنينة إلى تلك المقاطعة وكان ذلك في مستهل شهر أفريل من سنة 1835.[168]

ومدينة المدية، إلى جانب كونها عاصمة بايلك التيطري، مهمة من عدّة نواح استراتيجية:[169]

فهي مهمة من حيث أنها " باب " الجزائر، ونقطة اتصال في الطريق المتجهة من الشمال إلى الجنوب، وهي مهمة، خصوصا لأنها تقع خارج ولاية وهران التي ينحصر سلطان الأمير

فيها - حسب تفسير الطرف الفرنسي لمعاهدة دي ميشال - وبالتالي فإن احتلال الأمير للمدينة ، يشكل اختبارا سيسمح له بمعرفة مدى قوة عزيمة الفرنسيين وجدّهم في الدفاع عن ولاية التيطري ضدّ قواته. والمؤكد على كل حال أن المدينة تمثل قاعدة مثالية للدفاع عن ولاية وهران، وأيضا لكل عمل عسكري قد تتطلب الظروف القيام به في الاتجاه الشرقي.

وأوعز بالدرجة الثانية إلى ممثله في مدينة الجزائر - إبن دران- ليشرع في مناورات قصد شل حركة المتطرفين من المستعمرين، وإقناع الجنرال دورلون، بأن ما يقدم له من نصائح ليس في صالحه ولا في صالح فرنسا، ولكنها مجرد تصرفات يهدف أصحابها إلى تحقيق بعض المآرب الخاصة. ومن ثم، فإن مصلحة الأمة الفرنسية لن تكون إلا في بذل أقصى الجهود، لكسب صداقة الأمير الذي يسعى لتدعيم سلطته في إطار معاهدة دي ميشال.[170]

وقد نجح إبن دران في هذه المهمة بمهارة فائقة[171] حيث " تمكن على مراحل من اقناع دروي دورلون بأن من مصلحة فرنسا السماح للأمير بالاستيلاء على ولاية التيطري."[172]

وقد استطاع الأمير عبد القادر أن ينتصر على خصومه – الحاج موسى المسمى" بوحمارة" والقبائل الثائرة، وفتحت له مدينتا المدية ومليانة أبوابها وسط التهاليل العامة وعيّن خليفتين عنه فيهما: محمد البركاني في المدية، والحاج محمد الصغير في مليانة،[173] مما جعل الجنرال تريزل يقترح على الحاكم العام دورلون الاستيلاء على عاصمة الأمير – معسكر – كرد على هذه الحركة التي قام بها عبد القادر.[174] ولكن الحاكم العام لم يكن مرخصا له، ولا مستعدا لاستئناف الحرب، فوافق على مفاوضة الأمير عبد القادر.

### 1-12- محاولة تعديل معاهدة دي ميشال:

بعد دخول الأمير عبد القادر إلى ولاية التيطري وعجز السلطات الفرنسية بالجزائر عن صدّه فقد قبلا الطرفان الفرنسي والجزائري بالدخول في مفاوضات بهدف تجديد معاهدة دي ميشال، حيث كان لكل منهما مصلحة واضحة في استقرار السلام واستتباب الأمن.

وعلى هذا الأساس أرسل الحاكم العام بتاريخ 03 ماي 1835،النقيب سانت هيبوليت St Hipolyte ومعتمد الأمير بالجزائر إبن دران إلى الأمير عبد القادرحاملين التعديلات التالية لمعاهدة دي ميشال:[175]

- ➢الاعتراف بالسيادة الفرنسية.

➢ تحديد صريح لسلطة الأمير التي لن يستعملها خارج إقليم وهران. محدودا من الشرق بوادي الشلف من منبعه إلى مصبّه عند وادي أرهيو ومنه إلى كوجيلة.

➢ من حق الفرنسيين والأوروبيين عامة، أن ينتقلوا داخل إقليم وهران.

➢ حرية التجارة الكاملة في الداخل.

➢ يتعهد الأمير بعدم تصدير البضائع إلا في الموانئ التي يحتلها الفرنسيّون.

➢ يدفع عبد القادر الجزية، ويطلق سراح الرهائن، وتعتبر الجزية علامة اعتراف بالسيادة الفرنسية.

وعندما اطلع عبد القادر على هذه التعديلات فإنه أدرك أن فرنسا تنوي التحلل من معاهدة دي ميشال [176] لذا فإنه لم يرفضها، بل تقدم بمقترحات[177] مضادة في مقابلها وهي:

➢الإقليمان الواقعان الآن تحت سلطة أمير المؤمنين واللذان هما خاضعان له تحت سلطته، وفي نفس الوقت فإن البلاد التي هي الآن تحت الحاكم العام تظل تحت سلطة الفرنسيين.

➢كلما رأى الأمير أن يعّين أو يعزل خليفتيه في المدية ومليانة، فإنه يطلع الحاكم العام للعلم على ذلك. كما أنه يجعل من هذين الخليفتين واسطة في أية مراسلة أو اتصال يريده معه.

➢التجارة ستكون حرّة للجميع، فالعرب سيكونون محل احترام في الأسواق من الفرنسيين، كما أن هؤلاء سيكون محل احترام من العرب في كل الأقاليم الواقعة تحت سلطة الأمير.

➢إن أمير المؤمنين سيشتري من مدينة الجزائر، بواسطة عملائه كل ما يحتاجه في شكل مدافع هاون، وبنادق، وبارود، وكبريت.

➢سيسلم الأمير إلى الفرنسيين كل الفارين من الخدمة الوطنية، ويتخذ الحاكم العام نفس الإجراء نحو الأمير.

➢إذا رأى الأمير أن يقوم برحلة نحو قسنطينة، أو غيرها، فإنه سيطلع الحاكم العام بعزمه على ذلك وهدفه منه.

هذا وقد أتت الاقتراحات من قبل الطرفين لتعديل معاهدة دي ميشال مختلفة كليا. ففرنسا تريد أن تتحلّل من تلك المعاهدة، أو تعديلها وجعلها مجرد معاهدة بين سيد ومسود، وغالب ومغلوب.[178] أما الأمير عبدالقادر فيريد أن يحافظ على ما اكتسبه من تلك المعاهدة، خاصة وأنه دخل هذه المفاوضات وهو في مركز القوة بعد امتداد نفوذه كما رأينا عبر الشلف. هذا

التوسع أزعج المسؤولين الفرنسيين والوالي العام بالجزائر، وهددّ بقطع العلاقات معهم خاصة وأن حدود دولته أصبحت قريبة من العاصمة الجزائرية نفسها.[179]

13-1 - **تجدّد القتال بين الطرفين الجزائري والفرنسي 1835- 1837:**

إن سياسة كسب الوقت والمحافظة على الوضع الراهن التي اعتمدها الوالي العام دروي دورلون كانت تقلق مضجع الجنرال تريزل قائد وهران لأكثر من سبب واحد وهي:[180]

- أن الجنرال تريزل يرى أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لكسب الرتب التي يطمح إليها.
- تخوف الجنرال من تأثير انتصارات الأمير على الروح المعنوية عند العرب، مما يزيد قوة الأمير ويدفعه إلى العمل للاستيلاء على تلمسان والتخلص من الأتراك الكرغلية، ومصطفى ابن إسماعيل الذي يريد قائد وهران أن يسبغ عليه وعلى قبيلته من الدوائر والزمالة رداء الحماية الفرنسية.

ونتيجة، لذلك فقد رفض الجنرال تريزل بيع الأسلحة للأمير في عدّة مناسبات متحديا بذلك تعليمات الوالي العام في الوقت الذي جمّد فيه نصوصا أساسية في معاهدة دي ميشال، مما جعل الأمير عبد القادر يقرر من جانبه فرض نظام المقاطعة والحصار الاقتصادي وقطع العلاقات مع القوات الفرنسية التي تحتل مدن وهران، وأرزيو ومستغانم. ولإحكام هذا الحصار أصدر أمرا إلى قبائل الدوائر والزمالة وللغرابة التي تقيم قريبا من المواقع الفرنسية لتنسحب إلى مواقع في الخلف.

وفي الوقت الذي طالبت الغرابة بمهلة حتى ينتهي موسم الحصاد وأجيبت لذلك، فإن الدوائر والزمالة طلبتا حماية الفرنسيين[181] مقابل الانخراط في صفوف وحدات الجنرال تريزل لمحاربة عبد القادر،[182] وقد نتج عن ذلك توقيع معاهدة التينة في 16 جوان 1835 وبموجبها أصبحت قبيلتا الدوائر والزمالة رعايا فرنسيين.[183]

وقد عارض الأمير عبد القادر هذه المعاهدة، لأنها تعدٍ على حقوقه وحد لطموحه الهادف إلى توحيد الجزائر وبسط سلطته عليها. فقد أوضح جازما بأنه لن يقبل بها، وتصرفات تريزل تتنافى مع ما التزمت به الدولة الفرنسية في معاهدة دي ميشال، " بأن تردّ إليّ كل مذنب إلتجأ إليها، ولو كان رجلا واحدا، فكيف بالعشيرة والقبيلة.

" وعلى هذا، فإن قبائل الدوائر والزمالة من جملة رعيتي التي أحكم فيها بموجب شريعتي.

والآن أبلغك البلاغ الأخير: إنك إن رفعت الحماية عنهم، فنحن على ما كنا من المعاهدة التي وقع عليها الاتفاق قديما. وإلا فإني لا أستطيع مخالفة شريعتي في التخلي عنهم، والله يخلق ما يشاء ويفعل ما يريد." (184)

ثم زحف الأمير بقواته وأنزل بقوات الفرنسيين بقيادة الجنرال تريزل هزيمة ساحقة يوم 28 جوان 1835 في معركة المقطع جنوب خليج أرزيو وبرز الأمير فيها قوة تستطيع حماية الحدود والحفاظ على الحريات(185) وهذا ما بيّنته رسالة الأمير عبد القادر بعد معركة المقطع إلى الوالي العام دروي دورلون حيث أوضح له فيها أن تريزل خرج على رأس قوة من وهران وعسكر في أراضيه، ولكنه هو تغاضى عن هذا العمل العدواني، ثم تمادى الجنرال في سيره وضرب معسكره على نهر تليلات دون أن يحاول التعرض له أو مقاومته. ولكن تريزل توغل حتى وصل إلى سيق وأخذ يفسد حصاد رعاياه، وعند هذه النقطة أصدر الأمر إلى عسكره بحمل السلاح لصدّه. وأضاف الأمير قائلا أنه أمر بوقف القتال بمجرد ما وصل تريزل إلى أرزيو.(186)

ورغم انتصار الأمير عبد القادر على الجنرال تريزل فإنه لم يغتر بهذا النصر، ذلك أنه كان يدرك جيدا أنه هزم قائدا وجيشا، ولكنه لم يهزم فرنسا في المقطع.(187)

وقد كان لهزيمة الجيش الفرنسي بمعركة المقطع الأثر البالغ، حيث اهتزت فرنسا لأخبار النكبة(188) التي أصابتها، هذا وقد دفعت المطامع السياسية الفرنسية في التوسع الخارجي والأهمية الاستراتيجية للجزائر بحكومة دو بروغلي De Broglie إلى استدعاء دورلون وتريزل وتعيين كلوزيل في 10 أوت 1835 حاكما عاما للبلاد وحل الجنرال دارلانج D'Arlange محل تريزل.(189)

**1-14- الأمير عبدالقادر والجنرال كلوزيل:**

بعد هزيمة الجيش الفرنسي في معركة المقطع يوم 28 جوان 1835، تحدث وزيرالداخلية الفرنسي - يومئذ - السيد تيير Thiers في البرلمان الفرنسي عن موضوع النظام الذي كان، إلى ذلك الوقت، مطبقا في الجزائر قائلا:" إنه ليس استعمارا، إنه ليس احتلالا على مدى ضيّق، إنه ليس سلاما، وليس حربا. ولكنه حربا سيئة الإدارة." وأخيرا تحركت الحكومة الفرنسية بعد هذا التقرير المثير الذي تبرره بمرارة حادثة المقطع المروّعة، فزادت من عدد الجيش في الجزائر وأمرت بإدارة قوية للحرب مع عبد القادر.(190)

وبعد أن تسلم كلوزيل مهامه(من 10 أوت 1835إلى 13 جانفي 1837) فإنه تعهد بتنفيذ الأهداف التالية:[191]

- أسر الأمير وإجباره على الاستسلام.
- هدم تلمسان وجعلها نقطة انطلاق للضغط على الداخل الوهراني.
- التمركز عند مصب نهر التافنة لمنع وصول الأسلحة والذخيرة الآتية من جبل طارق ومالطة لقوات الأمير عبد القادر.
- طرد باي مليانة واحتلال مقاطعة التيطري، وتعيين بايات مخلصين لفرنسا.
- السيطرة على المواقع الاستراتيجية في التل وقسنطينة، كمرحلة أخيرة.

ويستشفّ من خلال ما سبق ذكره أنه في الوقت الذي ظلت فيه الحكومة الفرنسية متمسكة بالاحتلال المقيّد، فإن كلوزيل كان يتطلع إلى الاحتلال الشامل. ومن ثم وضع باريس أمام الأمر الواقع[192] رغم التعليمات الصادرة له من وزارة الحربية التي كانت تهدف إلى تقييده وعدم انتهاج سياسة تضعها أمام الأمر الواقع، فحذرته من القيام بأي عملية تزيد تضحياتها على مزاياها، وأمرته بالامتناع عن إرسال أية حملة ضدّ القبائل الداخلية ما لم تستدعي الضرورة القصوى ذلك؛ وأبلغته أن الاقتصاد في الميزانية قد يتلوه تخفيض في عدد الجنود الذين يخدمون في الجزائر.[193]

وما أن عاد كلوزيل إلى الجزائر حتى تناسى كل التعليمات الصادرة إليه، ذلك أنه كان من الدعاة المتحمسين للبقاء في الجزائر ومن مشجعي الهجرة الأروبية إليها ليجعل منها أرضا تضاهي أمريكا وفتح أبواب التجارة والأعمال الاستعمارية واستغلال الأرض.[194]

وقد اتجه كلوزيل - بناء على تعليمات وزير الحربية - إلى احتلال جزيرة رشقون التي تقع على مسافة 03 كيلومترات من مصب نهر التافنة. وقد تم هذا الاحتلال في 20 أكتوبر1835 بهدف قطع الامدادات التي تصل إلى الأمير عبد القادر عن طريق البحر[195] ثم توجه إلى معسكر على رأس حملة في 02 ديسمبر 1835 ليجدها أشبه ما تكون بشبح مدينة مما جعله يغادرها في 08 ديسمبر من نفس السنة، بعدما دمر الأمير منشآتها حتى لا يستفيد منها كلوزيل.

بعد ذلك توجّه إلى تلمسان التي دخلها في جانفي 1836 بمساعدة مصطفى بن اسماعيل زعيم قبائل الزمالة والدوائر.[196] إلا أن سياسة كلوزيل هذه باءت بالفشل نظرا لخطة الأمير عبد القادر القاضية بالانسحاب الفوري من المدن المحتلة.[197]

أما الأمير عبد القادر، فرغم اقتناعه بأن فرنسا تستعد لمحاربته، إلا أنه كان يأمل بأن تغير هذه الأخيرة سياستها وتقبل بسلطته على المناطق التي خضعت له. إلا أن سعي كلوزيل لاستئناف القتال جعل الأمير يفقد الأمل من السلم وبدأ يستعدّ للقتال من جهة وهذا عن طريق:[198]

- ➢ التكثيف من نشاطاته وتحركاته بين القبائل داعيا زعماءها إلى الجهاد ومحاربة الفرنسيين.
- ➢ جمع الضرائب لتعزيز القدرات العسكرية.
- ➢ تنفيذ الحصار الاقتصادي على الجيش الفرنسي، وتعميمه على القبائل المنتشرة بعدم التعامل تجاريا مع وحدات الجيش الفرنسي.
- ➢ البحث عن حلفاء جدد لتعزيز تنظيمه الداخلي وتقوية مركزه الخارجي، وهذا من خلال مراسلة وليام الرابع ملك بريطانيا.
- ➢ مطالبة السلطان المغربي عبد الرحمان، بمدّه بالعتاد الحربي والذخيرة.

وتجدر الإشارة هنا أن الحكومة البريطانية لم تستجب لنداءات الأمير عبد القادر ولم تلب حاجياته، كما رفض سلطان المغرب مساعدة الأمير، مما جعل هذا الأخير يعتمد على قواته وموارده من غير اللجوء إلى المساعدات الخارجية.

ورغم الانتصارات التي حققتها الجيوش الفرنسية في معسكر وتلمسان بعد انسحاب القوات الجزائرية منهما، لتجدهما القوات الفرنسية خاوية،[199] فقد استطاع الأمير عبد القادر، بعد انتصاره في معركة سيدي يعقوب يوم 25 أفريل 1836 ( بالقرب من مصب نهر التافنة ) التحكم مجدّدا بالوضع العسكري. وخيّبت أوضاع الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال دارلانج المحاصر كل أمل لحكومة باريس بضمّ المقاطعة الغربية للجزائر.[200] وقد تلى ذلك مرحلة اضطراب وخوف من سيطرة الأمير عبد القادر على المقاطعة الغربية للجزائر كلها بما في ذلك المدن الساحلية التي احتلتها فرنسا قبل ذلك: وهران، مستغانم، وأرزيو.

كما تأزم وضع الضباط الفرنسيين المحاصرين: الجنرال دارلانج، والعقيد لومرسييه بالقرب من مصب نهر التافنة، والنقيب كافينياك في تلمسان، في الوقت الذي قوي فيه موقف الأمير لتحكّمه عسكريا بالمواقع التي تحتلها وحدات هؤلاء الضباط.[201]

وقد استدعي كلوزيل إلى باريس في 14 أفريل 1836 لتقديم عرض عن نشاطه أمام مجلس النواب وليواجه بنفسه الحملة الصحفية التي أضرمت ضدّه شخصيا، وضد عمليات الغزو في الجزائر.[202]

وعلى الرغم من أنه لم يتمكن من اقناع الرأي العام الفرنسي، ولم يحصل على إمدادات عسكرية جديدة، فإنه عاد إلى الجزائر ومعه حوالي ألفين من المعمّرين الذين سيقطعهم مساحات خصبة من الأراضي المغتصبة في المتيجة.[203]

أما تيير Thiers الذي كان قد أصبح رئيسا للوزارة في فيفري من عام 1836، فإنه أعلن - بمناسبة الدفاع عن مشروع الميزانية لعام 1837- في جوان 1836 الخطوط الرئيسية للسياسة التي ينوي انتهاجها في الجزائر،[204] حيث صرح أنه إذا أرادت فرنسا الاقتصار على احتلال الشواطئ، فإنه لا يكفي الاحتفاظ بنقطة واحدة تكون بمثابة قاعدة جبل طارق وترك الباقي. ولكنه حذر المجلس من عواقب الاحتفاظ بقاعدة واحدة قائلا:" إنهم في هذه الحالة (أي العرب ) سيأتون لمحاربتكم فيها... وأن الاحتلال المحدود الرقعة، شيء لا معنى له، والأفضل من ذلك التخّلي عن الاحتلال كليّة." [205] وخلص من ذلك إلى أن الاحتلال الوحيد المجدي والعملي هو الاحتلال الواسع النطاق لإقامة مستوطنة مفتوحة للتجارة مع أروبا.

وعلى هذا الأساس فإن تيير وجّه إنذارا لسلطان المغرب الأقصى عبد الرحمان، كما قام بإرسال بعض القطع البحرية لتسليم هذا الإنذار، وهذا بعدما اشتكى كلوزيل لحكومته من القبائل المغربية التي قاتلت إلى جانب الأمير في جانفي 1836 ضدّه. حيث عاد المبعوث الفرنسي بعد لقائه بالسلطان المغربي عبد الرحمان في 30 جويلية 1836 بضمانات مغربية مفادها أن المغرب الأقصى يعترف بالسيادة الفرنسية على كل الجزائر، وأنه سيقف من النزاع الدائر هناك موقف الحياد التام. كما أرسلت فرنسا انطلاقا من طولون قطعا بحرية إلى تونس مكلفة بالوقوف في وجه أي محاولة تدخل عثمانية عن طريق تونس.[206]

أما كلوزيل الذي عاد إلى الجزائر، والذي كان عاجزا عن نجدة محاصري وادي التافنة (المذكورين سابقا) فإنه قرّر تغيير الاتجاه والتنقل بقوات عسكرية كبيرة نحو شرق الجزائر لاحتلال مدينة قسنطينة.[207]

**15-1- الإستنجاد بالجنرال بيجو لإنقاذ الموقف في الغرب:**

نظرا لتأزم الوضع في المقاطعة الغربية بعد هزيمة الجيش الفرنسي في معركة سيدي يعقوب في أفريل 1836 تحت قيادة الجنرال دارلانج الحاكم العسكري لهذه المقاطعة، وبعد إحكام السيطرة العسكرية للقوات الجزائرية على هذه المنطقة، ومحاصرة القوات الفرنسية، فقد بدا أن مصير الجزائر قد يتقرر بتعزيزات عسكرية جديدة تدفع بالمقاتلين إلى فك الحصار عن معسكري التافنة وتلمسان وإلى التخلي نهائيا عن الحرب.(208)

والحقيقة أن وضع فرنسا في الجزائر كان دقيقا للغاية لعدم وجود قوات قادرة على التحرك لنجدة دارلانج وكافينياك. لذا، أبدى رئيس الوزراء الفرنسي تييرThiers مخاوفه من أي تعديل في الموقف العسكري في الجزائر، وأصرّ وزير دفاعه ميزون Maison، على إرسال فرق جديدة في هذا الظرف بالذات للتمكن من السيطرة مجدّدا على عبد القادر.(209)

وبعد مناقشات ومشاورات، كلفت الحكومة الفرنسية بتاريخ 23 ماي 1836 الجنرال بيجو بالذهاب إلى وهران رفقة فرق عسكرية جديدة أوكلت إليها المهام التالية:

- فك الحصار عن معسكر التافنة وتنظيم الدفاع عنه، بانشاء مراكز محصّنة ومخافر ثابتة لصد أي هجوم جزائري محتمل.
- وضع خطة لاستخدام وادي التافنة الذي يصل تلمسان بالبحر، ودرس كل الاحتمالات لمجابهة عناصر عبد القادر والعودة إلى وهران بالطريق الآمن، بعد إمداد حامية كافينياك بالمؤن والذّخيرة.
- نجدة القوات الفرنسية في مدينة تلمسان وإعادة المواصلات بينها وبين شاطئ البحر المتوسط.

وكانت هذه هي أول مرّة تصطدم فيها القوات الفرنسية مع القوات الجزائر في أرض سهلة إنتهت بإنتصار الفرنسيين في معركة السكاك في 06 جويلية 1836.(210)

ولقد استفاد بيجو شخصيا من المعركة، حيث أثبت لقياد الجيش في الجزائر، وللرأي العام الفرنسي بأنه قائد محنّك، لم تقض سنوات الراحة على الخبرة العسكرية التي كسبها من مساهمته في الحرب الإسبانية 1820 - 1823، وبأنه قادر على تقديم المزيد من الخدمات للأمة الفرنسية.

وبالطبع فقد استفاد بيجو من الإحتكاك بالقوات الجزائرية، الأمرالذي جعله بعد رجوعه إلى وهران يوم 19 جويلية 1836 يقدم على صياغة مذكرّة ضمنها آرائه وأفكاره حول تنظيم جيش الاحتلال وتدريبه على حرب العصابات.[211]

ورغم هذا الانتصار فإن ذلك لم يغير في قليل أو كثير عما كان عليه الوضع قبل مجيء بيجو، إذ ظل الفرنسيون محاصرين في المدن الساحلية لا يستطيعون الحراك إلا في فرق كبيرة تحتاج إلى تموين ضخم ووسائل نقل كبيرة. وصارت طرق تحركاتهم خطرة ووصول المؤن إليها يحتاج إلى احتياطات جمّة وتضحيات كبيرة. وبالمقابل، ظل الأمير عبد القادرمسيطرا على بقية البلاد.[212]

**1-16- كلوزيل وحملته الفا شلة على قسنطينة 1836:**

تأكد لحكومة باريس أن الأمير عبد القادر قوة يحسب لها حساب، وخسارته على أرض السكاك (تلمسان) لم تبدل اطلاقا من وضع قواتها في الجزائر. وأدركت أيضا بأن احتلال ولاية وهران عسكريا أمر صعب لا يحقق أملها في السيطرة على كافة المقاطعات الجزائرية. ولكي يستمر رئيسها تيير في الحكم وينفذ قرار وزارته بتوسيع قاعدة الاحتلال، وافق على الاعتمادات الخاصة لاستمرار الحرب على هذه البلاد. وساعد هذا التدبير على تخفيف المعارضة في مجلس النواب وعودة كلوزيل مجدّدا لاستلام الولاية العامة في الجزائر.

إثر رجوعه إلى الجزائر قام كلوزيل بتنظيم حملة عسكرية واسعة النطاق - متجاوزا سلطته والحدود التي رسمتها له الحكومة - بدون أمر أو إذن من حكومته، بل وبدون أية مشاورات مع رؤسائه، فيما عدا محادثات غير رسمية جرت بينه وبين رئيس الوزراء تيير ووزير الحربية في الموضوع،[213] ذلك أن رئيس الوزراء تيير كان يرى بعد دراسته لحروب الثورة الفرنسية والإمبراطورية، أن مشروع غزو قسنطينة من شأنها أن تضمن نجاح الاحتلال الكامل للجزائر بعد ثلاثة أشهر.[214]

نتيجة لما سبق ذكره، فقد وجد كلوزيل نفسه مطلق اليدين لغزو قسنطينة، رغم سقوط حكومة تيير، الذي خلفه مولي Molé كرئيس الحكومة الفرنسية في 16 سبتمبر1836 والذي لم يستطع توقيف حملة كلوزيل على قسنطينة كما لم يمانع من إجرائها أيضا.[215]

وقد منيت هذه الحملة بفشل ذريع تاركة آثارها الوخيمة، ماديا ومعنويا في نفسية المستعمر، ذلك أنها فوجئت بمقاومة شديدة قادها الباي أحمد بحماس تشد أزره الكثير من القبائل

القسنطينية[216] في نوفمبر 1836 حيث اضطرت القوات الفرنسية أن تنسحب إلى عنابة بعد أن تكبّدت خسائر بشرية قدّرت بألف جندي.

ورغم هذه الهزيمة فقد صرّح كلوزيل أمام أحد ضباطه وهو يتنعّم بخصوبة الأراضي وجمال التلال المكسوة بأشجار الزيتون: " في السنة المقبلة سوف أجلب من فرنسا 5000 أو6000 فلاحا لزراعة هذه السهول. وبعد سنوات قليلة فأن الحكومة الفرنسية ستكسب نوابا لصالحها بمنحهم فيلات بهذا البلد الجميل."[217]

بعد هذه الهزيمة دعت باريس كلوزيل في منتصف شهر جانفي سنة 1837، لتعفيه من منصبه بصفته حاكما عاما، وعيّنت مكانه الجنرال دامرمون Damrémont.

وأمام فشل كلوزيل في حملته على قسنطينة فقد استغل الأمير عبد القادر هذه الفرصة، ذلك أن التجربة علّمته أن يستغل ما لديه من عوامل القوة بقدر ما يستغل عوامل الضعف والنقص في عدوّه. حيث أمر قبيلة حجوطة في نوفمبر 1836 بقيادة خليفته في مليانة إبن علال بالتوجه إلى سهل متيجة، فانتهبوها وخرّبوا زرعها واستولوا على ما فيها من المواشي، ثم ضربوا حصارا اقتصاديا على مدينة الجزائر. وفي ديسمبرمن نفس السنة، أمر الأمير عبد القادر خليفته البوحميدي ومصطفى بن التهامي أن يسيرا نحو وهران، فاكتسحوا نواحيها ودمّروا زراعتها وانتهبوا الأبراج القريبة من أسوارها ثم قطعوا عليها الإمدادات ومنعوا مجيء الفرنسيين إليها.[218]

وبعد أن وضع الأمير القوات الفرنسية في موقف حرج بحصارها اقتصاديا، وأقنعهم بأنه سيّد الموقف فيما يتعلق بتوفير وسائل الحياة لهم، قبل الدخول في اتصالات بالجنرال بروصارد Brossard الذي أصبح قائدا للقوات الفرنسية في وهران في 03 جانفي 1837، بواسطة إبن درّان الذي عرض عليه عقد صفقة: أن يسمح الأمير بتموين القوات الفرنسية بالقمح واللحوم في المدن المحتلة في مقابل السماح له هو بشراء ما يحتاجه من الفولاذ والكبريت في المدن المحتلة. وقد قبل الأمير هذا العرض بدون تردد خصوصا بعدما وعد الجنرال بإعادة المائة والثلاثين من الأسرى الذين أخذهم بيجو في معركة نهرالسكاك والذين كان قد أرسلهم إلى فرنسا.[219]

أما الجنرال بروصارد فقد وافق هو الآخر على هذه الاقتراحات من غير تحفظ لأنها تسهّل احلال السلام في المقاطع الغربية. وقد رأت فيها الحكومة الفرنسية فرصة لا تعوض لإعادة حملة ثانية واحتلال قسنطينة بعد فشل هجومها الأوّل في نوفمبر 1836 وأعتبرها مولي Molé رئيس الوزراء الفرنسي الجديد مخرجا لتعزيز موقفه ضدّ معارضيه في مجلس النواب.[220]

ولا يمكن تحقيق ذلك - احتلال قسنطينة - إلا إذا استتب السلم في الغرب. وبناء على ذلك اتجهت فرنسا نحو تجربة محاولة سياسية جديدة تجاه الأمير وهي سياسة " الاحتلال المحدود النطاق " (Occupation Restreinte) التي أوصت بها " اللجنةالإفريقية " سنة 1834، تلك الطريقة التي وجدت في الوالي العام الجديد دامرمون مؤيدا وداعيا لها.

ولقد جاء في رسالة له إلى جيزوت Guizot وزير الأشغال العمومية يومها، بتاريخ 10 ديسمبر 1836 ما يلي:

"إن النظام الوحيد الذي يمكنه أن يأتي بثمرة، هو الاحتلال المحدود النطاق المتدرج، والذي يتم بطريقة سليمة." (221)

والاحتلال المحدود النطاق هو مصطلح سياسي يقصد به: احتلال النقاط المهمة الواقعة على الشواطئ، وإحاطتها بمناطق يتم تحديدها على أساس اعتبارات تتعلق بالدفاع، وبضرورة توفيرالتموين للجيش وللسكان والمدنيين. وأما الاستعمار الأروبي، فيكون محصورا في هذه المناطق التي تقوم السلطات العسكرية بإدارتها مباشرة. وفيما يتعلق بباقي الأراضي غير المحتلة، فتترك للأهالي الذين تحاول السلطات الفرنسية تنظيم علاقات تجارية معهم. وهكذا كانت فكرة وجود مملكة عربية تدين بنوع من التبعية لفرنسا، مغرية للكثيرين، من حيث أنها حلّ مؤقت ومرحلة بين الحالة القديمة المظطربة، وحالة بسط السيطرة الاستعمارية في المستقبل على البلد كلّه.(222)

وعليه فقد كانت سياسة الجنرال دامرمون الوالي العام الجديد للجزائر (03 أفريل 1837 - 12 نوفمبر 1837 ) تهدف إلى اعتماد الدبلوماسية لحل الخلافات مع عبد القادر والابتعاد عن الأعمال العسكرية.(223)

تبين لنا من خلال هذا الفصل ، أنه منذ تفاعل حادثة المروحة واتخاذ فرنسا قرارها باحتلال الجزائر عام 1830 في إطار سعيها لوضع حد لسيطرة بريطانيا على البحر المتوسط، وايجاد الأسواق الخارجية والمواد الأولية وتعويضا لها عن فقدان مستعمراتها في أمريكا الشمالية والهند التي فقدتها في النصف الثاني من القرن 18، فإنها أصدرت منشورين للشعب الجزائري، يغلب عليهما التناقض والضبابية كما أنها فرضت معاهدة على الداي (معاهدة الاستسلام) في 05 جويلية 1830 والتي تعهدت بموجبها بضمان أمن وممتلكات الجزائريين وحريتهم التجارية والدينية.

وبعدما اتّضح أن نوايا فرنسا لم تكن انتقاما لقضية المروحة، وإنما اتخاذ الجزائر مستعمرة، وبعدما اتضح عدم احترام فرنسا للوعود والضمانات التي قدمتها للجزائريين، فقد تصدى لها الشعب الجزائري الذي وجد في شخص عبد القادر بن محي الدين قائدا وأميرا، حيث سعى هذا الأخير لطرد المحتل وبناء دولة قومية حديثة كما أنه استطاع عبر خطة محكمة أن يجبر فرنسا في الدخول معه في مفاوضات انتهت بتوقيع معاهدة بين الطرفين الجزائري والفرنسي، اشتهرت بمعاهدة دي ميشال سنة 1834، والتي اعترفت فيها فرنسا بالسيادة الجزائرية وبعبد القادر أميرا للمؤمنين، كما أن الأمير فرض عليها مبدأ المعاملة بالمثل وتعامل معها ندا للند حيث جعله ذلك يتفرغ لبناء مشروعه: بناء الدولة وتوحيد الشعب الجزائري، الشيء الذي جعل فرنسا تسعى لاعتراض طريقه محاولة بذلك تعديل معاهدة دي ميشال وذلك عن طريق اجبار الأمير بـ:

- الاعتراف بالسيادة الفرنسية.
- تحديد دولته شرقا بوادي الشلف.
- إجباره على دفع الجزية.

ونتيجة لرفض عبد القادر الانصياع لهذه الشروط تجدد القتال بين الطرفين عام 1835 في الوقت الذي منيت فيه فرنسا بهزيمة في قسنطينة عام 1836... كل ذلك جعل فرنسا تغير خطتها وتدخل في مفاوضات جديدة مع الأمير عبد القادر وقد كان ذلك مقدمة لتوقيع معاهدة التافنة عام 1837.

# هوامش المقدمة والفصل الأول

1- سيمون بفايفر: مذكرات سيمون بفايفر ترجمة أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع SNED الجزائر 1974 ص 33 و34.
2-عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المغاربة في مصر في العصر العثماني 1517 – 1798. منشورات المجلة التاريخية
المغربية وديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. تونس 1982 ص 18.
3- Jean Monlaü: Les Etats Barbaresques. P.U.F 1964 P 57.
4- ibid.: P 119.
5- M. Habart: Histoire d'un parjure. Édition ANEP 2002 P 05.
6- Ch. A. Julien: Histoire de L'Algérie contemporaine édition P.U.F Tome 1. 1979 PP 22 – 23.
7- ibid.: P22 – 23.
8- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 – 1830: المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر 1987 ص 197.
9- Ch.A.Julien:op cit P21.
10- ibid:P22.
11- محمد ماهر حمادة:الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر الأموي. دارالنفائس الطبعة الرابعة بيروت1985 ص07.
12- نفس المرجع ص08.
13- نفس المرجع:ص08-09.
14- عبد العزيز سرحان: قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، القاهرة 1986 ص03.
15- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى بيروت 1981، ص685.
16- Ernest Sataw,A Guide to Diplomatic Pratice, 4th ed,edited by sir Nevil Bland(London.Longmans,Green 1957) PP 1-2.
17- Herald Nicolson:3rd.Ed (Oxford University Press ,London and New York,1969) P 06.
18- إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية، منشورات ذات السلاسل.الطبعة الرابعة، الكويت 1985 ص391.
19- عدنان البكري: العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.الطبعة الأولى، بيروت1986 ص42.
20- علي صادق أبو الهيف القانون الدولي العام، منشأة المعارف. الإسكندرية 1975، ص27.
21- سموحي فوق العادة: القانون الدولي العام، منشورات عويدات- بيروت، باريس – الطبعة الثالثة 1983 ص 510.
22- عزيز شكري: المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم. دار الفكر، دمشق. الطبعة الثانية 1973.ص369.
23- عبد الوهاب الكيالي: نفس المرجع. الجزء الأول، ص169.
24- كار ل فون كلاوزفتز: الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الثانية
1980 ص170.
25- عبد الوهاب الكيالي: نفس المرجع الجزء الأول، ص169-170.
26- نفس المرجع: ص 780.
27- ناصيف يوسف حتى: النظرية في العلاقات الدولية. دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1985.ص74.
28- نفس المرجع ص 88.

29- أبو القاسم سعد الله: الحركة الطنية الجزائرية،الجزء الثاني 1900- 1930 . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر1983.ص 22- 23.
30- نفس المرجع،ص 43.
31- محمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه وتقنتاته. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرالطبعة الرابعة 1983. ص 165.
32- محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي.دار هومة،الطبعة الرابعة.الجزائر 2002.ص 05.
33- عمار بوحوش: دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية. المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1985.ص 24-25.
34-M.Grawitz: méthodes des sciences sociales.Paris.Edition Dalloz 2001P.419.
35- محمد عبد الشفيع: قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد. دار الوحدة الطبعة الأولى، بيروت1984. ص 70.
36- محمد عبد الشفيع: نفس المرجع: ص 64.
37- إميل لودفيغ: البحر المتوسط ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف مصر 1952. ص 733 – 735.
38- نفس المرجع ص 735.
39- جمل قنان: نفس المرجع: ص 69.
40- B.Stora: Histoire de L'Algérie Coloniale 1830 – 1988 éditions Casbah, Alger 2004. P 15.
41- أبو القاسم سعد الله: آراء وأبحاث، الجزء الأول ص.248
42- جمال قنان: نفس المرجع، ص 181.
43- نفس المرجع: ص 182.
44- نفس المرجع: ص 187.
45- نفس المرجع: ص 192.
46- نفس المرجع: ص 196.
47- نفس المرجع: ص 197- 198.
48- نفس المرجع: ص 201.
49- جون ب. وولف: الجزائر وأروبا ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 443.
50- إميل لودفيغ: نفس المرجع ص 740 – 741.
51- MATTARER: La Prise d'Alger, Récit d'un Officier Français 1830. Edition At.-Tabyin– Aljahidhiya
Alger 2000.P 07.
- Ch.A.Julien: op. Cité P23.
52- جمال قنان: نفس المرجع، ص 203.
53- نفس المرجع ص 205 و206.
54- نفس المرجع ص 206.
-Ch.A.Julien:op. Cité P30.
55- جمال قنان:نفس المرجع. ص.210
56- نفس المرجع: ص.213
57-Ch.A.Julien: op Cité P37.
58- نفس المرجع. ص 214 .
59- نفس المرجع: ص217.
60- جمال قنان: نفس المرجع، ص219-.221
61-Ch.A.Julien: op. Cité P38.
62- أبو القاسم سعد الله: آراء وأبحاث، الجزء الأول:ص.260
63- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ،الجزائر 1982، ص 26.

64- أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول ،القسم الأول. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1992.ص.243.

65- Jean Monlaü: op. Cité P. 113.
-B.Stora:op. Cité P. 16.

66- Ch. A. Julien: op. cité P. 38.
- سعد الله: أراء وأبحاث: الجزء الأول، ص 257.

67- أندري برينيان، أندري نوشي، إيف لاكوست: الجزائر بين الماضي والحاضر. ديوان المطبوعات. الجامعية الجزائر1984 ص .225.

68- Ch. A. Julien ; op. Cité P 38 et 57.
-M. Habart: op. Cité P06.

69-P. PEAN: Main Basse sur Alger .Editions Chiheb. Alger 2005. P144.

70-Ch.A.Julien: op. Cité P. 61.

71 - أندري برينيان: نفس المرجع ص .224.

72- نفس المرجع: ص 224 .

73- أبو القاسم سعد الله: آراء وأبحاث.الجزء الأول،ص 260 - .261.

74- M. Habart: op. cité P. 05.

75- Un coup de chasse Mouches…et les Français débarquent: par le Marquis de Roux. Historia Spécial
Algérie n° 486 Juin 1987 P. 12-13.
- Matterer: op. Cité P. 13.

76- إميل لودفيغ: نفس المرجع، ص 735-736.

77- أندري برينيان: نفس المرجع ص .224.

78- نفس المرجع ص .225.

79- حمدان بن عثمان خوجة الجزائري: المرآة: لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر، عربه وقدم له وعلق عليه وفهرسه: محمد بن
عبد الكريم. منشورات دار مكتبة الحياة بيروت 1972 ص 359 و.360.

80- M. Habart: op. Cité P. 13.

81- ibid. P. 12.

82- ibid. P. 13 - 14.

83- ibid. P. 14

84- Proclamation en arabe adressée par G[le] de Bourmont aux habitants de la ville d'Alger, Traduction M. Bresnier. Revue Africaine n° 6 Année 1862 O.P.U Alger 1985 PP 153 – 156.
- نشر هذا النص العديد من المؤلفات أهمها:
- حمدان خوجة: المرآة ص 361 – 364.
- بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود الجزء الثاني، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز. دار المغرب الإسلامي الطبعة الأولى 1990
بيروت ص 80 – 83.
- إحسان حقي: الجزائر العربية. منشورات المكتبة التجارية بيروت 1961 ص .68

85- جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 – 1830. المؤسسة الجزائرية للطباعة 1987 ص 303 – 304، انظر كذلك حمدان خوجة: المرآة ص 167 – .168.

86- M. Habart, op. Cité P. 20.

87- Si HAMDAN Ben Otman Khodja Par G. Yver: - Revue Africaine n° 57 année 1913 O.P.U Alger
1986 P. 138.

88--جون ب. وولف: نفس المرجع ، ص .451.

89- Historia Spécial Algérie n° 486 Juin 1987 P.10-11.
90- Ch. A. Julien: op. Cité P. 41.
91- ibid.PP 41 – 42.
92- ibid.PP. 40 – 58.
93- أديب حرب: التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر 1808 – 1847 الجزء الأول. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982 ص 45.
94- Ch. A. Julien: op. Cité PP. 58 – 59.
95- op.Cité P. 59.
96- حمدان بن عثمان خوجة الجزائري: نفس المرجع، ص 171.
- Ch. A. Julien: Histoire ….op .Cité P. 65.
97- G.Esquer: LA PRISE D'ALGER 1830 Paris 1929 P. 408.
98- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982 ص 16.
99- محمد بن عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر شرح وتعليق د: ممدوح حقي دار اليقضة العربية بيروت 1964 ص 164
100- بوعزيز يحي: الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، دمشق 1964 ص 24 – 26.
101- أديب حرب: نفس المرجع الجزء1 ، ص 88.
102- محمد بن عبد القادر الجزائري: ص 166.
103- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، ص 23.
104- نفس المرجع ص 23.
105- أديب حرب: نفس المرجع الجزء 1، ص 394.
106- محمد بن عبد القادر: ص 175
- شارل هنري تشرشل: حياة الأمير عبد القادر ترجمه وقدم له وعلق عليه أبو القاسم سعد الله. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1982 ص 70 – 73.
107- أديب حرب: نفس المرجع الجزء 1، ص 113.
108- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، ص 23-24.

109- Ch. A. Julien: op. Cité P. 104.
110- أديب حرب: نفس المرجع، الجزء 1، ص.121
111- Ch .R. Ageron: Politiques coloniales au Maghreb. Paris 1972 P. 11.
- أديب حرب: نفس المرجع الجزء 1، ص 121.
112- محفوظ قداش: الأمير عبد القادر: فن وثقافة وزارة الإعلام، الجزائر 1982 ص 23.
- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع، ص 78 – 79،
- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع، ص 185.
- Ch . R. Ageron: op. Cité P. 11
113- أديب حرب:نفس المرجع ، الجزء 1، ص 122.
114- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، ص 31.
115- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع، ص 184.
- تشرشل: نفس المرجع، ص 77 – 78.
- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، ص 28 – 29.
116- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، ص 31.
- أديب حرب: نفس المرجع الجزء 1، ص 128.
117- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع، ص 87.
- G. Esquer: Histoire de L'Algérie 1830 – 1960 éditions P.U.F 1960 P. 17.

118- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر ص 57
119- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية الجزائرية. ص 31.
120- نفس المرجع ص 32.
121- نفس المرجع، ص 32
122- شارل هنري تشرشيل: نفس المرجع ص 81.
123- شارل هنري تشرشيل: نفس المرجع ص 17.
124- G. Esquer: op. Cité P. 16.
125- Ch. A. Julien: op.Cité P. 104.
126- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع، ص17 – 18.
- أديب حرب: نفس المرجع، ص 125.
127- تشرشل، أديب حرب: نفس المراجع السابقة.
128- تشرشل، أديب حرب: نفس المراجع السابقة.
129- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، ص 36 – 38.
- أديب حرب: نفس المرجع الجزء 1، ص 121- 122.
- G.Esquer: Op. Cité P. 16.
130- إسماعيل العربي ص 38، أديب حرب الجزء 1 ص.122
131- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، ص 38.
- المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير ص 53 – 54.
- أديب حرب: التاريخ العسكري والإداري ج 1 ص 124.
132- محفوظ قداش: الأمير عبد القادر، ص 20.
- G.Esquer: Op cit P 17.
133- شارل هنري تشرشل: حياة الأمير...، ص 82.
134- محفوظ قداش: الأمير عبد القادر...، ص 25.
- أديب حرب: نفس المرجع ج 1 ص 143 – 146.
135- أديب حرب: نفس المرجع ج 1 ص 143 – 145.
- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع، ص 86.
136- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع ، ص 91.
- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع، ص 82.
137- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع، ص 85.
- أديب حرب: نفس المرجع، ج 1،،ص 138.
- G.Esquer: op. Cité P. 17
138- يحي جلال: المغرب الكبير الجزء 3. دار النهضة 1981 ص 144.
139-- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع، ص 86.
- أديب حرب:نفس المرجع، ج 1 ص 134.
- محفوظ قداش: نفس المرجع، ص 25.
140- إسماعيل العربي:: العلاقات الدبلوماسية...، ص 52.
141- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع ،ص 88.
142- يحي جلال: نفس المرجع، ج 3 ص 144.
134- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية، ص 45 – 53.
144- Ch. A. Julien: op. Cité, P. 106
145- يحي جلال: نفس المرجع، ج.3، ص 144.
- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية....، ص 67.
- محفوظ قدا ش: نفس المرجع، ص 26..
146 - Ch.A. Julien: op. Cité P. 106.
147- يحي جلال: نفس المرجع ج 3، ص 144.
148- Ch.A. Julien: op. Cité P. 108.

149- ibid. P.110.
150- ibid. P.111.
151- ibid. P.112.
152- ibid. P.112.
153- ibid P. 113.
154- ibid. P.114.
155- ibid P. 118.

156- أديب حرب: نفس المرجع، ج 1، ص 136.
157- أديب حرب: نفس المرجع، ج.1 ، 138- .143.
158- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع، ص.220-224
- شارل هنري نشرشيل: نفس المرجع، ص 86 -87.
- أديب حرب: نفس المرجع، ج.1، ص 146.
159- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع، ص 223 – 224.
- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية، ص 56. الرسالة بتاريخ 08 أكتوبر 1834.
160- اسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية، ص 61.
إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية.... مرجع مذكور سابقا، ص 55.
161- اسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية، ص 73 – 74.
162- نفس المرجع ص 81.
163- نفس المرجع ص 83- 84 .
164- نفس المرجع ص 85- 86.

165- Ch.A. Julien: op. Cité P. 119.

166- محمد العربي الزبيري: الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1982 ص 59.
167- محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشيّة في بلاد الجزائر المحمية. تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم
1981 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ص 36.
- أديب حرب: نفس المرجع، ج 1 ص، 36.

- Ch.A. Julien: op. Cité PP. 04 et 09.

168- محمد العربي الزبيري: نفس المرجع، ص 58.
169- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية، ص 70.
170- محمد العربي الزبيري:نفس المرجع. ص 59.
171- شارل هنري تشرشيل: نفس المرجع، ص 91.
172- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية. ص 83.
173- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية... ص 69 – 71.
174- شارل هنري نشرشيل: نفس المرجع ص..89
175- شارل هنري نشرشيل: نفس المرجع ص.90.
- أديب حرب: نفس المرجع ، ج.1، ص 151. و152.
- إسماعيل العربي: نفس المرجع، ص 90.
- محمد العربي الزبيري: نفس المرجع، ص 61 – 62.
176- محمد العربي الزبيري: نفس المرجع، ص 62.
177- شارل هنري نشرشيل: نفس المرجع ص.90.
- أديب حرب: نفس المرجع ، ج.1، ص 151. و152.
- إسماعيل العربي: نفس المرجع، ص 90.
- محمد العربي الزبيري: نفس المرجع، ص 61 – 62.
178- محمد العربي الزبيري: نفس المرجع، ص 61
179- أديب حرب: نفس المرجع، ص.153
180- إسماعيل العربي:  العلاقات الديبلوماسية: ص 97.

181- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية. ص 77.
- محمد العربي الزبيري:نفس المرجع، ص 64.
- أ. ف. دينيزن، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، دارهومة، 1999، ص.70-71.
182- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع، ص 231- 233.
- شارل هنري تشرشيل: نفس المرجع، ص 95.
- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية... ص .78
183- أديب حرب: نفس المرجع...، ص 164 – .168
184- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع، ص 234 – .235
185- شارل هنري نشرشيل: نفس المرجع ص.98-99.
- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع، ص224 – 247.
- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية، ص 101.
- يحي جلال: نفس المرجع. ج.3، ص 146.
- أديب حرب: نفس المرجع، ج.1 ص .204
186- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية. ص .101
187- نفس المرجع ص .100
188- - شارل هنري نشرشيل: نفس المرجع. ص.98
189- أديب حرب: نفس المرجع ، ج.1 ص 204.
- يحي جلال: نفس المرجع. ج.3 ص 146.
- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع،ص 98.
- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية، ص 104.

- Ch.A. Julien: op. Cité P. 127.

190- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع،ص .98
191- أديب حرب: نفس المرجع ، ج.1، ص 205.
- يحي جلال: نفس المرجع. ج.3 ص 146.

192- Ch.A. Julien: op. Cité P. 127

193- يحي جلال: نفس المرجع ج.3، ص 146 – 147.
- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية. ص 106 – .107
194- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية. ج1 ص 56.
195- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية...، ص .108
196- يحي جلال: نفس المرجع. ج.3، ص 147.
- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية... ، ص 115 – .122

197- Ch. A. Julien: op.Cité P. 129

198- أديب حرب: نفس المرجع.ج.3، ص 210 – 212.
- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية...، ص 108 – 109.
- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع، ص 98 – 100.
199- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع. ص 225.
- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع. ص 101 – 105.
- يحي جلال: نفس المرجع. ج.3، ص 147.
- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية...، ص 115 – 121.

- G. Esquer: op. Cité P. 19.

200- أديب حرب: نفس المرجع.ج.3، ص 273 – 281.

- Ch. A. Julien: op. Cité P. 129.

201- أديب حرب: نفس المرجع.ج.3، ص 281
202- محمد العربي الزبيري: نفس المرجع. ص 92 – 93.
- إسماعيل العربي: نفس المرجع ص 131 – 132.

- Ch.A. Julien: op. Cité P. 130.

203- محمد العربي الزبيري: نفس المرجع. ص 92.

- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية... ، ص 131
204- نفس المرجع. ص 132.
- Ch.A. Julien: op. Cité P .131.
205- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية... ، ص132.
- Ch.A. Julien: op. Cité P .131.

206- يحي جلال: نفس المرجع. ج.3، ص 147.
- Ch. A. Julien: op. Cité P. 131.

207- G. Esquer: op. Cité P. 19.
- Ch.A. Julien: op. Cité P. 132 – 136.
208- أديب حرب: نفس المرجع...ج.1، ص 285 – 286.
209- نفس المرجع. ص.286
210- يحي جلال: نفس المرجع. ج.3. ص 148.
- محمد العربي الزبيري: نفس المرجع ، ص 97.
- G. Esquer: op. Cité P. 19.
211- محمد العربي الزبيري: نفس المرجع ، ص 97- 98.
212- يحي جلال: نفس المرجع. ج.3. ص 148.
- محمد العربي الزبيري: نفس المرجع ، ص 97.
- G. Esquer: op. Cité P. 19.
213- Ch.A. Julien: op. Cité P. 132.
- G. Esquer: op. Cité P. 20.
214- Ch.A. Julien: op. Cité P. 132.
215- ibid. P.132.
216- فندلين تشلوصر: قسنطينة أيام أحمد باي 1832 – 1837، ترجمة وتقديم: أبو العيد دودو. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1980
ص .56
217- Ch.A. Julien: op. Cité P. 134.
218- محمد عبد القادر: نفس المرجع. ص 264.
- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية... ، ص 139.
219- نفس المرجع. ص 140.
- أديب حرب: نفس المرجع...ج.1، ص 310.
- أ. ف. دينيزن، نفس المرجع، ص.107.
220- أديب حرب: نفس المرجع...ج.1، ص 312.
- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية... ، ص 140.
- أ. ف. دينيزن، نفس المرجع، ص..107
221- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية...، ص 141
222- نفس المرجع.ص141-.142
223- أديب حرب: نفس المرجع ج.1، ص 312.
- Ch. A. Julien: op. Cité P. 136.

# الفصل الثاني

# معاهدة التافنة 1837

بعد بروز عبد القادر كأمير ليقود الكفاح ضد المحتل الفرنسي ويوحد البلاد وينشر الأمن عام 1832، فقد سعى لتوحيد الصفوف الداخلية وتشديد الضغط والحصار الاقتصادي على الحاميات الفرنسية في المدن الساحلية الشيء الذي جعل قائد المنطقة الغربية الجنرال دي ميشال يطلب الصلح معه وهذا ما تمخض عنه توقيع معاهدة بين الطرفين الجزائري والفرنسي اشتهرت باسم معاهدة دي ميشال في 26 فيفري 1834.

إلا أن تناقض مشروع الأمير عبد القادر: بناء دولة جزائرية حديثة على أسس قومية تستمد قوانينها من وحي الشريعة الإسلامية، هدفها طرد المحتل الأجنبي؛ بمشروع فرنسا بعد صدور المرسوم الملكي في 22 جويلية 1834، والقاضي باحتفاظ فرنسا بـ" ممتلكاتها في شمال إفريقيا " وتعيين حاكم عام بيده جميع السلطات المدنية والعسكرية واعتماد أسلوب الاحتلال التدريجي للجزائر، جعل القتال يتجدد بين الطرفين الجزائري والفرنسي عام 1835.

و أمام الصعوبات المتعددة الجوانب التي عرفتها فرنسا خلال هذه ةالفترة 1835-1837 والمتمثلة أساسا في هزيمتها الميدانية أمام أحمد باي في شرق الجزائر وعبد القادر في غربها وفي الصعوبات المادية والمالية التي عانت منها فرنسا إضافة إلى تطورات الساحة الفرنسية الداخلية (الإضطرابات السياسية واحتدام النزاع بين دعاة الخروج من الجزائر ودعاة البقاء فيها...) والساحة الدولية (المسألة الشرقية، الموقف العثماني والبريطاني من احتلال الجزائر...) كل ذلك جعل فرنسا سباقة إلى طلب الصلح للمرة الثانية مع الأمير عبد القادر باعتباره أقوى الطرفين الجزائريين؛ وهو ما جعل الأمير الذي كان على اطلاع بمجريات الأحداث الجزائرية - الفرنسية والدولية... يدخل في مفاوضات وهو في وضع أفضل بكثيرمن وضع الجنرال بيجو المكلف رسميا بتوقيع معاهدة مع الأمير عبد القادر.

و سنركز خلال هذا الفصل عن الظروف الداخلية والخارجية التي تم فيها توقيع معاهدة التافنة لنتطرق بعد ذلك إلى المعاهدة بعينها من حيث الشكل والمضمون مسلطين عليها النقد الدّاخلي والخارجي، ونتعرض لمفهوم كل طرف: الجزائري والفرنسي لبنود هذه المعاهدة بندا بندا، رغبة منا الوقوف على استراتيجية الطرفين حيث أن الصراع بينهما كان صراع مشروعين متناقضين، متعاكسين، ومتضادين يقوم المشروع الجزائري فيه على طرد المحتل

الأجنبي، في حين يقوم المشروع الفرنسي على اتخاذ الجزائر مستوطنة دائمة لاتخاذها بعد ذلك كنقطة وثوب نحو مناطق أخرى: تونس، المغرب ثم إفريقيا.

كما سنركز اهتمامنا نحو مكاسب الطرفين الجزائري والفرنسي من خلال معاهدة التافنة محاولين بذلك الوقوف على أهمية هذه المعاهدة بالنسبة للطرفين ومدى تمسك كل طرف بها بعد ذلك.

**1-2- عودة بيجو إلى وهران :**

إن هزيمة الجيش الفرنسي أمام قسنطينة في نوفمبر1836 جعلت الأمير يقدّر أن العدو قد يغير من أسلوبه. فقد كان على اطلاع[1] بما تكتبه الجرائد وما يصرح به البرلمانيون وما تنقله الأخبار الدولية عن ردود الفعل حول هزيمة العدو في قسنطينة وسياسته نحو المقاومة الوطنية في الإقليمين الشرقي والغربي. وأول ما عرف أن الحكومة الفرنسية عازمة على حملة ثانية على قسنطينة تسكت بها النقد الداخلي الفرنسي، والسخرية الخارجية (أوربا)، وأن هذا المشروع قد يخفف الضغط عليه (الأمير)... ومن تباشير ذلك عزل كلوزيل وتعويضه بشخص آخر أكثر إنضباطا وإلتزاما بالتنسيق مع حكومته (دامرمون).. كما حل بيجو محل بروصارد قائدا للمستعمرات الفرنسية في الناحية الغربية.

و قد صادف ذلك كله، الأمير، وهو يبحث عن فرص لامكانية استئناف المفاوضات بهدف:[2]

- تحقيق هدنة يسترد فيها أنفاسه ويستعيد أثناءها تنظيم دولته المتصاعدة.
- حصر الفرنسيين في مرافئهم لتنشيط التجارة مع الخارج.
- منع الاستعمار الإستيطاني الذي رآه يرتسم في متيجة.
- إعتراف فرنسا بسلطته.

و لما عرف بيجو من أصدقائه في وهران، ميل الأمير عبد القادر إلى المفاوضة لعقد الصلح، عرض خدماته على وزير الحربية لتعيينه قائدا لقوات الإحتلال في مدينة وهران، بشرط واحد، وهو منحه الصلاحيات الضرورية للتعاقد مع الأمير، وإذا فشل في تلك المهمة يقوم بحملة عسكرية واسعة النطاق ضدّ الأمير[3] ونظرا لثقة الملك لويس فليب في بيجو، فقد وافق وزير الحربية ميزون على تكليفه بمهمة التفاوض مع الأمير عبد القادر مع منحه صلاحيات مطلقة دون العودة إلى الحاكم العام دامرمون[4] وذلك في أفريل 1837.

و بعد عودة بيجو إلى الجزائر، فإنه أرسل رسالة إلى الأمير عبد القادر، من وهران على يد إبن درّان تمثل الصيغة النهائية التي وافقت عليها الوزارة لمفاتحة الأمير في إمكان عقد الصلح. و جاءت الاقتراحات هذه كأساس للتفاهم وعقد الصلح وهي:[5]

1- الإعتراف بالسيادة الفرنسية.

2- تحديد منطقة نفوذه بنهر الشلف.

3- دفع الجزية لفرنسا.

4- تسليم الرهائن كعربون وتنفيذ أية معاهدة مستقبلية يمكن الاتفاق عليها.

5- كل من التجأ من الأمتين إلى الأخرى، لا يجبر على الرجوع إلا إذا كان قاتلا.

و لما اطلع الأمير عبد القادر على هذه الشروط التي وجدها غير مقبولة كلّف إبن درّان بأن يبلغ بيجو مذكرة شفوية مفادها:

" إن الأمير يرى أنه في مقام أعظم وأعلى، فلا يمكنه أن يقبل هذه الشروط المجحفة بمقامه، الذي اعترف به من تقدّمك من حكام الجزائر ووهران، بمعاهدة الجنرال " دي ميشال" لا سيّما والمسلمون، لا يرضون أن يكونوا تحت حكم الإفرنج. فإن كانت دولة فرنسا، تريد إذلالهم و إخضاعهم لحكمها، فدون ذلك حرب طويلة الذيل مديدة السّيل."[6]

أما المسألة التي كانت محل نزاع أساسي بين بيجو والأمير عبد القادر، فهي تتعلق برسم الحدود الشرقية لدولة الأمير؛ حيث لم يكن الأمير مستعدا للتخلي عن ولاية التيطري بعدما بايعه أهلها " وسلموا إليه أرواحهم وأموالهم " ثم أضاف أن الأمير يسمح بما يلي:[7]

- يسمح الأمير للفرنسيين أن يحكموا سهل متيجة ما عدا البليدة.
- منح الفرنسيين ضواحي وهران والشواطئ التي تمتد من وهران إلى مستغانم دون سواهم.
- يتعهد الأمير باحترام حقوق الفرنسيين الذين يختارون الإقامة في مملكته بحماية ممتلكاتهم.

ورغم أن هذه المقترحات لم تلق تجاوبا من قبل بيجو فإن الاتصالات ظلت مستمرة بين الأمير وبيجو من جهة، وبين إبن دران وبيجو من جهة أخرى. ذلك أن بيجو فضل طريق التنازل، على طريق أي مقاومة تؤدي حتما إلى استئناف النزاع.[8]

من جهة أخرى فقد ساور الأمير قلق، حيث كان يتساءل كيف يمكن لضابط تنحصر سلطته في وهران، أن يتفاوض باسم ملك فرنسا لعقد معاهدة بشأن الأراضي الجزائرية كلها، وذلك مع وجود والي عام مزود بسلطة سياسية ويمثل الملك في الجزائر.[9] مما جعله يتوجه إلى الوالي العام الجنرال دامرمون يحيطه علما بالاتصالات مع بيجو ويسعى للتفاوض معه مباشرة. ونظرا للمسافة البعيدة التي تفصل مدينتي معسكر والجزائر، فإنه قرّر الانتقال إلى مدينة المدية ليسهل الاتصال بين المتفاوضين(10) من جهة، ولكي يثبّت حقوقه في السيادة على ولاية التيطري عمليا[11] وبذلك يكون الأمير عبد القادر قد دخل في مفاوضات متوازية مع بيجو في وهران والوالي العام في الجزائر في نفس الوقت، مما أدى إلى جدال بينهما حول اختصاصات كل منهما وتدخلت الحكومة الفرنسية وسمحت لبيجو بمواصلة المفاوضات مع الأمير[12] مما جعل هذا الأخير يعود إلى معسكر وعلى فتح المفاوضات مع بيجو ابتداء من 12 ماي 1837 بواسطةحمادة السقال بدلا من اليهودي إبن دران[13] وبذلك يكون الأمير عبد القادر قد أشعر بهذه المناورة بيجو بوجود بديل، أكثر صلاحية منه للمفاوضة وعقد الصلح في الوقت الذي أذكى فيه شعور المنافسة بين بيجو ودامرمون،[14] ضف إلى ذلك أنه أرغم فرنسا على طلب السلم[15] بعد هزيمتها أمام قسنطينة في نوفمبر 1836 وهذا ما يمكننا أن نطلق عليه **استراتيجية استغلال الفرص السانحة،** ذلك أن الأمير عبد القادر الذي لم يكن غافلا عن أخبار فرنسا من خلال تتبع سياستها في أروبا وبالجزائر وكذا أخبار العالم من خلال اطلاعه على الجرائد المتاحة له جعله أكثر استيعابا وتفهما للظروف الدولية والمحلية وبالتالي استغلال كل ذلك لتحقيق هدفه والمتمثل في طرد المحتل الفرنسي وبناء الدولة القومية خاصة وأنه كان يعرف أن هناك معارضة في فرنسا لاحتلال الجزائر.[16]

وبعدما أرسل عبد القادر مقترحاته لبيجو في 12 ماي 1837،[17] فقد تبين أن الأمير لم يشر إلى التنازل عن إقليمي التيطري ووهران بل أصرّ على جلاء الفرنسيين عن مدينة تلمسان وعلى تخليهم عن ميناء رشقون كما أنه لم يتردد في أن يطلب أن يكون كل مسلم مقيم في منطقة فرنسية تحت سلطته الشرعية هو فقط. الشيء الذي أدى إلى انتهاء المحادثات من غير نتيجة أو مصارحة. فأخذ الوضع يتدهور وينذر بمواجهة بين الطرفين حيث اعتبر بيجو أن هذه الاقتراحات أبعد ما تكون عن المصالح الفرنسية إلى درجة أنّه قرّر أن ينفذ الجزء الثاني من برنامجه واللجوء إلى السلاح.[18]

إلا أنه اضطر إلى تأجيل مسيرته نتيجة لقلة الموارد ووسائل النقل وعدم إمكانية التموّن من فرنسا وكذا حرارة الصيف. إضافة إلى التزامه بإرسال جزء من جيشه للمساهمة في حصار قسنطينة الثاني الذي كان موعده قد حان وكانت الحكومة المحلية (الجزائر) قد أتمّت الاستعدادات معتمدة اعتمادا كاملا على تحقيق هذا الوعد بالمساهمة. لذلك أصبح السلام مع عبد القادر مهما كان مهينا، ضرورة لا مناص منها. وهكذا أعلم الفرنسيون عبد القادر بأن الباب مازال مفتوحا للمفاوضات،[19] فقرر عبد القادر بتاريخ 21 ماي، إيفاد أحد أعيان حضر تلمسان وهو سي حمادة السقال الذي نجح في مهمته وأعاد المياه إلى مجاريها بين الأمير والقائد الفرنسي[20] حيث عرض على بيجو ما يلي:[21]

1- التخلي عن البليدة.

2- عدم المطالبة بأية سلطة على المسلمين المقيمين في المنطقة الفرنسية.

3- بعض التوسع في الحدود الفرنسية.

ولما كان بيجو مقتنعا بأن تأخيرا جديدا لن يأت له بشروط أفضل، فقد وافق على توقيع المعاهدة المعروفة بمعاهدة التافنة.

**2-2- معاهدة التافنة :**

قبل التطرق إلى المعاهدة في حدّ ذاتها وتحليل الوثيقة المكوتبة والموقعة في 30 ماي 1837 بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو من حيث الشكل والمضمون ومفهوم الطرفين الجزائري والفرنسي للمعاهدة، كان لزاما علينا أن نتعرض إلى الأسباب والظروف الداخلية والخارجية التي أدّت إلى توقيع هذه المعاهدة.

2-2-1- **ظروف وأسباب توقيع معاهدة التافنة** :

من خلال ما سبق ذكره من أحداث ومحاولة فهمها وتحليلها، منذ 1830 وإلى 1837 يمكن إعادة ظروف وأسباب توقيع معاهدة التافنة إلى ما يلي:

2-2-1-1- **الظروف والأسباب الداخلية** :

ونقصد بذلك الظروف والأسباب الخاصة بفرنسا والجزائر ذلك أن المتغيرات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية في كلا البلدين قد جعل كل من الطرفين يؤثرا ويتأثرا ببعضهما البعض وهذا ما سنوضحه خلال هذا الفصل.

ويمكن تلخيص الظروف والأسباب الداخلية التي أدت إلى توقيع معاهدة التافنة بين فرنسا ممثلة في الجنرال بيجو والأمير عبد القادر فيما يلي:

1- عدم اتضاح الرؤية الفرنسية بخصوص الجزائر بعد احتلال أهم مدنها الساحلية : الجزائر، وهران، مستغانم، عنابة، بجاية،... حيث احتدم النقاش على مستوى البرلمان والحكومة بين دعاة البقاء في الجزائر بقيادة كلوزيل، ودعاة الخروج منها بقيادة بيرتزين ، الشيء الذي أدى إلى تشكيل لجنة برلمانية عام 1833 بهدف تمكين الحكومة الفرنسية من عوامل الاختيار. وقد أوصت هذه اللجنة بـ:

- إحتفاظ فرنسا بممتلكتها على الساحل الشمالي لإفريقيا.
- تعيين حاكم عام يجمع بين يديه جميع السلطات المدنية والعسكرية.
- الإحتلال التدريجي للجزائر.

وقد وافق ذلك ميول لويس فليب ملك فرنسا الذي صمم على إبقاء جنوده بالجزائر, وأرسل أبناءه لقيادتهم، إلا أنه لم يعلن أي تصريح رسمي لذلك حتى يحتفظ لنفسه بحرية العمل التامة.[22] وحتى بريطانيا فإنها كانت تفضل أن ترى فرنسا في الجزائر على أن تراها في بلجيكا أو في الأسكندرية. وكانت رغبة بريطانيا في إبعاد فرنسا عن الفلندر تسهل عليها أمر تركها في الجزائر وشعرت فرنسا بأنه في وسعها وفي هذا الموقف الدولي أن تحتفظ باحتلالها لمدينة الجزائر دون أن تقيد نفسها به بإعلان نياتها ومشروعاتها المستقبيلة.[23]

ورغم عزم فرنسا الاحتفاظ بالجزائر منذ منتصف جويلية 1830، وتأكيد رئيس الحكومة جيرارGérard بإنشاء مستعمرة كبيرة[24] فقد كانت الحكومة الفرنسية مترددة في اختيار نوع الحكم الذي سيمارس في الجزائر، وانعكس هذا التردد بتعاقب تسعة رؤساء معينين على الإقليم، علاوة على أربعة حكام بالنيابة في مدة عشرة سنوات،[25] أي من الفترة الممتدة من 1830 إلى 1840 لذا فقد كان من الأفضل للحكومة الفرنسية أن تنتظرريثما تتبلور من خلال هذه الأحداث تجربة إفريقية وبالتالي من خلال هذه التجربة مذهب.[26]

وقد تجلى ذلك في إرسال الجنرالات إلى الجزائر، مزودين بالتعليمات القاضية بدراسة أحوال الجيش والأهالي وإمكانيات الاستعمار حيث اشتهر من بين هؤلاء الجنرالات كلوزيل, الذي اعتقد في بداية الأمر أنه بإمكانه المحافظة على الجزائر بقوة قوامها عشرة آلاف جندي علاوة على بعض الكتائب التي تجند من بين الأهالي، لكنه عاد وطلب زيادة القوى الموجودة

لديه، بل إنه بعد ذلك اتضح له عدم تمكنه من التوغل عسكريا بالجزائر نظرا لاتساع مساحة البلاد، الشيء الذي جعله يفكر في أن يمدّ حكما فرنسيا غير مباشر عليها وذلك بإنشاء محميات تحقق لفرنسا عبء الإحتلال العسكري لكل إقليم وهذا ما جعله يقترح الاحتفاظ بالإدارة المباشرة في مقاطعة الجزائر وحدها، وإنشاء دولتين تحت الحماية في كل من وهران وقسنطينة تحت إدارة أمراء من البيت المالك في تونس(27) وهو الأمر الذي كان سببا مباشرا في إقالته من منصبه وتعيين الجنرال برتزين مكانه في فيفري 1831.

إمتازت فترة بيرتزين ( 20 فيفري - 06 ديسمبر 1831) بإرسال عدد من الحملات الصغيرة الفاشلة هنا وهناك (البليدة, المدية) وكان عدد القوات الفرنسية قد انخفض في هذه الفترة إلى تسعة آلاف جندي وهو ما لا يسمح بقيام عمليات ناجحة علاوة على المحافظة على مدينة الجزائر نفسها، وهو الشيء الذي تردّد من خلال تقاريره إلى الحكومة الفرنسية أنه ليس هناك مستقبل لفرنسا بالجزائر.(28)

أما القائد العام دي رو فيغو ( 25 ديسمبر1831- 06 جوان 1833) فقد فكر في احتلال كل موانئ الجزائر، وفي أن يشرف على بقية الإقليم عن طريق شيوخ من الأهالي موالين لفرنسا، وذلك حتى لا ينهك قواته في فتح البلاد ويستفيد من الجزية التي يدفعها هؤلاء الشيوخ لكي يقوي مراكزه في الجزائر إلا أنه فشل في مفاوضة الباي أحمد الذي رفض قبول الشروط الفرنسية **اعتمادا أنه يستمد سلطته من السلطان العثماني،** كما رفض أن يدفع الجزية لفرنسا أو أن يعترف لها باحتلال عنابة.(29)

وهكذا لم يبتعد الحكم الفرنسي في هذه الفترة 1830 - 1833 إلى مسافة بعيدة عن أسوار مدينة الجزائر، رغم احتلالهم لوهران وعنابة. أما مشروع الاستعانة بأمراء أجانب لإخضاع كل أقاليم النيابة، والاعتراف بالنفوذ الفرنسي عليهم فكان يدل على أنه لم يكن لفرنسا من القوة ما يسمح لها بالسيطرة على الإقليم بنفسها. كما أن تعاقب القواد الفرنسيين على مدينة الجزائر، وكل له آرائه واتجاهاته، لم يكن يساعد على الاستقرار في الولاية.(30)

وبناء على ما سبق، فقد احتدم النقاش داخل البرلمان بين دعاة البقاء بالجزائر ودعاة الخروج منها، مما جعل الحكومة الفرنسية ترسل لجنة تحقيق برلمانية إلى الجزائر عام 1833، وكلفتها بجمع المعلومات عن حالة البلاد واقتراح الحلول لما تراه للمستقبل.

ولقد وصلت هذه اللجنة إلى الجزائر في سبتمبر1833 حيث أوصت بعد ذلك بالاحتفاظ بالجزائر، وتعيين حاكم عام على أن يكون الاحتلال تدريجيا.

ولقد هاجم كثيرا من النواب سياسة الحكومة الإستعمارية وذلك بمناسبة عرض الميزانية ومناقشة المصاريف الإستثنائية اللازمة للجزائر، وطالبوا من الحكومة الإسراع في تحرير فرنسا من ذلك العبء الذي لم تتمكن من تحمله لفترة طويلة،(31) إلا أن الحكومة الفرنسية كانت مصممة على إبقاء احتلالها للجزائر، وإخضاعها لحكمها دون أن تنجح في إقناع الرأي العام بذلك؛ ذلك **أن احتلال الجزائر واستيلاء الجيش الفرنسي على خزينة الجزائر**، التي كانت حسب العديد من المؤرخين، وعلى رأسهم المؤرخ الفرنسي مارسيل إمريت، **السبب الرئيسي في احتلال الجزائر وليس قضية المروحة التي روّج لها مؤرخوا الإستعمار** وأن هذه الأموال التي أراد شارل العاشر الاستحواذ عليها، إنتهت في خزائن لويس فليب 1830 – 1848.(32) علما بأن **ما استولت عليه فرنسا من الأموال، ليس ما تداولته التقارير الرسمية للسلطات الإستعمارية** والتي حصرتها في أقل من 50 مليون فرنك فرنسي، بل إن هذا الرقم حسب مارسيل إمريت قد بلغ 150 مليون فرنك فرنسي، أما القنصل البرطاني سانت جون John-Saint فإنه قدّر هذا المبلغ بـأكثر من 150 مليون دولار حسب مراسلته لحكومته يوم 23 جويلية 1830.(33)

2- هزيمة فرنسا إثر حملتها الأولى على قسنطينة في نوفمبر1836 بقيادة الحاكم العام الجنرال كلوزال، حيث تقهقر الفرنسيون إلى عنابة في حالة من الفوضى والتشتت أمام ضربات قوات أحمد باي في حالة تشبه تقهقر قوات نابليون من روسيا(34) الشيء الذي جعل فرنسا تستبدل الجنرال كلوزيل بالجنرال دامرمون في 03 أفريل 1837 والذي كلف بمهمة الدخول في مفاوضات مع أحمد باي في الوقت الذي يستعد فيه لتنظيم حملة ثانية على قسنطينة.(35)

وقد كان لهزيمة فرنسا بقسنطينة إثر حملتها الأولى عام 1836 كبير الأثر في ارتفاع أصوات دعاة الاستعمار والبقاء في الجزائر، لتغطية الضعف باتخاذ سياسة للقوة حيث ظهر الجنرال بيجو الذي انتقد السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر مقترحا عليها أن تختار بين السلم وتتحمل مسؤولياتها. وإذا كانت فرنسا لا تقبل الانسحاب فعليها أن تنظم النصر، وأن تنظر إلى حملة قسنطينة على أنها جزء من خطة عامة. وطالب بيجو بعدم سحب أي جزء من حامياتها من عنابة أو الجزائر لإعادة الحملة على قسنطينة، وبضرورة إظهار قوة الفرنسيين للعرب في كل مكان وفي نفس الوقت.(36)

والحقيقة أن فرنسا لم تكن قادرة على القيام بهجوم ثان على قسنطينة بعد هذه الهزيمة. **وكانت تخشى من قيام تحالف أو إتحاد بين أحمد باي في شرق الجزائر، والأمير عبد القادر في غرب**

**الجزائر، فعملت على التفريق بينهما حتى تأخذ الواحد بعد الآخر**[37] كما كانت تخشى من تدخل الدولة العثمانية لمساعدة أحمد باي عن طريق تونس وأصدرت تعليمات إلى الحاكم الجديد دامرمون على ضرورة المحافظة على تحديد منطقة الاحتلال وتشجيع التوغل السلمي في الجزائر. وشرحت أن هدفها لم يكن الحكم المطلق ولا الاحتلال الكلي للجزائر، وادعت أنها تفكر قبل كل شيء في قواعدها البحرية، وفي أمن تجارتها وانتشارها وفي زيادة نفوذها في البحر المتوسط[38] ذلك أن فرنسا كانت قد تبنّت منذ عام 1835 **سياسة الإحتلال المحدود النطاق** والمتمثلة في إحتلال المدن الساحلية: الجزائر، وهران، عنابة... أما بقية الأقاليم فيمكن تركها للشيوخ المحليين.[39] وما يؤكد ذلك رسالة الحاكم الجديد دامرمون إلى جيزوت Guizot بتاريخ 10 ديسمبر1836 والتي جاء فيها:

**" إن النظام الوحيد الذي يمكنه أن يأتي بثمرة، هو الإحتلال المحدود النطاق المتدرج، والذي يتم بطريقة سليمة."** [40]

3- نمو قوة الأمير عبد القادر وخاصة بعد التوقيع على معاهدة دي ميشال عام 1834، حيث أتاح له السلم فرصة لتركيز إدارته ولتكوين جيش وتدريبه على طرق القتال الحديثة. كما استطاع الأمير خلال هذه الفترة أن يخضع زعماء القبائل في المقاطعة الغربية، وأن يحقق الأمن في المناطق الخاضعة له مما جعل العديد من المناطق والقبائل تطلب منه أن ينظّم إقليمهم على غرار ما فعله في مقاطعته.[41] كما أنه استطاع خلال هذه الفترة أن يضم إلى إمارته ولاية التيطري دون أن تحرك فرنسا قواتها لصدّه أو منعه الشيء الذي جعل الجنرال تريزل قائد المقاطعة الغربية يتخوّف من تأثير انتصارات الأمير على الروح المعنوية عند العرب وبالتالي فإن ذلك من شأنه أن يدفع بالأمير إلى العمل على الاستيلاء على تلمسان، لذا فإنه دخل في صراع مع عبد القادر وذلك بتوقيع معاهدة التينة في 16 جوان 1835[42] مع قبيلتا الدوائر والزمالة، وبموجب هذه العاهدة أصبحتا هاتين القبيلتين رعايا فرنسيين. وهو ما جعل الأمير عبد القادر يلحق هزيمة ساحقة بالقوات الفرنسية بقيادة تريزل في معركة المقطع يوم 28 جوان 1835 حيث برز الأمير فيها قوة تستطيع حماية الحدود والحفاظ على الحريات.

ورغم تجدد القتال بين القوات الفرنسية بقيادة الجنرال كلوزيل والقوات الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر، ورغم دخول القوات الفرنسية إلى معسكر (ديسمبر 1835) وتلمسان (جانفي 1836) فقد استطاع الأمير عبد القادر أن ينتصر في معركة سيدي يعقوب (أفريل 1836) ليخيّب بذلك كل أمل لحكومة باريس بضم المقاطعة الغربية للجزائر.[43]

وقد تلى ذلك مرحلة اضطراب وخوف من سيطرة الأمير عبد القادر على المقاطعةالغربية للجزائر كلها بما في ذلك المدن الساحلية التي احتلتها فرنسا قبل ذلك: وهران، مستغانم، أرزيو.

4- عدم الإستقرار السياسي وسقوط الحكومات المتتالية بفرنسا : لقد كان للظروف السياسية الداخلية لفرنسا خلال هذه الفترة الأثر الكبير في إضعاف الآداء والمردود العسكري للقوات الفرنسية العاملة بالجزائر وكذا في إضعاف دور الحاكم العام حيث تعامل الحاكم العام دروي دورلون (28 سبتمبر1834 – 08 أوت 1835) في ظرف أقل من سنة مع أربعةحكومات وهي : (44)

- حكومة جيرارGérard من 18 جويلية 1834 إلى 10نوفمبر1834 .
- حكومة بسانوBassano من 10 نوفمبر 1834 إلى 12 نوفمبر1834.
- حكومة مورتييه Mortier من 12 نوفمبر 1834 إلى 12 مارس 1835.
- حكومة دو بروغلي De Broglie من 12 مارس 1835 إلى 22 فيفري 1836.

وستة وزراء حربية(45) وهو ما أثر على أداء هذه الوزارات التي اكتفت بتسيير الأوضاع أكثر مما اهتمت بوضع إستراتيجية واضحة المعالم محددة الأهداف؛ ضف إلى ذلك موقف العديد من الشخصيات السياسية الفرنسية المناهضة لعملية الغزو، ناهيك عن البرلمان الذي صادق مرّتين على تخفيف ميزانية الحرب وتخفيض عدد الجنود العاملين بمختلف أنحاء الجزائر من 31 ألف إلى 23 ألف جندي.(46)

إضافة إلى ذلك فإن التعليمات التي أصدرها وزيرالحربية الماريشال مورتييه Mortier إلى الحاكم العام دروي دورلون في 28 فيفري 1835 بناء على الخطوط العامة للسياسة التي رسمها مجلس الوزراء تقضي بالدخول في مفاوضات مع الأمير عبد القادر والاتصال به وأن السياسة التي يتبناها بالجزائر يجب أن تأخذ بعين الاعتبارعدم استطاعت الحكومة الفرنسية تزويده بقوات إضافية أو نفقات جديدة وأنه - أي الحاكم العام - يجب أن لا يقرّر إلا ما يستطيع تنفيذه بالوسائل التي تحت تصرّفه.(47)

2-2-1-2- **الظروف والأسباب الخارجية:**

أدركت فرنسا الشلل السياسي والعسكري الذي كانت تجد نفسها فيه وذلك من خلال:

- أن معاهدة دي ميشال (فيفري 1834) تخدم مصالح الأمير عبد القادر أكثر مما تخدم مصالحها.

- الصعوبات المادية والعسكرية التي عرفتها خلال الفترة الممتدة من 1834 إلى 1837.
- توسع الأمير عبد القادر إلى ولاية التيطري عام 1835.
- تجدد القتال مع قوات الأمير عبد القادر 1835- 1837.
- فشل فرنسا في احتلال قسنطينة وهزيمتها هناك في نوفمبر 1836...

كل ذلك أرغم فرنسا على طلب السلم لإنقاذ معسكراتها المحصورة[48] وبالتالي دخول الطرفين الفرنسي والجزائري في مفاوضات إنتهت بتوقيع معاهدة التافنة في ماي 1837.

وقد كان للظروف والأسباب الخارجية دورا لا يستهان به في تحريك المفاوضات بين الطرفين الفرنسي والجزائري. ولإن كانت فرنسا على اطلاع دقيق لاتجاهات السياسية الدولية وصاحبة نفوذ فيى العديد من مناطق العالم، فإن الأمير عبد القادر كان هو الآخر على اطلاع لأخبار فرنسا من خلال تتبع سياستها في أروبا وكذا أخبار العالم من خلال اطلاعه على الجرائد المتاحة له، **كل ذلك جعله أكثر استيعابا وتفهما للظروف الدولية ولأبعاد الصراع الدولي القائم آنذاك بين الدول الإستعمارية خاصة بين فرنسا وبريطانيا، وبالتالي سعيه للإستفادة منه إلى أبعد حد في كفاحه.**[49]

ويمكن إرجاع الأسباب والظروف الخارجية التي ساهمت في دخول الطرفين في مفاوضات والتي انتهت بتوقيع معاهدة التافنة عام 1837 إلى ما يلي:

**1- التخوف الفرنسي من التقارب الجزائري - البريطاني :**

لقد عارضت بريطانيا الحملة الفرنسية على الجزائر ولتبرير المعارضة ذكر اللورد ولينغتون رئيس وزراء بريطانيا سفيره في باريس اللورد استيوارت، بحقوق الباب العالي فيما يتعلق بالسيادة على الجزائر، وقال أن أروبا قد فضلت أن تتحمل مخاطر القرصنة عدّة قرون بدلا من أن تسمح لدولة أروبية بغزو الجزائر[50] كما أنها كانت ترى أن فرنسا لا يجب أن تحل محل الدولة العثمانية، لذا فإنها مارست ضغطا عليها لكي تحمل الداي على تقديم ترضية إلى فرنسا.

وعندما تأكد لبريطانيا إصرار فرنسا على غزو الجزائر فقد تحوّلت إلى الوسائل الديبلوماسية للحصول على بعض الضمانات. ولهذه الغاية أصدر رئيس الوزارة البريطاني تعليمات إلى سفيره في باريس بأن يعمل لإقناع رئيس الحكومة الفرنسية بولينياك بإصدار بيان تتعهد الحكومة الفرنسية بموجبه بأن لا تثبت النفوذ الفرنسي في الجزائر[51] وبعد اتصالات

واحتجاجات ومناورات قنعت بريطانيا بوعد شخصي من شارل العاشر مؤداه أن فرنسا لا تنوي الاحتفاظ بالجزائر بعد النصر.[52]

ونتيجة لإجماع الرأي العام البريطاني، إضافة إلى الصحافة والمعارضة على استنكار التدخل الفرنسي بالجزائر، فإن ذلك شجع الأمير عبد القادر على الإتصال بقنصل بريطانيا في طنجة عبر مبعوثه الخاص بن قللة الذي كلفه الأمير عبد القادر بحمل رسالة[53] مؤرخة في 22 سبتمبر 1835 والتي سلمت للقنصل بتاريخ 11 جانفي 1836، مفادها **أن الأمير يعرض على بريطانيا استعمال أحد الموانئ الجزائرية لتجارتها وتمويل هذا الميناء من مناطق نفوذ الأمير عبد القادر داخل البلاد،** إذا رأت حكومة صاحب الجلالة أنه من المناسب الدخول في معاهدة مع الأمير.[54] فإذا كانت غير قادرة في الوقت الراهن أو كانت لا ترغب الآن في الدخول في أية معاهدة فإن عبد القادر يأمل أن يقبل الملك باسم الإنسانية فقط، استعمال وساطته الملكية بينه (الأمير) وبين الفرنسيين.[55]

إن الغرض من توقيع معاهدة مع بريطانيا كان حركة مدروسة من جانب الأمير عبد القادر. فرغم العلاقة الجيدة التي كانت تربط بريطانيا بفرنسا خلال هذه الفترة بصفة عامة، فإن بريطانيا رفضت الاعتراف بالاحتلال الفرنسي للجزائر، وكان من المتصور أنها قد تهتم بتدعيم أقوى خصوم فرنسا بالجزائر. **فعرض الامتيازات التجارية بالإضافة إلى المزايا الاستراتيجية الواضحة كان خطوة إضافية في تقديرات الأمير عبد القادر.**[56]

إن الرّد البريطاني على عروض عبد القادر كان سلبيا حيث أخبر القنصل البريطاني بطنجة درومان هاي بناء على تعليمات وزير المستعمرات قلينليق في 27 فيفري 1836 بأن " ظروف مملكة صاحب الجلالة لا تترك مجالا للملك أن يستجيب لطلب عبد القادر" و" بأن الملك لا يعتقد أنه في إمكانه التوسط بينه وبين سلطان المغرب." [57]

والملاحظ أن التعليمات الصادرة عن وزير المستعمرات البريطاني قلينليق إلى القنصل درومان هاي بطنجة في التاريخ المذكور أعلاه تنص: " بأن الملك لا يعتقد أنه في إمكانه التوسط بينه(الأمير) وبين سلطان المغرب" علما أن الرسالة تدعو ملك بريطانيا إلى " استعمال وساطته الملكية بينه (الأمير) وبين ملك الفرنسيين "، والسؤال هنا هل أن رسالة الأمير عبد القادر قد زيّفت ؟ أم أن بريطانيا تعمّدت هذا الخطأ؟

إن رسالة رئيس الوزراء البريطاني اللورد بالمر ستون إلى قنصل بريطانيا في طنجة بتاريخ 06أكتوبر1836 والتي يطلب إليه أن يبلغ الأمير رسالة فحواها:

" إن الحكومة البريطانية تشكر الأمير عبد القادر على عرضه عليها ميناء بالتراب الجزائري. إن جلالة ملك بريطانيا لا يرغب في الحصول على ممتلكات على ساحل البحر لأبيض المتوسط في إفريقية كما أن الحكومة البريطانية لا تعتقد أن توسطها بين فرنسا وعبد القادر سوف يؤدي إلى نتيجة هامة، هذا مع ملاحظة أن الحكومة البريطانية لا تنحاز إلى أحد الشقين المتنازعين."[58]

من خلال هذه الرسالة يتضح لنا أنه لم يقع تزييف في رسالة الأمير عبد القادر الموجهة للقنصل البريطاني درومان هاي في سنة 1835. وأن الخوف من تعريض العلاقات البريطانية - الفرنسية للخطر هو الذي جعل القنصل يتكتم على سرية اتصالاته مع الأمير عبد القادر. وهذا ما أوضحته في رسالته إلى وزير المستعمرات قلينيق في 11 جانفي 1836 حيث أوضح له أن إبنه جون درومان هاي هو الذي ترجم رسالة عبد القادر تفاديا لإستعمال مترجم مغربي قد يذيع السر.[59]

وعموما فإن الموقف البريطاني قد ظل مائعا خلال سنوات المقاومة حيث رفضت بريطانيا في البداية احتلال فرنسا للجزائر خوفا من أن تصبح فيه فرنسا سيدة البحر المتوسط، ثم إنها قبلت بضمانات ووعد شخصي من شارل العاشر ملك فرنسا مؤداه أن فرنسا لا تنوي الاحتفاظ بالجزائر بعد النصر. وهذا ما أكدّه وزير خارجية بريطانيا اللورد أبردين أمام مجلس اللوردات سنة 1833 حين قال:

" توجد التزامات شخصية، إلتزامات ملك فرنسا، أو على الأقل، وعود واضحة ودقيقة جدا، بأن فرنسا لا يمكنها أن تحتفظ بالجزائر. ومن جهة أخرى فإن من واجب إنجلترا ألا تحتمل وضعا تصبح فيه فرنسا سيدة البحر المتوسط." [60]

ضف إلى ذلك أنه كان هناك اتفاقا ضمنيا بين بريطانيا وفرنسا بشأن الجزائر، والمتمثل في سكوت بريطانيا عن احتلال فرنسا للجزائر مقابل تحويل إهتمامها عما كان يدور من أحداث في بلجيكا. فبلجيكا التي خضعت لقرون من الحكم الإسباني والنمساوي،[61] أصبحت خاضعة لفرنسا بعد أن تنازلت عنها النمسا بموجب معاهدة كمبوفورميو Campoformio عام 1797.

وبعد هزيمة نابوليون بونابرت وانعقاد مؤتمر فيينا 1814 - 1815 فقد جردت فرنسا من بلجيكا لتسلم إلى هولاندا، وبعد اندلاع ثورة جويلية 1830 بفرنسا فقد انتشرت عدوى الثورة إلى بلجيكا في نفس السنة لتستقل عن هولاندا عام 1831.[62]

ونتيجة لعدم اهتمام فرنسا بشؤون بلجيكا فإن ذلك جعل بريطانيا تغض البصر عن الإحتلال الفرنسي للجزائر واعتبرت ذلك بمثابة تعويض لها وتحويل إهتماماتها من الضفة اليسرى لنهر الراين، **وبالتالي فإن أنفرس Anvers كانت ضريبة الجزائر.**(63)

وعموما فإن بريطانيا التي لم تعترف رسميا باحتلال فرنسا للجزائر حتى عام 1851(64) ظلت تتعامل بكثير من الحيطة والحذر مع الأمير عبد القادر مكتفية بتشجيعه تارة وبإثارة القضية مع فرنسا تارة أخرى، وخاصة بعد سقوط قسنطينة في 13 أكتوبر1837 وتحت ضغط الصحافة والبرلمان. إلا أن الواقع أن بريطانيا لم تكن تخشى من منافس على البحر حيث كان تتمتع بهيمنة شبه مطلقة على القوة البحرية التي عززتها المتانة الإقتصادية التي فاقت بها بريطانيا جميع خصومها(65) ومنهم فرنسا في هذه الفترة. وهذا ما جعل الأمير عبد القادر الذي حاول الاتصال ببريطانيا عارضا عليها استعمال أحد موانئه لتجارتها واستعمال وساطةالملك البريطاني ويليام الرابع (1830 -1837 ) بينه وبين ملك فرنسا يتحول بعد ذلك إلى السعي لوضع قضية الجزائر في يد الحلفاء وفي يد مؤتمر يعقد خصيصا للجزائر لوضع القرار النهائي بشأن مصير هذا البلد.(66)

**2- اتصال الأمير عبد القادر بالأمريكيين:**

يعود اتصال الولايات المتحدة الأمريكية بالبحر الأبيض المتوسط إلى القرن الثامن عشر،

ورغم حداثة نشأة هذه الدولة إلا أنها كانت أوّل من أحدث ثغرة في كيان الجزائر عام 1815

وذلك بقتل الرايس حميدو وإجبار داي الجزائر إلى تبديل جميع المراكب وإطلاق جميع الأسرى (الأمريكيين) بلا فدية.(67)

وقد اختلف الأمريكيون مع بريطانيا في البحر المتوسط، الشيء الذي جعل بنيامين فرانكلين يقول:" **لو لم توجد الجزائر لأوجدها الأنجليز.**" حيث لم تستطع أمريكا أن تصنع شيئا في الصراع الدائر بين الجزائر وأروبا بأسرها وكانت معاهدات الدول العظمى مع القراصين من العار ما لم تجرؤ معه أية واحدة منها أن تعلنها.(68)

أما اللود شيفلد فقد صرّح أمام اللّوردات بلندن بـ " أنه ليس من مصالح الدول العظمى أن تحمي الأمريكيين."(69) ضف إلى ذلك أن السفن الأمريكية قد تعرضت إلى النهب أثناء الحرب النابليونية الشيء الذي جعل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية يوقعان على معاهدة في 04 جويلية 1831 والذي بمقتضاها تدفع فرنسا للولايات المتحدة الأمريكية تعويضات مالية.

إلا أن البرلمان الفرنسي رفض تسديد هذه التعويضات لتتأزم العلاقات بين البلدين حيث بلغت ذروتها في بداية عام 1836 عندما قطعت العلاقات الدبلوماسية بينهما.(70)

وقد استغل الأمير عبد القادر هذه القضية ليوجه رسالة إلى القنصل الأمريكي في طنجة جيمس ر. ليب في مارس 1836 حيث قدم في هذه الرسالة عرضا مشابها لذلك الذي كان قد تقدم به إلى بريطانيا ولكن مع اختلاف واحد جذري وهو: أنه في مقابل المعاهدة مع هذه الدولة فإن **عبد القادر يعرض على الأمريكيين أن يمتلكوا ميناء جزائريا يموّن من داخل البلاد**.

ومن المحتمل أن يكون عبد القادر رغم تطلعه إلى الدخول في معاهدة مع بريطانيا يخشى أن تتمركز هذه الأخيرة على الساحل الجزائري لتتوسع بعد ذلك بنفس الطريقة التي توسعت بها فرنسا نفسها.

أما الولايات المتحدة الأمريكية البعيدة جغرافيا فهي لا تشكل خطرا(71) وبالتالي فإن توقيع معاهدة معها سيدعّم موقفه أمام الفرنسيين.(72)

إلا أن الملاحظ في الأزمة الفرنسية - الأمريكية بشأن دفع تعويضات عن الخسائر التي لحقت بالسفن الأمريكية خلال الحرب النابليونية قد انتهت وديا في الوقت الذي اتصل فيه الأمير عبد القادر بالقنصل الأمريكي بطنجة نتيجة للتوسط البريطاني بين البلدين، الشيء الذي جعل القنصل الأمريكي يقول:" إنه لو كان سوء تفاهمنا مع فرنسا قد انتهى إلى نزاع لوجدنا أصدقاء لنا في الجزائر." (73)

### 3- سعي فرنسا إلى عزل الدولة العثمانية عن الجزائر :

رغم اختلاف توجّهات الأمير عبد القادر وأحمد باي السياسية وأثر ذلك على المقاومة الجزائرية فقد بدا واضحا أن **الأمير عبد القادر اعتبر الحكم العثماني قد انتهى بالجزائر بعد رضوخ الداي حسين لشروط فرنسا في 04 جويلية 1830**، وأن ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية لم يعد أمرا واردا وعليه فإنه اقتنع بضرورة تغيير الأنظمة والقوانين التي كان العمل جاريا بها(74) بهدف إنشاء دولة قوية. في حين كان أحمد باي يرى ضرورة المحافظة على سلطة البايليك ويعمل على ربط البلاد الجزائرية بالدولة العثمانية. حيث استمرّ مواليا للدولة العثمانية وكافح الفرنسيين كممثل لحكومة شرعية في هذه البلاد.(75) وقد رفض العروض الفرنسية القاضية بالاعتراف به بايا في حالة قبوله الحكم الفرنسي وتعهده بدفع الضريبة،(76) إلا أنه **أعلن إرادته في أن يحكم البلاد بإسم السلطان فقط**، ولهذا الغرض راجع الدولة العلية

وقرّر أن يعرض تبعيته لها[77] ليتسلم رسالة من السلطان العثماني محمود الثاني في مطلع عام 1834 ينصحه فيها بأن لا يتحوّل عن تبعيته للسلطان.[78]

ورغم هذه الاختلافات في توجهات الأمير عبد القادر الرامية لبناء دولة قومية وأحمد باي المتشبث بالتبعية للدولة العثمانية، فإن هذه الأخيرة سعت لاستعادة الجزائر من فرنسا كما أنها عملت لكسب إنجلترى لتحرير الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة كانت ترفض أن تدخل في حرب مع فرنسا من أجل تحرير الجزائر نظرا للتغيرات التي حدثت في السياسة العامة لأروبا بعد ثورة جويلية 1830 بفرنسا؛ إذ وقعت معاهدة دفاعية بين النمسا وروسيا وبروسيا بهدف تقارب هذه الملكيات ذات النفوذ المطلق من بعضها البعض، ضدّ خطر الإنقلابات، لتبقى إنجلترا وحيدة الشيء الذي جعلها تعترف بالملك الفرنسي الجديد لويس فليب، كما أعلنت عن صداقتها مع فرنسا.

وعليه تحسن التعاون الأنجليزي - الفرنسي أكثر فأكثر منذ تولي حزب الأحرار السلطة في نوفمبر 1830. وبذلك تأسس توازن جديد في علاقات الدول الأروبية، وكان على الدولة العثمانية أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الحقيقة في المحاولات السياسية التي تقوم بها لاسترداد الجزائر من الفرنسيين حيث أن إنجلترى لم تعد تدنو من إغضاب فرنسا عندما تعترض بصراحة على الإحتلال الفرنسي للجزائر.[79]

إن بروز المسألة المصرية في عهد محمد علي باشا والمواجهة العسكرية مع الدولة العثمانية إبتداء من أكتوبر1831 وسقوط دمشق في سنة 1832 واستمرار القوات المصرية في تحركها صوب الشمال وانهزام الجيش العثماني في معركة قونية في ديسمبر1832، وتهديد العاصمة العثمانية، وتدخل الدول الأروبية في هذا النزاع الذي أسفر على توقيع صلح كوتاهية بين مصر والدولة العثمانية في ماي 1833 بهدف الإبقاء على الدولة العثمانية على قيد الحياة خدمة للتوازن الأروبي وتفاديا لتحويل شرق أروبا إلى بؤرة صراع بين الدول الطامعة للسيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية في أروبا وبالتالي إلى حالة حرب داخل النظام[80] (الذي أرساه مؤتمر فيينا عام 1815) [81] جعل الدولة العثمانية تركز اهتمامها كله لعصيان والي مصر لمدّة سنتين.

وقد سعت الدولة العثمانية ابتداء من 1834 مرّة ثانية لاستعادة الجزائر بالطرق الدبلوماسية وبالضغط على فرنسا من خلال برطانيا بعد سقوط حكومة اللورد غرايGrey ومجيء المحافظ اللورد ولنغتون Wellington إلا أن سعيها مني بالفشل نظرا لعدم استعداد فرنسا عن التخلي عن الجزائر.

وبعد تجدد القتال بين القوات الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر والقوات الفرنسية بقيادة الجنرال تريزل في جوان 1835 والهزيمة التي مني بها هذا الأخير في معركة المقطع يوم 28 جوان 1835، فإن ذلك جعل الدولة العثمانية تسعى لاسترداد الجزائر ليس عن طريق المباحثات السياسية فقط بل عن طريق التدخل الفعلي بالجزائر وهذا بإرسال حملة بحرية إلى طرابلس الغرب في ماي 1835 بهدف إنهاء حكم سلالة القرمانلي بها وربط ولاية تونس بالإمبراطورية العثمانية بصورة عملية لتأمين إمكانية إنقاذ الجزائر من الإحتلال الفرنسي.[82]

ونتيجة لذلك فقد تحرك الأسطول الفرنسي بتاريخ 07 جوان 1835 لحماية المصالح التجارية والسياسية الفرنسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وشواطئ إسبانيا حسب مذكرة الأميرال الفرنسي روسين للباب العالي.[83]

ومنذ 07 أفريل 1836 أرسلت الدولة العثمانية الضابط كامل باي في مهمة إلى قسنطينة التي وصلها في جويلية من نفس السنة لتقديم وعود إلى أحمد باي والأمير عبد القادر بتوليتهما منصب الخليفة على بايلك قسنطينة وبايلك الجزائر **ولتبديد الخلافات والنزاعات بين الرجلين وتقريب وجهات نظرهما.**[84]

وبعد عودت كامل باي إلى العاصمة العثمانية بعد زيارته لقسنطينة ولأحمد باي فقد أخبر أن أهالي قسنطينة قد خلعوا لقب الباشا على أحمد باي كما ضربت النقود باسم السلطان في قسنطينة. إلا أن فرنسا اعترضت على منح لقب باشا إلى باي قسنطينة واعتبرت أن ذلك سيؤدي إلى عواقب وخيمة.[85]

وبعد هزيمة فرنسا في قسنطينة على إثر حملتها الأولى عليها في نوفمبر1836 أمام قوات أحمد باي فقد أرسلت الدولة العثمانية في ماي 1837 لأحمد باي أربعة سفن محمّلة بالجنود الأتراك مع إثني عشر مدفعا ومائة وخمسين مدفعيا عن طريق تونس. لكن باي تونس الذي كان مهدّدا بالضرب من الأسطول الفرنسي إذا نزل الجنود العثمانيون على أرضه، أرسل إلى القبطان العثماني يأذن له بإنزال المدافع فقط، أما الجنود فقد اعتذر له عن إنزالهم.[86]

أما المدافع فإنها لم تسلم لأحمد باي بل ظلت في تونس حيث استعملها الباي في مصالحه الخاصة.[87]

في الوقت الذي أرسلت فيه الدولة العثمانية مساعدات عسكرية لأحمد باي (التي لم تصل إليه) فقد فتح الحاكم العام الفرنسي الجنرال دامرمون(03 أفريل1837 - 12 أكتوبر1837 )

المفاوضات مع أحمد باي مقترحا عليه الاعتراف بالسيادة الفرنسية ودفع الضريبة والتنازل عن القالة وعنابة وضواحيهما، إلا أن هذه المقترحات رفضت.[88]

وبناء على ما سبق **فإن الباي أحمد قد رفض أي مساومة لا تمر على الباب العالي ولا يرضى عنها السلطان العثماني،** ذلك أنه كان يعرف أن محاولات فرنسا معه إنما كانت لكسب إقليم الشرق دون حرب ثم الانقضاض عليه في اللحظة المناسبة كما فعلوا مع الأمير سنة 1839.[89]

وعموما فقد تمثل سعي الدولة العثمانية في الفترة الممتدة من بداية الإحتلال 1830 و1837 تاريخ توقيع معاهدة التافنة بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو في النقاط التالية:[90]

➢وقوف الدولة العثمانية في البداية على الحياد: ضنا منها أن الجزائر قادرة على صد العدوان الفرنسي. كما عملت على منع تدخل والي مصر (محمد علي باشا) بالجزائر،[91] وقد نجحت في ذلك.

➢مساعي سياسية بذلتها الدولة العثمانية في عاصمتها أولا مع سفراء الدول الأروبية الكبرى لاسترداد الجزائر من فرنسا ثم في أروبا.

➢سعي الدولة العثمانية لتأمين مساعدة إنجلترى طيلة استمرار القضية الجزائرية وكسب مشاعر النمسا وروسيا. لكن لم تؤدي هذه المبادرات إلى نتيجة ، ذلك أن الدول الأروبية قبلت سياسة الأمر الواقع الفرنسي باستقرارها في الجزائر.

➢بعد استتباب الأمر للدولة العثمانية نتيجة لإخماد ثورة والي مصر محمد علي باشا (صلح كوتاهية 1833) جربت استعمال القوة لإنقاذ الجزائرو رغبت في إرسال الأسطول العثماني إلى تونس مرّتين 1836، 1837 بقصد مساندة باي قسنطينة ضد فرنسا إلا أنها لم توفق.

إلاّ أن الملاحظ أن هذه المساعي قد مارست نوعا من الضغط على فرنسا. وهذا ما جعل هذه الأخيرة تترك باب التفاهم مع الدولة العثمانية مفتوحا **خشية أن لا يقترب الأمير عبد القادر من التفاهم.**[92] ولئن كانت مساعي الدولة العثمانية لاسترداد الجزائر من فرنسا محتشمة وضعيفة فذلك راجع إلى أن ضعف هذه الدولة جعلها خلال هذه الفترة لا تستطيع أن تحقق أهدافها، فحروب محمد علي باشا وخضوعها لنفوذ الدول الأروبية الكبرى، وضعف ساستها، إضافة إلى تفككها الداخلي جعل موقفها من قضية الجزائر موقف المتردّد الخائف.[93]

**4- الدعم المغربي للأمير عبد القادر:**

أدرك الأمير عبد القادر بعد مبايعته عام 1832، أهمية إقامة علاقات حسن جوار مع المغرب الأقصى لإيجاد سند للمقاومة. وقد كان من الطبيعي أن يستمر على قراءة خطبة الجمعة في تلمسان باسم السلطان بعد جلاء القوات المغربية من المنطقة وهذا التقدير للأمور، ستثبت السنوات المقبلة صوابه، حيث أن المغرب سيوفر الملجأ عند الضرورة، وتكون أرضه معبرا للأسلحة والذخيرة، في الوقت الذي يجد فيه الشعب الجزائري المساعدات الأخوية من الشعب المغربي وعطف هذا الأخير على قضيته، خير مشجع على مواصلة الكفاح.(94)

وبعد احتلال فرنسا لوهران في 07 جانفي 1831 فقد طالب سكان تلمسان تدخل السلطان المغربي واعتبارهم من رعاياه،(95) فتدخل السلطان المغربي وانتدب ممثلين عنه لإدارة شؤون تلمسان باعتبارها مركزا أماميا للدفاع عن المغرب من أجل: " توحيد المسلمين والدفاع عنهم ضدّ الخوف من الأعداء الكفار."(96) لكنّه تعرض لضغط فرنسي سنة 1833 أبعده عن هذه البلاد.(97)

في حين لم يتوقف تدفق الأسلحة عبر الحدود الشرقية من المغرب والمناطق الغربية من وهران وهذا ما أكّدته تقارير الجنرال دي ميشال عام 1833.(98)

ولئن عرفت العلاقات الجزائرية - المغربية فتورا بعد توقيع الأمير عبد القادر والجنرال دي ميشال لمعاهدة فيفري 1834 نظرا لما أتاحته هذه المعاهدة للأمير عبد القادر الذي أصبح يسيطر على مينائي أرزيو ورشقون(99) فإن هذه العلاقات عرفت انتعاشا بعد تجدد القتال بين القوات الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر والقوات الفرنسية بقيادة الجنرال تريزل وخاصة بعد معركة المقطع في جوان 1835، حيث تم تموين الجيش الجزائري بالأسلحة عبر جبل طارق وتطوان. بل شاركت العناصر المغربية في معركة الأيسر التافنة التي وقعت في جانفي 1836 بين قوات الأمير عبد القادر والقوات الفرنسية بقيادة الجنرال كلوزيل، الشيء الذي جعل فرنسا تتقدم باحتجاج أمام السلطان المغربي في الوقت الذي أرسلت فيه سفينتين حربيتين إلى طنجة في 30 أفريل 1836 للتهديد والتخويف.(100)

و في الوقت الذي أرسل فيه بيجو على رأس تعزيزات عسكرية مهمة لفك الحصار الذي شدّده الأميرعلى معسكر التافنة في ماي 1836، أرسل رئيس الحكومة الفرنسية تييرThiers الكولونيل دولارو De la Rűe إلى المغرب لتقديم إنذار آخر إلى السلطان المغربـــــــــي عبد الرحمان في جويلية 1836 مدعما بسفينتين حربيتين.

ويتكون هذا الإنذار من سبع مواد أهمها يقضي بأن يلتزم السلطان الحياد التام ويمتنع عن تقديم ملجأ لرجال المقاومة الجزائرية وتسليم اللاجئين الجزائريين... وإذا رفض فسيعتبر عدوا ويعرض نفسه لعقاب صارم.(101)

وقد اسفرت المفاوضات الفرنسية - المغربية عن توقيع الطرفين محضرا للجلسات إشتمل على تكرار إلتزامات السلطان لفرنسا قبل الإحتلال (ماي 1830) والقاضية بحياد المغرب في الشأن الجزائري،(102) إلا أن السلطان احتفظ لنفسه بحق منح اللجوء السياسي للمقاومين الجزائريين.

والحقيقة أن التزامات السلطان بالحياد في الشأن الجزائري لم تكن لتثني إرادة الشعب المغربي في تدعيم المقاومة الجزائرية حيث **اعتبر الإعتداء الفرنسي على الجزائر حربا صليبية ضدّ منطقة المغرب وأن مصيره مرتبط بمصير الجزائر**.

هذا ما جعل مجلة " لي دوموند " (les Deux Monde ) تصدر مقالا جاء فيه: " إنه من الممكن أن نتصور عبد القادر، أو أي عدوّ آخر للمسيحيين يعمل لإيجاد حلفاء أوفياء مخلصين من بينهم (سكان تيطوان وسبتة) ولكن الحقيقة هي أن السلطان لا يكاد يملك من السلطة على هذه القبائل أكثر ما يسمح له بإستخلاص ضرائب سنوية هزيلة. وكيف يستطيع كبح جماحهم ويمنعهم من القتال ويحدّ من عداوتهم المتعصّبة؟ إن مرسوما وزاريا لا يكفي لإعادة هؤلاء الناس إلى واجب الطاعة الذي حادوا عنه. إن عداوة الجيران (جيران الجزائر) لا تقل عن عداوة المهزومين أنفسهم. وهم سيكونون مستعدّين لاعتناق خصام جيرانهم وينقضون علينا عند أوّل كارثة تحلّ بنا."(103)

وبعد توجه الوفد الجزائري بأمر من الأميرعبدالقادر إلى المغرب الأقصى في ربيع 1837 في مهمة لاستفتاء علماء فاس، فقد عاد الوفد الجزائري محملا بمبالغ مالية معتبرة بهدف شراء العتاد الحربي، إضافة إلى أربعة مدافع وستين فرسا.(104)

ويمكن القول أنه خلال الفترة الممتدة من 1830 -1837 فإن الأمير عبدالقادر سعى لتفويت الفرصة على الفرنسيين والوقوف في وجه مخططاتهم فتقرب من المغاربة بفعل مداراته لسلطان المغرب وتقربه إليه، **وتمكن بالفعل من الحيلولة دون حدوث تقارب مغربي- فرنسي**. بل تسبّب بصورة غير مباشرة في احتكاك بينهما(105) مما أحرج سلطان المغرب الأقصى الذي أصبح أمام تحد صعب يتمثل فيما يلي:(106)

- مواصلة تدعيم المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تدخل فرنسي.
- توقيف مساعداته للأمير وطرده من المغرب، وهذا ما قد يؤدي إلى ثورة شعبية عليه.

وأمام هذا التحدي، سعى السلطان عبد الرحمان إلى كسب الوقت والتريث وهذا من خلال عدم استطاعته اتخاذ موقف في صالح الأمير عبد القادر، الذي كان يسعى إلى توسيع النزاع وإشراك المغاربة في المقاومة الجزائرية، أو ضدّه خوفا من رد فعل المغاربة الذين كانوا يرون في الأمير بطل الجهاد.

ففرنسا لم يكن باستطاعتها الانتظار خاصة وأن **هدف عبد القادر تمثل في سعيه لتدويل النزاع وجني ثمار هذا التدويل** الذي لم تكن فرنسا مستعدة للتضحية بتحالف ناشئ مع بريطانيا.[107]

بالنظر إلى الظروف والأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى دخول الطرفين الجزائري والفرنسي في مفاوضات والتي انتهت بتوقيع معاهدة التافنة يجدر بنا الوضع أن نتعرض إلى هذه المعاهدة محاولين تحليلها وفهم مضمونها ومحتواها بالنسبة لكل من الطرفين الموقعين عليها، مركزين على آثار هذه المعاهدة عليهما، لنتطرق بعد ذلك إلى مصير معاهدة التافنة.

**2-3- تحليل الوثيقة الديبلوماسية : معاهدة التافنة 30 ماي 1837**

**2-3-1- نص معاهدة التافنة** :

إن الوثيقة العربية المتداولة لنص معاهدة التافنة هي تلك الوثيقة التي عثر عليها المؤرخ الفرنسي مارسيل إيمريت في ملف الأرشيف الوطني الفرنسي، تحت رقم F80 - 1671 والتي نشرها في المجلة الإفريقية،[108] هذا نصها:

**اليتنان جنيرا ل بيجو حاكم جيوش الفرنصيص في وطن بلاد وهران والأمير عبد القادر اتفقوا بينهم على الشروط الآتية بعد:**

**شرط أول**

**الأمير عبد القادر يعرف حكم سلطنة فرانسا في افريقية.**

**شرط ثاني**

**فرانسا تحفظ لنفسها في وطن بلاد وهران، مستغانم ومزغران وساير أراضيها ووهران وأرزيو وأيضا الحدود الذي نذكرها بعده شرقا المقطع من عند المرجة من اين يخرج الواد**

وقبلة من المرجة المذكورة اعمل خط مساوى قبلة السبخة على نيشان سيدي سعيد لحد واد المالح واهبط مع الواد المذكور لحد البحر بنوع ان هذه المذكورة اعلاه جميعها تكون في يد الفرنصيص.

وفي وطن بلاد الجزاير الجزاير والساحل والوطن متاع متيجة من جيهة الشرق لحد واد خضره إلى قدام وقبله لحد راس أول جبل حتى واد شفه وداخل في ذلك البليدة وساير نواحيها وغربا من شفة لحد عكس واد مزفران ومن هناك خط مساوى لحد البحر ومتضمن في هذا لحد القليعه وكامل نواحيها بنوع أن جميع هذه الحدود المذكورة تكون في يد الفرنصيص.

شرط ثالث

الأمير يحكم في وطن بلاد وهران والمدية ونصيب من عمالة الجزاير الذي ما دخلت في حدودنا وغربا للحدود المذكورة في الشرط الثاني وما يقدر يحكم غير في الحدود المذكورة أعلاه.

شرط رابع

الأمير ما يقدر يحكم على المسلمين الذين يحبون يسكنوا في الحدود الذين بيد الفرنصيص وهم مخيرين أن يمشوا يعيشوا في بلاد حكم الأمير كما أن السكان في بلاد الأمير يقدروا من غير مانع يمنعهم أن يجوا يسكنوا في بلاد حدود الفرنصيص.

شرط خامس

العرب السكان في بلاد الفرنصيص يتبعوا دينهم بكل حرية ويقدروا يبنوا جوامع ويسلكوا بموجب شريعة دينهم على يد قاضيهم كبير الإسلام.

شرط سادس

الأمير يعطي لجيش الفرنصيص ثلاثين ألف ربعي وهراني قح وثلاثين ألف ربعي وهراني شعير وخمسة آلاف فرد وهذا الدفع متاع الحب والفراد يكون لوهران كل ثلث واحده فأول ثلث يكون بعد ثلاثة أشهر من التاريخ بمدة خمسة عشر يوم والثلثين الآخرين شهرين بعد شهرين اعني في كل شهرين ثلث.

شرط سابع

الأمير يشتري من فرنسا البارود والكبريت والسلاح الذي يستحق.

### شرط ثامن

القرغلان الذين يحبون يقعدوا في تلمسان أو في موضع آخر يتصرفوا بكل حرية بأملاكهم ويعاملهم مثلما يعامل الحضر والذين يحبون يجوا لبلاد الفرنصيص يقدروا من غير معارض لهم أن يبيعوا أو يكروا أملاكهم.

### شرط تاسع

فرانسا تسلم إلى الأمير رشقون وتلمسان والمشور والمدافع السابقين في المشور والأمير يلزم نفسه أن يرفد ويوصل لوهران كامل القش والعوين والبارود والسلاح متاع عسكر الفرنصيص الذي بتلمسان.

### شرط عاشر

السبب والتجرة يكونوا مسرحين بكل حرية بين العرب والفرنصيص ويقدروا يمشوا من حدود إلى حدود في البلاد ويتسببوا ويتاجروا.

### شرط حادي عشر

الفرنصيص يكونوا محرومين موقورين عند العرب كما العرب عند الفرنصيص

بالأملاك والبلاد الذين اشتروهم الفرنصيص والذين يشتروهم في بلاد حدود الأمير يتصرفوا بهم بكل حرية وضمان والأمير يلزم نفسه أن يخلص بزيادة كلما يفسد العرب في هذا الأملاك.

### شرط ثاني عشر

المذنبين اعني القتلة قاطع الطرق والذين يحرقون الأملاك أو غيره يردون من الجيهتين.

### شرط ثالث عشر

الأمير يلزم نفسه أن لا يسلم شيء من مراسي البلاد لجنس من الجنوس إلا بإذن فرانسا.

### شرط رابع عشر

السبب والتجرة في أقاليم الجزاير ووهران ما يكون غير في المرسى الذين بيد الفرنصيص.

**شرط خامس عشر**

**فرانسا تقدر تصنع عند الأمير وكيلا وكذلك في البلاد الذي في حكمه لأن يكونوا واسطة بين رعية الفرنصيص لأجل النزاع متاع التجارة أو غير ذلك الذين يمكن أن يكون مع العرب والأمير يقدر يصنع كذلك في البلاد ومراسي الفرنصيص.**

**كتب برشقون في 24 صفر عام 1253**

إضافة إلى نص معاهدة التافنة 1837 الذي عثر عليه مارسيل إمريت، والذي نشر في المجلة الإفريقية العدد 94 لسنة 1950 باللغة العربية، نجد نصا آخرا باللغة العربية يختلف في بعض شروطه - ولا سيما الشرط الأوّل والثالث - عن النص الذي بين أيدينا وهذا من خلال ما يلي: [109]

**الشرط الأوّل: إن الأمير، يعترف بسلطة دولة فرنسا، على مدينتي الجزائر ووهران.**

**الشرط الثالث: على دولة فرنسا، أن تعترف بإمارة الأمير عبد القادر، على إقليم وهران، وإقليم تيطري والقسم الذي لم يدخل في حكم فرنسا، من إقليم مدينة الجزائر لجهة الشرق بحسب التّحديد، المعين في الشرط الثاني، ولا يسوغ للأمير، أن يمدّ يده، لغير ما ذكر من أرض الجزائر .**

2-3-2- **شكل المعاهدة** :

➢ إن هذه المعاهدة جاءت مكتوبة على صفحتين كاملتين بلا ختم ولا توقيع من الأطراف الوارد اسمها في مستهل النص: بيجو والأمير عبد القادر.

➢ إن المعاهدة صيغت بالعامية كما هو الحال في الشرط الثاني:"... على نيشان سيدي سعيد لحد واد المالح واهبط مع الواد..." والشرط الرابع: " الأمير ما يقدر يحكم على المسلمين... وهم مخيرين أن يمشوا في بلاد حكم الأمير... يقدروا من غير مانع يمنعهم أن يجوا..." واالشرط التاسع: "... ويوصل لوهران كامل القش والعوين..." والشرط الثالث عشر:"... من مراسي البلاد لجنس من الجنوس..."

➢ إن المعاهدة لا تحمل سوى التاريخ الهجري رغم أنها معاهدة مشتركة بين طرفين أحدهما وهو الطرف الفرنسي يؤرخ بالتاريخ الميلادي.

➢ جاء في مستهل المعاهدة ذكر الأمير عبد القادر دون ذكر صفته أميرا للمؤمنين ودون ذكر إسم والده محي الدين كما ورد ذلك في معاهدة الأمير عبد القادر مع الجنرال دي ميشال عام 1834.

➢ لم يذكر في نهاية المعاهدة أسماء وصفات الطرفان المتفقان على شروط المعاهدة.

➢ إن المعاهدة التي بين أيدينا هي نسخة مطبوعة[110] مع العلم أن هناك نسخة أخرى عثر عليها مارسيل إمريت مكتوبة بخط اليد كما أوضح ذلك في مقدمته للنص العربي لمعاهدة التافنة.[111]

➢ إن النص العربي لمعاهدة التافنة - موضوع دراستنا - هو ترجمة للنص الفرنسي الأصلي للمعاهدة[112] حسب مارسيل إيمريت.

بناء على ما سبق ذكره من ملاحظات حول الجانب الشكلي لمعاهدة التافنة في نصها العربي المتداول، فإنه يمكننا أن نقدم الملاحظات التالية:

➢ إن معاهدة التافنة الأصلية كتبت بالغتين العربية والفرنسية على صفحة واحدة القسم الأيمن خصص للنص العربي والقسم الأيسر خصص للنص الفرنسي. وقد كتب الأمير إسمه بخطه على الشطر العربي وختم عليه بخاتم الإمارة وكتب الجنرال بيجو إسمه بخطه على الشطر الفرنسي وختمه بخاتمه الرسمي.[113]

➢ إن المعاهدة صيغت بالعامية كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة دي ميشال 1834 وأن الطرف الفرنسي يؤكد أن النص العربي للمعاهدتين هو ترجمة للنص الفرنسي،[114] ذلك أن الجنرال دي ميشال والجنرال بيجو كلاهما لا يعرف العربية. والواقع يدل على أن الأميـــر عبد القادر كان يضع شروطه ويرسلها إلى الطرف الفرنسي سواء للجنرال دي ميشال عام 1834 أو للجنرال بيجو عام 1837 عبر المفاوضين حيث يقبل هؤلاء شروطه أو يضعان شروطا جديدة. **وبعد تبادل الوثائق عن طريق المفاوضين يحتفظ كل بنسخة مما اتفق عليه.**

إن الأمير عبد القادر الذي اشتهر بالعلم والمعرفة وباللسان العربي الفصيح، والذي ترك لنا ديوانا من الشعر [115] ومجموعة من المؤلفات [116] في مختلف العلوم لا يمكن أن تصدر باسمه مثل هاتين الوثيقتين: معاهدة دي ميشال 1834، ومعاهدة التافنة 1837، ولا أن يوقع عليهما خاصة أنه كان يعلم أنهما ستوجهان للاطلاع عليهما إلى ملك فرنسا والقبائل والعلماء، وإلى

عامة الناس كما حدث لمعاهدة التافنة التي علقت على أسوار مدينة الجزائر[117] كما سيأتي شرحه فيما بعد.

هذا ويجدر الذكر أن إبن الأمير عبد القادر: محمد، صاحب كتاب " تحفة الزائر" يخبرنا أن الأمير عبد القادر بعدما إطلع على شروط الجنرال دي ميشال التي نقلها إليه مكتوبة وزير خارجيته ميلود بن عراش، فإنه أمضاها بخطه ثم حرّر ورقة أخرى ذكرفيها ما اشترطه،[118] ثم يذكر صاحب التحفة شروط الأمير الأربعة ليعقب بعد ذلك بقوله:" وفي اليوم الخامس، رجع وزير الخارجية (ميلود بن عراش) واجتمع بالجنرال " دي ميشال " داخل وهران، وأخبره. ولم يسلمه ورقة مطاليبه، إلاّ بعد أن أمضى ورقة الأمير، التي فيها شروطه !!"[119]

أما بخصوص معاهدة التافنة **فإن كلا من صاحب التحفة وشارل هنري تشرشل يؤكدان على أن المعاهدة كتبت بالغة العربية وأن الأمير كان يحتفظ بما كتبه بالعربية.**[120]

➢ إن المعاهدة في نصها العربي الذي هو بين أيدينا ذكرت في مستهلها الأمير عبد القادر دون ذكر صفته "أميرا للمؤمنين" ودون ذكر اسم والده محي الدين. مع العلم أن معـــــاهدة دي ميشال التي اختار الجنرال أن تكون في صك واحد[121] تحرر فيه مطالب الأمير بالخط العربي ومطالب الجنرال بالخط الفرنسي. وكل منهما يمضي للآخر على شروطه بخطه قد جاء في مستهل المعاهدة بالنص العربي:

"الجنرال حاكم جيوش الفرنصيص في بلاد وهران و**أمير المؤمنين الحاج عبد القادر بن محي الدين**". أما في النص الفرنسي فقد جاء ذكر:

« Le général commandant des troupes françaises dans la province d’Oran et le prince des fidèles Abd El Kader »

وهذا ما يقودنا إلى مراسلات الأمير عبد القادر إلى مختلف الجهات، حيث نلاحظ أنه وجة العديد من الرسائل إلى كل من:

- ❖ ملك فرنسا لويس فليب.[122]
- ❖ ملك بريطانيا ويليام الرابع.[123]
- ❖ ملكة إسبانيا إيزابيل الثانية البوربونية.[124]
- ❖ رئيس وزراء بريطانيا.[125]
- ❖ جنرالات فرنسا.[126]

❖ قناصل الدول الأجنبية: بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكي...[127]

و أن هذه الرسائل كلها تضمنت صفة عبد القادر ولقبه ونسبه، وهذا على النحو التالي:[128]

- من أمير المؤمنين إلى...
- مولانا السيد الحاج عبد القادر بن مولانا السيد الحاج محي الدين نصره الله آمين...

ذلك أن المجتمع الجزائري الذي ينتمي إليه، وينحدر منه عبد القادر هو مجتمع عربي إسلامي، ينسب الفرد لأبيه، وأن لقب الفرد خلال هذه العهود هو إسم أبيه وجدّه وذكر عشيرته؛ وهذا ما تعارف عليه العرب منذ أقدم العصور وما أقره القرآن الكريم والسنة النبوية، وما سارت عليه العرب بعد ذلك.[129] فكيف يمكن إذا للأمير عبد القادر أن يتنازل عن صفته ولقبه ونسبه؟

- إن المعاهدة التي بين أيدينا لم تذكر في نهاية النص أسماء وصفات الطرفان المتفقان على شروطها، عكس ما جاء في ذيل معاهدة دي ميشال في القسم الأيمن المخصص للنص العربي، حيث جاء مكتوبا العبارة التالية: " بأمر المعظم مولانا **أمير المؤمنين السيد الحاج عبد القادر**، نصره الله، آمين، آمين." [130] فكيف للأمير عبد القادر أن يتنازل عن صفة " أمير المؤمنين"؟ وهو تعبير لا يستعمله كما لاحظ ذلك شارل كوكنبوت إلاّ الخلفاء ذوو السلطة الروحية والسياسية.[131]

- إن المعاهدة التي نحن بصدد دراستها، هي ترجمة للنص الفرنسي الأصلي حسب المؤرخين الفرنسيين وعلى رأسهم مارسيل إيمريت الذي قدّم للنص العربي لمعاهدة التافنة.[132]

فالملاحظ أن هذه الوثيقة ليست ترجمة للنص الفرنسي الأصلي كما يؤكد مارسيل إيمريت، نظرا للمعطيات التالية:

- إن صاحب " التحفة " يقول **أن المعاهدة حررّت في صك واحد بالغتين العربية والفرنسية،**[133] وهذا ما أكّده شارل هنري تشرشل في كتابه " حياة الأمير عبد القادر" بقوله: "... وكثيرا ما تحدث المشاكل من سوء الترجمة. وفي العلاقات الديبلوماسية بين عبد القادر والسلطات الفرنسية حدث ذلك أكثر من مرة... **ولكن عبد القادر كان على العموم راضيا بما كتبه بالعربية بينما كانت السلطات الفرنسية راضية بما كتبته بالفرنسية**. واكتفى كل طرف بما عنده دون إثارة أسئلة."[134]

➢ إن النص الفرنسي للمعاهدة والذي يدعي مارسيل إيمريت أنّه النص الأصلي للمعاهدة، وأن الجنرال بيجو هو الذي حررّه **ليس نصا صحيحا وهذا ما أبلغ عنه القانوني صولفيت Solvet بعد إطلاعه عليه.**[135]

➢ إن النص العربي للمعاهدة الذي هو بين أيدينا لا يمكن أن يكون النص الأصلي للمعاهدة باللّغة العربية، الذي أمرت السلطات الفرنسية إتلافه بعد تعليقه على أسوار مدينة الجزائر والذي كان في غير صالح الإدعاءات الفرنسية.[136]

2-3-3- **مضمون المعاهدة:**

إن معاهدة التافنة في نصها العربي الذي هو بين أيدينا، ليس هو النص العربي الأصلي للمعاهدة كما أوضحنا ذلك عند تعرضنا للجانب الشكلي لها، ورغم أن النص العربي الأصلي مفقودا، وأن ما نملكه هو النص العربي المترجم ترجمة ركيكة عن النص الفرنسي الذي يرى المؤرخون الفرنسيون أنه هو النص الأصلي للمعاهدة فإنه يمكننا تقديم الملاحظات والآراء التالية:

2-3-3-1- **الشرط الأول** : جاء في الشرط الأوّل من المعاهدة أن : " **الأمير عبد القادر يعرف حكم سلطنة فرانسا على إفريقيا.** "

فكلمة " **يعرف** " في النص العربي للمعاهدة ليست نفس الكلمة في النص الفرنسي. وعليه فقد كان هدف فرنسا هو إجبار الأمير عبد القادر أن " **يعترف** " بالسيادة الفرنسية، وهو الشيء الذي كان الأمير عبد القادر يرفضه بحزم قاطع وهذا منذ أوّل اتصال للجنرال بيجو به عن طريق اليهودي إبن درّان، أين وضع الجنرال خمسة شروط للأمير عبد القادر لكي يتم الصلح على أساسها وعلى رأسها:[137]

- ➢ أن يعترف الأمير عبد القادر بالسيادة الفرنسية.
- ➢ أن تحدد إمارة الأمير بوادي الشلف.
- ➢ أن يدفع الأمير الجزية لفرنسا.
- ➢ أن يسلم الرهائن كفالة لأية معاهدة مستقبلا.

إلا أن ردّ الأمير كان قاطعا حيث كلّف اليهودي إبن درّان برسالة شفاهية هذا نصها: " إن الأمير، يرى أنه لم يزل على الحال، التي كان عليها من قبل المخابرة، بل يرى: أنه في مقام أعظم وأعلى. فلا يمكنه أن يقبل هذه الشروط المجحفة بمقامه، الذي إعترف به من تقدمك، من

حكام الجزائر ووهران بمعاهدة الجنرال دي ميشال، لا سيما: والمسلمون لا يرضون أن يكونوا تحت حكم الإفرنج. فإن كانت دولة فرنسا، تريد إذلالهم وإخضاعهم لحكمها: فدون ذلك حرب طويلة الذيل، مديدة السيل! "[138]

ثم إن ميزان القوة بين فرنسا والأمير خلال هذه الفترة، كان لصالح هذا الأخيرالذي استطاع أن يضيق الخناق الشديد على الفرنسيين- رغم هزيمته في معركة وادي السكاك في جويلية 1836- الأمر الذي جعل حكومة باريس تدرك أن الأمير قوة وأن وضع قواتها لم يتغير في الجزائر. وهو السبب الذي جعلها تستبدل الجنرال كلوزيل بالجنرال دامريمون حاكما عاما للجزائر. حيث كانت سياسة هذا الأخير تقوم على اعتماد الدبلوماسية لحل الخلافات مع الأمير عبد القادر والإبتعاد عن الأعمال العسكرية.[139]

ضف إلى ذلك أن الجنرال بيجو الذي أرسلته الحكومة الفرنسية بتعليمات محددة وهي:[140]

- إما أن يعقد الصلح مع الأمير عبد القادر.
- إما أن ينتصر عليه.

وجد نفسه غير قادر على القيام بعمليات هجومية ضدّ قوات الأمير، نظرا للنقائص المادية والإمكانيات التي كانت متوفرة، إضافة إلى ذلك بداية فصل الحر بالجزائر والتي كانت مميتة للجنود الفرنسيين. كما أن الوقت المحدّد لحصار قسنطينة الثاني قد حان، وكان الجنرال بيجو قد التزم بإرسال جزء كبير من جيشه الصغير للمساهمة في ذلك الحصار.

وعليه أصبح السلام مع الأمير عبد القادر مهما كان مهينا، ضرورة لا مناص منها؛ وهكذا أعلم الفرنسيون الأمير عبد القادر بأن الباب مازال مفتوحا للمفاوضات.[141]

يفهم مما ذكر آنفا أن **الوقت الذي دخلت فيه فرنسا في مفاوضات مع الأمير لم يكن في صالحها وهذا ما جعل الجنرال بيجو يلتمس معاهدة عوض أن يفرض معاهدة**.[142]

وعليه فإن الأمير عبد القادر العارف بأصول الدين وأحكامه و الملتزم بالشرع الإسلامي الذي اتخذه أساس حياته كفرد وكقائد وأميرا للمؤمنين لا يمكنه أن يعترف بالسيادة الفرنسية من حيث المبدأ خاصة وأن **عقيدة الإسلام تقوم على الولاء والبراء** أي الولاء للإسلام والمسلمين والتبرؤ من الكفر والكافرين. أما العامل الآخر الذي يدفعنا لتأكيد عدم اعتراف الأمير عبد القادر بالسيادة الفرنسية فهو: أنه لما عرضت عليه فرنسا أن يستسلم اسميا مقابل أن تعيد إليه فرنسا

جميع الأراضي التي استولت عليها سنة 1841 فإن ردّه وهو يومئذ أضعف عما كان عليه سنة 1837 أنه لن يستسلم لأن ذلك مناقض لأحكام القرآن.[143]

أما الشطر الثاني من الشرط الأوّل للمعاهدة فهو ينص على " **سلطنة فرانسا في افريقيا** " فما هو مفهوم إفريقيا عند كل من الطرفين ؟

إن المفهوم الفرنسي لإفريقيا حسب الأستاذ بريسنيي هو: " أنها شبه جزيرة كبيرة محصورة بين البحر المتوسط والمحيط." في حين أن العرب تعني لهم كلمة إفريقيا منطقة تتكون من شمال إفريقيا نوميديا القديمة، ليبيا والسودان[144].

وعليه فإن مدلول الكلمات يختلف من لغة إلى أخرى. ثم إن فرنسا أصبحت تطلق على الجزائر إبتداء من عام 1834 إسم " الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا " **وهوما يقصي فكرة تحديد مناطق الإحتلال**[145] التي حققتها فرنسا بالجزائر منذ 1830. وهذا ما جعل الأمير عبد القادر يرد على الجنرال بيجو عند لقائهما يوم 01 جوان 1837 على الشرط الأوّل من المعاهدة على النحو التالي:

" قال بيجو: إن الشرط الأوّل في المعاهدة يتعلق بالاعتراف بسيادة ملك فرنسا في إفريقيا.

فصاح الأمير: ماذا تقول ؟ وبقية أمراء إفريقيا، مراكش وتونس، هل يجب عليهم أن يعترفوا بسيادته أيضا؟".[146]

أما الجنرال بول آزان فقد أورد تقييم الجنرال دامريمون الحاكم العام بخصوص معاهدة التافنة بقوله: "... **إنه ليس مشرفا (نص المعاهدة) لأن حقنا في السيادة لا يقوم على أي مرتكز وأننا أهملنا حلفائنا( قبيلة الزمالة والدواير)...**" [147]

بعد استعراضنا للشرط الأوّل من المعاهدة في نصها العربي قد تبين لنا أن " السيادة المعترف بها من الغموض بحيث يمكن تفسيرها بأنها تعني أي مكان في إفريقيا وهو اعتراف لم تكن له قيمة على الصعيد العملي"[148] ثم أنه لو فرضنا أن هذا النص للمعاهدة هو ترجمة أمينة للنص الأصلي وهو النص الفرنسي حسب مؤرخوا فرنسا، فإن الأمير يكون بصيغة الإعتراف هذه قد " تخلص من مشكلة لا نملك أنفسنا من الإعجاب به. فإن الأميرلا يعترف بالسيادة الفرنسية على القطر الجزائري، وإنما هو يعترف بسيادتهم في إفريقيا..." [149]

على أن بعض المؤرخين الفرنسيين الذين خالطوا الأمير عبد القادر نقلوا أن الشرط الأوّل من هذه المعاهدة ينص: " **أمير المؤمنين يعرف أن السلطان عظيم.**"[150] وهنا فإن هذه الصيغة

لا يمكن اعتبارها اعترافا بالسيادة الفرنسية لا على الجزائر ولا على افريقيا - ولو بالمفهوم الجزائري لدلالة كلمة " إفريقيا "- بأي حال من الأحوال ذلك أن هذه الصيغة يصبح معناها أن الأمير يعرف أن السلطان عظيم. والسلطان هنا غير واضحا من المقصود به، هل هو السلطان الفرنسي؟ أو الأمير عبد القادر؟ لأنه كان يعرف عند العامة وعند أتباعه بإسم السلطان بل إنه أطلق في إحدى مراسلاته[151] على نفسه لقب "السلطان."

ثم إن هذا الشرط الذي لا يوضح أي " سلطان" يعرفه الأمير عبد القادر لا يتضمن بأي شكل من الأشكال اعترافا جزائريا بسيادة فرنسية على أية أرض سواء كانت جزائرية أو أجنبية، وهذا ما يجعلنا نعتقد أن الشرط الأوّل للنص العربي لمعاهدة التافنة موضوع دراستنا هو غير النص العربي الأصلي للمعاهدة من جهة وغير الترجمة الصحيحة للنص الأصلي للمعاهدة باللغة الفرنسية ولعل ما يزيد في هذا الإعتقاد هو نص رسالتين[152] أرسلهما الأمير عبد القادر إلى الجنرال بيجو الأولى مؤرخة بتاريخ السبت 06 صفر1253 هجرية، أما الثانية فهي دون تاريخ.

وقد جاء في الرسالة الأولى ما يلي:"... لقد تفحصنا وتأملنا الإتفاقية بندا بندا. جمعت كل العلماء الذين فهموا بدورهم مضمون الإتفاقية. لقد رأوا أنها تحتوي شروطا متطابقة مع شرعنا وأخرى مناقضة له. **لا نستطيع أن نحيد عن شرعنا**. لو كانت قضايا تتعلق بالإدارة كنت أستطيع أن أعطي موافقتي لما تطلبونه منّي، ولو فكرتم جيدا لما أقوله لكم ستجدون أن كلماتي صائبة، لا نستطيع أن نحصل على سلم متين إلاّ بشروط الإتفاقية التي أرسلتها لكم. إفحصوها جيدا وفكروا فيها. ولو أننا التزمنا بتعاليم الشرع فإن ذلك لا يمنعنا أن نكون في وئام مع بعضنا البعض...أتأسف كثيرا لعدم استطاعتي قبول شروطكم لأن الشرع لا يجيز لي ذلك..."

وجاء في الرسالة الثانية ما يلي: "...لقد استلمت الإتفاقيات المكتوبة بالعربية والفرنسية إلى جنبها وأنه للمرة الرابعة أو الخامسة ترسلون لي فيها اتفاقيات **وفي كل مرة نتفحص رسائلكم التي تحتوي على الإتفاقيات نجد تغييرات،** وكل ما يدور بخاطركم تكتبونه بقلمكم دون الإنتباه لما كنتم أرسلتموه لي قبل ذلك..."

إن دراسة هاتين الرسالتين تفيدنا فيما يتعلق بالشرط الأوّل من النص العربي لمعاهدة التافنة التي بين أيدينا والشرط الأول الذي أورداه بلمار وبول آزان بما يلي:

- أن الأمير عبد القادر لا يمكنه شرعا القبول بالسيادة الفرنسية والتبعية لها.

➢ أن الأمير عبد القادر أشار بوضوح في الرسالة الأولى أن هناك شروطا متطابقة مع الشرع الإسلامي تضمنتها رسالة بيجو وأن هناك شروطا مناقضة للشرع. وهي فيما يبدو شرط الاعتراف بالسيادة الفرنسية.

➢ أن الأمير عبد القادر أشار بوضوح في الرسالة الثانية إلى أن الجنرال بيجو يغير في كل مرّة ما تم الإتفاق عليه ناسيا ما كتبه في الرسائل السابقة.

بعد استعراضنا لما جاء في الشرط الأوّل من النص العربي لمعاهدة التافنة التي أصبحت هي المعاهدة الرائجة والمتداولة ومقارنتها بالشرط الأوّل الذي أورده المؤرخ بالمار والجنرال بول آزان؛ وبعد تعرضنا إلى موقف الأمير عبد القادر من قضية القبول بالسيادة الفرنسية من خلال رسائله وتأصيل ذلك بالشرع الإسلامي الذي يحرم خضوع المسلم لسلطة المسيحي؛ وبعد وقوفنا على مبادئ الأمير وعقيدته التي برهنت الأيام والسنين أنه لم يحد عنها حتى وهو في أحلك الظروف. وبعد وقوفنا على ميزان القوى سنة 1837 وتحديدا قبل توقيع معاهدة التافنة في 30 ماي 1837 وأنه كان في صالح الأمير عبد القادر بكل المعايير: النفسية، الميدانية، الطبيعية...و بعد إجراء عملية **النقد الخارجي للوثيقة** التي هي بين أيدينا، يمكننا أن نستنتج ما يلي:

➢ أن نص المعاهدة العربي الأصلي الذي كان بيد الأميرعبد القادر والذي تؤكده الكثير من المصادروالمراجع ينص الشرط الأوّل منه على:" **أميرالمؤمنين يعرف أن السلطان عظيم.**"(153)

➢ أن الأمير عبد القادر لم يعترف أبدا بالسيادة الفرنسية كما تريد المراجع الفرنسية أن تؤكده، انطلاقا من عقيدته ومبادئه.

➢ أن الجنرال بيجو يغير في كل مرّة ما تم الاتفاق عليه وهذا بشهادة الأمير نفسه في نص الرسالة الثانية.

➢ أن الجنرال بيجو يكون قد أرسل إلى باريس نصا مقتضبا للمعاهدة في نصها العربي مختلف عن النسخة التي بقيت بين أيدي الأمير عبد القادر.(154)

➢ أن النص الفرنسي للمعاهدة الذي حرّره بيجو وبالتالي النص الأصلي حسب مارسيل إيمريت ليس نصا صحيحا وهذا ما أبلغ عنه الخبير القانوني صولفيت بعد اطلاعه عليه.(155)

2-3-3-2-**الشرط الثاني** :

جاء في السطر الأوّل من الفقرة الثانية للشرط الثاني من المعاهدة ما يلي:" **وفي وطن بلاد الجزاير والساحل والوطن متاع متيجة من جيهة الشرق لحد واد خضره إلى قدام ...**"

يعد الشرط الثاني لهذه المعاهدة وعلى رأسه السطر الأوّل من الفقرة الثانية نقطة الخلاف الرئيسية بين الطرف الجزائري ممثلا في الأمير عبد القادر والطرف الفرنسي ممثلا في الجنرال بيجو والجنرال فالي، والذين جاءوا بعدهما وهذا من خلال ما يلي:

- أن المعاهدة كانت ترمي إلى تعيين حدود كلا الطرفين الجزائري والفرنسي.
- أن كلا الطرفين اختلفا بشأن التفسير الحقيقي لهذه العبارة.
- أن هدف الطرفان من هذه المعاهدة لم يكن متوافقا وهذا ما بيّنته الأحداث والمراحل اللاحقة في الصراع بين الطرفان بشأن الجزائر.

و يمكن شرح السطر الأوّل من الفقرة الثانية للشرط الثاني من المعاهدة من خلال ما يلي:

❖ **من الناحية اللّغوية**: لقد وردت كلمة " **وطن**" في الشرط الثاني بمفاهيم ومدلولات مختلفة:

- في وطن بلاد وهران.
- في وطن بلاد الجزاير.
- و الوطن متاع متيجة.

فحسب أستاذ اللغة العربية بجامعة الجزائر بريسني فإن كلمة "وطن" أخذت ثلاثة معاني:[156] فهي بمفهوم إقليم في العبارة الأولى " في وطن بلاد وهران "، وهي بمفهوم مقاطعة في العبارة الثانية:" في وطن بلاد الجزاير"، وبمفهوم سهل في العبارة الثالثة: " والوطن متاع متيجة."

أما المؤرخ مارسيل إيمريت[157] فإنه يقر بأن محرر النص العربي للمعاهدة أنجزه مترجم يعرف اللغة التي يتكلم بها الشعب أكثر من معرفته باللغة المكتوبة.

أما الكلمة الثانية فهي " **لحد**" أي إلى حدّ. لأن كلمة "لحد" جاءت مباشرة قبل "واد خضرة" ومنه فإن المقصود بهذه الكلمة هو أن واد خضرة هو الحد من جهة الشرق وعليه لا يمكننا أن نتصوّر أن المقصود بهذه الكلمة هي أرض غير تلك التي تحدّ واد خضرة من ناحية الشرق.

وبالتالي فإن أي أرض لا تقع ضمن هذا الحد فهي لا تدخل في الأراضي التي تحتفظ بها فرنسا لنفسها.

أما الكلمة الثالثة فهي" واد خضرة" وهو إسم الوادي الذي اتخذ كحد للأراضي التي تحتفظ بها فرنسا في الجزائر. في حين أن النص الفرنسي لا يذكر "واد خضرة" وإنما يذكر "واد قدارة."(158)

أما الكلمة الرابعة فهي "**إلى قدام**" وهي بمفهوم إلى الأمام أو نحو الأمام. فسياق الجملة لا يمكن أن يفسر كما فسره المترجم الرسمي " إلى ما وراء "« et au delà » وعليه فإن كلا الطرفين كان له فهم خاص به لهذه الحدود ويمكن إبراز ذلك فيما يلي:

**2-3-3-2-1- مفهوم الطرف الجزائري للحدود الشرقية:**

وقد فهمها كما تدل على ذلك العديد من المصادر والمراجع وطبيعة الأشياء بأن المنطقة التي تسيطر عليها فرنسا في الجزائر من الناحية الشرقية تكون محدودة بوادي خضرة. وما يدعم هذا الفهم هو:(159)

- أن المعاهدة تحدّد متيجة المحتلة شرقا بخط جريان مياه وادي خضرة إلى قدام وهذا يعني في هذا السياق إلى الأمام في اتجاه المجرى الأسفل للوادي. وهذا ما ترجمه شارل هنري تشرشل بـ on wards.

- إن منبع هذا الوادي وهي عين خضرة الواقعة بين الأربعاء والفندق إلى جنوب أحد أشهر مزارع متيجة: حوش عين خضرة، فإن الحد يتماشى مع وادي خضرة الذي يتبع شعبة المعلم المسمى وادي بوفسية ثم وادي السّمار الذي يرتمي في وادي الحراش وهو الحد الفاصل بين قبائل بني موسى وبني خليل في الغرب وقبائل الخشنة في الشرق. هذا الحد يترك للمحتل أقل من نصف متيجة ويضع الجيش الجزائري على بعد ساعة من أسوار مدينة الجزائر.

- إن هذا الوادي هو غير وادي قدّارة الذي يعرف في قسمه الأعلى بوادي مهداوي وتمدة وتلاوة وفي قسمه الأسفل بوادي بودواو.

- إذا أخذنا بوادي خضرة: يكون الأمير عبد القادر قد أبقى للمحتل الفرنسي أقل من نصف متيجة، أما إذا اعتمدنا كلمة وادي قدّارة فإن الحدود بين الطرفين الجزائري والفرنسي تتغير بأزيد من 30 كلم نحو الشرق وتعطي بذلك للمحتل أزيد من 3/2 متيجة وهذا بإدخال الجزء الأكبر من قبيلة الخشنة الغنية وكثيرة العدد.

➢ إن كلمة خضرة وقدّارة تختلفان من حيث النطق والكتابة والمعنى. لذا فإن الجنرال بيجو كتب كلمة قدّارة باللاتنية (Kadara) في القسم الفرنسي للمعاهدة،

وكان يأمل أنه باستخدامه لهذه الكلمة البينية بين Khadra et Keddara فإنه سيمررها على السلطات الفرنسية في باريس على أنها خطأ إملائي.

➢ إن فرنسا قبل المصادقة على النص المزدوج للمعاهدة عرضت هذا النص على المختصين بالوزارة لفحصه وهم المستشرقون: .Caussin.De Perceval. Jouannin De Nully حيث أنهم نبّهوا إلى الخطأ - فيما يتعلق بتسمية الوادي - مما أدى إلى رفع هذا اللّبس ليعود إسم خضرة في النص الرسمي المصادق عليه.

ثم إن ما يؤكد هذا الفهم هو الأمير عبد القادر نفسه، بل والطرف الفرنسي كذلك وهذا من خلال ما يلي:

➢ **الأمير عبد القادر ومسألة الحدود الشرقية:**

لقد كان الأمير عبد القادر يتحرك في إطار **إستراتيجية رسمها لتحرير الجزائر**. وعليه فإن مفهومه للشرط الثاني من معاهدة التافنة يجب أن يوضع في هذا الإطار. ويمكن إبراز استراتيجية الأمير من خلال ما يلي:(160)

❖ منع الفرنسيين من التوغل نحو المناطق الداخلية انطلاقا من المدن الواقعة تحت سيطرتهم بهدف خلق الفراغ أمامهم وذلك بإقامة خط من التحصينات في الإقليم التلي في خط متوسط يمر بتلمسان، معسكر، مليانة، المدية، منطقة القبائل إلى غاية قسنطينة.

❖ إقامة مدن جديدة جنوب خط تلمسان - قسنطينة تحسبا لاحتلال فرنسا للإقليم التلي يتمثل في: إنشاء مدينة سبدو إلى جنوب تلمسان، مدينة سعيدة إلى جنوب معسكر، طازة إلى جنوب مليانة، وبوغار إلى جنوب المدية وحماية قسنطينة عن طريق بسكرة.

❖ إنشاء عاصمة جديدة لدولته إبتداء من ماي 1836 وهي تاقدمت تحسبا لاحتلال فرنسا لمدينة معسكر (العاصمة الأولى لدولة الأمير عبد القادر) أو تلمسان. وقد كان الهدف من ذلك جعلها همزة وصل للتجارة بين التل والصحراء من جهة وجعلها شوكة في عين قبائل الصحراء لضمان ولائهم وطاعتهم له.

❖ محاصرة الفرنسيين في حصونهم بهدف إجلائهم عن الجزائر حتى يفرض الأمير سيطرته التامة على كافة أنحاء البلاد من وجدة غربا إلى تونس شرقا.(161)

وبناء على هذه الإستراتيجية فإن الأمير عبد القادر كان حريصا كل الحرص على محاصرة الفرنسيين والإحاطة بهم من كل الجهات **في انتظار تحقيق الهدف النهائي ألا وهو إجلاء فرنسا من الجزائر بصفة كاملة ونهائية**. وهذا ما أكّده التقرير الذي أعدّه الرائد دو صال De Salles للماريشال فالي Valée الحاكم العام للجزائر في 08 مارس 1839 عن المهمة التي قام بها لدى الأمير عبد القادر حيث جاء في التقرير[162]:" لقد أعاد على مسامعي عدّة مرّات أنه تم الإتفاق مع الجنرال بيجو على أن فرنسا لا تملك في ناحية الجزائر وكذا في ناحية وهران إلا منطقة محاطة من كل الجهات بمناطق تابعة له."

كما شرح العبارة الواردة في الشرط الثاني " إلى وادي قدورة وما وراءه " (و التي ترجمها إلى ما فوقه au devant) على أنها استعملت لتعيين أقسام مجرى هذا الوادي التي تحمل أسماء أخرى، ليقول لي في النهاية **أن دينه لا يسمح له بأن يترك تحت حكومة المسيحيين سكانا مسلمين إعترفوا به قائدا لهم."**

وهذا ما جعل الأمير عبد القادر يدفع بقواته إلى المجرى الأعلى تلوة في 08 جانفي 1838 ليوجه نداء إلى قبيلة الخشنة الغربية ليعلمهم أن أراضيهم خاضعة لسلطته القضائية.[163]

ثم إن القبائل الواقعة إلى شرق الوادي هي قبائل كانت في حالة حرب مع فرنسا وأن الأمير عبد القادر كان يرى أنه من واجبه مساندة هذه القبائل.[164]

بل إن الجزائريون «الأهالي" في الأدبيات الإستعمارية - فهموا الشرط الثاني من معاهدة التافنة بعفوية كما جاء النص العربي الذي علّق على أسوار مدينة الجزائر مما جعل الحكومة الفرمسية حتى لا تنشر مزيدا من الوضوح تأمر بإتلاف هذه المناشير.[165]

أما الحاكم العام للجزائر خلال هذه الفترة الجنرال دامريمون ( من 03 أفريل 1837 - 12 أكتوبر 1837) فإنه هو الآخر أعطى نفس المفهوم الذي أعطاه الأمير للشرط الثاني من معاهدة التافنة.[166]

- **مذهب الأمير عبد القادر السياسي:**

إن الدارس للمذهب السياسي للأمير عبد القادر منذ مبايعته بالإمارة عام 1832 وإلى غاية التوقيع على معاهدة التافنة عام 1837 يتبين له أن الأمير عبد القادر لا يمكنه أن يتخلى على المسلمين لسلطة مسيحية حتى ولو ارتضى هؤلاء بحكم المسيحيين، كما حدث مع قبيلتي الدوائر والزمالة التي وقع زعماؤها معاهدة التينة في 16 جوان 1835 مع الجنرال تريزل قائد مقاطعة

وهران والتي بموجبها اعترفتا بسلطة ملك فرنسا وانضوائها تحت لوائه مستفيدة بذلك من الحماية الفرنسية مقابل انخراطها في صفوف الوحدات الفرنسية لمحاربة الأمير عبد القادر[(167)] حيث أنه كتب إلى هذا الجنرال يقول:"... إن قبائل الدوائر والزمالة، من جملة رعيتي، التي أحكم فيها بموجب شريعتي. والآن أبلغك البلاغ الأخير: إنك إن رفعت الحماية عنهم فنحن على ما كنا عليه، من المعاهدة، التي وقع عليها الإتفاق قديما، وإلا فإني **لا أستطيع مخالفة شريعتي في التخلي عنهم..."**

وقد كان ذلك سببا رئيسيا في إلغاء معاهدة دي ميشال وتجدد القتال بين الطرفين الجزائري والفرنسي.

وهذا ما تمسك به الأمير عبد القادر خلال مفاوضاته مع الجنرال بيجو، حيث أنه أرسل شروطه بواسطة السيد حمادة السّقال رئيس حضرة تلمسان تضمنت:

- رفض كل سلطة على المسلمين، المقيمين بالأملاك الفرنساوية.[(168)]

ولعل ما جاء في رسالة الأمير عبد القادرالتي وجهها للجنرال بيجوبتاريخ 6 صفر 1253هجرية ما يؤكد هذه القناعة التي ظل الأمير حريصا عليها من منطلق عقائدي.

وعليه فإن الأمير عبد القادر ما كان ليتنازل عن قبائل جزائرية تسكن شرق متيجة خاضت إلى جانبه معارك ضد فرنسا عام 1837 وأنه لو فعل ذلك فإنه يكون قد ارتكب خطأ سياسيا ودينيا يجعله يفقد ثقة العالم العربي.[(169)]

### 2-3-3-2-2-2- مفهوم الطرف الفرنسي للحدود الشرقية:

لا يمكن أن نتبيّن المفهوم الفرنسي للشرط الثاني من معاهدة التافنة إلا إذا وضعنا ذلك في الإطار العام للسياسة الفرنسية في شمال إفريقيا عامة وفي الجزائر خاصة.

ذلك أن فرنسا وإن كان فيها النقاش محتدما بين دعاة الاحتلال المحدود النطاق والاحتلال الكامل منذ السنوات الأولى للإحتلال فإن واقع الحال كان يدل على أن فرنسا تريد البقاء في الجزائر واتخاذها سوقا فرنسية[(170)] بل إن المرسوم الملكي الصادر في 22 جويلية 1834 قد أسس لنظام: " الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا عوضا عن إيالة الجزائر."[(171)]

والسؤال المطروح هو: لماذا هذه التسمية ؟ علما أن الجزائر عرفت خلال العهد العثماني باسم إيالة الجزائر وأن الحدود كانت مرسمة بين الجزائر وتونس والمغرب منذ القرن 17.[(172)]

إن إطلاق هذه التسمية " **ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا** " على الجزائر هو إشارة واضحة أن فرنسا لا تريد تحديد منطقة الاحتلال لأنه كانت لها أطماع في التوسع إلى تونس والمغرب بعد الجزائر[(173)] وهذا ما جعل رئيس الحكومة الفرنسية تيير Thiers ينتقد تناقضات الاحتلال المحدود النطاق حيث أنه نصح باحتلال كل الجزائر لتصبح محطة للتجارة الأروبية، من جهة ولكي تحتفظ فرنسا بحقوقها كاملة في الخارج تونس والمغرب ومن جهة أخرى بهدف تصفية القادة الكبار المناوئين لفرنسا وهما الأمير عبد القادر الذي كلف بيجو بالسيطرة عليه، وأحمد باي الذي كلف به يوسف لطرده من عاصمته في أوّل فرصة سانحة.[(174)]

وعلى هذا الأساس فإن فرنسا سعت منذ قرارها إلى احتلال الجزائر إلى العمل على ثلاثة محاور لتحقيق السيطرة التامة والاحتلال الكامل لإيالة الجزائر انطلاقا من الجزائر وهران ، عنابة باتجاه عمودي؛ وهذا ما ميّز نظرتها عن نظرة الأمير عبد القادر، إذ في الوقت الذي كان العرب يرون المغرب أفقيا راح الفرنسيون ينظرون إليه عموديا وهذا ما أدى إلى نتائج مأسوية بالنسبة للأمير.[(175)]

ورغم فشل فرنسا في احتلال قسنطينة في نوفمبر 1836 بقيادة كلوزيل، فإنها لم تستسلم بل إنها أرسلت بيجو بمهمة سياسية إلى وهران لبدء محادثات جديدة مع الأمير عبد القادر في الوقت الذي عزلت فيه كلوزيل لتعين مكانه دامريمون.

وقد كان لهذه التغيرات على مستوى القيادة السياسة والعسكرية في الجزائر أثر كما سيتضح بعد ذلك في تحقيق المكاسب التالية:

- الدخول في مفاوضات مع الأمير عبد القادر بهدف تحييده مؤقتا بغية تنفيذ فرنسا لأهدافها بسهولة في المقاطعة الشرقية.
- إخضاع قسنطينة عن طريق تجهيز حملة ثانية أسندت قيادتها للجنرال دامريمون الحاكم العام الجديد للجزائر، بهدف استرجاع الشرف الفرنسي الذي أصيب في الصميم خلال الحملة الأولى على قسنطينة.
- التفرغ للأمير عبد القادر بعد إخضاع قسنطينة باعتبار أن مواجهة خصمين في آن واحد لا يخدم فرنسا. خاصة وأن التعليمات التي أعطيت من قبل الحكومة الفرنسية للحاكم العام

الجديد للجزائر كانت واضحة حيث أنها تقوم على: التأكيد على حقوق فرنسا في جميع أنحاء الإيالة لكنها تفضل التوغل السلمي بدل حرب ضروس ومهلكة.[176]

وهذا ما جعل الحاكم العام دامرمون بعد أيام قليلة من توقيع معاهدة التافنة يرسل - بناء على تعليمات حكومته - وفدا لأحمد باي لإقناعه بالاعتراف بالسيادة الفرنسية ودفع غرامة حربية والتخلي على عنابة وجوارها، مقابل إبقائه زعيما على قسنطينة.

ولما درس الباي هذه المطالب، رفضها بغير تردد وأخذ يستعد لمجابهة الفرنسيين. فلم يكن أمام قادتهم إلا اللجوء إلى القوة لرفع هذا التحدي واسترجاع ما اعتبروه حقوقا لهم بإخضاع الباي.[177]

وقد تزامن ذلك مع رسالة كتبها الجنرال بيجو إلى الحاكم العام للجزائر دامريمون يوم 18 جوان 1837 وذلك بعد ثلاثة أيام من تصديق الملك لويس فليب على معاهدة التافنة يقول فيها:

" يبدو أنك تعتقد أن في وسع الأمير أن يطلق إرادته في الإتجاه الشرقي وأن ذلك محظورا علينا نحن. يخيّل إليّ، يا سيدي الجنرال، أنك لم تتمعن في قراءة مضمون المعاهدة، لأن هذا المضمون هو عكس ما تعتقده بالضبط: **لا توجد لنا حدود في شرق الجزائر**، لأن هذه الحدود تمتد حتى وادي خضرة وما وراءه." [178]

➢ **رأي مارسيل إيمريت وميشال هابارت:**

لقد درس نص معاهدة التافنة العديد من المؤرخين والباحثين، حيث توصل الكثير منهم إلى أن المفهوم الجزائري هو المفهوم المقبول والصحيح، وأن المفهوم الفرنسي يتضمن العديد من المغالطات. وفيما يلي رأي مارسيل إيمريت في الشرط الثاني من المعاهدة، حيث يرى:[179]

" رغم أن المنهزم ( عبد القادر) قد حمّل مسؤولية نقض المعاهدة إلا أن تفسير عبد القادر كان التفسير المقبول حيث كان يرى: أن وادي قدّارة يحمل عدّة أسماء منذ منبعه إلى غاية مصبّه، لهذا فقد حدّد هذا الوادي منذ منبعه وكذا تفرعاته رغم اختلاف تسمياتها كحد للإقليم الخاضع لفرنسا." وعليه فإنه **لو كان الإقليم الفرنسي يمتد إلى حدود ضواحي قسنطينة فإنه كان بالإمكان قول ذلك دون الإشارة إلى واد صغير.**

أما ميشال هابارت الذي ترجم كتاب " حياة الأمير عبد القادر" لشارل هنري تشرشل إلى اللغة الفرنسية وقدم له، فإنه بعد التعرض لمفهوم الطرفين الجزائري والفرنسي للشرط الثاني من المعاهدة توصل إلى ما يلي:(180)

❖ رغم تنبيه المستشرقون للخطأ الذي تعمده بيجو في النص المزدوج بتحويل وادي خضرة إلى وادي قدارة، ورغم إعادة وادي خضرة في النص المصادق عليه من قبل الملك لويس فليب في 15 جوان 1837، إلا أنه لم يبال لهذا التصحيح.

❖ إن السلطات الفرنسية بباريس والجزائر إلتزمتا بالمظاهر الخادعة وادّعتا أن وادي خضرة يطلق عليه كذلك إسم وادي قدّارة. ليعلق على هذه النقطة بالذات بقوله:" لو أطلقنا على نهر الغارون إسم بيدوسوا Bidassoa فإن بوردو ستصبح مدينة إسبانية. ليصل في نهاية تحليله إلى أن التفسير لكلمة "ما وراء" تفسير غير صحيح بل وغير معقول لأنه يعطي لمدلول الحدّ المتفق عليه في المعاهدة معنا مغايرا أو نقيضا وهو انفتاح غير محدود على الشرق.

كما يفيدنا ميشال هابارت في كتابه هذا أن أولئك الذين تعرفوا على الأمير عبد القادر أمثال:

Bauer, Daumas, Churchill, Bellemare، وابنه محمد، أخبرونا أن معاهدة التافنة تضمنت ما بعد كلمة وادي خضرة الكلمات التالية :" و ما فوقه " ou ma foqhou يصبح نص المعاهدة شديد الوضوح. وهذا ما يجعل المزاعم الفرنسية غير مقبولة.

من خلال ما سبق شرحه يتبين لنا أنه بعد استعراض تفسير الطرفين الجزائري والفرنسي للسطر الأوّل من الفقرة الثانية للشرط الثاني من معاهدة التافنة، فإن تفسير الطرف الفرنسي يشوبه الكثير من الغموض وهذا ما جعل العديد من المؤرخين والباحثين يتوصلون إلى نتيجة مفادها أن التفسير الفرنسي غير مقبول وغير صحيح، وأن هناك تواطؤا بين السلطات الفرنسية في باريس والجزائر لتجاهل النص العربي الأصلي للمعاهدة، وهذا من خلال التعليمات التي وجهتها الحكومة الفرنسية للولاية العامة في الجزائر والقاضية **بالتقليل من شأن النص العربي للمعاهدة وعدم إشهاره.**

وعليه يمكننا بناء على ما تقدّم من شهادات وآراء وأقوال أن نستنتج أن النص العربي الأصلي للمعاهدة ينص في الشرط الثاني ما يلي:

- "حتى وادي خضرة وما قبله..." (181)
- ...وادي خضرة وما فوقه..." كما ورد في تحفة الزائر.(182)

وما يؤكد ذلك هي رسالة الأمير عبد القادر إلى الحاكم العام الجديد، الذي خلف الجنرال دامريمون ألا وهو الماريشال فالي Valée حيث قال[183]:"... فالتعبير" إلى وادي خضرة وما فوقه" يجب أن يكون له قيمة. وإذا لم يكن الأمر كذلك فلماذا أدخل ذلك التعبير في المعاهدة؟ وإذا كانت تعني شيئا فيجب أن تعني **أنكم محدودون من الشرق كما أنكم محدودون من الغرب**.

" وأنتم، لكي تبرروا تفسيركم، أقمتم حجّتكم على ضرورة وجود اتصال أرضي بين قسنطينة ومدينة الجزائر، ولكنكم تعرفون في نفس الوقت أن قسنطينة لم تكن تحت أيديكم عندما وقعت المعاهدة. ونتيجة لذلك فإنه من الواضح أنكم **لا تستطيعون أن تحجزوا لأنفسكم قطعة من الأرض في انتظار حدث ما زال لم يقع.** وإلى جانب ذلك، هل هو أمر خارق للعادة أن تكونوا قد فعلتم مع الحدود الشرقية نفس ما فعلتموه مع الحدود الغربية؟

"إن أرزيو ومستغانم تخصانكم، ومع ذلك لم تطالبوا ولم تملكوا قطعة الأرض الواقعة بين هاتين المدينتين. فلا تدعونا نغرق أنفسنا في التفسيرات . ولنحافظ على النص، ولنقل بصراحة أن كل جزء إقليم الجزائر الواقع بين الشفة من الغرب ووادي خضرة من الشرق وأول سلسلة جبلية من الجنوب هي لي."

بل إن الأمير عبد القادر تحدى الماريشال فالي لما عرض عليه القيام بتجربة مع عشرين عربيا للتحقيق من معنى كلمة " وراء" و" فوق " وأيهما الأصح في النص العربي حيث قال له في رسالة:[184]"... حقا إن كلمة وراء تعني شيئا. غير أن الكلمة العربية **فوق** التي ترجمتموها **بوراء** لا تعني شيئا بالمرة. ودعنا نقم بتجربة: خذ عشرين عربيا من اختيارك واسألهم على معنى كلمة فوق، فإذا قالوا بأن التفسير الطبيعي لهذه الكلمة يمكن أن يعني، بكل التخريجات، وراء، فإنني سأقبل تفسيرك. وفي هذه الحالة خذ كل الأراضي الواقعة بين وادي خضرة وإقليم قسنطينة. ومن جهة أخرى إذا قرّروا أن الكلمة التي ترجمتموها بوراء لا تعني إلا فوق، فأقبل الإقتراح الذي أتقدم به إليك، وهو أنني أعطيكم كحدود من جهة الشرق القمة الأولى للجبال التي تطل فوق وادي خضرة."

" لكن الماريشال رفض بحذر هذا الإمتحان.."

كما أن الأمير عبد القادر قد نبّه الماريشال فالي في الرسالة التي ردّ بها هذا الأخير بقوله:[185]

"... وأما إقليم الجزائر فالواجب عليكم أن تتذكروا، ما جرى بيننا من المراجعات الكثيرة حين المخابرة، في انعقاد المعاهدة. حيث كان مرادي أن أجعل حدودكم محصورة في ضواحي مدينة الجزائر. ولما **ألّح** عليّ الجنرال بيجو، في توسعة الحدود، وامتدادها، جعلت وادي القدرة حدا لكم في الجهة الشرقية وإلى البليدة، غربا. وكلمة " إلى" عربية وضعت لانتهاء الغاية في كل شيء." ليضيف في رسالة لأخرى(186):"... وعندكم من علماء اللّغة العربية من يحقق لكم ما ذكرناه."

### 2-3-3-3 - الشرط الثالث :

**"الأميريحكم في وطن بلاد وهران والمدية ونصيب من عمالة الجزاير الذي ما دخلت في حدودنا وغربا للحدود المذكورة في الشرط الثاني وما يقدر يحكم في الحدود المذكورة أعلاه."**

نلاحظ أن العديد من الكلمات تحتاج إلى شرح وهي:

- وطن: وقد مرّ شرحها في الشرط الثاني وهي هناك بمفهوم إقليم، أي إقليم وهران.
- بلاد: وهي هناك بلاد. لكنها ستأخذ معنى آخرأي مقاطعة في الشرط الرابع.
- نصيب: أي جزء أو قطعة.
- عمالة: وهي إقليم على رأسه عميل أو عامل يمثل الإدارة المركزية مثل حاكم أو وال.

كما نلاحظ استعمال المذكر بدل المؤنث بعد " عمالة الجزائر" إذ يستنتج من ذلك أن المترجم الفرنسي لا يفرق بين المذكر والمؤنث (187) في اللغة العربية وبالتالي عوض استعمال " **التي** ما دخلت في حدودنا غربا" فقد استعمل " **الذي** ما دخلت في حدودنا غربا."

أما نقطة الخلاف بين الطرف الجزائري والطرف الفرنسي حول الشرط الثالث فإنها تتمثل في فهم كل طرف أنه أحق بأن يحكم المناطق التي تحدّ وادي خضرة شرقا وهذا من خلال ما يلي:

2-3-3-3-1- **الفهم الجزائري للشرط الثالث:** ويمكننا أن نفهمه في إطار التصور الإستراتيجي للأمير عبد القادر والذي كما رأينا سابقا كان يهدف من خلال هذه المعاهدة إلى ما يلي:

- وضع حد للمناطق الواقعة تحت الإحتلال الفرنسي والإحاطة بهم من كل الجهات.
- خلق فراغ بين المناطق المحتلة والمناطق الداخلية.

➢إجلاء الفرنسيين من الجزائر بصفة كاملة ونهائية.

وبناء على ذلك فإن الأمير عبد القادر كان حريصا كل الحرص على محاصرة الوجود الفرنسي في ضواحي مدينة الجزائر، حيث جعل وادي خضرة حدا للإحتلال الفرنسي بالجزائر من الناحية الشرقية وهذا ما أكد عليه بعد ذلك في المراسلات التي تمت بينه وبين الحاكم العام الجديد للجزائر الماريشال فالي الذي أراد أن يمدّ يده إلى المسافة الطويلة التي تفصل بين الجزائر وقسنطينة، وهذا بعدما احتلت قسنطينة على إثر الحملة الثانية في أكتوبر 1837.

وعلى إثرذلك سعى الأمير عبد القادر إلى ملء الفراغ الذي ظهر في ولاية الشرق الشاسعة.(188) وقد كان الاعتقاد السائد حينئذ هو أن بقاء الفرنسيين في قسنطينة إجراء غير سياسي، إن لم يكن مستحيلا من الناحية العملية بسبب:

- ➢ بعد هذه المدينة عن الشواطئ.
- ➢ طول خطوط المواصلات العسكرية بين قسنطينة والجزائر.

وبناء على هذه المتغيرات والأحداث فقد سارع الأمير عبد القادر إلى بسط نفوذه على الإقليم الشرقي للجزائر، حيث أنه استطاع بحركة سريعة أن يضع يده على العديد من المناطق أهمها:(189) بسكرة، مجانة، سطيف، الأغواط، بوسعادة، سور الغزلان، برج حمزة... مما جعل الحاكم العام للجزائر الماريشال فالي يحتج لدى الأمير عبد القادر، حيث كتب يقول(190):

"عرفت أنك توغلت في أراضي لا تخوّل لك معاهدة التافنة الحق في التوغل فيها."

وقد ردّ عليه الأمير عبد القادر في 09 جانفي 1838 أنه على علم بما تنص عليه المعاهدة وأن الحدود المرسومة بين الطرفين الجزائري والفرنسي هي وادي خضرة. كما أوضح له: "إنكم استوليتم على مدينة قسنطينة والخط الممتد بينها وبين مرسى بونة لا غير. فإن إدّعيتم أن جميع ما كان تحت سلطة أحمد باي، لاحق بذلك فهو محل نظر. وأما ما استولينا عليه: فإنه بعيد عن دعواكم، ولا حق لكم فيه. إذ لا يعد من أعمال قسنطينة التابعة لحكومة أحمد باي، ولا كان في طاعته بل كانت حكام هذه البلاد من أهلها.لا تعلق لهم به . ولا يد له عليهم، منذ انقرضت الحكومة من الجزائر. بناء على ذلك، **ليس لكم في البلاد التي استولينا عليها أي دعوى تسمع**..."(191)

والسؤال المطروح هو: لماذا هذه السرعة من قبل الأمير عبد القادر لبسط نفوذه على المنطقة الشرقية؟

وللإجابة على ذلك لا بد أن نرى ما هي أهمية هذه المنطقة بالنسبة للأمير عبد القادر. حيث أن منطقة جنوب شرق إقليم الجزائر كانت ذات فائدة كبيرة بالنسبة للفرنسيين لأن معسكرهم في قسنطينة كان يعتمد في مواده الغذائية عليها، وكانوا يشعرون بعد ذلك الحادث أن عبد القادر يمكنه في أية لحظة أن يوقف التموينات.

ولما كان الأميرعبد القادر متفطنا للإستراتيجية الفرنسية والقاضية باحتلال السهول ثم المناطق الداخلية إنطلاقا من الجزائر، وهران وعنابة فإنه سارع لسد الطريق في وجه فرنسا وذلك لتحقيق الأهداف التالية:(192)

- التحكم في طرق التموين بين قسنطينة والمنطقة الجنوبية لها.
- مراقبة تحركات العدو عن كثب.
- تنظيم اتصالات مع قبائل الإقليم بهدف استمالتها إلى القضية الوطنية.
- القضاء على الفوضى التي عمت المنطقة بعد احتلال فرنسا لقسنطينة.

2-3-3-3-2- **الفهم الفرنسي للشرط الثالث:**

منذ أن وطئت فرنسا أرض الجزائر فقد كانت تؤمن بالبقاء والاستقرار الأبدي تعويضا عما فاتها في أمريكا أمام منافستها التاريخية بريطانيا.

وعلى هذا الأساس فقد كانت فرنسا ترى أن لها حقوق في كامل الجزائر بل وفي بقية أقطار شمال إفريقيا، وهذا ما بدا واضحا منذ 22 جويلية 1834 تاريخ صدور المرسوم الملكي الذي أنشئ بموجبه الولاية العامة بهدف إدارة الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية حيث سعت فرنسا لبسط سيادتها على جميع الأراضي الجزائرية وهذا عن طريق ما يلي:(193)

- إحتلال المدن الساحلية الإستراتجية وإحاطتها بمناطق محصنة كالجزائر، وهران، عنابة، بجاية، ومستغانم.

- ترك المناطق الداخلية " للأهالي" الذين تحاول السلطات الفرنسية تنظيم علاقات تجارية معهم، باعتبار ذلك حلا مؤقتا ومرحلة بين الحالة القديمة والمضطربة، وحالة بسط السيطرة الإستعمارية في المستقبل على البلد كله.

لهذا فقد كانت توجيهات الحكومات الفرنسية المتعاقبة للحكام العامون بالجزائر هي اعتماد سياسة التوغل السلمي بدل حرب ضروس ومهلكة.(194)

كما أن حكام فرنسا بالجزائر وجنرالاتها كانوا من أولئك الذين يؤمنون ببقاء فرنسا بالجزائر لقرون طويلة وهذا ما يستشف من الكلمة التي ألقاها كلوزيل على الأوروبيين في الجزائر بمناسبة تقلّده لمنصبه كوال سنة 1835 يقول فيها:

"لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشاؤون ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة... وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقرّ في أمريكا منذ بضعة قرون." (195)

بل إن الجنرال بيجو ورغم توقيعه لمعاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر، إلا أنه كان يؤمن بضرورة الاحتلال التام والكامل للجزائر عسكريا، وهذا ما عرضه منذ سنة 1838 عبر نشره لكتيبين يشرح فيهما وجهة نظره ومبينا فيها الطرق والكيفيات الواجب اتباعها لتحقيق ذلك،(196)

و هذا ما جعله يقول في رسالة موجهة للحاكم العام دامرمون في 18 جوان 1837:

"...لا توجد حدود لنا في شرق الجزائر لأن هذه الحدود تمتد حتى وادي خضرة وما وراءه."

وعلى ضوء كل هذا، فإن فرنسا عند لجوئها إلى الدخول في مفاوضات مع الأمير عبد القادر فإنها كانت تهدف ضمان السلم في الغرب حيث الأمير عبد القادر لتركيز مجهودها العسكري على الشرق.(197)

وبعد احتلال قسنطينة في أكتوبر1837 فقد سعت فرنسا إلى بسط سيطرتها على المناطق الداخلية وبالتالي تأمين الطريق بين الجزائر وقسنطينة لضمان تدفق الإمدادات.

ومما سبق شرحه يتبين لنا **أن فرنسا أبرمت معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر بهدف التفرغ للشرق واحتلال قسنطينة تحديدا**. ولئن استطاعت أن توهم الأمير عبد القادر بأنها حريصة على استتباب الأمن والسلام؛ إلاّ أن هدفها كان واضحا. **فهي لم تكن تنظر في هذه المعاهدة إلاّ كوسيلة لتهدئة الجبهة الغربية حتى تتفرغ للجبهة الشرقية، ريثما تعود للقضاء المبرم والنهائي للأمير عبد القادر.**

لذا فقد رفض وزير الحربية الفرنسي بعد احتلال قسنطينة 1837 الدخول في أي ترتيبات مهما كان نوعها ضدّ أحمد باي: " نحن لا نريد التخلي عن الأراضي التي غزوناها، وبعدما

أصبحنا سادة الموقف، نريد القضاء على سلطة أحمد باي قضاء تاما، ولا نريد الدخول في ترتيبات معه بحال من الأحوال."[198]

وهذا ما دفع بالحاكم العام فالي إلى مراسلت الأمير عبد القادر يحتج فيها على توغله في الإقليم الشرقي مخالفا بذلك معاهدة التافنة التي تنص في شرطها الثالث أن الأمير عبد القادر لا يمكنه أن يحكم إلا في المناطق المحددّة في الشرط الثاني وهو ما يعني حصرسلطة الأمير عبد القادر في إقليمي وهران والتيطري. وهذا ما أوضحه فالي للأمير بقوله: " إن فرنسا، قد وهبتك جميع إقليم وهران، وجميع إقليم التيطري ومن الجزائر جميع ما هو غربي نهر شفة. ولا حق لك في شرقيه. وأما إقليم قسنطينة، فإنه خارج عن الحدود. ولا كلام عليه في المعاهدة، لأنه كان في وقت انعقادها، تحت ولاية أحمد باي." [199]

ولما ردّ عليه الأمير عبد القادر موضحا له مفهومه للشرط الثاني من المعاهدة شارحا له أن حدود فرنسا محصورة في ضواحي الجزائر بوادي خضرة شرقا وأنه لا حق لفرنسا لأن تتجاوز هذا الحد. أجابه الماريشال فالي بقوله: " ... إن مجانة والبيبان كانتا دائما جزء لا يتجزأ من ولاية قسنطينة، وأن بلد حمزة، الذي لا يشكل جزء من ولاية التيطري، لا تمنح لك المعاهدة السلطان عليه." [200]

وأمام هذا الاختلاف في تفسير الشرط الثالث الذي اختلقته فرنسا أمام ما كان بين يدي الأمير عبد القادر. فقد انتهجت فرنسا سياسة المراوغة، ذلك أنها لا تستطيع التقيد بالتزاماتها في نطاق المعاهدة دون أن تعرض مواصلاتها مع قسنطينة للخطر. وفي نفس الوقت، فهي تدرك تماما أنها لا تستطيع فتح طريق للمواصلات وتتجاوز الحدود المرسومة لها في المعاهدة، دون أن يؤدي هذا العمل إلى استئناف القتال.[201]

إلا أن فرنسا كانت خلال هذه الفترة حريصة على دوام السلام بينها وبين الأمير عبد القادر ذلك أنه لم يكن في مقدورها القضاء على قواته إلا بعد أكثر من سنةٍ وهذا ما توضحه مراسلات الماريشال فالي. وبناء على ذلك **فقد راحت فرنسا تبحث عن " عمل موجب للحرب "[202] ليكون ذلك ذريعة لتجديد القتال مع الأمير عبد القادر.**

بعد استعراض الشرط الثالث من النص العربي لمعاهدة التافنة الذي يعتبر ترجمة للنص الأصلي للمعاهدة باللّغة الفرنسية حسب مارسيل إيمريت وكثيرا من مؤرخي فرنسا، يتبين لنا أن هذا الشرط **لم يسلم مما لحق بالشرط الأوّل والشرط الثاني من تلاعب بالألفاظ وإعطاءها مضامين ومفاهيم غير تلك التي كانت بيد الأمير عبد القادر.**

وعليه فإنه بعد مقارنة ما ادعته فرنسا بأنه ليس للأمير عبد القادر أن يمد يده إلى الإقليم الشرقي معتمدة في ذلك على المعاهدة التي بين أيديها باللغة الفرنسية ولا سيما الشرط الثاني والثالث. وادعاء الأمير بأحقيته ببسط نفوذه على هذا الإقليم انطلاقا من الشرط الثاني والثالث ولكن في نصهما العربي معتمدا في ذلك أن المبدأ الذي انطلق منه الطرفان خلال المفاوضات هو وضع حد للمنطقة التي تحتلها فرنسا في إقليم الجزائر. وعلى هذا الأساس يتبين لنا أن فرنسا وإن قبلت بأن ترسم حدود مناطقها في إقليم الجزائر **فإنها قبلت بذلك وفي نيتها التنصل من هذا الإلتزام متى احتلت قسنطينة، وهو ما حدث فعلا في أكتوبر1837.**

أما الأمير عبد القادر فإنه بعدما نجح في حصر حدود فرنسا شرقا بوادي خضرة، فإنه وجد نفسه مطلق اليد في بسط نفوذه على الإقليم الشرقي خاصة بعدما إحتلت قسنطينة.

وعليه فإن الشرط الثالث كما أورده صاحب "التحفة" يبدو لنا منطقيا ومعقولا ومنسجما مع الظروف التي عقدت فيها معاهدة التافنة النفسية، الميدانية والسياسية والتي كانت كما أوضحنا ذلك في مصلحة الأمير عبد القادر وليست في مصلحة فرنسا. بل إن الكولونيل اسكوت أورد الفقرة التالية: " يحكم الأمير ولاية وهران والتيطري، والجزء الذي يقع في غرب الحدود المذكورة في المادة الثانية من ولاية الجزائر."[203] علما أن هذه الفقرة لم ترد في النص الذي نشره إيمريت.

**-2-3-3-4- الشرط الرابع:**

**"الأمير ما يقدر يحكم على المسلمين الذين يحبّون يسكنوا في الحدود الذين بيد الفرنصيص وهم مخيرين أن يمشوا يعيشوا في بلاد حكم الأمير كما أن السكان في بلاد الأمير يقدروا من غير مانع يمنعهم أن يجوا يسكنوا في بلاد حدود الفرنصيص."**

الملاحظ أن بعض الكلمات المستخدمة في هذا الشرط قد مرّ شرحها في الشرط الثاني والثالث، وهي: حكم، بلاد.

أما كلمة حدود فهي حسب الأستاذ بريسني[204] تعني خطوطا وتحديدا " حدودا ".

إلا أن هذه الكلمة جاءت معرفة في السطر الأوّل وغير ذلك في السطر الثالث، حيث يفهم من استخدامها في السطر الأوّل بمعنى أن المسلمين الذين يفضلون أن يسكنوا داخل المناطق التي تخضع للإحتلال الفرنسي: وهران، أرزيو، مستغانم، مزغران، الجزائر. والتي هي محدّدة

بحسب نص الشرط الثاني. وهذا ما يوضحه الشرط الثالث عندما يبين المناطق التي يسيطر عليها الأمير عبد القادر حيث جاء: " ... الذي ما دخلت في حدودنا... "

أما الملاحظة الثانية حول نص هذا الشرط فهو إستخدام اللّغة العامية مثل: " الأمير ما يقدر..." و"... يمشوا يعيشوا" و" أن يجوا..." ، في حين استعمل أسلوب الجمع " الذين" بعد كلمة الحدود لتصبح العبارة " في الحدود **الذين** بيد الفرنصيص." وهذا ما يجعلنا نستنتج أن مترجم هذه المعاهدة من النص الفرنسي إلى النص العربي هو مترجم لا يتكلم اللّغة العربية وإنما اللغة العامية. بل إن لغته العامية ضعيفة بالنظر إلى هذه الكلمات المستخدمة.

أما مفهوم هذا الشرط عند الطرفين الجزائري والفرنسي فيمكن إبرازه من خلال ما يلي:

2-3-3-4-1- **المفهوم الجزائري للشرط الرابع**:

خلال جولة المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي والتي توجت بتوقيع معاهدة التافنة فقد ركز الجانب الفرنسي على جملة من الشروط من بينها[205] أنه: " كل من إلتجأ من الأمتين إلى الأخرى لا يجبر على الرجوع إلا إذا كان قاتلا.» إضافة إلى سعي بيجو لضمان أمن وسلامة الكراغلة من خلال: "الكراغلة...تحفظ أموالهم... ويكونون تحت حكمنا، ولهم أن ينتقلوا إلى أرضنا."

وكان الأمير عبد القادر متنبها للسياسة الإستعمارية التي انتهجتها فرنسا بالجزائر بخصوص الاستعانة ببعض القبائل لإضعاف الجبهة الداخلية والتأثير عليها نفسيا ومعنويا. لذا فإنه سعى منذ توليه الإمارة عام 1832 إلى:

- بناء دولة حديثة على النمط العصري يومئذ وهذا ما سعى في تحقيقه خاصة بعد معاهدة دي ميشال 1834 ومعاهدة التافنة 1837.[206]
- توحيد صفوف الشعب الجزائري في بوتقة واحدة بغض النظر عن أعراقه وقمع كل محاولة انفصالية لا يستفيد منها إلا المحتل.[207]
- إزالت الفوارق الإجتماعية الموروثة عن العهد العثماني وذلك من خلال إلغاء "التفرقة بين قبائل المخزن وقبائل الراية وإبطال الخراج." [208]
- الإستعانة بالقدرات والكفاءات الجزائرية من بين أفراد الشعب.[209]

إنطلاقا من هذه الخطوات التي انتهجها الأمير عبد القادر والمتعلقة أساسا ببناء دولة حديثة ذات مؤسسات إدارية، قضائية، تعليمية، إقتصادية... فقد اعترضته العديد من الصعوبات التي

كانت سببا في تأخر إنجاز هذا المشروع، ذلك بإيعاز من السلطات الإستعمارية التي كانت ترى أن هذه الخطوات من شأنها أن تعيق عملية احتلال الجزائر إحتلالا تاما وكاملا. كما أنها تقف في وجه مخططاتها الرامية إلى تحويل الجزائر إلى مستوطنة دائمة.

لذا فقد سعت فرنسا إلى الإستعانة بالعديد من زعماء القبائل وعلى رأسهم زعماء الزمالة والدوائر لإجهاض مشاريع الأمير عبد القادر والسيطرة على الجزائر.

وعليه فإن الأمير عبد القادر **رفض منذ معاهدة دي ميشال أن يكون للسلطات الإستعمارية سلطة على المسلمين وهذا ما أكدّه الشرط الخامس.**

كما أنه رفض رفضا مطلقا الإتصالات التي كانت قائمة بين زعماء الزمالة والدوائر والتي

توجت بتوقيع معاهدة التينة في 16 جوان 1835. و قد كان ذلك سببا في نقض معاهدة دي ميشال وتجدد القتال بين الأمير عبد القادر وفرنسا.

وعلى هذا الأساس يتبين لنا أن الأمير عبد القادر كان على إدراك تام بالخطط الاستعمارية الرامية إلى إحداث تصدع في الجبهة الداخلية اعتمادا على بعض القبائل التي كانت المستفيد الأكبر خلال الفترة التي سبقت الإحتلال الفرنسي والتي فضلت التعاون مع الإحتلال بهدف المحافظة على تلك الإمتيازات. لهذا نجده يولي أهمية قصوى بتحقيق وحدة الصف لمجابهة الخطط الإستعمارية وهذا من خلال:

- مراسلت زعماء هذه القبائل وحثهم على توحيد الصفوف في مواجهة العدو، وترغيبهم في ذلك مستشهدا بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية.
- إستخدام القوة ضد أولئك الذين شقوا عصى الطاعة وارتموا في أحضان الإحتلال كقبائل البرجية, الزمالة، الدوائر...

وعموما فإن الأمير عبد القادر الذي كان متنبها لخطورة استخدام قبائل جزائرية لضرب الوحدة الوطنية وتسهيل عملية الاحتلال والتوغل في العمق الجزائري كان حريصا في معاهدة دي ميشال ومعاهدة التافنة على أن يظلوا تحت سلطته وهذا ما استطاع أن يحققه في معاهدة دي ميشال صراحة، في حين أنه ونظرا للمستجدات التي طرأت بعد ذلك ونظرا للمتغيرات السياسية والإقتصادية فإنه وإن لم يحقق شرطه المتعلق برفض كل سلطة على المسلمين المقيمين بالأملاك الفرنساوية(210) فإنه على الأقل ضمن لهم حريتهم الدينية والإحتكام إلى الشريعة الإسلامية على يد القضاة، كما نص على ذلك الشرط الخامس من نفس المعاهدة.

ولعل الأمير عبد القادر الذي كان يقدر الظروف رأى أنه لكي لا يخرج المسلمين من أراضيهم في المناطق التي احتلتها فرنسا - وللضرورة أحكام - فإنه يجب أن يبقى هؤلاء في أراضيهم بصفة مؤقتة - وأنه إذا استدعى الأمر فإنه سيتدخل لحمايتهم وضمان انسحابهم إلى الأراضي التي يسيطر عليها.[211]

-2-3-3-4-2- **المفهوم الفرنسي للشرط الرابع:**

لقد استغلت فرنسا بعض الزعماء المحليين الذين عرضوا عليها خدماتهم في مقابل احتفاضهم بالامتيازات التي ورثوها عن العهد العثماني.

ورغم أن معاهدة دي ميشال، أقرت للأمير عبد القادر الحق في إخضاع هؤلاء الإقطاعيين لسلطته التامة باعتبارهم جزء من رعايا الدولة الجزائرية. إلا أن هؤلاء الذين رأوا في الأمير عبد القادر خطرا على هذه المصالح والإمتيازات تقربوا من سلطات الإحتلال ليبرموا معها اتفاقية سنة 1835 سوف يكون لها الأثر الكبير في تجدد القتال بين الطرفين الجزائري والفرنسي .[212]

وقد أدركت فرنسا توافق مصالح هؤلاء الإقطاعيين مع مصالحها والفائدة التي يمكن أن تجنيها من ولائهم لها، لذا فقد سعت إلى تحطيم وحدة الصف الجزائري وإجهاض مشروع الأمير عبد القادر في بناء دولة حديثة إلى إنشاء مخزن جديد، وتشجيع طبقة جديدة من ذوي الإمتيازات، ومن الإقطاعيين المسخرين لخدمة أغراضها[213].

ورغم إصرار الأمير عبد القادر على أحقيته في خضوع المسلمين لسلطانه وفقا للشريعة الإسلامية وصونا لدولته من الإنهيار الداخلي ورغم إيمانه وقناعته بمعاقبة من يستسلم للكفار ورفضه لقبول شروط تتعلق بالتخلي عن القبائل التي بايعته كما هو الحال مع قبائل الخشنة في الجزائر في الفترة التي سبقت التوقيع على معاهدة التافنة 1837 فإنه قبل بالشرط الرابع من المعاهدة ولو بصفة مؤقتة ريثما تسمح الظروف بتحرير الجزائر من السيطرة الإستعمارية.

لكنه بالمقابل **حقق من خلال هذا الشرط مبدأ المعاملة بالمثل وهو مبدأ ديبلوماسي أساسي متعارف عليه.**

ومن هنا يتضح لنا أن الطرفان الجزائري والفرنسي، كانا على إدراك تام لأهمية ودور المسلمين حيث سعى الأمير عبد القادر إلى آخر لحظة لضمان أحقيته على خضوع المسلمين لسلطانه بهدف عرقلة المشاريع الإستعمارية وإجبار فرنسا على الجلاء من الجزائر نهائيا ولا

يتم ذلك بحسب تصور الأمير إلا بالعمل على تقوية الجبهة الداخلية وتوحيد الصفوف في مجابهة الإحتلال.

إلا أن ارتماء بعض الزعمات المحلية في صفوف المحتل جعله يتنازل مؤقتا عن هذا الحق.

أما الطرف الفرنسي الذي أدرك هو الآخر دور المسلمين في تحقيق مشاريعه، فإنه أصرّ علىألاّ يرتكب نفس الخطأ الذي ارتكبه في معاهدة دي ميشال؛ حيث اعترف بأحقية الأمير في إخضاع المسلمين لسلطته التامة، لذا فإنه ضمن لنفسه من خلال هذا الشرط حرية انتقال المسلمين من المناطق التابعة للأمير إلى المناطق الخاضعة له أو العكس. وهذا بهدف الاستفادة من هؤلاء في قضايا تتعلق بالجوسسة على الأمير عبد القادر، أو للدعاية لفرنسا في المناطق التابعة للأمير، أو الإستفادة منهم حين يتجدّد القتال.و قبل ذلك تقديم الدعم السياسي والعسكري لفرنسا(214). وهذا ما نصت عليه اتفاقية التينة في 16 جوان 1835(215) وهذا ما سعى الجنرال بيجو إلى ضمانه في الشرط الرابع من معاهدة التافنة والمتمثل في حماية عملاء الجيش الفرنسي ذلك أن فرنسا كما سنوضحه لاحقا لم تكن ترى في معاهدة التافنة سوى هدنة مؤقتة سوف تتخلص منها ريثما تتيح لها الظروف ذلك.(216)

**2-3-3-5-الشرط الخامس: " العرب السكان في بلاد الفرنصيص يتبعوا دينهم بكل حرية ويقدروا يبنوا جوامع ويسلكوا بموجب شريعة دينهم على يد قاضيهم كبير الإسلام."**

نلاحظ في هذا الشرط ما يلي:(217)

➢ " العرب السكان في بلاد الفرنصيص" وردت هذه العبارة في كتاب " تحفة الزائر" على هذا النحو: " إن العرب الساكنة في الأراضي الفرنسوية" كما وردة في كتاب "حياة الأمير عبد القادر" بالعبارة التالية:" يتمتع العرب المقيمون في المنطقة الفرنسية"

➢ " يقدروا يبنوا جوامع": وردت هذه العبارة في " تحفة الزائر" على هذا النحو:

" ولهم أن يبنوا جوامع"؛ كما وردت في " حياة الأمير عيد القادر": " ويمكنهم بناء المساجد."

➢ " يسلكوا بموجب شريعة دينهم" وردت هذه العبارة في " حياة الأمير عبد القادر" على النحو التالي " وممارسة شعائرهم الدينية في كل خصوصياتها"؛ في حين أن نص المعاهدة الذي أورد صاحب " التحفة" لم يذكر هذه العبارة.

➢ "على يد قاضيهم كبير الإسلام": وردت هذه العبارة في "التحـفة" على النحو التـــالي: " تحت رئاسة علماء دينهم الإسلامي"؛ كما وردت في " حياة الأمير عبد القادر" على هذا النحو: " تحت سلطة زعمائهم الروحيين".

وعليه فإن هناك فرقا واضحا في اللغة المستخدمة. فهي باللغة العربية الفصحى في نص " تحفة الزائر" وبالعامية في النص العربي لمعاهدة التافنة الذي عثر عليه مارسيل إيمريت.

ضف إلى ذلك أنه جاء في هذا الشرط ما يلي: " يتبعوا دينهم" و" يقدروا يبنوا جوامع" و"يسلكوا بموجب شريعة دينهم" و"على يد قاضيهم"؛ فإننا نلاحظ أن الضمير على الجزائريين، وبالتالي فإن يدا فرنسية هي التي حرّرت هذا الشرط.[218]

2-3-3-5-1-**المفهوم الجزائري للشرط الخامس**:

لقد أبدى الأمير عبد القادر خلال مفاوضاته تمسكه بأحقيته بإخضاع كافة المسلمين لسلطانه وفقا للشريعة الإسلامية حتى يفشل المشروع الإستعماري الذي كان يبحث عن أفضل السبل للتوغل نحو المناطق الداخلية، اعتمادا على بعض الزعماء المحليين وبعض الإقطاعيين الذين رضوا بالإرتماء في أحضان المستعمر للحفاظ على نفوذهم وامتيازاتهم التي ورثوها عن العهد العثماني، وعلى رأس هؤلاء زعماء قبيلتي الزمالة والدوائر وهي من **قبائل المخزن** التي رأت في إلغاء الأمير عبد القادر للتفرقة التي كانت سائدة بين قبائل المخزن و**قبائل الراية** خطرا عليها، إذ أنه بعمله هذا قد هدم أركان الإقطاعية في بلاد إسلامية وجاء بخطة تغيير إجتماعي وخلقي في القطر الجزائري.[219]

كما سعى الأمير لجمع شتات القبائل وصهرها في بوتقة واحدة لتكون كتلة منسجمة وموحدة في المعركة.

إلا أن واقع الحال لم يكن كذلك، ذلك أن العديد من القبائل والزعماء كانت ترى أن الجهاد مهمة تنتهي بانتهاء المعركة وأن دفع الزكاة وجباية الضرائب مرهون بانتهاء المواجهة مع العدو ونهاية المعارك.

وهذا يعكس مشكلة عدم فهم أغلبية الشعب لوظيفة الدولة في السهر على الأمن العام وتنظيم إدارة مستقرة، وتدريب جيش وطني دائم، وهي المشكلة الأساسية التي سيواجهها الأمير عبد القادر[220] سواء بعد توقيع معاهدة دي ميشال عام 1834، أو معاهدة التافنة عام 1837.

ونتيجة لذلك فقد جاهر العديد من الزعماء المحليين وبعض الإقطاعيين بالعصيان وشق عصا الطاعة في العديد من المناطق الشيء الذي جعل الأمير عبد القادر يدخل في حملة تأديب واسعة مع العديد من القبائل كقبيلة الزمالة، الدوائر، البرجية، الأنجاد...

إلاّ أنه اتضح للأمير أن العمل على جبهتين من شأنه أن يقضي على مجهوده الوطني والمتمثل أساسا في بناء الدولة وطرد المحتل الأجنبي. لذا فإنه وبناء على هذه المعطيات الإستراتيجية إرتأى ولو مؤقتا أن يتنازل عن سيادته على المسلمين الذين يعيشون في المناطق المحتلة وهذا ما جاء في الشرط الرابع من المعاهدة، واكتفى بالحصول على ضمانات بشأن ممارسة حريتهم الدينية، وبناء المساجد والاحتكام إلى الشريعة الإسلا مية؛ ريثما تتغير الأوضاع لصالحه وهذا ما كان يراه ويؤمن به خاصة وأن هذه المعاهدة قد اعترفت به سلطانا أعظم من أي سلطان، كما أنها منحته مركزا دوليا مساويا لمركز فرنسا وجعلته القوة الوحيدة التي تواجهها فرنسا في الجزائر.[221] وفي المقابل فإنه استصدر فتوى من علماء مصر وفاس تحرم من ساكن العدو الكفور ورضى بالمقام معهم فيما لهم من بلاد الثغور.[222]

إلا أن **المقارنة بين نصوص المعاهدة** سواء العربية منها وخاصة ما أورده صاحب "التحفة" أو تلك التي أوردها هنري تشرشل في كتاب " حياة الأمير عبد القادر" بالنص العربي للمعاهدة التي عثر عليها مارسيل إيمريت يجعلنا نتوقف عند آخر عبارة في الشرط الخامس ألا وهي: " ويسلكوا بموجب شريعة دينهم على يد قاضيهم كبير الإسلام."؛ فحسب النص العربي للمعاهدة التي بين أيدينا فإن المسلمين الذين يعيشون في المناطق الفرنسية يحتكمون للشريعة الإسلامية على يد " قاضيهم كبير الإسلام."

في حين جاء في الشرط الخامس الذي أورده الأمير محمد بن عبد القادر " تحت رئاسة علماء دينهم الإسلامي."

أما شارل هنري تشيرشل فقد أورد العبارة التالية: " تحت سلطة زعمائهم الروحيين".

فتعبير " كبير الإسلام" في النص العربي يجعل من قاضي وهران السلطة الدينية العليا وهو أمر لا يمكن أن يوافق عليه الأمير عبد القادر الذي يوقع رسائله بلقب " أمير المؤمنين". [223]

**2-3-3-5-2-المفهوم الفرنسي للشرط الخامس:**

لقد استطاعت فرنسا أن تضمن حماية عملائها وذلك بتمكين الكراغلة وأفراد قبيلتي الزمالة والدوائر من الإختيار بين الهجرة إلى المدن المحتلة أو البقاء أحرارا في ممتلكاتهم التي يكون لهم حق استثمارها كيفما يشاؤون.(224) وهذا من خلال الشرط الرابع.

ذلك أن الجنرال بيجو كان حريصا على ضمان أمن الكراغلة والزمالة والدوائر وهذا ما أوضحته المفاوضات التي سبقت التوقيع على معاهدة التافنة(225) أو اللقاء الذي جمع بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو في 01 جوان 1837.(226)

في المقابل اضطرت أن تضمن للمسلمين الذين يقيمون في المناطق الخاضعة لهم ممارسة شعائرهم الدينية وبناء المساجد والاحتكام إلى الشريعة الإسلامية على يد علماء الدين الإسلامي.

و لما كانت **فرنسا ترى أن معاهدة التافنة ليست إلا فترة استراحة تتخلل حربين** وأنه في الوقت الحاضر لا تستطيع أن تربح المعركة ضد الأمير عبد القادر فإنها قبلت بشرطه القاضي بتحقيق ممارسة المسلمين لشعائرهم وشرائعهم في المناطق الخاضعة لها على أمل أن تتنكر لذلك كما فعلت قبل ذلك عام 1830 حيث **أنها لم تحترم المعاهدة التي وقعها دي بورمون قائد القوات الفرنسية مع داي الجزائر حسين في 05 جويلية 1830** أين تعهدت فرنسا على احترام الدين الإسلامي وضمان ممتلكات وتجارة وصناعة المسلمين وصون أعراضهم. إلا أن الواقع قد دل بما لا يرقى إليه الشك أن تلك المعاهدة لم تحترم بل إن الداي حسين الذي ضمنت له تلك المعاهدة الحرية في البقاء أو الخروج من الجزائر قد أجبر هو والجيش الإنكشاري بعد ذلك بأيام على مغادرة البلاد.

**2-3-3-6-الشرط السادس: " الأمير يعطي لجيش الفرنصيص ثلاثين ألف ربعي وهراني قح وثلاثين ألف ربعي وهراني شعير وخمسة ألاف فرد وهذا الدفع متاع الحب والفراد يكون لوهران كل ثلث واحده فأول ثلث يكون بعد ثلاثة أشهر من التاريخ بمدة خمسة عشرة يوم والثلثين الآخرين شهرين بعد شهرين اعني في كل شهرين ثلث."**

يمكن تقديم الملاحظات التالية:

- استخدام العامية: " خمسة ألاف فرد" و" الدفع متاع الحب"؛ "كل ثلث واحده".
- استخدام وحدة قياس جزائرية بخصوص كمية القمح والشعيرألا وهي " الربعي" وهو بالغة الفرنسية يعرف بـ Quartant.(227)

➢ كلمة " اعني" وهي هناك بمفهوم أقصد. وهنا تدل هذه الكلمة على أن محرر النص هو الطرف الفرنسي وهو ما يؤكد أن النص العربي لمعاهدة التافنة موضوع دراستنا ما هو إلا ترجمة للنص الفرنسي الأصلي كما تدعي بذلك العديد من الجهات الفرنسية وعلى رأسها الجنرال بيجو.

أما نص الشرط السادس الذي أورده محمد بن عبد القادر في " تحفة الزائر" فهو:(228)

**" على الأمير، أن يدفع للعساكر الفرنسوية: ثلاثين ألف كيلة من الحنطة. ومثلها من الشعير، بمكيال وهران. وخمسة ألاف رأس بقر.**

**يؤدي ذلك كله في مدينة وهران، على ثلاثة قسوط. الأول: من غرة أغسطس إلى الخامس عشر أيلول سنة سبع وثلاثين وثمانمائة وألف 1837 والقسطين الآخرين يدفع بانتهاء كل شهرين، قسطا."**

في حين أورد شارل هنري تشرشل النص التالي(229): **"يقدم الأمير للجيش الفرنسي 30000 مكيال من القمح و30000 مكيال من الشعير و5000 رأس من البقر. ويقع تسليم هذه المواد في وهران على ثلاث مرات، أولها في 15 سبتمبر1837، أما الباقي فبعد كل شهرين متوالين."**

فمن خلال هذه النصوص المتعلقة بالشرط السادس من معاهدة التافنة يتبين لنا أن هناك اختلافات تتعلق بما يلي:

➢ نص مارسيل إيمريت يشير إلى ثلاثين ألف ربعي من القمح والشعير. والربعي هوQuartant باللغة الفرنسية.

➢ نص محمد بن عبد القادر ونص شارل هنري تشرشل يشيران إلى ثلاثين ألف مكيال أو كيلة. وقد وردت في الترجمة الرسمية(230) بـ 30000 Fénègues؛ والفانج من القمح يعادل 80 رطلا، أما الفانج من الشعير يعادل نحو 60 رطلا.(231)

➢ حدد نص إيمريت الدفع بعد ثلاثة أشهر من التاريخ بمدة خمسة عشر يوما بالنسبة لدفع الثلث الأوّل من القمح، والشعير والبقر.

➢ أما نص محمد بن عبد القادر فقد حدّد الدفع الأوّل في الفترة الممتدة من 01 أغسطس إلى 15 أيلول سنة 1837.

➢ في حين يكون تاريخ أول دفع في نص شارل هنري تشرشل في 15 سبتمبر 1837.

كما أن هناك اختلافا بين كلمة " قمح" التي وردت في نص إيمريت وتشرشل في حين أن محمد بن عبد القادر ذكر كلمة «حنطة". فكلمة قمح تعني حسب الأستاذ بريسني Blé dur وليس Froment كما وردت في الترجمة الرسمية. (232)

**2-3-3-6-1-المفهوم الجزائري للشرط السادس:**

منذ وصول الجنرال بيجو في أفريل 1837 في مهمة خاصة للجزائر بتكليف من وزير الحربية بهدف إجراء الصلح مع الأمير عبد القادر، أو بحرب واسعة النطاق ضده في حالة فشله في المهمة الأولى فإنه عرض شروطه على الأمير عبد القادر، بناء على التعليمات التي حدّدتها له الحكومة الفرنسية ألا وهي:

- أن يعترف الأمير عبد القادر بالسيادة الفرنسية.
- تحديد مملكته بنهر الشلف شرقا.
- دفع الأمير لضريبة سنوية أو جزية.(233)

إلا أن رد الأمير عبد القادر على هذه الشروط كان الرفض المطلق، بل إنه لم يجهد نفسه للرد عليه كتابة وإنما كلف وكيله اليهودي إبن درّان بنقل رسالة شفهية.

إلا أن بيجو الذي اضطر أن يتنازل للأمير عبد القادر عن ولاية التيطري ظل متمسكا بشرط اعتراف الأمير بالسيادة الفرنسية وبدفع ضريبة سنوية بالحبوب والثيران.

وبعدما كادت المفاوضات أن تتوقف نتيجة لتمسك كل طرف بشروطه ورفض شروط الطرف الآخر وبعدما تم استبدال وكيل الأمير اليهودي إبن درّان بالسّي حمادي السّقال فقد استؤنفت المفاوضات بين الطرفين يوم 24 ماي 1837 حيث توصلا إلى إبرام معاهدة التافنة في 30 ماي 1837.

والملاحظ في هذه المعاهدة أن الشرط الذي ظلت فرنسا متمسكة به هو دفع ضريبة سنوية باعتبارها رمزا للتبعية نجده قد تحول إلى مجرد "منحة" واحدة من القمح والشعير والثيران ولا تتكرّر في كل سنة.(234)

بل إن الأمير قبل أن يمنح الحنطة والقمح والبقر ثمنا لاستعادة تلمسان وليس كجزية كما أرادها الفرنسيون في تفسيراتهم.(235) وما يبرهن على ذلك هو نص رسالة كان الجنرال بيجو قد أرسلها إلى الأمير بعد بضعة أيام على توقيع معاهدة التافنة أين يبدو واضحا من خلال هذه

الرسالة **ترجي الجنرال للأمير بأن يقدم بعض التنازلات ذلك أن المعاهدة كانت تبدو استسلاما فرنسيا للأمير عبد القادر** حيث قال في هذه الرسالة ما يلي:

"... هناك نقطة تجعلني أتخوف من أن المعاهدة سوف لن يصادق عليها. لأنه لا يوجد فيها جزية سنوية. إذا صادقت حكومتي على بقية النقاط، فإنها سوف تشترط الجزية. إنه من مصلحتك أن تتنازل عن هذه النقطة حتى نتفادى تجدد الحرب لأتفه الأسباب. لقد جعلتك تكسب كثيرا من هذه المعاهدة، التي كدت أن أرغم حكومتي لكي تتقدم أنت بهذه التضحية الضئيلة. بإمكانك أن تجعل العرب يعتبرونها (الجزية) ثمنا لتلمسان." (236)

كما أن الجنرال بيجو أعاد للأمير عبد القادر المساجين دون شروط، فقط لكي يقدم الأمير تنازلا ويقبل بدفع الجزية. إلا **أن الأمير وباعتراف مؤرخي فرنسا بل وباعتراف الجنرال بيجو نفسه لم يتنازل لفرنسا بتقديم جزية**. وإنما قام بتقديم مساهمة أو منحة من القمح والشعير والبقر مرّة واحدة غير قابلة للتكرار بهدف استرجاع تلمسان نظرا لمكانتها الإستراتيجية وباعتبارها معبرا للمغرب الأقصى الذي كثيرا ما استخدمه الأمير عبد القادر قاعدة خلفية لكفاحه للمحتل الفرنسي.

2-3-3-6-2- **المفهوم الفرنسي للشرط السادس:**

لما كان الجنرال بيجو مزودا بتعليمات حكومية في مهمته الرسمية بالجزائرابتداء من أفريل 1837. ولما كانت هذه التعليمات تنص على ضرورة إجبار الأمير عبد القادر على تقديم ضريبة سنوية أو جزية لفرنسا باعتبار ذلك رمزا لتبعيته لها. فقد سعى الجنرال إلى إقناع الأمير بضرورة دفع هذه الجزية من موقع لا يحسد عليه كما أثبتنا ذلك في رسالته الموجهة للأمير، حتى لا تبدو معاهدة التافنة استسلاما فرنسيا للأمير عبد القادر. وللإشارة فإن الحكومة الفرنسية كانت قد أرسلت تقريبا بنفس التعليمات في فيفري 1834 للجنرال دي ميشال تنص على حمل الأمير عبد القادر بالاعتراف بالسيادة الفرنسية وأن يعلن ولائه للملك لويس فليب، ويدفع ضريبة سنوية ويقدم عددا من الرهائن ويتعهد بألا يشتري الأسلحة إلاّ من فرنسا.(237)

ولما عجز الجنرال بيجو على حمل الأمير عبد القادر على دفع الجزية لفرنسا فقد ادعى أثناء محاكمة الجنرال بروصارد في مارس 1838 " أنه طلب في حالة التفاوض مع الأمير وفي حالة دفعه الجزية فإن المائة ألف فرنك الأولى التي يدفعها ستوضع تحت تصرفي لاستخدامها لأغراض ذات منفعة عامة في دائرتي وأن مولي (رئيس الوزارة) الذي كلمته قد وافق بحماس على هذه الفكرة كما وعدني بدعمها في المجلس.(238)

مما سبق ذكره يتبين لنا ما يلي:

➢أن بيجو قدم إلى الجزائر بتعليمات من حكومته تنص على جعل الأمير عبد القادر يدفع جزية لفرنسا باعتبار ذلك رمزا للتبعية لها.

➢أن بيجو في جميع أشواط المفاوضات أصر على التطبيق الحرفي لتعليمات حكومته وخاصة ما تعلق منها بدفع الجزية.

➢أن الأمير عبد القادر رفض رفضا مطلقا دفع الجزية لأنه لم يكن يرى نفسه أقل قوة من الجنرال بيجو، خاصة وأن الظروف التي بدأت فيها المفاوضات كانت كما بينا ذلك سالفا في صالح الأمير عبد القادر.

➢إن قرارات المؤتمر العام الذي عقده الأمير عبد القادر في 25 ماي 1837 والذي حضره شيوخ القبائل الكبار وزعماء الفرسان العسكريين والمرابطون المحترمون وأعيان المحاربين في إقليم وهران تنص على عدم قبول طلب الحكومة الفرنسية للجزية.(239)

➢أن قبول الأمير بدفع كميات من القمح والشعير والثيران لفرنسا **لم يكن جزية بل كان منحة دفعها دفعة واحدة مقابل استرجاع تلمسان** التي تعتبر من المناطق الحيوية بالنسبة له في مقاومته للإحتلال الفرنسي. ولعل رسالة الجنرال بيجو للأمير عبد القادر أين نجده يستعطف الأمير لدفع الجزية حتى لا تبدو معاهدة التافنة معاهدة استسلام أمام الأمير عبد القادر خير دليل على ذلك.

➢إن حرص فرنسا على إجبار الأمير عبد القادر لدفع الجزية لم يقتصر فقط على معاهدة التافنة عام 1837 بل حاولت ذلك خلال معاهدة دي يميشال عام 1834. كما أنها حاولت ذلك مع أحمد باي قسنطينة ولم تفلح.(240)

2-3-3-7-**الشرط السابع: " الأمير يشتري من فرانسا البارود والكبريت والسلاح الذي يستحق."**

إن الملاحظات المتعلقة بهذا الشرط هي:

➢أن النص الذي أورده مارسيل إيمريت لهذا الشرط يتوافق مع نص الشرط الذي أورده محمد بن عبد القادر، من حيث المعنى لا من حيث المبنى. ذلك أن نص الشرط في كتاب تحفة الزائر جاء باللغة العربية الفصحى عكس النص الذي أورده مارسيل إيمريت فهو بالعامية.

➢إن نص الشرط الذي أورده شارل هنري تشرشل يختلف مع نص الشرط الذي أورده إيمريت ومحمد بن عبد االقادر، حيث ينص الشرط السابع عندهما أن الشراء " يكون **من** فرنسا". في حين ينص شرط تشرشل أن " الأمير يشتري **في** فرنسا..." وهذا ما أشار إليه مارسيل إيمريت في ملاحظاته المتعلقة بتقديم النص العربي للمعاهدة والذي نشره في المجلة الإفريقية لعام 1950.[241]

2-3-3-7-1-**المفهوم الجزائري للشرط السابع:**

لقد كان الأمير عبد القادر مدركا أن المعركة مع المحتل الفرنسي هي معركة مصير. وأن فرنسا تريد إحتلال كامل الجزائر وليس فقط المدن الساحلية كما صرّح بذلك للسجين الفرنسي دي فرانس: " لو أنكم راضون حقيقة بهذه المدن لتركتكم تعانون فيها، لأن البحر ليس من شأني، وليس لي سفن. ولكنكم تريدون أيضا الإستيلاء على سهولنا ومدننا الداخلية وجبالنا. بل إنكم طمعتم حتى في خيلنا وخيامنا وإبلنا ونسائنا."[242]

لهذا فقد كان يرى أنه من الضرورة بمكان أن يقيم دولة حديثة وجيشا نظاميا مزودا بالأسلحة الحديثة حتى يستطيع أن يواجه الجيش الفرنسي الذي كان أقوى عتادا وسلاحا من جيشه بكل المقاييس.

وعلى هذا الأساس سعى الأمير منذ توليه الإمارة في عام 1832 إلى ضمان تدفق الأسلحة لجيشه سواء كان ذلك عن طريق البر أو البحر من المغرب الأقصى أو من الصحراء أو حتى مما يكسبه من المعارك ضدّ الجيش الفرنسي.

و بعد دخول فرنسا في مفاوضات معه في عهد جنرال المقاطعة الغربية دي ميشال عام 1834 فقد حرص الأمير عبد القادر على ضمان حصوله على الأسلحة وكل ما يتعلق بضروريات الحرب بحرية مطلقة دون أن يربط نفسه بفرنسا أو أن تربطه هذه الأخيرة بها كما حاولت ذلك فيما بعد. لذا فإن شروطه التي نقلها وكيله ميلود بن عراش للجنرال دي ميشال نصت صراحة في هذا الباب على ما يلي: " العرب أحرار في شراء وبيع البارود، والأسلحة والكبريت وبكلمة واحدة كل شيء ضروري للحرب."[243]

وهذا ما قبل به الجنرال دي ميشال - الذي كان يخشى قطع المفاوضات - ووضع ختمه وتوقيعه على الوثيقة التي تحتوي على شروط عبد القادر ليبدأ بذلك الأمير في بناء جيش نظامي مجهّز، أشرف على تدريبه بعض الهاربين من الجند الفرنسيين. كما شيد الحصون وأقام القلاع

في أكثر من ناحية، وبنى في بعض المدن ( معسكر) المصانع لصهر المدافع وإنتاج الأسلحة والذخيرة(244) كما سعى إلى توفير السلاح لهذا الجيش من المغرب الأقصى، الشيء الذي جعل الحكومة الفرنسية في عهد الماريشال سولت ( 11 أوت1831 – 17 سبتمبر 1834) توجه تعليمات لقنصلها بطنجة لفتح تحقيق حول هذا الموضوع.

و رغم أن تقرير القنصل نفى ذلك، إلا أن تجارة الأسلحة بين المناطق الشرقية من المغرب والمناطق الغربية من وهران قد إتّسعت إلى حد كبير. وهذا ما أكدّته تقارير الجنرال دي ميشال في أوائل 1833.(245)

إن سيطرة الأمير عبد القادر على مينائي أرزيو ورشقون بموجب معاهدة دي ميشال، جعله في غير حاجة للمغرب الأقصى لتزويده بالأسلحة.

وهذا ما تنبّهت له فرنسا، ممّا جعلها تسعى لتعديل معاهدة دي ميشال، حيث عينت الجنرال دروي دورلون حاكما عاما للجزائر بعد صدور مرسوم 22 جويلية 1834 كما استبدلت الجنرال دي ميشال بالجنرال تريزل في فيفري 1835، حيث أنيطت بهما مهمة تعديل معاهدة دي ميشال وقد كان من نتائج ذلك تجدّد الحرب بين الطرفين.

ونتيجة للإنتصار الذي أحرزه الأمير عبد القادر على فرنسا في معركة المقطع في جوان 1835 فإن ذلك سهل في عمليات تموين جيش الأمير بالأسلحة التي تأتي من مختلف المصادر إلى جبل طارق ومن هناك إلى تطوان بطريق البحر ثم تنقل على ظهور البغال والجمال بمساعدة السلطات المغربية إلى غرب الجزائر.(246)

وهذا ما جعل المعركة بين الطرفين تتحول عام 1836 إلى تلمسان حيث كان هدف فرنسا من احتلال تلمسان هو الحيلولة دون دخول الأسلحة من المغرب إلى الجزائر والربط المباشر بين تلمسان وبين الساحل عن طريق فم نهر التافنة لمنع وصول الأسلحة والذخائر الآتية من جبل طارق ومالطة لقوات الأمير عبد القادر.(247)

ورغم المساعي الفرنسية الحثيثة لمنع المغرب الأقصى عن تزويد الأمير عبد القادر بالأسلحة - وهذا ما ستتوصل إليه لاحقا - بفعل الإحتجاج والتهديد والضغط العسكري والدبلوماسي إلا أنها عجزت خلال هذه المرحلة أن توقف وصول الأسلحة إلى الأمير.

فالجيش الجزائري " كان مسلحا ببنادق فرنسية أو إنجليزية، وقد حصلت على هذه البنادق كغنائم بعد المعارك، أو من الجنود الفرنسيين الفارين، أو بالشراء من المغرب الأقصى؛ وكل

عربي ضبط مع بندقية فرنسية في حوزته كان عليه أن يبيعها إليّ بمبلغ يصل إلى جنيهين إنجليزيين، ثم إن هذا العربي يحصل لنفسه على بندقية محلية بطرقه الخاصة إما من الأسواق المحلية أو من قبائل الصحراء التي تأتي إلى التل وتغرق البلاد بالأسلحة من تونس، ومن تقرت ومن مزاب ومن أولاد سيدي الشيخ، ولقد كنت أصنع بارودي الخاص في تلمسان ومعسكر ومليانة والمدية وتاقدمت. كما اشتريت كمية كبيرة من المغرب الأقصى حيث اشتريت أيضا أحجار الصوان Briquets à silex التي كانت بلادنا مجردة منها تماما. وكان الكبريت يأتيني من فرنسا، أما ملح البارود فقد كنت أجده في كل مكان."[248]

ورغم سيطرة فرنسا على جزيرة رشقون وتلمسان فقد ركزت الدبلوماسية الجزائرية خلال المفاوضات التي بدأت مع الطرف الفرنسي على تحرير هاتين المنطقتين نظرا لأهميتهما الإستراتيجية للأمير عبد القادر، إذ عن طريق جزيرة رشقون - إضافة إلى شرشال - سيضمن الأمير عبد القادر وصول السلاح والذخيرة والعتاد الحربي لقواته وخاصة عندما تتجدّد الحرب بين الطرفين. وعن طريق تلمسان سيضمن وصول السلاح الذي يشتريه من المغرب الأقصى لذا فإنه سوف يعمل على تأديب بعض بطون قبيلة الأنجاد التي كانت تعبث بالأمن وتتعرض للقوافل الغادية والرائحة عبر الحدود مع المغرب الأقصى، في إتجاه وجدة، وتهدد مواصلات الأمير مع المغرب[249] .

كما أنه استطاع أن يؤمّن جزء من حاجياته للأسلحة والبارود عن طريق فرنسا من خلال الشرط السابع من هذه المعاهدة وعن طريق الجنرال بيجو نفسه التي إلتزم بتزويده بكميات منها بموجب إتفاقية سرية بينه وبين الأمير عبد القادر، سنتحدث عنها لاحقا.

2-3-3-7-2-**المفهوم الفرنسي للشرط السابع:**

منذ توقيع معاهدة دي ديمشال 1834، ومنذ أن اتضح لفرنسا أن الأمير عبد القادر استطاع أن يضمن لنفسه الحرية التامة في شراء وبيع الأسلحة والبارود وكل ما يتعلق بعتاد الحرب، فقد سعت جاهدة لتقييد الأمير عبد القادر والحدّ من حريته هذه التي اعترف بها الجنرال دي ميشال ووقع وختم عليها. وقد تجلى هذا المسعى في ما يلي:[250]

- الإحتجاج لدى سلطان المغرب الأقصى الذي دلت التقارير العسكرية أنه يزود الأمير عبد القادر بالأسلحة والذخيرة.

- الضغط الدبلوماسي الذي انتهجته فرنسا مع المغرب الأقصى لإجباره على التوقف النهائي على تزويد الأمير عبد القادر بالأسلحة والتعهد بعدم التدخل في شؤون الجزائر.

- الضغط العسكري على المغرب الأقصى، حيث أرسلت الحكومة الفرنسية سفينتين للمغرب في أفريل 1836 بهدف التهديد والتخويف.

- توجيه إنذار لسلطان المغرب في ماي 1836 يقضي بالتزام السلطان الحياد التام ويمتنع عن تقديم ملجأ لرجال المقاومة.

و في الوقت نفسه فقد لجأت فرنسا إلى اختلاق الأسباب بهدف تعديل معاهدة دي ميشال. وبعدما فشلت في ذلك سعت إلى تأليب القبائل الجزائرية على الأمير عبد القادرمما أدى إلى تجدد القتال. وقد كان ذلك إيذانا بتنصل فرنسا من معاهدة دي ميشال حيث لجأت بعد ذلك لاحتلال جزيرة رشقون ومدينة تلمسان لمنع وصول المؤونة والأسلحة إلى الأمير كما ذكرنا أعلاه.

وبالموازات مع ذلك فقد سعت للضغط على التجار الذين كانوا يتعاملون مع الأمير عبد القادر بهدف فسخ العقود المبرمة بينهما وهو ما فعلته مع دار " لوس" الفرنسية[251] ، بل إنها لجأت إلى الإستيلاء على جميع الأسلحة التي تصل إلى شواطئ الجزائر. هنا يتضح لنا ان فرنسا كانت تسعى إلى تجفيف منابع استيراد الأمير عبد القادر للسلاح وهذا عن طريق:

- السيطرة على جزيرة رشقون وتلمسان.
- الضغط الدبلوماسي والعسكري على المغرب الأقصى.
- مصادرة جميع الأسلحة التي تصل إلى شواطئ الجزائر.
- الضغط على الدّور والشركات التي كانت تتعامل مع الأمير عبد القادر.

وقد كان الهدف من وراء ذلك هو ربط الأمير عبد القادر بها، بقدر المستطاع في قضية شراء الأسلحة والذخيرة والعتاد الحربي، حتى تكون على علم بأدق التفاصيل المتعلقة بجيش الأمير تحسبا للحروب القادمة التي كانت فرنسا ترى أنه لا محالة لتجنبها ما دامت لم تتحقق السيطرة التامة والكاملة على الجزائر. وما دام الأمير عبد القادر هو العقبة التي تحول دون ذلك.

أما كيفية إحاطتها وعلمها بأدق التفاصيل المتعلقة بجيش الأمير فإنها ستوظف جيشا من الجواسيس والعملاء[252] الذين سيوافونها بالمعلومات التي تخدمها والتي ستوظفها لاحقا ضد

عبد القادر( يدخل في هذا الإطار: القناصل، زعماء القبائل المتمردة، وأولئك الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الأمير أمثال ليون روش، بعض العلماء الذين كانت لهم وظائف جاسوسية...).

2-3-3-8-**الشرط الثامن:**

**"القرغلان الذين يحبون يقعدوا في تلمسان أو في موضع آخر يتصرفوا بكل حرية بأملاكهم ويعاملهم مثلما يعامل الحضر والذين يحبون يجوا لبلاد الفرنصيص يقدروا من غير معارض لهم أن يبيعوا أو يكروا أملاكهم."**

نلاحظ في هذا الشرط النقاط التالية:

- أن هناك توافق بين هذا الشرط وما أورده محمد بن عبد القادر في كتابه في المعنى مع اختلاف في المبنى، نظرا لطبيعة النصين؛ فالأول: النص العربي الذي بين أيدينا باللغة العامية في حين أن النص الوارد في " تحفة الزائر" هو باللغة العربية الفصحى.
- أن هذا الشرط يتحدث على أن الكراغلة يعاملون مثلما يعامل الحضر. وهو ما يتوافق مع نص الشرط الثامن في " تحفة الزائر". إلا أن شارل هنري تشرشل يورد مصطلحا آخر ألا وهو " وسيعاملون كمواطنين."[253]

2-3-3-8-1 **المفهوم الجزائري للشرط الثامن:**

ينقسم سكان تلمسان إلى عنصرين أساسيين وهما: الحضر والكراغلة الذين ينحدرون من أب تركي وأم جزائرية.

وبعد انهيار الإدارة العثمانية في الجزائر، إلتجأ الكراغلة إلى المشور أو قصبة المدينة وتحصنوا بها. أما الحضر قد طلبوا من سلطان المغرب الأقصى أن ينضووا تحت حكمه.

ونتيجة للضغوطات الفرنسية على المغرب الأقصى فقد استطاعت أن تجبر السلطان على التخلي نهائيا على تلمسان في مارس 1832.[254]

وبعد توقيع معاهدة دي ميشال دخل الأمير عبد القادر تلمسان حيث استقبل من طرف الحضر وزعيمهم إبن نونة إستقبالا حافلا، بعدما أصلح ما بينهما سلطان المغرب. في حين ظل الكراغلة متحصنين بالمشور. وتجدر الإشارة أن العلاقات بين الكراغلة والحضر في تلمسان كانت سيئة نتيجة للفوارق الطبقية والإجتماعية التي كانت سائدة منذ العهد العثماني بالجزائر.

ثم إن توافق مصالح الكراغلة وقبائل المخزن وعلى رأسها الزمالة والدوائر وزعيميهما مصطفى بن اسماعيل وابن أخيه المزاري سوف يعجل **بإلغاء الأمير للتفرقة بين قبائل المخزن**

**وقبائل الراية وإبطال الخراج،** لما تبين له فائدة ذلك على مستقبل دولته من جهة وفي الوقت نفسه فقد أرسى قواعد تغيير إجتماعي جديدة بهدف وضع حدٍ للإقطاعية التي سعت فرنسا لاستخدامها ضدّ مشروعه من جهة أخرى.

هذا التغيير الذي أحدثه الأمير عبد القادر بهدف بناء دولة وطنية مسّ في العمق مصالح الكراغلة وحلفائهم الزمالة والدوائرالذين تحالفوا ضد حضر تلمسان والأميرعبد القادرمعا.[255]

وقد ساءت العلاقات بين هذا التحالف: الكراغلة - الزمالة والدوائر من جهة والأمير عبد القادر- الحضر، إلى درجة أن مصطفى بن اسماعيل الذي نصب آغا على الكراغلة عرض على الجنرال تريزل في مارس 1835 أن يقوم على رأس الزمالة والدوائر وبمساعدة الكراغلة بمهاجمة الأمير عبد القادر،[256] وقد تطورت العلاقات بينهما الشيىء الذي سوف يؤدي إلى توتر العلاقات بين الأمير وتريزل لتتحول بعد ذلك إلى حرب بينهما، انهزمت فيها فرنسا.

أما في تلمسان حيث تحصن الكراغلة في المشور وحيث فرض عليهم الأمير عبد القادر الحصار، فإن هؤلاء استنجدوا بالفرنسيين في ديسمبر1835 وذلك بمراسلة كلوزيل الذي قام بحملة لنجدتهم حيث استطاع أن يحتل تلمسان بعدما انسحبت منها قوات الأمير عبد القادر، واعتصام حضرها بالجبال.[257]

مما سبق ذكره يتضح لنا أن الأمير عبد القادر الذي قضى على الفوارق الإجتماعية الموروثة عن العهد العثماني، قد اصطدم بقبائل المخزن والكراغلة الذين سعت فرنسا لاحتوائهم بهدف استخدامهم ضدّ الأمير عبد القادر، وبهدف استخدامهم للتوغل في العمق الجزائري بعد ذلك.

وقد سعى الأمير عبد القادر لإستقطاب هذه الفئة وإشراكهم في مشروعه القومي إلا أنه اصطدم بها.[258] ورغم ذلك فإنه إدراكا منه بمقتضيات بناء الدولة القومية فإنه ظل حريصا

على استرجاع تلمسان من أيدي الفرنسيين بعد بدإ المفاوضات بينهما نظرا للأهمية الإستراتيجية لتلمسان من جهة، ونظرا لحرصه على استرجاع جميع المدن والمناطق التي احتلتها فرنسا بعد تجدّد القتال عام 1835، حتى يحصر التواجد الفرنسي في المدن الساحلية فقط ريثما تسنح الظروف لإجلاء الفرنسيين عنها.

2-3-3-8-2-**المفهوم الفرنسي للشرط الثامن:**

منذ أن وطئت أقدام فرنسا أرض الجزائر فإنها سعت لتوظيف جميع العوامل المتاحة لتحقيق سيطرتها الكاملة على الأرض والشعب معا. وعلى هذا الأساس فقد تنبّهت مبكرا للفوارق

الإجتماعية الموروثة عن العهد العثماني، حيث أنها عملت لمد جسور الاتصال مع الملاّك الكبار الذين يمثلون الطبقة العسكرية والإدارية من المخزن السابق والكراغلة وهذا منذ عهد الجنرال بواييه Boyer عام 1831 الذي يعتبر " **أول من أدرك التوافق بين مصالحهم ومصالحنا، والفائدة التي يمكن أن نجنيها من ولائهم لنا**..." حسب شهادة فليب دو كوسي بريساك،(259) حيث أنه إتصل بقبائل الزمالة والدوائر وموّن الكراغلة الذين كانوا تحت الحصار الذي فرضه عليهم عامل المغرب الأقصى إبن الحمري.(260)

ورغم أن معاهدة دي ميشال 1834 قد إعترفت بأحقية الأمير عبد القادر بإخضاع المسلمين لسلطانه وفقا للشريعة الإسلامية، فإن فرنسا عن طريق الجنرال تريزل لم تلتزم بذلك حيث سعت مرّة أخرى عام 1835 لتشتيت وحدة الصف التي كثيرا ما حرص على تحقيقها الأمير عبد القادر لتتصل بقبائل المخزن بهدف توظيفهم لتحقيق مشروعها الإستعماري.

فإذا كان الجنرال دي ميشال قد سار في غير اتجاه سياسة الجنرال بواييه الذي تولى قيادة المقاطعة الغربية من 19 سبتمبر 1831 إلى غاية 23 أفريل 1833 والذي كان من أنصار التحالف مع قبائل المخزن والكراغلة وما تبقى من العناصر التركية لتوظيفهم في إخضاع الحضر وقبائل الراية، فإن الجنرال دي ميشال سعى للتحالف مع العرب وليس مع الأتراك لأنه كان يؤمن بقدرة الأمير عبد القادر لاستعادة النظام في المقاطعة الغربية نظرا لمكانته السياسية والدينية.(261)

إلا أن خليفة دي ميشال الجنرال تريزل قائد المقاطعة الغربية من 07 فيفري 1835، إلى 15 أوت 1835 قد أخذ بسياسة الجنرال بواييه والقاضية بالتحالف مع قبائل المخزن الذين اتصلوا مع الكراغلة المعتصمين في المشور بتلمسان، والذين اتخذوا مصطفى بن اسماعيل آغا لهم.

وقد كان لالتقاء مصالح هاذين الطرفين: الفرنسي - قبائل المخزن، الأثر الكبير في توقيع معاهدة التينة في 16 جوان 1835 التي قضت باعتراف قبائل المخزن وعلى رأسها: الزمالة والدوائر بالسيادة الفرنسية وإنضوائهما تحت لواء ملك فرنسا. (المادة الأولى) و دفع ضريبة سنوية لفرنسا: (المادة الثانية) تقديم المقاتلين لحاكم وهران لتنفيذ حملات عسكرية في المقاطعات الإفريقية(المادة السابعة)(262)

وقد كان ذلك سببا في تجدّد القتال بين الأمير عبد القادر وفرنسا، حيث إعتبر الأوّل أن الطرف الفرنسي قد نقض معاهدة دي ميشال بلجوءه إلى توقيع معاهدة مع قبائل تعتبر بحسب معاهدة دي ميشال من رعايا الأمير التابعين له.

وبمجيئ الجنرال كلوزيل كحاكم عام جديد خلفا لدروي دورلون ( 10 أوت 1835 إلى 13 جانفي 1837) فقد سعى زعماء قبائل المخزن وعلى رأسهم المزاري لإقناع الجنرال كلوزيل لتخليص عمه مصطفى بن اسماعيل اللاجئ في مشور تلمسان.[263] كما تزامن ذلك مع توجيه الكراغلة نداء لكلوزيل في ديسمبر 1836 لتقديم العون والمساعدة لهم نظرا للظروف الصعبة التي كانوا يمرون بها، حيث سار كلوزيل بقواته لمدينة تلمسان ليدخلها بعدما أمر الأمير بإخلاء المدينة تاركا الفراغ أمام القوات الفرنسية وذلك في جانفي 1836، حيث أجبر كلوزيل سكان تلمسان بما فيهم الكراغلة على دفع ضرائب إجبارية لتغطية نفقات الحملة ضد تلمسان كما قام باعتقال أشراف القوم بما فيهم قايد المشور للتحصل على الضرائب إضافة إلى إجبار الكراغلة على إعطاء جواهر نسائهم.[264]

وبعد رحيل الجنرال كلوزيل فقد ترك حامية بالمشور بقيادة كافينياك الذي تعاون معه الكراغلة، كما عيّن مصطفى بن مقلش بايا على تلمسان من قبل السلطات الفرنسية.[265]

وعموما فإن سياسة التدخل التي انتهجها كلوزيل في المقاطعة الغربية: معسكر في ديسمبر 1835 وتلمسان في 1836 وانسحابه السريع من المدن المحتلة، قد منيت بالفشل التام. ذلك أن الأميراستطاع أن يفرض نفسه على المقاطعة وأن يجبر خصمه على التحصن في المشور بتلمسان. بل إنه ألحق هزيمة عسكرية بالقائد العسكري الجديد للمقاطعة الغربية الجنرال دارلانج ( 15 أوت 1835 – 05 جوان 1836 )، عند مصب وادي التافنة في أفريل 1836 مما أدى إلى الإستنجاد بالجنرال بيجو الذي سيخوض معركة السكاك في جويلية 1836 ضد قوات الأمير عبد القادر بهدف فك الحصار على معسكر التافنة الواقع عند مصب وادي التافنة وتموين تلمسان المحاصرة.[266]

ورغم انتصار الجنرال بيجو في معركة السكاك ورغم دخول القوات الفرنسية قبل ذلك لمعسكر وتلمسان فإن ذلك لم ينل من قوة الأمير ولم يحقق التواصل بين حاميات فرنسا بوهران وظل الأمير عبد القادر هو سيد الميدان المطلق في المقا طعة الغربية. وهذا ما سوف يؤدي بعد ذلك إلى عودت الجنرال بيجو في مهمة خاصة مع الأمير عبد القادر انتهت بالتوقيع على معاهدة التافنة في 30 ماي 1837 والتي بموجبها وضع حد لحامية النقيب كافينياك بالمشور حيث تمّ استرجاع تلمسان من قبل الأمير عبد القادر مقابل حماية الكراغلة وتخييرهم بين البقاء في تلمسان أو الخروج منها إلى المناطق الخاضعة لفرنسا، على أن يعاملوا معاملة الحضر حلفاء الأمير عبد القادر في حالة بقائهم في تلمسان.

ورغم أن جزء منهم قد غادر تلمسان متوجها للمناطق الخاضعة لفرنسا فإن العدد الأكبر منهم قد بقي في تلمسان حيث أصبح العديد منهم جزء من قوات الأمير عبد القادر.[267]

**2-3-3-9-الشرط التاسع:**

**"فرانسا تسلم إلى الأمير رشقون وتلمسان والمشور والمدافع السابقين في المشور والأمير يلزم نفسه أن يرفد ويوصل لوهران كامل القش والعوين والبارود والسلاح متاع عسكر الفرنصيص الذي بتلمسان."**

هناك العديد من النقاط الواجب إبرازها في هذا الشرط وهي:

➢ أن فرنسا تسلم للأمير عبد القادر بموجب هذه المعاهدة: رشقون، تلمسان، المشور، إضافة إلى المدافع الموجودة في المشور. وقد استخدم النص العربي للمعاهدة موضوع دراستنا كلمة: " والمدافع السابقين " فما المقصود بذلك؟

" والمدافع السابقين " وهي ترجمة ركيكة ورديئة. إذ أن المقصود بذلك هي: والمدافع القديمة. وهذا ما أورده محمد بن عبد القادر في كتابه"تحفة الزائر"[268] وشارل هنري تشرتشل في كتابه " حياة الأمير عبد القادر".[269]

➢" والأمير يلزم نفسه..." المقصود بها أن الأمير عبد القادر يلتزم بـ... أو يتعهد بـ...، وهذا ما أورده صاحب تحفة الزائر، وصاحب حياة الأمير عبد القادر[270]

➢ " أن يرفد ويوصل لوهران " وهو تعبير بالعامية، المقصود به حسب كتاب " تحفة الزائر" وكتاب "حياة الأمير عبد القادر" "ويتعهد الأمير بنقل...إلى وهران."

➢ ورد في هذا الشرط ما يتوجب على الأمير عبد القادر نقله إلى وهران بهذه العبـــارة: " كامل القش والعوين والبارود والسلاح متاع عسكر الفرنصيص." وهو تعبير بالعامية عن الأشياء الواجب نقلها من قبل الأمير عبد القادر من تلمسان إلى وهران. وهي حسب محمد بن عبد القادر، وهنري تشيرشل كما يلي:

❖ نص صاحب "تحفة الزائر" يذكر: "ويتعهد الأمير، بنقل الذخائر الحربية والأمتعة العسكرية، التي للعساكر الفرنسوية في تلمسان إلى وهران"

❖ نص صاحب " حياة الأمير عبد القادر" يقول: " ويتعهد الأمير بنقل كل الأمتعة إلى وهران، بالإضافة إلى العتاد الحربي التابع للحامية (الفرنسية) في تلمسان."

فمن خلال ما جاء في الشرط التاسع، للنص العربي لمارسيل إيمريت ومقارنته بنص محمد بن عبد القادر في كتاب " تحفة الزائر"؛ ونص شارل هنري تشرشيل في كتابه " حياة الأمير عبد القادر" نلاحظ أن هناك اختلافا فيما يتعهد الأمير بنقله.

فيذكر نص مارسيل إيمريت: " كامل القش والعوين والبارود والسلاح."

ويذكر نص محمد بن عبد القادر: "الذخائر الحربية، والأمتعة العسكرية". ويذكر نص شارل هنري تشرشل": " كل الأمتعة.. بالإضافة إلى العتاد الحربي."

فكلمة "كامل القش" عند مارسيل إيمريت يقابلها " الأمتعة العسكرية" عند محمد بن عبد القادرو "كل الأمتعة" عند شارل هنري تشرشل.

أما كلمة «البارود والسلاح" عند مارسيل إيمريت فيقابلها: "الذخائر الحربية" عند محمد بن عبد القادر، و"العتاد الحربي" عند شارل هنري تشرشل.

للإشارة فإن الصواب هو: أن "الذخائر الحربية" تعني "البارود"؛ أما "العتاد الحربي" فيعني "السلاح". وعليه فإن نص مارسيل إيمريت يتكلم عن الذخيرة والسلاح، في حين أن نص محمد بن عبد القادر يتكلم عن الذخيرة الحربية دون السلاح. أما شارل هنري تشرشل فإنه يتكلم عن "العتاد الحربي" وهو ما ترجم عند ميشال هابارت بذخيرة الحرب.(271)

➢ هناك كلمة وردت في نص مارسيل إيمريت وهي " العوين"، إلا أنها لم ترد في نص محمد بن عبد القادر ولا في نص شارل هنري تشرشل والتي أشار إليها مارسيل إيمريت في عرضه للنص العربي لمعاهدة التافنة في المجلة الإفريقية: فحسب الترجمة الرسمية " فالأمير يلتزم بنقل كل الأمتعة وذخيرة الحرب و الفم إلى وهران من حامية تلمسان."(272)

« munitions de guerre et de bouche »

أما الأستاذ بريسني فيورد الملاحظة التالية: "... يحمل ويوصل كل الأمتعة والمؤونة، البارود والسلاح."

من خلال ما تم استعراضه، يتضح لنا أن النص العربي لمارسيل إيمريت، والذي هو باللغة العامية، يختلف من حيث ما يلتزم به الأمير عبد القادر من نقله من تلمسان إلى وهران في "العوين" التي لم يرد ذكرها في نص محمد بن عبد القادر ونص شارل هنري تشرشل.

وعلى هذا الأساس يتبين لنا أن كلا الطرفين: الجزائري والفرنسي أوليا هذه المناطق والمواقع أهمية قصوى في الإستراتيجية المتبعة لكلاهما في تحقيق النصر وهذا على النحو التالي:

**2-3-3-9-1- رشقون، تلمسان، المشور عند الطرف الجزائري:**

لقد كان الأمير عبد القادر يسعى لتحرير الجزائر كلها من الإحتلال الفرنسي وهذا خلال التحرك في إطار الإستراتيجية التالية:

- منع الفرنسيين من التوغل نحو المناطق الداخلية إنطلاقا من المدن الواقعة تحت سيطرتهم وذلك بخلق الفراغ أمامهم عن طريق إقامة خط من التحصينات في الإقليم التلي في خط متوسط يمر بتلمسان، معسكر، مليانة، المدية، منطقة القبائل إلى غاية قسنطينة.
- إقامة مدن جديدة جنوب خط تلمسان - قسنطينة، تحسبا لإحتلال فرنسا للإقليم التلي. حيث أنشأ مدينة سبدو إلى جنوب تلمسان، ومدينة سعيدة إلى جنوب معسكر، مدينة طازة إلى جنوب مليانة، ومدينة بوغار إلى جنوب المدية وحماية قسنطينة عن طريق بسكرة.
- إنشاء عاصمة جديدة لدولته تاقدامت بالقرب من تيارت تحسبا لاحتلال فرنسا لمدينة معسكر أو تلمسان.
- محاصرة قوات الإحتلال الفرنسي في حصونهم بهدف إجلائهم عن الجزائر، جلاء تاما وكاملا.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نفهم أهمية هذه المناطق والمواقع: رشقون، تلمسان، المشور بالنسبة للأمير عبد القادر.

إن الأمير كان حريصا كل الحرص على تحقيق أمن وسلامة دولته وذلك من خلال:

- تنويع علاقاته التجارية.
- ضمان استقلال دولته الاقتصادي.
- ضمان تدفق الأسلحة لمواجهة قوات الإحتلال.
- مد جسور العلاقات والاتصال مع مختلف القوى الأجنبية وعلى رأسها بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا... ذلك أنه كان يرى أن الصراع القائم في الجزائر بينه وبين فرنسا ليس في معزل عن سياسات الدول الكبرى التي أولت أهمية بهذه المنطقة.

وعلى هذا الأساس فقد سعى إلى بسط سيطرته على جزيرة رشقون بهدف تأمين المواصلات بين دولته والعالم الخارجي قصد تصدير المنتجات الجزائرية من صوف وقمح وشعير وشمع وزيوت وجلود...للخارج مقابل استيراد الأسلحة والمنتجات الصناعية وبعض منتجات المناطق المدارية والإستوائية كالبن، والسكر والشاي والتوابل...

وقد أخذت جزيرة رشقون تحل تدريجيا محل ميناء وهران لتصدير المنتجات الجزائرية نحو الخارج، وهذا منذ استيلاء فرنسا على وهران؛ ولما كانت التجارة تمثل قاعدة مهمة للتعامل السياسي[273] فقد كان الأمير يأمل في ربط مصالح مع بريطانيا وإثارة اهتمامها لإقامة نوع من التوازن بينها وبين المصالح الفرنسية.

ونتيجة لذلك فقد تعامل الأمير عبد القادر مع شركة يملكها إنجليز ويهود يقوم دورها بإستيراد منتجات الجزائر عن طريق وادي التافنة إلى جبل طارق في مقابل تصديرها لأسلحة وذخيرة وبضائع إنجليزية لحساب الأمير.[274]

ورغم أن الطرفان الجزائري والفرنسي استفادا من معاهدة دي ميشال في عام 1834 والتي بفضلها استفاد الطرف الجزائري من التبادل التجاري بتسويق منتجات البلد إلى الخارج كما استفاد الطرف الفرنسي بتموين المدن المحتلة بصفة منتظمة. وهذا ما جعل الجنرال دي ميشال يفك الحصار الشديد الذي ضربه الأمير عبد القادر على المدن الساحلية الخاضعة للإحتلال الفرنسي ويرد على منتقديه: أن وهران أصبحت أفضل تموينا وأن القبائل أصبحت أقل شراسة وأن العلاقات مع معسكر (عاصمة الأمير عبد القادر)أصبحت لطيفة Courtoises[275]

وبصدور المرسوم الملكي في 22 جويلية 1834 والقاضي بإحتفاظ فرنسا بممتلكات شمال إفريقيا، وتعيين الثنائي: دورلون- تريزل فقد عارض هذا الأخيرهذا التوجه ورفض الإمتيازات الممنوحة للأمير خاصة التجارية منها كما هدد بالحرب لأن معاهدة دي ميشال زادت من قوة الأمير عبد القادر ورفعت من شأنه بين القبائل[276] .

وقبل تجدّد القتال بين الطرفين سعت فرنسا عن طريق هذا الثنائي: ديرلون - تريزل إلى تعديل معاهدة دي ميشال ولا سيما ما يتعلق بـ:

- اعتبار التجارة حرة للجميع.
- التعهد من فبل الأمير بعدم تصدير البضائع إلا من الموانئ التي يسيطر عليها الفرنسيون.

وقد كان رد الأمير على هذه الإقتراحات مختلفا مع ما كانت تريده فرنسا مما عجل بإندلاع العمليات العسكرية وتجدد الحرب بين الطرفين.

وبتجدد القتال والهزيمة التي منيت بها فرنسا في جوان 1835، فقد تم استبدال الحاكم العام دورلون بالجنرال كلوزيل والقائد العسكري للمقاطعة الغربية تريزل بالجنرال دارلانج في أوت 1835، حيث ركز هذا الثنائي: كلوزيل- دارلانج على السيطرة على جزيرة رشقون بهدف منع وصول الأسلحة والذخائر من جبل طارق ومالطة لقوات الأمير عبد القادر.(277)

أما بالنسبة لتلمسان فقد كان الأمير عبد القادر يرى فيها صمام الأمان لدولته في اتصالاته بسلطان المغرب الأقصى والطريق البري الأضمن لوصول الأسلحة من مختلف المناطق عبر المغرب. ضف إلى ذلك أن تلمسان ترتبط بجزيرة رشقون عبر وادي التافنة وهي بالتالي لا تبعد عن هذه الجزيرة إلا بخمسين كيلومتر، بينما تمتد الطريق بين وهران وتلمسان على 120 كيلومتر. وعليه فإن تلمسان تقع في مفترق الطرق البحرية (عبر جزيرة رشقون) والبرية (عبر فاس) لدولة الأمير من الناحية الغربية، وبين البحر المتوسط والصحراء. وهو الشيء الذي جعل عبد القادر يرى في تلمسان تلك:" العاصمة القديمة لمملكة وكبرى مدن المقاطعة الغربية تستطيع أن تتحول إلى ملجأ لسلطة مناوئه لهذا توجب عليه أن يمتلكها."(278)، حتى ولو أدى ذلك إلى التنازل عن مدينتي البليدة والقليعة.

ينقسم أهالي تلمسان إلى مجموعتين كبيرتين وهما:(279)

➢الحضر أو البورجوازية التجارية، وهم أهل قوة وغنى، عمدوا إلى توطيد علاقاتهم مع مدينة فاس المغربية. وقد تراوح عددهم بين 6 آلاف و7 آلاف نسمة.

➢الأتراك والكراغلة، وقدر عددهم بحوالي 4 آلاف نسمة، وكانوا يحتلون المشور ( قلعة محصنة تقع جنوب تلمسان طولها 450 مترا وعرضها 280 مترا، ويتراوح سمك حصنها ما بين 5 و6 أمتار، أما إرتفاعه فيتراوح ما بين 20 و30 مترا.)

هذا ولتلمسان بحكم موقعها في مفترق الطرق وظيفة تجارية وصناعية كما أنها عاصمة ثقافية ليس هناك في الجزائر خلال هذه الفترة من مدينة تستطيع أن تنافسها بل لعلّ تونس وفاس ومراكش هي المدن الوحيدة في المغرب التي يمكنها أن تقف إلى جانبها.(280)

لذا فقد عمل الأمير عبد القادر بعد دخوله إلى تلمسان بعد مبايعته عام 1832 على اتخاذها قاعدة متينة لتحقيق أهدافه التجارية، السياسية والعسكرية...و إعطائها المكانة التي تليق بها في

إطار إستراتيجيته القاضية بإقامة خط من التحصينات في الإقليم التلي في خط متوسط يمرمن تلمسان إلى غاية قسنطينة لخلق الفراغ أمام قوات الاحتلال الفرنسية حتى لا تستطيع التوغل نحو المناطق الداخلية.

إلا أنه سيصطدم بقبائل المخزن والكراغلة الذين رأوا في السياسة التي انتهجها خطرا على امتيازاتهم . خاصة بعدما ألغى الأمير التفرقة بينهم وبين قبائل الراية. ورغم ذلك فقد سعى للحفاظ على السلم مع الكراغلة إلا أنه فشل في إخضاعهم نتيجة لتحصّنهم وراء حصونهم[281] بقيادة مصطفى بن اسماعيل الذي تسلم القيادة العسكرية وزعامة المعارضة بعد فراره إلى المشور بتلمسان.[282]

ورغم تحالف قبائل المخزن بالسلطات الإستعمارية ورغم استنجاد الكراغلة بالفرنسيين في ديسمبر 1835 ودخول الجنرال كلوزيل تلمسان في 13 جانفي 1836. فقد ظل الأمير عبد القادر متمسكا باسترجاع تلمسان وجزيرة رشقون والمشور من أيدي فرنسا وحلفائها نظرا لأهمية هذه المناطق وحيويتها بالنسبة له. حيث أنه رفض أن تعود العلاقات التجارية إلى ما كانت عليه قبل تجدد القتال عام 1835، إلا بعد استرجاعه لتلمسان خلال اللقاء الذي جمعه مع الجنرال بيجو في 31 ماي 1837 أي بعد توقيع معاهدة التافنة بيوم واحد فقط؛ بل إنه اعتبر أنه لا فائدة من عقد معاهدة التافنة في حالة عدم استرجاع تلمسان واعتبار ذلك هدنة فقط لا غير.[283]

ونتيجة لذلك, فقد استطاع الأمير الذي ظل هو المسيطر على الميدان أن يجعل فرنسا تتخلى له عن تلمسان التي كلفها احتلالها كثيرا من التضحيات وعن الكراغلة الذين تحتم عليهم الجلاء عن المشور الذي إعتصموا فيه نحو سبع سنوات. كما تنازلت له عن جزيرة رشقون التي احتلها كلوزيل بقصد منع وصول الأسلحة والذخيرة إلى الأمير عن طريق البحر.[284] كما أنه حقق توسعا جغرافيا لدولته، سنتكلم عليه عند تعرضنا للمكاسب التي جناها الأمير بموجب معاهدة التافنة عام 1837. لإشارة فقد التزم عبد القادر عن طريق خليفته محمد البوحميدي بنقل أثقال العسكر الفرنسوي منها إلى وهران بناء على ما تم الإتفاق عليه.[285]

**2-3-3-9-2- رشقون، تلمسان، المشور عند الطرف الفرنسي:**

بعد احتلال فرنسا للمدن الساحلية الجزائرية وعلى رأسها وهران، أرزيو، مستغانم، فإنها سعت إلى التوغل داخل الإقليم التلي حيث شرعت في الإتصال بالعديد من القبائل، كقبائل المخزن، الزمالة والدوائر، وقبائل الأنجاد، إضافة إلى الكراغلة... وهذا منذ وقت مبكرللإحتلال

تزامن مع تولي الجنرال بوايبه للقيادة العسكرية للمقاطعة الغربية في الفترة الممتدة من1831 إلى 1833، حيث كان هذا الجنرال يرى أن التحالف مع الكراغلة والإقطاعية المحلية المهدّدة بزوال امتيازاتها بعد سقوط الحكومة الجزائرية في 1830 من شأنه أن يفتح المجال لفرنسا للتوغل في العمق الجزائري من جهة والسيطرة على القبائل الثائرة وإخضاعها من جهة أخرى.

إلا أن مجيء الجنرال دي ميشال 1833 – 1835 قد أوقف هذا المشروع مؤقتا، حيث أنه كان يرى أن العنصر العربي هو الذي يجب التحالف معه وليس العنصر التركي بما في ذلك الكراغلة. لذا فقد دخل في مفاوضات مع الأمير عبد القادر لما اتضح له أن الأمير هو القوة الكبرى في المقاطعة الغربية وأنه يتمتع بسمعة سياسية ودينية كبيرة وأنه هو صاحب الحل النهائي.(286)

وقد نتج عن هذه المفاوضات توقيع معاهدة بين الطرفين في 26 فيفري 1834 التي اعترفت للأمير عبد القادر باحتكار التجارة والحرية الكاملة لشراء الأسلحة والعتاد الحربي من غير العودة إلى فرنسا وأحقيته في إخضاع جميع المسلمين لحكمه وفقا للشريعة الإسلامية باعتباره أميرا للمؤمنين.

وعلى هذا الأساس فقد أصبح الأمير عبد القادر في غير حاجة لشراء الأسلحة والعتاد الحربي من فرنسا فقط، إذ أصبح بإمكانه شراء ذلك عبر شركات أجنبية من جبل طارق ومالطة، إضافة إلى المغرب الأقصى...

وقد تنبهت فرنسا إلى خطورة ما أصبح يتمتع به الأمير عبد القادر لذا فإنها مباشرة بعد صدور مرسوم 22 جويلية1834 سعت لتغييرهذا الوضع بما يخدم توجهاتها وذلك من خلال ما يلي:

- حصر سلطة الأمير داخل إقليم وهران.
- إعتبار التجارة حرة للجميع داخل هذه الإيالة.
- التعهد من قبل الأمير بعدم تصدير البضائع إلا من الموانئ التي يسطر عليها الفرنسيون.(287)

و لما عجزت عن تحقيق ذلك نظرا لإصرار الأمير على الاحتفاظ بمكاسبه تجدّدت الحرب بينهما.

وقد دفعت المطامع السياسية الفرنسية في التوسع الخارجي والأهمية الإستراتيجية للجزائر بحكومة دوبروغلي De Broglie ( 12 مارس 1835 إلى 22 فيفري 1836 ) استدعاء الحاكم العام دورلون وتعويضه ب بتريزل الذي تعهد بتنفيذ الأهداف التالية: [288]

- أسر الأمير عبد القادر وإجباره على الإستسلام.
- إحتلال عاصمته معسكر، مركز قوته ودائرة نفوذه.
- هدم تلمسان وجعلها نقطة إنطلاق للضغط على الداخل الوهراني.
- التمركز عند مصب نهر التافنة لمنع وصول الأسلحة والذخائر الآتية من جبل طارق ومالطة لقوات الأمير عبد القادر.

كما تلقى الجنرال كلوزيل تعليمات من الحكومة الفرنسية تقضي بقطع الإمدادات التي تصل للأمير عن طريق البحر إلى احتلال جزيرة رشقون الواقعة على مسافة 03 كيلومتر من مصب وادي التافنة[289] حيث احتلت قوة فرنسية هذه الجزيرة واتخذت مواقع دفاعية في منشآتها وعلى الشاطئ.[290] وبذلك أصبحت فرنسا التي كان احتلالها يقتصر على وهران والمرسى الكبير أصبح لديها الآن أربع قواعد إستراتيجية بإضافة رشقون إلى مستغانم وأرزيو وبذلك أصبحوا يسيطرون على الشواطئ الوهرانية تماما.

إلا أن ذلك لم يشكل خطرا على الأمير عبد القادر نظرا لأنه كان يعتمد خصوصا على الطرق البرية التي تمتد عبر الحدود، بين الجزائر والمغرب الأقصى وعليه فإن احتلال جزيرة رشقون لم يكن له تأثيرا يذكر على حركة تموين المقاومة الجزائرية بالعتاد والذخيرة. بدليل أنه في نفس الفترة التي احتلت فيها القوات الفرنسية جزيرة رشقون فقد توجت قافلة تتكون من 600 جملا من فاس إلى معسكر تنقل كميات كبيرة من البارود والمدافع والبنادق التي تصنع في تطوان[291] .

ولما كان الأمير يعلم أن فرنسا تريد خنقه تجاريا وعسكريا وسياسيا باحتلالها لجزيرة رشقون وأنها عازمة على القضاء عليه وعلى دولته وهذا ما يستشف من مغزى إرسال فرنسا لكلوزيل كحاكم عام وهو من أشد أنصار الإستعمار الفرنسي في الجزائر مصحوبا بأبناء الملك لويس فليب: الدوق نمور Duc de Nemours، والدوق أورليان Duc d'Orléans وأنها بعد احتلال رشقون ستوجه جيوشها إلى معسكر وتلمسان. لذا فإن الأمير عبد القادر وتحسبا لكل ذلك سيعطي أوامره بالإنسحاب من معسكر وتلمسان على التوالي سنتي1835 و1836.

ولئن انسحب الجيش الفرنسي من عاصمة الأمير عبد القادر بعد بضعة أيام من دخولها فإنه أبقى حامية بقيادة النقيب كافينياك في المشور بتلمسان لحماية الكراغلة. كما رأى كلوزيل أن يفتح طريقا بين رشقون وتلمسان لتأمين المواصلات بين المدينة والجزيرة.

إلا أن مناوشات الأمير عبد القادر لجيش كلوزيل ثم محاصرة حامية تلمسان بقيادة كافينياك، بعد عودة كلوزيل إلى وهران ثم الجزائر وتضييق الخناق عليها، أدى إلى عدم تحقيق فرنسا لكل أهدافها المرجوة في الإقليم الغربي إذ أن " سياسة تدخل كلوزيل العسكريةالذي أعقبه الجلاء عن المدن التي احتلها والتخلي عن القبائل التي أخضعها، قد منيت بالفشل التام في الغرب." [292]

وهذا ما عجّل بإرسال الجنرال بيجو إلى الجزائر في المرّة الأولى في ماي 1836 لفك الحصار الذي ضربه الأمير عبد القادر على القوات الفرنسية بقيادة الجنرال دارلانج في معسكر التافنة ولتموين حامية تلمسان.[293]

ورغم انتصار الجنرال بيجوعلى الأمير في معركة السكاك في جويلية 1836، فإن ذلك لم يقلل من شدة الحصار الإقتصادي الذي ضربته القوات الجزائرية على المدن الساحلية المحتلة في الغرب مما جعل القائد العسكري الجديد للمقاطعة الغربية، الجنرال بروصارد (03 جانفي 1837 - سبتمبر 1837) يدخل في اتصالات مع الأميرقادر عن طريق اليهودي إبن درّان عارضا عليه عقد صفقة مفادها أن يسمح الأمير بتموين القوات الفرنسية بالقمح واللحوم في المدن المحتلة، مقابل السماح له بشراء ما يحتاجه من الفولاذ والكبريت في المدن المحتلة.

وقد قبل الأمير هذا العرض دون تردد، خصوصا بعدما وعد الجنرال بإعادة المائة والثلاثين من الأسرى الذين أخذهم بيجو في معركة نهر السكاك والذين كان قد أرسلهم إلى فرنسا.

فسعي فرنسا لخنق الأمير عبد القادر إنطلاقا من السيطرة على جزيرة رشقون، واحتلال تلمسان والطريق الرابط بينهما بهدف منع وصول الأسلحة والذخيرة لجيش الأمير عبد القادر من جهة وتأليب القبائل ضده وخاصة تلك التي ورثت إمتيازات عن العهد الثماني، بهدف إضعاف الجبهة الداخلية، فإن فرنسا ورغم سيطرتها على جزيرة رشقون وتلمسان إلا أنها فشلت في تموين مدنها نظرا للحصار الشديد الذي ضربته القوات الجزائرية عليها؛ كما فشلت في منع تدفق الأسلحة والذخيرة على الأمير عبد القادر خاصة وأنها لم تسيطر على الطرق البرية التي تربط الجزائر بالمغرب الأقصى وكذا لم تكن فرنسا خلال هذه الفترة قد مدّت نفوذها وسيطرتها على الأقاليم الداخلية وبالتالي فقد ظل السلاح يتدفق على القوات الجزائرية من

الشرق عبر تونس، ومن الجنوب عبر الصحراء، ومن الغرب عبر المغرب الأقصى؛ وظل الأمير عبد القادر هو سيد الموقف والمتحكم في طرق التموين البرية، مما جعل الحكومة الفرنسية تلجأ إلى الشروع في التفاوض معه بهدف إبرام معاهدة سلام لكي يتاح لها الفرصة لتجربة ما أطلقت عليه " الإحتلال المحدود النطاق" الذي أوصت به " لجنة إفريقية" سنة1834.[294]

وفي انتظار تجسيد هذه السياسة التي لم تكن في حقيقة الأمر سوى لذرّ الرماد في الأعين، ذلك أن فرنسا كما بينا ذلك من قبل كانت عازمة على احتلال الجزائر كليا، إنطلاقا من الساحل إلى الداخل إلى الصحراء، وهذا ما كان الأمير عبد القادر متنبها له. فإن فرنسا في انتظار تحقيق ذلك فإنها وإن التزمت بإعادة جزيرة رشقون للأمير بناء على نص الشرط التاسع فإنها مقابل ذلك قيّدته بنص الشرط الثالث عشر والقاضي بعدم تسليم عبد القادر لأي مرسى لدولة من الدول إلا بإذن فرنسا. علما بأن بريطانيا التي عارضت الإحتلال الفرنسي للجزائر كانت إلى غاية هذه الفترة تبدي اهتماما بمقاومة الأمير بل إن هذا الأخير سعى إلى ربط مصالحه مع بريطانيا باعتبارها منافسا لفرسا في الحوض المتوسط، كما أنه أبدى استعدادا للتنازل عن بعض الموانئ لبريطانيا مقابل تعاونها معه لطرد المستعمر الفرنسي وهذا ما تجلى من خلال مراسلات الأمير الأولى مع بريطانيا سنة 1836.[295] ضف إلى ذلك أن فرنسا وإن كانت تريد بسط سيطرتها على المناطق الساحلية إلا أنها كانت خلال هذه الفترة غير قادرة على بسط سيطرتها على المناطق الداخلية نظرا لظروفها الداخلية، ونظرا للمتطلبات المادية والمالية التي تستوجبها هذه العملية.

لهذا الغرض فإنها دخلت المفاوضات مع الأمير عبد القادربـ " قصد تركيز القوى اللازمة لأخذ تلك المدينة (قسنطينة) وإسقاط حكم أحمد باي."[296] لذا فقد كانت توجيهات الحكومة الفرنسية للجنرال بيجو هي :[297]

- المحافظة على الموانئ دون التوغل نحو الداخل.
- تعترف فرنسا لعبد القادر بالمناطق الداخلية للقطاع الوهراني بما في ذلك تلمسان، إذا قبل عبد القادر دفع جزية سنوية كعلامة لاعترافه بالسيادة الفرنسية.

إلا أن الأمير عبد القادر لم يعترف بالسيادة الفرنسية ولم يدفع الجزية وقد بينا ذلك في شرحنا لمفهوم الشرط الأوّل بالنسبة للسيادة، ومفهوم الشرط السادس بالنسبة للجزية. بل إنه استطاع بفضل إستغلاله لجميع الظروف والعوامل التي تخدمه وتخدم قضيته أن يسترجع جزيرة رشقون

وتلمسان والمشور، لذا فإن العديد من أقطاب الإتجاه الإستعماري في فرنسا اعتبروا هذه المعاهدة إهانة لفرنسا واستسلاما لها أمام الأمير عبد القادر.[298]

2-3-3-10- **الشرط العاشر**:

**"السبب والتجرة يكونوا مسرحين بكل حرية بين العرب والفرنصيص ويقدروا يمشوا من حدود إلى حدود في البلاد ويتسببوا ويتاجروا."**

يمكن تقديم جملة من الملاحظات بخصوص الشرط العاشر وهي:

➢أن هذا الشرط يتكلم عن حرية التجارة بين العرب والفرنسيين ولكن باستخدام مصطلحات وعبارات تستوجب التوقف عندها على النحو التالي:

❖ إستخدام االنص العربي لمارسيل إيمريت على الـعديد من الكلمــات وعلى رأســـها " السبب والتجارة "، علما أن المقصود بذلك حسب الأستاذ بريسني هو: المعاملات التجارية اليومية ذات الحجم الصغير "السبب" أما "التجارة" فهي العمليات التجارية الكبيرة[299] ومنه فإن معنى هاتين الكلمتين هو:

- السبب أي التجارة الصغيرة .le petit commerce
- التجارة، وتعني التجارة الكبيرة le négoce

❖ " يكونوا مسرحين": أي أن التجارة بنوعيها الحجم الصغير والكبير تكون حرة بين العرب والفرنسيين.

❖ أضيفت كلمة "بكل حرية" لتأكيد طبيعة التجارة بين العرب والفرنسيين أنها تكون تجارة حرّة. لتصبح الجملة: " السبب والتجارة يكون مسرحين بكل حرية بين العرب والفرنصيص."

❖ " ويقدروا يمشوا": أي أن العرب من جهتهم والفرنسيين من جهتهم بإمكانهم أن يتبادلوا مع الطرف الآخر.

❖ " من حدود إلى حدود " والتي قد مرّ شرحها في الشرط الثاني والثالث والرابع. والمقصود بها أن كلا الطرفين العربي والفرنسي بإمكانه أن يقيم مبادلات تجارية مع الطرف الآخرفي المنطقة التابعة له أو للآخر.

أما الملاحظة العامة والتي تكرّرت سواء في هذا الشرط أو في الشروط التي سبقت فهي:

➢أن نص هذا الشرط جاء باللغة العامية: "يكونوا مسرحين"، " يقدروا يمشوا"...

➢أن الترجمة ركيكة وخاصة عندما أراد المترجم أن يتكلم عن المناطق التابعة لكلا الطرفين حيث عبّر عن ذلك بـ" من حدود إلى حدود" وهذا ما يجعلنا نؤكد أن نص المعاهدة الذي بين أيدينا، نص مترجم من قبل شخص لا يتكلم العربية الفصحى، وإنما له إلمام العامية.

و عموما فإن نص الشرط العاشر لمعاهدة التافنة الذي بين أيدينا يقابله ما يلي:(300)

➢نص محمد بن عبد القادر: " المتجر، يكون حرا، بين العرب والفرنساوية. وللجميع أن يتمتعوا بالتبادل، في كل من الأرضين."

➢نص شارل هنري تشرشل: " التجارة بين العرب والفرنسيين ستكون حرّة. ويمكن لكل طرف أن يقيم، مبادلة في منطقة الآخر."

والملاحظة الأولى التي تتبادر إلى الذهن هي أن كلا النصين السابقين لمحمد بن عبد القادر وشارل هنري تشرشل لم تشر إلى ما أورده مارسيل إيمريت بخصوص "السبب"، أو التجارة الصغيرة حسب الأستاذ بريسني.

2-3-3-10-1- **المفهوم الجزائري للشرط العاشر**:

منذ تولي الأمير عبد القادر زمام الأمور سنة 1832، فإنه كان مدركا لأبعاد وخلفيات الصراع مع فرنسا. وعلى هذا الأساس فقد كان يرى منذ الإنتصارات الأولى التي حققها ضد فرنسا أن جهده يجب أن ينصب حول نقطتين وهما:(301)

➢ توحيد الصفوف الداخلية وذلك بتوسيع قاعدة الإعتراف بسلطانه.

➢ تشديد الضغط والحصار الإقتصادي على الحاميات الفرنسية في المدن الساحلية والعمل بمختلف الوسائل لحمل الجيش الفرنسي على الخروج من قلاعه للقتال في داخل البلاد.

وبناء على ذلك فقد استطاع أن يفرض حصارا إقتصاديا وتجاريا عن المدن الساحلية الخاضعة للقوات الفرنسية، وفي الوقت نفسه فقد أصدر أمرا لكافة القبائل العربية بعدم الإتصال بالجيش الفرنسي أو التعامل تجاريا مع وحداته وذلك تحت طائلة المسؤولية والملاحقة القضائية أمام محكمة العاصمة (معسكر) التي قد تصدر حكمها بالإعدام على كل من يثبت خيانته.(302) وللعلم فإن الأمير لم يستطع أن يشفع لشيخه وأستاذه أحمد بن الطاهر، قاضي مدينة أرزيو من

الحكم عليه بالإعدام لما قبض عليه متلبسا بالمتاجرة مع كتيبتين فرنسيتين تابعين للجنرال بوايه في جانفي 1833[303] .

كما واجه الأمير قبيلتي الزمالة والدوائر اللتان عملتا على خرق الحصار التجاري والإقتصادي، وذلك من خلال اتفاقهما مع الجنرال دي ميشال على التحرر من سلطة الأمير ومساعدة الجيش الفرنسي بكل ما يحتاجه من مؤن للجند وعلف للحيوانات. وقد استطاع إقناع القبيلتين في بداية الأمر بضرورة الإلتحام معه من جديد، مما أدى إلى قطع هاتين القبيلتين علاقتهما التجارية مع قائد مقاطعة وهران العسكري، وهو ما تسبب في إلحاق نتائج سلبية على الجيش الفرنسي في شتى أنحاء الجزائر عامة، ومقاطعة وهران خاصة التي هدّدت حامياتها بالجوع. وقد رفض سكان القرى تموين الثكنات الفرنسية بالحبوب والمواشي.

هذا ما جعل الجنرال دي ميشال يستغل أوّل فرصة سانحة للدخول في مفاوضات مع الأمير عبد القادر بهدف رفع الحصار.

و قد دخل الأمير عبد القادر إلى المفاوضات وهو في وضعية مريحة، حيث استطاع كما أوضحنا ذلك من قبل، أن يحقق العديد من المكتسبات من خلال المفاوضات أهمهاك:[304]

- أن التجارة لا تتم إلا بموافقة الأمير عبد القادر، ولا تنفذ إلا بواسطة قناصلة. لذلك أصدر أوامره بمنع العرب من المتاجرة بالحبوب مع الفرنسيين مهما كان نوعها. وأعلن أن ممثليه هم الوحيدون المكلفون بالشراء والبيع.

كما ضمن الأمير عبد القادر تجسيد هذا الشرط من خلال إشرافه الفعلي على جميع مسلمي مقاطعته وخاصة منهم قبيلتي الزمالة والدوائر. وعليه فقد استطاع بالطرق الدبلوماسية أن يحقق وضعا مريحا أمام معارضيه في الداخل.

إلا أن صدور المرسوم الملكي في 22 جويلية 1834 والقاضي بالمحافظة على الجزائر في إطار ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا سيؤدي إلى مراجعة فرنسا للأمير عبد القادر في الكثير في القضايا أهمها:[305]

- الاعتراف بالسيادة الفرنسية.
- دفع جزية سنوية لفرنسا.
- محاصرة الأمير عبد القادر داخل إقليم وهران وتحديد منطقته شرقا بوادي الشلف.
- وضع حدٍ لاحتكار الأمير للتجارة والعمل على جعلها حرة للجميع.

➢حمل الأمير عبد القادر على عدم تصدير البضائع إلا من الموانئ التي يسُيطر عليها الفرنسيون.

ذلك أن فرنسا التي استقر رأيها على البقاء في الجزائر لم تكن تنظر بعين الرضا إلى استقلالية الأمير عبد القادر عنها المطلقة: تجارية - سياسية - إقتصادية وعسكرية.

ونتيجة لهذا التغيير في السياسة الفرنسية وخاصة مع الثنائي دروي دورلون وتريزل وسعيهما لتعديل معاهدة دي ميشال بما يتوافق مع السياسة الجديدة لفرنسا بالجزائر ونتيجة لرفض الأمير عبد القادرالتخلي عن المكتسبات التي حققها تجدّد القتال بينهما في 1835. ورغم سيطرة فرنسا على جزيرة رشقون، تلمسان وتعاملها المباشر مع الكراغلة، قبائل المخزن واتخاذهما أداة لتحقيق استراتيجيتها المتمثلة في:

➢ خنق دولة الأمير عبد القادر وذلك بحرمانها من السواحل البحرية ومن أي منفذ بحري يتيح لها الاتصال بالخارج والحصول على حاجياتها الاقتصادية والعسكرية.

➢ تشتيت الصفوف الداخلية وذلك باتخاذ الكراغلة، قبائل المخزن وبعض الاقطاعيات المحلية حلفاء لها لاستخدامها في فك الحصار التجاري الذي ضربه الأمير عبد القادر نحوها، واستخدمها مطية للتوغل نحو المناطق الداخلية.

إلا أن ما كانت فرنسا تريد الوصول إليه وما كانت عليه الظروف الدولية والداخلية تسمح به, كثيرًا ما جعلت فرنسا تعدل من خططها حتى تتلائم مع الأوضاع الجديدة. وهذا ما يستشف من الظروف المحيطة بالمفاوضات الجزائرية - الفرنسية والتي توجت بتوقيع معاهدة التافنة في ماي 1837. حيث أن هزيمة فرنسا على إثر حملتها الأولى على قسنطينة نوفمبر 1836 وإحكام الأمير عبد القادر سيطرته على المقاطعة الغربية - باستثناء المدن الساحلية المحتلة- وتوسعه إلى إقليم التيطري بعد معاهدة دي ميشال وإلحاقه للعديد من الهزائم بالجيش الفرنسي كل ذلك جعل السلطات الفرنسية تطلب الدخول في مفاوضات معه وربما تقديم تنازلات له بهدف تركيز قواتها على الجبهة الشرقية واحتلال قسنطينة التي ظلت عصيّة عليها إلى غاية هذا التاريخ.

2-3-3-10-2- **المفهوم الفرنسي للشرط العاشر**:

لم تكن فرنسا تنظر بعين الرضا للأمير عبد القادر الذي طرحت قضيته في مجلس الوزراء الفرنسي في فيفري 1835 حيث نتج عن ذلك ضرورة " مقاومة النمو السريع في قوة الأمير

عبد القادر" وعدم السماح بتنظيم " مركز فريد للسلطة في الإيالة يمكن أن تجمع القوى المشتتة ويوجهها فيما بعد ضدّنا.[306]

وعلى هذا الأساس فقد سعت فرنسا بعد 22 جويلية 1834 إلى إنهاء احتكار الأمير عبد القادر للتجارة التي ألحقت بها أضرارًا بالغة من جهة ووفرة للأمير عبد القادر عوائد كبيرة من جراء تصدير المواد الأولية. حيث وفر ذلك لخزينة بيت المال مبالغ ضخمة[307] .وبالتالي إعادة النظر في المعاهدة التي كانت تربطها بالأمير.وقد كان مصير ذلك الفشل.مما جعلها تسيطر على مصب وادي التافنة وجزيرة رشقون بعد ذلك ظنا منها أن ذلك سيلحق أضرارًا بمداخيل الأمير عبد القادر وسيؤثر على وصول الأسلحة إليه.

إلا أن هزيمتها في احتلال قسنطينة أمام قوات أحمد باي في نوفمبر 1836 وتشديد الأمير عبد القادر لحصار المدن الساحلية الخاضعة لها إضافة إلى تخوفها من قيام تحالف أو اتحاد بين أحمد باي في قسنطينة والأمير عبد القادر وكذا خشيتها من تدخل الدولة العثمانية لمساعدة أحمد باي عن طريق تونس[308] كل ذلك جعلها تنص على ضرورة المحافظة على تحديد منطقة الاحتلال وتشجع التوغل السلمي في الجزائر.

وشرحت أن هدفها لم يكن الحكم المطلق ولا الاحتلال الكلي للجزائر، وادّعت أنها تفكر قبل كل شيء في قواعدها البحرية، وفي أمن تجارتها وانتشارها وفي زيادة نفوذها في البحر المتوسط، كانت الحرب عائقا لتنفيذ هذه المشروعات ولذلك فإنها لم تقبلها إلا كوسيلة تصل بها إلى هدفها وفي أقرب فرصة ممكنة.[309]

هذا وقد كانت فرنسا حريصة على فك الحصار الذي ضربه الأمير عبد القادر حول المدن الساحلية الخاضعة للاحتلال سواء في الجزائر أم في وهران وهذا ما يستشف من نص الشرط العاشر لمعاهدة التافنة من جهة وإصرار الجنرال بيجو في لقاءه مع الأمير عبد القادر بعد التوقيع على المعاهدة على عودة المعاملات التجارية بين المناطق الجزائرية والمدن الخاضعة للقوات الفرنسية إلى ما كانت عليه قبل تجدد القتال بين الطرفين عام 1835.

إلا أن الأمير الذي كان على دراية تامة بفعالية الحصار الاقتصادي والتجاري الذي ضربه على المدن الساحلية اشترط مقابل رفع الحصار استعادة تلمسان نظرا لأهميتها الجيوسياسية. بل إنه أوقف تنفيذ الشرط العاشر من معاهدة التافنة إلى غاية مصادقة الملك لويس فليب على معاهدة التافنة[310].

2-3-3-11- **الشرط الحادي عشر**:

**"الفرنصيص يكونوا محرومين موقرين عند العرب كما العرب عند الفرنصيص بالأملاك والبلاد الذين اشتروهم الفرنصيص والذين يشتروهم في بلاد حدود الأمير يتصرفوا بهم بكل حرية وضمان والأمير يلزم نفسه أن يخلص بزيادة كلما يفسد العرب في هذا الأملاك."**

إن الملاحظات التي يمكن أن تثار في هذا الشرط هي:

➢"الفرنصيص يكونوا محرومين موقرين عند العرب": فحسب الترجمة الحرفية للأستاذ بريسني لمعاهدة التافنة المنجزة في 07 أكتوبر 1837 بباريس فإن هذه الجملة تصبح:[311] يكون الفرنسيون محميون ومحترمون عند العرب.

إلا أن النص العربي لا يحتوي على كلمة محميون (الحماية) التي أوردها الأستاذ بريسني. وإنما ينص على أن الفرنسيين يكونوا محرومين موقرين. فهل كلمة محرومين المستخدمة هنا بالعامية هي بمفهوم أنهم – أي الفرنسيون- يكونوا محرّمون أي ليسوا محلا للإعتداء والتجني من طرف العرب. أو أنها بمفهوم محترمين من طرف العرب؟

بالنظر إلى ما سيأتي بعد هذه الجملة " بالأملاك والبلاد الذين اشتروهم الفرنصيص" قد يفهم أن معنى كلمة "محرومين" التي وردت في النص العربي لمعاهدة التافنة هي بمعنى "محميون" أي أن الفرنسيون الذين يعيشون في المناطق الخاضعة للأمير عبد القادر سيكونوا تحت حمايته ويكونوا محل احترام وتوقير. وهذا ما ذهب إليه الكولونيل اسكوت: " تضمن حرمة الفرنسيين ويحترمون عند العرب"[312].

➢"بالأملاك والبلاد" فحسب الأستاذ بريسني فهي الممتلكات والأراضي التي اشتراها الفرنسيون في المنطقة العربية.

➢"والذين يشتروهم في بلاد حدود الأمير" فهي حب بريسني تلك الممتلكات والأراضي التي يمكن أن يشتريها الفرنسيون في المنطقة العربية الخاضعة للأمير عبد القادر.

➢"يتصرفوا بهم بكل حرية وضمان" وتعني حسب بريسني أن الممتلكات والأراضي التي اشتراها أو سيشتريها الفرنسيون في المنطقة العربية الخاضعة للأمير عبد القادر أن يتصرفوا فيها بكل حرية وأنها تكون مضمونة لهم.

➢" والأمير يلزم نفسه أن يخلص بزيادة كلما يفسد العرب من هذا الأملاك" وتعني أن الأمير يلتزم شخصيا بالتعويض بفائدة عن أي خسارة قد يتسبب فيها العرب إزاء هذه الممتلكات.

أما الملاحظة العامة حول نص هذا الشرط فهي:

➢ أن التعبير ركيك جدًا وهذا ما يؤكد الفرضيات التي سقناها سابقا بخصوص الترجمة الركيكة، المبهمة كما هو الشأن في كلمة " محرومين".

➢ إن النص الذي أورده الأمير محمد بن عبد القادر[313] يختلف عن النص العربي الذي أورده مارسيل إيمريت. من حيث المتسبب في إتلاف أو فساد هذه الممتلكات وهذا من خلال ما يلي:

❖إن نص مارسيل إيمريت ينص على: "كلما يفسد العرب في هذا الأملاك."

❖نص الأمير محمد بن عبد القادر ينص: "الذي تحدثه النوائب فيها."

ونحن لا نظن أن الأمير عبد القادر يلتزم بالتعويض عن الخسائر التي تلحق بممتلكات الفرنسيين من جراء النوائب. وعليه فإننا نرى أن نص مارسيل إيمريت هو الأقرب للعقل والمنطق. ولعل نص الكولونيل اسكوت يؤكد ذلك: "ويلتزم الأمير بتعويض كل خسارة يلحقها العرب بهذه الأملاك." [314] وهو ما أورده شارل هنري تشرشل[315].

➢ إن النص الذي أورده مارسيل إيمريت يتكلم عن الممتلكات والأراضي «الأملاك والبلاد" أما نص الأمير محمد بن عبد القادر فهو لا يبين نوع هذه الأملاك حيث ينص على "وكل ما تملكته أو تتملكه الفرنسوية من الأملاك في بلاد العرب."

أما النص الذي أورده شارل هنري تشرشل فهو ينص على: "الأسلحة والأملاك".

وعليه فإن عبارة مارسيل إيمريت تنص صراحة على الأملاك والأراضي أما عبارة محمد بن عبد القادر فهي غامضة "ما تملكته أو نتتملكه" في حين عبارة تشرشل واضحة: "الأسلحة والأملاك".

أما النص الذي أورده الكلونيل اسكوت فهو ينص على: "والأملاك التي اشتراها الفرنسيون" وعليه فإن هنري تشرشل هو الوحيد الذي انفرد بذكر "الأسلحة." وهذا ما لم يرد في الترجمة الحرفية للأستاذ بريسني ولا في النص الذي أورده الأميرمحمد بن عبد القادر ولا شارل هنري تشرشل ولا الكلونيل اسكوت.

2-3-3-11-1- **المفهوم الجزائري للشرط الحادي عشر**:

لقد عامل الأمير عبد القادر الفرنسيين الذين دخلوا إلى المناطق التابعة له سواء كمسافرين أو متعاونين أو فارين أو أسرى حرب بكل احترام وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية التي نصت على حسن معاملة البشر وكفالة حقوقهم المادية والمعنوية والتمييز بين من دخل بلاد المسلمين بنوايا حسنة وبين المعتدين. ذلك أن الإسلام قد حدّد العلاقة بين المسلمين بعضهم مع بعض، وفيما بينهم وبين غيرهم من الأمم المختلفة. ولما كان السلم هو الحالة الأصلية التي تهيء للتعاون والتعارف وإشاعة الخير بين الناس عامة فإنه اعتبر غير المسلمين إخوانا في الإنسانية يتعاونون مع المسلمين في خيرها العام، أما إذا امتدت يد العدوان لدار الإسلام فإنه يؤذن لمسلمين أن يردوا العدوان بالعدوان إقرارًا للسلم وإقامة للقسط. (316)

وبناءً على ذلك فإن عبد القادر أمير المؤمنين العارف بشرع الله العالم بتفاصيله كان حريصا على الالتزام بالضوابط الشرعية في علاقته مع فرنسا كدولة ورعاياها كبشر ضمن لهم الشرع الإسلامي حقوقا سواء في حالة السلم أو في حالة الحرب وهذا ما التزم به الأمير من خلال معاهدة دي ميشال 1834 التي نصت في مادتها السادسة:(317)

"كل أروبي سيعطي، إذا رغب في السفر داخل البلاد، جواز سفر موقعا عليه من ممثلي الأمير ومصدقا عليه من القائد العام، حتى يجدوا المساعدة والحماية في كامل الإقليم." مقابل اِلتزام فرنسا باحترام دين وعادات العرب في المادة الثانية. (318)

أما بالنسبة لمعاهدة التافنة 1837، فإنه نتيجة لتضارب اقتراحات الجنرال بيجو مع اقتراحات الأمير عبد القادر في جولة المفاوضات التي سبقت التوقيع على المعاهدة والتي حاول من خلالها الجنرال بيجو فرض شروط على الأمير بناء على تعليمات الحكومة الفرنسية وهي:(319)

- الاعتراف بالسيادة الفرنسية.
- تحديد منطقة نفوذه بنهر الشلف.
- دفع جزية لفرنسا.
- تسليم الرهائن كعربون وتنفيذ أي معاهدة مستقبلة يمكن الاتفاق عليها.

ونظرا لرفض الأمير عبد القادر لهذه الشروط وإبلاغه للجنرال بيجو أنه مستعد للحرب بدل القبول بهذه التنازلات وأنه لن يرضى بوضع أدنى من الوضع الذي اعترفت له به معاهدة دي ميشال. فإن عمليه اليهودي ابن درّان فاوض الجنرال بيجو في إقليم التيطري مبديا له أن الأمير

عبد القادر لا يمكنه أن يتنازل على المسلمين الذين "سلموا إليه أرواحهم وأموالهم" وأن على فرنسا أن تعدل عن هذه الشروط وتجعل الصلح مبنيا على شروط تجارية في المدن التي بيدها وتعرض عمّا سواها.

وقد اقترح ابن درّان على الجنرال بيجو بموافقة الأمير مقابل ذلك تنازل الأمير عبد القادر لفرنسا عن سهل متيجة باستثناء البليدة وضمان المزارع والممتلكات التي يمكن أن يكون الفرنسيون قد امتلكوها بهذا السهل وستكون لهم كامل الحرية في التمتع بها.(320)

ثم إن الأمير عبد القادر الذي كان حريصا على استرجاع جزيرة وشقون وتلمسان بهدف ضمان اتصالته بالخارج عن طريق البحر والبر كان يرى أن التنازل عن سهل متيجة ما هو إلا إجراء مؤقت ريثما يكمل بناء الدولة وريثما يحقق عناصر القوة التي بفضلها يستطيع أن يجلي قوات الاحتلال نهائيا عن الجزائر.

وبناءً على ما سبق فقد عومل الفرنسيون في المناطق التابعة للأمير عبد القادر بكل احترام كما التزم عبد القادر بضمان أمنهم وسلامتهم ومعاقبة كل من أخلّ بهذا الالتزام. وهذا ما أكدّه للملك لويس فليب بعدما ساءت العلاقات الجزائية الفرنسية على إثر محاولة الجنرال فالي الحاكم العام للجزائر تعديل معاهدة التافنة بقوله:(321)

"... أنا الذي بالرغم من الخصومة بيننا سهلت وصول كل منتوجات بلادي إلى أسواقكم، أنا الذي أحطت نفسي بالأروبيين لكي أبعث الحياة في الصناعة، والذي أصدرت أوامري الصارمة بأن تجاركم وحتى رجال العلم منكم لا يسمح لهم فقط بالسفر في أمن متناه خلال بلادي بل أمرتُ أن يستقبلوا ويعاملوا بكرم وحسن ضيافة."

أما الأسرى فقد حرّم الإسلام سوء معاملتهم والتنكيل بهم، فضلا عن قتلهم وقد وضع في معاملتهم قاعدة إنسانية فاضلة: [**فإمَّا منًّا بعدُ وإمَّا فداءً** ](322) وجعل إطعامهم من صفات الأبرار المقربين إلى الله: [ **ويطعمون الطعام على حبّه مسكينًا ويتيما وأسيرًا**](323) لذا فقد سعى الأمير عبد القادر إلى نشر روح المعاملة الطيبة اتجاه الأسرى. وهذا من خلال كسوتهم وإطعامهم بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك فمكّنهم من تلبية حاجاتهم الروحية. حيث كتب في هذا الإطار إلى أسقف الجزائر السيد دبوش Dupuch ما يلي:

" ... أرسل قسيسا في معسكري.. وسوف يصلي يوميا بالمساجين، ويواسيهم ويتراسل مع عائلاتهم وبذلك يكون واسطة في الحصول لهم على النقود والثياب والكتب وبعبارة أخرى كل

ما قد يحتاجونه أو يرغبون فيه مما نخفف عنهم شدة الأسر، وكل ما سوف نطلبه منه، عند وصوله لدينا، أن يعد وعد شرف لا يتغير بأن لا يتعرض في رسائله إلى الحديث عن معسكراتي وحركاتي العسكرية."[324]

بل إن الأمير عبد القادر لما تعذر عليه توفير المأكل للأسرى في إحدى الفترات الصعبة لجأ إلى إطلاق سراحهم جميعا دون فدية أو مقابل، بل إنه أمر بمرافقتهم إلى المراكز الأمامية حيث سلموا إلى رفاقهم وهم مندهشون من هذا التصرف الكريم[325].

أما بخصوص المتعاونين والفنيين الفرنسيين الذين وقعوا عقودًا مع الأمير عبد القادر بإذن من الحاكم العام للقيام ببعض الأعمال في المدن الأربعة التي كان بصدد بنائها وكان الاتفاق يقتضي أن يحصل كل منهم على 3000 فرنك. لكن الحرب استؤنفت قبل أن تنتهي عقودهم، بل إن حوالي نصف العمل ما زال لم ينته فطلبوا الإذن لهم في العودة، فإن عبد القادر لم يعطهم رخصة العودة فقط، بل إنه أعطاهم عهد الأمان وحامية ترافقهم وسط القبائل التي كانت مسلحة وتنادي بصوت عالٍ بالدم الفرنسي. وفي الحدود تسلم الفنيون الفرنسيون كل الحساب المتفق عليه. وبذلك تسلموا من السلطان حساب عمل هم في الواقع لم ينتهوا منه[326].

من خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن الطرف الجزائري الذي استطاع استرجاع جزيرة رشقون وتلمسان والمشور بناءً على الشرط التاسع من معاهدة التافنة كان قد التزم بالمقابل بالتنازل عن سهل متيجة وضمان المزارع والممتلكات التابعة للفرنسيين بهذا السهل. كما أنّه تعهد بالتعويض عن أي خسارة قد يتسبب فيها العرب إزاء هذه الممتلكات.

كما أنه ضمن للمسلمين الذين اضطروا للبقاء في المدن الخاضعة لفرنسا الأمن والحماية والاحترام لعاداتهم ودينهم في الوقت الذي كان فيه حريصا على خروجهم من هذه المناطق إلى المناطق التابعة له انطلاقا من قناعات دينية وضرورات استراتيجية.

### 2-3-3-11-2- **المفهوم الفرنسي للشرط الحادي عشر**:

يندرج المفهوم الفرنسي لهذا الشرط وفقا للأهداف غير المعلنة وغير الرسمية لفرنسا خلال هذه الفترة فإذا كان الفرنسيون يسمون الفترة الواقعة بين 1830-1834 عهد التردد نظرًا لانشغال باريس بمؤتمراتها الثورية ومناوراتها الدبلوماسية في أروبا تاركة للجيش الفرنسي الحرية الكاملة في الجزائر في معالجة الوضع بالطريقة التي يراها مناسبة فإنها اعتبرت الجزائر بعد قرار 22 جويلية 1834 "أرض فرنسية" حيث قسمتها إلى ثلاثة ولايات تحت

مراقبة الحاكم العام تماما مثلما كان الحال في فرنسا.[327] وعليه فإنه في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تفاوض الأمير عبد القادر في الغرب وأحمد باي في الشرق فإنها كانت تعمل بخطى مدروسة على تدعيم وجودها الدائم في الجزائر دون إثارة القوى الخارجية وعلى رأسها بريطانيا والدولة العثمانية. وهذا ما أكّده وكيل الأمير عبد القادر اليهودي عمرو مردخاي لدى الجنرال دي ميشال حيث جاء في رسالة له وجهها إلى ميلود بن عراش وزير خارجية الأمير في أواخر سنة 1834 ما يلي:"إن هذه الأمة (الفرنسية) تسير ببطء ولكن بخطى ثابتة. وأنت قد تعتقد أنها نائمة، ولكنها في الحقيقة متناومة، وإذا لم يأخذ الأمير حذره، فسوف يقع ضحية لثقته. وأنه لمن مصلحته أن يحبط خطط هذه الأمة بعقد معاهدة معها."[328]

ثم إن فرنسا التي كانت تتذرع بقضية المروحة منذ 1827 كانت قد عقدت العزم على ضرورة الاحتفاظ بالجزائر بعد احتلالها وتحويلها إلى مستعمرة لتصدير الفائض البشري واتخاذها قاعدة للتوسع الاستعماري في القارة الإفريقية وهذا ما عرضه وزير الحرب الذي اقترح على الملك: "اغتنام الورطة التي كانت تتخبط فيها انجلترا يومئذ لغزو الدولة الجزائرية ولفرض الحكم الفرنسي في القارة الإفريقية." [329]

أما العالم بأصول الرأسمالية النامية سيسمندي فقد عبّر عن المطالب التي استوجبها الاستعماريون بقوله: أنهم لم يكتفوا بالحصول على ما كانوا يطالبون به في النقط المتنازع فيها، بل كان قصدهم غزو البلاد: "لا نكتفي بغزو المملكة الجزائرية، بل نجعل منها مستعمرة وقطرًا جديدًا يسمح لنا بنقل الفائض من سكان فرنسا، ونشاطه إليه." [330]

وفي الوقت الذي وصفت فيه فرنسا الحملة الإفريقية كحملة عقوبة للسلطات البريطانية وأنه ليس لها نية في الامتداد إلى أبعد من ذلك فإن الماريشال جيراررئيس الوزارة يومها أكد منذ 12 نوفمبر 1830 بعد تسلم أوامر الملك أنه أعلم الجنرال كلوزيل قائد جيش إفريقيا أن "الحكومة الفرنسية عزمت على الاحتفاظ بالجزائر لفتح أراضٍ واسعة للفائض من سكانها ولتسويق إنتاج مصانعنا." [331]

أما الحكام العامون الذين عينتهم فرنسا بالجزائر وعلى رأسهم كلوزيل فقد كان من أنصار استيطان الجزائر وجلب المعمرين واستغلال اليد العاملة الجزائرية في إنجاز المشاريع الزراعية. وهذا ما صرّح به في البرلمان الفرنسي أثناء مناقشة ميزانية 1835 بقوله: "لكي نعوّض عن تكاليف الاحتلال، وجعل الاحتلال غير مضرٍ بنا اقتصاديا، يجب أن نستعمر هذه البلاد، والمنتجات الاستعمارية لا تكلف في الجزائر إلا ثلثي ما تكلفه في أمريكا، لأن اليد

العاملة العربية لا تكلّف شيئا على الإطلاق، بينما يكلف العبد الأسود في أمريكا خمسة آلاف فرنك، مضافا إليها نفقات سنوية تبلغ 100 ألف فرنك." [332]

أما الحاكم العام فالي فقد كان لا يؤمن بالاستعمار المحدود النطاق وإنما كان يميل إلى بسط السيطرة الفرنسية على جميع أطراف البلد. وذلك باعتماد سياسة الهجوم قصد تحقيق الاحتلال العسكري الذي بحسب نظره يجب أن تقوم على مرحلتين وهما:[333]

- **المرحلة الأولى:** تستهدف احتلال المدن الداخلية الكبيرة في المملكة وفي مقدمتها المدية ومليانة، وتأمين المواصلات بينهما وبين الموانئ البحرية الواقعة تحت الاحتلال: وهران ومستغانم.
- **المرحلة الثانية:** اتخاذ هذه المدن بدورها، قواعد تنطلق منها عمليات لاحتلال المواقع والمدن المجاورة لها. وطرد قوات المقاومة تدريجيا من الشواطئ والتل ودفعها إلى الصحراء.

وعليه فإن فرنسا التي كانت تتفاوض مع الأمير عبد القادر من جهة كانت قد منحت عهود ضمنية نحو الفلاحين المعمرين وأرباب الصنائع والرأسماليين الذين سمحت لهم بالإقامة في الوطن مخترقة بذلك العهود التي أعطتها السلطة الجزائرية المرة بعد الأخرى. ففي سنة 1837 أي في السنة التي أمضت الحكومة الفرنسية مع الأمير عبد القادر عهد التافنة بعد عهد دي ميشال كان عرض دواعي منح الاعتمادات للجزائر أمام البرلمان سنة 1838 قد قدّم اقتراحا "لمطاردة ولإبادة الأهالي" من هذا نفهم أن المفاوضات التي أجرتها حكومة جويلية لا تمثل لديها إلى ذرائع تتوصل بها لفتح باب الاعتداءات. [334]

وعليه فإن الطرفين الجزائري والفرنسي كان كل منهما يرى في هذه المعاهدة محطة في ترتيب الأوضاع الداخلية لكل منهما: فالأمير عبد القادر كان يرى أن المعاهدة ما هي إلى هدنة تسمح له باستكمال بناء دولته وإقامة مؤسساتها وتنظيم جيشه بهدف إجلاء المستعمر في المراحل اللاحقة نهائيا من الجزائر بعد تشديد الحصار على المدن الواقعة تحت سيطرته وإقامة فراغ بينه وبين المناطق الداخلية وهذا ما تمّ شرحه.

أما فرنسا فقد كانت ترى أن هذه المعاهدة تتيح لها فرصة للتفرغ في الناحية الشرقية للقضاء على أحمد باي ريثما تتفرغ للأمير عبد القادر لاحقا باعتباره العمود الفقري الذي تدور حوله عناصر القوة في الجزائر "وباعتباره العقبة في طريق نشر الحضارة الأوربية في الداخل بين

القبائل"[335] وفي انتظار توفير الشروط المادية واللوجستية لاستكمال احتلال كامل الجزائر فقد عملت على ضمان أملاك الفرنسيين ومزارعهم كخطوة نحو تحقيق الاستيطان واتخاذ هذه الفئة قاعدة للتوغل نحو المناطق الداخلية لاحقا بالتعاون مع حلفائها الإقطاعيين الذين جندوا أنفسهم لخدمة مصالح فرنسا بالجزائر باعتبار ذلك ضمانا لاستمرار مصالحهم وامتيازاتهم الموروثة منذ العهد العثماني.

2-3-3-12- **الشرط الثاني عشر: " المذنبين اعني القتلة قاطع الطريق والذين يحرقون الأملاك أو غيره يردون من الجيهتين."**

إن الملاحظات التي يمكن ذكرها حول هذا الشرط هي:

- التعبير العامي الركيك حيث كان من المفروض استخدام أسلوب الجمع بعد كلمة "القتلة" لتصبح الجملة: القتلة قطّاع الطرق.
- نفس الملاحظة بالنسبة للجملة التي ورد فيها: "والذين يحرقون الأملاك أو غيره" كان من المفروض أن يستعمل أسلوب المؤنث وليس المذكر لتصبح الجملة "والذين يحرقون الأملاك أو غيرها".
- أما آخر كلمة في هذا الشرط "الجيهتين" فالمقصود بها "الجهتين" أي الطرف الجزائري ممثلا في الأمير عبد القادر والطرف الفرنسي ممثلا في السلطات الفرنسية بالجزائر تحت إشراف ومراقبة الحاكم العام.

2-3-3-12-1- **المفهوم الجزائري للشرط الثاني عشر**:

لقد سعى الأمير عبد القادر إلى بناء دولة جزائرية تستمد قوانينها من الشرع الإسلامي هدفها تحقيق الأمن في ربوع هذه الدولة بعد انهيار السلطة المركزية التركية عام 1830 مما أدى إلى انتشار أعمال الفوضى والاضطراب والسطو على ممتلكات الناس وقطع الطريق أمام المسافرين.

وعلى هذا الأساس أعلن عبد القادر منذ مبايعته بالإمارة في نوفمبر 1832 برنامجه والمتمثل في توحيد كلمة المسلمين و"منع الفرقة بينهم، وتوفير الأمن العام إلى كل أهالي البلاد، ووقف كل الأعمال غير القانونية التي يقوم بها الفوضويون ضد المسلمين، وصدّ وطرد العدو الذي اعتدى على بلادنا مريدًا أن يغلّ أعناقنا بقيوده." [336]

ذلك أن الأمير كان على علم بأن توحيد الجهود وتركيزها في اتجاه هدف واحد ألا وهو طرد المحتل الأجنبي لا يكون لها أي فعالية ما لم تكن الجبهة الداخلية قد وطّدت نفسها على تجميع جميع عناصر القوة لتوجيهها نحو غاية مشتركة ألا وهي إجلاء المحتل عن البلاد. ولا يكون ذلك ممكنا إلا إذا تم القضاء على عوامل الهدم الداخلي ولعل أهمها هو تحقيق السلم الاجتماعي، وهذا ما شهدته الجزائر بعد الغزو الفرنسي عام 1830. حيث عمت الفوضى والاضطرابات داخل البلاد وازدادت انتشارا بعد سقوط حكومة الداي وتعرض الناس للسلب والنهب على يد قطاع الطرق وهذا ما جعل الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر يتنبه له ويدعو إلى مقاومته عندما اتصل به رؤساء القبائل والمرابطون وأعيان منطقته (سهل غريس) حيث قال: "...منذ عدة شهور وأنا أحاول، كما تعلمون، أن أحافظ على الأقل على درجة ما من النظام وسط الفوضى العامة التي تسود الآن، ولكن جهودي القصوى لم تقدر سوى على إنقاذ عدد قليل من الضعفاء والمشردين من أيدي أناس قساة غلاظ ... إذا استمرت الأمور على ما هي عليه الآن فإنها ستحطم كل طاقاتنا تحطيما. فأواصر المجتمع تنحل. وكل فرد قد رفع يده في وجه جاره. وشعبنا، الذي أرخى العنان لغرائزه الرذيلة، قد أصبح يستهتر يوميا بقوانين الله والإنسان. وفي نفس الوقت فإن النكبات التي تهددنا من الخارج لا تقل خطرًا عن ذلك الذي ينهشنا من الداخل. فهل سنستنجد بالفرنسيين ؟ إن ذلك غير ممكن، وإن الاستسلام إليهم، فما بالك بالاستنجاد بهم، يعتبر خيانة لواجبنا نحو إلهنا ووطننا وعقيدتنا."[337]

بل إن الشيخ محي الدين كان يرى أنه من الحماقة الانتصار على فرنسا ما دامت الجبهة الداخلية غير متماسكة حين قال:

"ولكن الفرنسيين أمة محاربة، قوية العدد، واضحة الغنى، تشتعل حبا في الاحتلال، وما ذا لدينا نحن من قوة نصدّهم بها ؟ إن القبائل على خلاف مع بعضها. وزعماء البلاد شرهون متآمرون ضدّ بعضهم ولا يصارعون إلا من أجل الثروة الشخصية. أما الدّهماء التي رمت عنها كل قناع فبعضها قد أغنى نفسه بالنهب، وبعضها الآخر لا يكاد يجد قوت يومه. فالطرفان غير متعادلين، وأمام هذه الحالة فحتى تصور نجاح المعركة مع الكفار يعتبر حماقة، أما محاولة المعركة نفسها فهو جنون." [338] ويختم الشيخ محي الدين أن الحل هو في إقامة نظام وأنه "لا يمكن أن يواجه (الملك الفرنسي) بفاعلية إلا ملك مثله على رأس دولة محكمة النظام، يملك خزانة ضخمة مليئة، ويقود جيشا تام الانضباط..." [339]

نتيجة لما سبق ذكره ونتيجة لما آلت إليه أوضاع البلاد من فوضى واضطراب فقد سعى الأمير عبد القادر إلى "قطع شأفة شياطين الإنس، أهل الأذاية: كالمحاربين وقطاع السبل وأهل الغيلة والسرقة وغيرهم... من هذا القبيل ليتم بذلك أمره."[340]

كما سعى إلى توجيه قدرات وطاقات شعبه نحو الغاية الأسمى خلال هذا الظرف العصيب ألا وهي تطهير الجزائر من الوجود الفرنسي الذي استولى على المدن الساحلية لاتخاذها مرتكزا للتوغل نحو المناطق الداخلية ومنها إلى كامل أرجاء الجزائر.

على أن المحادثات التي بدأت بين الأمير عبد القادر والجنرال دي ميشال كانت تدور حول العديد من القضايا: من بينها تأمين الطرق وضمان الممتلكات ومعاقبة المجرمين المتسببين في ذلك بهدف "الحفاظ على الاتحاد والصداقة التي يجب أن تكون بين شعبين حكم عليها القدر أن يعيشا تحت نفس السلطة." [341]

وعلى هذا الأساس فقد اشترط الأمير عبد القادر من بين ما اشترط على الجنرال دي ميشال ما يلي: "يلتزم الجنرال، بترجيع كل من يهرب إليه من العرب مقيَّدًا !! مع أنه لا تكون له سلطة على المسلمين، الذين يحْضرون عنده، برضاء رؤسائهم."[342]

كما اشترط الجنرال دي ميشال من بين ما اشترطه على الأمير:"إن العرب تلتزم بردِّ من يهرب من الفرنساوية إليهم."[343]

وبناءً على ذلك اقترح الجنرال دي ميشال وضع صك هدنة واحد تحرر فيه مطالب الأمير بالخط العربي ومطالب الجنرال بالخط الفرنسي حيث ظهرت معاهدة "دي ميشال" 26 فيفري 1834 والتي أثارت فيما بعد كثيرا من الصعوبات والتعقيدات، حيث نص البند الخامس من هذه المعاهدة على ما يلي:

" تلتزم العرب، بإرجاع كل من يفرُّ إليهم، من العسكر الفرنساوي، ويلتزم الفرنساويون، بتسليم كل من يفرُّ إليهم، من أهل الجرائم، الهاربين من القصاص، إلى وكلاء الأمير، في المدن الثلاث."[344]

وقد كان لتوقيع هذه المعاهدة الأثر الكبير في توجه الأمير عبد القادر على استكمال بناء الدولة وتنظيم الجيش والقضاء على الفوضى والاضطراب وقطع دابر قطاع الطرق وذلك بتأمين الطرقات وضمان الممتلكات ومعاقبة المجرمين المتسببين في ذلك. وقد كان لذلك الأثر الكبير في استتباب الأمن حيث تمتعت الأقاليم التابعة للأمير عبد القادر بالهدوء الكامل. كما

تعزّز الشعور بالأمن إلى درجة أنه أصبح بإمكان "الفتاة أن تنتقل في طول البلاد وعرضها حاملة سلة من الجواهر على رأسها دون خوف من الإزعاج." (345)

وقد كان ذلك إيذانا ببدء عهد جديد بعد سقوط الحكومة المركزية عام 1830. حيث أصبح للجزائريين وخاصة في المنطقة الغربية نواة دولة ونظام يقودها أمير هدفه طرد المحتل الأجنبي وتحقيق السلم والأمن الداخلي وذلك بضمان الأملاك وتأمين الطرقات والقضاء على كل متسبب في إثارة الأمن الداخلي. وهذا ما جعل الكثير من القبائل والأقاليم تتطلع لأن تكون جزءً من هذه الدولة لذا فقد أرسل سكان المدية ومليانة وهما أهم مدن إقليم التيطري وفدًا للأمير عبد القادر راجين منه أن يفعل في إقليمهم ما فعله في إقليم وهران.

على أن الأميرالذي اتخذ القرآن مرشدا وقانونا لم يكن ليقبل بإعادة الهاربين لفرنسا بعد اعتناقهم الإسلام وبعد أن قرّروا العيش مع العرب. كما أنه أوضح للجنرال الفرنسي أنه لا سلطة له على المسلمين الذين يحضرون إليه برضاء رؤسائهم. (346)

وبعد استدعاء الجنرال دي ميشال واستبداله بالجنرال تريزل فقد حاول هذا الأخير تعديل معاهدة دي ميشال بما يضمن حصر الأمير بوادي الشلف شرقا وإجباره على اعترافه بالسيادة الفرنسية وإلغاء احتكاره للتجارة وذلك بضمان حرية التجارة للطرفان الجزائري والفرنسي. ولما كان الأمير عبد القادر على علم بالتطورات التي كانت تحدث في الطرف الفرنسي وصعوبة دخول فرنسا في حرب جديدة معه خلال تلك الفترة نظرًا لاستحالة مد الحاكم العام بوسائل مادية إضافية فقد دخل الأمير عبد القادر إلى إقليم التيطري عام 1835 رغبة " في توطيد الأمن وتأمين سلامة المسافرين."(347)

كما أنه وافق على تعديل معاهدة دي ميشال بما يضمن له الاحتفاظ بالأقاليم الخاضعة له وعلى رأسها إقليم التيطري على أن تبقى المدن الخاضعة للاحتلال تحت الحكم الفرنسي كما أنه رأى أنه من الضروري توضيح المادة التي يتعهد فيها الطرفان بأن يعيد كل منهما إلى الآخر اللاجئين من رعايا الطرف الثاني. إذ أن الأمير عبد القادر يعتبر السكان الذين يهربون من سلطانه ويخرجون عن طاعته من الهاربين.

ويمكن إرجاع موافقة الأمير عبد القادر بتعديل معاهدة دي ميشال وخاصة ما تعلق بها من إعادة اللاجئين من رعايا الطرف الثاني على بداية التحالف بين قبائل المخزن والسلطات الاستعمارية بعد رحيل الجنرال دي ميشال. ذلك أن سياسة التقارب التي انتهجها تريزل في المقاطعة الغربية بعض قبائل المخزن قد نقضت معاهدة دي ميشال ذلك أن الأمير لم يكن ليقبل

خضوع رعيته للحماية الفرنسية وأنه لا يستطيع مخالفة الشرع الإسلامي في التخلي على قبائل الدوائر والزمالة[348].

وبقدوم الجنرال بيجو فقد دخل الطرفان الجزائري والفرنسي في مفاوضات توصلا فيها إلى إعادة إحياء البند الخامس من معاهدة دي ميشال والقاضي بإعادة كل طرف للآخر للمجرمين ويعتبر هذا الشرط نصرًا للأمير عبد القادر الذي ما انفك يكرر لزعماء وقادة الاحتلال الفرنسي بضرورة خضوع المسلمين لسلطته انطلاقا من الشريعة الإسلامية التي لا تسمح بخضوع المسلم لسلطة غير السلطة الإسلامية التي يمثلها الأمير عبد القادر باعتباره ناصرًا للدين ً وأميرا للمؤمنين.

ولا يمكن فهم هذا الشرط بمعزل عن الاتفاق السري الذي أبرمه الأمير عبد القادر مع الجنرال بيجو والقاضي بطرد زعماء الزمالة والدوائر مقابل منح الأمير عبد القادر للجنرال مبلغ 100 ألف بوجو.وهذا ما سوف نتعرض له لاحقا.

وعموما فإن الطرف الجزائري من خلال الشرط الثاني عشر لمعاهدة التافنة قد ضمن إعادة جميع الفارين والمجرمين للأمير عبد القادر وهذا ما يعزز مكانته لدى الأقاليم والمناطق ويزيد في نفوذه من جهة أمام الشعب الجزائري. كما أن هذا الشرط قد أشار بوضوح إلى إعادة المجرمين الفارين من العقاب وهذا ما جعل الكثير من هؤلاء يبحثون عن مصادر للرزق بعيدًا عن أعمال السرقة وقطع الطريق. وذلك بالإنخراط في صفوف جيش الأمير عبد القادر سواء في الجندية أو في مصانع الذخيرة والسلاح أو في البناء وأعمال التجارة... وهذا ما يعني أن الأمير عبد القادر الذي سعى إلى القضاء على الفوضى والاضطراب وتحقيق الأمن الداخلي منذ توليه الإمارة عام 1832، فإنه وإن كان قد ضرب بيد من حديد قطاع الطرق والسارقون والمخربون فإنه من جهة أخرى أوجد البديل لهذه الأعمال التي كانت تعتبر مصدر رزق بالنسبة لفئة معينة. وهذا شيء طبيعي ومألوف في ظل ضعف السلطة المركزية أو غيابها وهو الشيء الذي عرفته الجزائرفي أواخر العهد العثماني ومنذ 1830 تاريخ سقوط الحكومة المركزية.

2-3-3-12-2- **الفهم الفرنسي للشرط الثاني عشر**:

إذا كان الطرف الجزائري قد سعى إلى القضاء على الفوضى والاضطراب الذي عرفته الجزائر بعد سقوط حكومة الداي 1830 بهدف إقامة النظام وتحقيق التماسك الداخلي باعتباره شرط أكيد لتجميع وتوجيه جميع عناصر القوة لطرد المحتل الأجنبي. فإن الطرف الفرنسي رأى في هذا الشرط ضمانا له من الهجمات المتواصلة على حصونه ومدنه من قبل بعض القبائل

والعناصر غير المنضبطة والتي كانت تقض مجضع السلطات الاستعمارية، إضافة إلى حرية النقل والتنقل والتجارة بالنسبة للطرفين في كل أنحاء البلاد المحتلة أو التابعة لسلطة الأمير.[349]

ورغم أن فرنسا قد سعت إلى بسط نفوذها وسيطرتها على كامل القطر الجزائري إلا أنها انتهجت في سبيل تحقيق ذلك سياسة الاحتلال المحدود النطاق والمتمثل أساسا في احتلال المدن الساحلية وإحاطتها بمناطق آمنة مع ترك بقية الأراضي غير المحتلة وخاصة في المناطق الداخلية للأهالي الذين تحاول السلطات الفرنسية تنظيم علاقات تجارية معهم. وهذا خلال المراحل الأولى من الاحتلال في انتظار بسط السيطرة الاستعمارية في المستقبل على البلد كله[350].

ولتحقيق ذلك - سياسة الاحتلال المحدود النطاق - كان لابد من ضمان طرق الاتصال والمواصلات بين المدن الساحلية الواقعة تحت الاحتلال والمناطق الداخلية التابعة للأمير عبد القادر. بهدف ضمان تدفق السلع والمؤونة على المدن الساحلية التي كانت تعاني من وطئة الحصار الذي ضربه الأمير عبد القادر بإحكام عليها مما تسبب في مشاكل تموين حادة لحقت بهذه المدن مما جعل الفرنسيين سواء في وهران أو في التافنة لا يستطيعون الحراك إلا في فرق كبيرة. وفي هذه الحالة كانوا يحتاجون إلى تموين ضخم وحيوانات تحمل الأثقال ووسائل للنقل. وكان أهل الدوائر والزمالة، طلبا للأمن تحت حصون وهران، يعيشون على مؤونة مقترة يتصدق بها عليهم حاموهم من حين لآخر. أما في تلمسان فإن كافينياك كان يشتري القطط لمائدته بمبلغ أربعين فرنك للقط الواحد[351].

وبناء على ما سبق فقد أصبحت الحاميات الفرنسية تعيش ظروف صعبة نتيجة لهذا الحصار من جهة وللهجمات الجزائرية المنظمة وغيرها من الهجمات التي لم تكن مؤطرة مما ألحق خسائر بصفوف فرنسا حالت دون تحقيق سياسة الاحتلال المحدود النطاق خلال هذه الفترة، بل إن العديد من الأصوات في البرلمان الفرنسي نادت بجلاء فرنسا من الجزائر، وعلى رأسها النائب بسكاتوري الذي استطاع أن يوسع تيار المعارضة للإحتلال وزاده قوة بانضمام عدد كبير من النواب إليه. [352]

ولم تتحسن أوضاع الحاميات الفرنسية رغم دخول القوات الفرنسية إلى عاصمة الأمير معسكر وتلمسان وبسط سيطرتها على جزيرة رشقون، حيث ظل الأمير عبد القادر رغم كل ذلك سيد الميدان. وهذا ما جعل الجنرال بيجو يدخل في مفاوضات مع الأمير وهو في موقع

ليس بأفضل من الأمير مما جعله رغم التعليمات التي زودتها به حكومته يتنازل على الكثير منها وعلىرأسها[353]:

- ➢ الاعتراف بالسيادة الفرنسية.
- ➢ تحديد منطقة نفوذه بوادي الشلف.
- ➢ دفع الجزية لفرنسا.
- ➢ تسليم الرهائن كعربون.

وقد كان للأوضاع السائدة بالجزائر في أواخر 1836 الأثر في تغيير فرنسا للمنهج ذلك أن الحرب كما نادى بذلك بروصون Bresson (الجنرال بروصون القائم بأعمال الحاكم العام نتيجة انشغال دامرمون بفتح قسنطينة) هي كل ما هو مخالف لمصالحنا وأن السلم وحده كفيل بخدمتها"[354] كما أن إبرام معاهدة سلام مع الأمير عبد القادر من شانها أن تضع" نظام الاحتلال المحدود النّطاق" على المحك ذلك النظام الذي اقترحته اللجنة الإفريقية عام 1834 والذي حالت الظروف دون تجربته. من خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن الطرفين الجزائري والفرنسي اتفقا على هذا الشرط كل انطلاقا من مصلحتة الوطنية:

➢بالنسبة للطرف الجزائري: القضاء على الفوضى والاضطرابات الداخلية بهدف تماسك الجبهة الداخلية وتجميع وتوجيه طاقات البلاد نحو تحقيق الغرض الأكبر ألا وهو طرد المستعمر الفرنسي من المدن الساحلية التي كانت تحت قبظته يومئذ.

➢بالنسبة للطرف الفرنسي: تأمين الطرقات البرية بهدف ضمان تدفق المؤونة على حامياتها المحاصرة حصارًا شد يدًا وتحقيق السلم والهدوء لضمان تحقيق الاحتلال المحدود النطاق الذي اتخذ بعد قرار فرنسا القاضي بالاحتفاظ بالجزائر.[355]

للإشارة أن نص الشرط الثاني عشر الذي أورده مارسيل إيمريت ينص على:" القتلة قاطع الطرق والذين يحرقون الأملاك".

في حين ينص شارل هنري تشرشل ومحمد بن عبد القادر على: ردّ المجرمين من الطرفين بالتبادل. دون ذكر للذين يحرقون الأملاك.

أما النص الذي أورده الكولونيل اسكوت فهو"...قطاع الطرق والذين يحرقون الأملاك وغيرهم."[356]

وهو بذلك يتفق مع نص مارسيل إيمريت لكن دون ذكر " للقتلة "

2-3-3-13- **الشرط الثالث عشر**:

**"الأمير يلزم نفسه أن لا يسلم شيء من مراسي البلاد لجنس من الجنوس إلاّ بإذن فرانسا"**.

إن الملاحظات التي يمكن ذكرها حول هذا الشرط هي:

➢ الأمير يلزم نفسه: أي أن الأمير عبد القادر يلتزم ويتعهد بأن لا يسلّم...

➢ شيء من مراسي: مراسي: هي هنا جمع لمرسى أي الميناء والمقصود بذلك كما علّق الأستاذ بريسني(357) أن كلمة مراسي يفهم منها كل المناطق المغمورة بالبحر. وهذا ما ذكره محمد بن عبد القادر في "تحفة الزائر"(358) حين ذكر: "يتعهد الأمير,بأن لا يعطي أحدا من الدول الأجنبية قسما من الشّاطئ،إلاّ برخصة من فرنسا." وكذا شارل هنري تشرشل في"حياةالأميرعبدالقادر" حين ذكر:" يتعهد الأمير بعدم تسليم أي جزء من الساحل إلى أية دولة أجنبية، مهما كانت، دون إذن فرنسا."(359)

➢البلاد: وقد مرّ شرح هذا المصطلح عند شرح الشرط الرابع والعاشر والحادي عشرو هو يحمل عدّة معاني بحسب الجملة المستعملة وقد يكون البلاد أي الوطن وقد يكون الإقليم أو السهل.

➢لجنس من الجنوس: والمقصود بها أن الأمير يتعهد بعدم تسليم أي جزء من الساحل أو أي قسم من الشاطئ لأي دولة أجنبية.

أما العبارة الواردة هنا فهي لغة عامية ركيكة كان يمكن التعبير عنها بـ "لأي جنس من لجناس" وذلك باستخدام الألف بعد الجيم وليس الواو.

➢إلا بإذن فرانسا: وقد لاحظ الأستاذ بريسني أن هناك اختلافا بين النص الأصلي الفرنسي الذي ينص على: "إلا برخصة من فرنسا" والترجمة الرسمية التي تنص: " دون إذن فرنسا"

ويمكن أن نستتشف ذلك من خلال ما يلي:

- نص محمد بن عبد القادر: " إلا برخصة من فرنسا".
- نص شارل هنري شرشل: " دون إذن فرنسا".
- نص الكولونيل اسكوت: " بدون موافقة فرنسا".

وبغض النظر عن اللغة المستخدمة في هذا الشرط - وبقية الشروط - ومفهوم الكلمات والمصطلحات عند كل طرف من أطراف المعاهدة فإن المعنى العام لهذا الشرط واضح ويتعلق بتعهد الأمير عبد القادر بعدم تسليم أي ميناء من موانئ البلاد أو أي جزء من الساحل الجزائري لأية دولة أجنبية دون موافقة فرنسا.

2-3-3-13-1- **الفهم ا لجزائري للشرط الثالث عشر**:

منذ أن وطئت فرنسا أرض الجزائر عام 1830 فإنها ما انفكت تبسط سيطرتها على المدن الساحلية وضواحيها لاتخاذها نقطة ارتكاز للتوغل نحو المناطق الداخلية وعلى هذا الأساس فقد سعى عبد القادرلحصر العدو في المدن الساحلية وتشديد الحصار عليها بهدف إجباره على مغادرة الجزائر.[360]وهذا ما يستشف من كلام الأمير عبد القادر مع السجين الفرنسي السيد دي فرانس De France حين قال له: إنني مازلت آمل أن أعيد إلى تاقدمت ماضيها المجيد. وإنني سوف أجمع القبائل فيها حيث سنكون في مأمن من هجومات الفرنسيين، وعندما تكون كل قواتي قد اجتمعت فإنني سوف أنزل من هذه الصخرة الشّماء. كما ينزل النسر من عشه، لكي أطهّر مدن الجزائر وعنابة ووهران من المسيحيين. ولو أنكم راضون حقيقة بهذه المدن لتركتكم تعاونون فيها، لأن البحر ليس من شأني وليس لي سفن. ولكنكم تريدون أيضا الاستيلاء على سهولنا ومدننا الداخلية وجبالنا. بل إنكم طمعتم حتى في خيلنا وإبلنا ونسائنا."[361]

وبناءً على ذلك فقد " كان التنظيم الاستراتيجي للسلطنة (دولة الأمير) يقوم أساسا على المهمة التي رسمها الأمير عبد القادر لنفسه والمتمثلة في طرد الفرنسيين من الجزائر، وكانت جبهته القتالية موازية لساحل البحر الأبيض المتوسط الذي نفذ منه الغزاة والذي يجب إخراجهم منه.

" وفي الأطراف الساحلية كانت تقيم بعض القبائل التي كان الأمير يمدّها بالجياد، والتي كانت تشكل نوعا من الطليعة، فهناك الغرابة في ناحية وهران، والحجاجطة في ناحية الجزائر والقبائل في ناحية عنابة الذين حاول الأمير استمالتهم، وكانت مهمة هؤلاء جميعا تتمثل في محاصرة المدن الساحلية، والتعرض لأطرافها، ومنع وصول المؤونة إلى أسواقها، وجعل المعيشة أمرًا لا يطاق في هذه المنطقة..." [362]

وعليه فقد كان تحرك الأمير عبد القادر سريعا في اتجاه أفقي لإفشال المخطط الفرنسي.

على أن لا يفهم من هذه الاستراتيجية أن الأمير عبد القادر لم يول أهمية بالمناطق الساحلية والموانئ. إذ أن معاهدة دي ميشال لعام 1834 قد منحته احتكار التجارة في ميناء أرزيو[363] وهذا ما جعل فرنسا تسعى بعد ذلك لتعديل هذه المعاهدة وقد كان ذلك مقدمة لتجديد الحرب بين الطرفين الجزائري والفرنسي عام 1835.

وقد كانت فرنسا قلقة من اتساع نطاق التبادل المباشر بين الأمير عبد القادر والخارج بحيث يمتص ميناء رشقون إلى جانب منتجات وهران، منتجات التيطري والجزائر أيضا الأمر الذي سيكون من نتائجه تناقص هذه المواد في أسواق المدن المحتلة لأغراض الاستهلاك المحلي وللتصدير إلى فرنسا معا[364]. هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كانت فرنسا تتوجس خيفة من امتداد نفوذ بريطانيا في سواحل شمال غرب افريقيا وهذا ما جعلها تعمل على إحكام سيطرتها على المدن الساحلية للجزائر وتحصينها وبسط سيطرتها على الموانئ التي كانت تحت سيطرة الأمير عبد القادر. وهو الشيء الذي سعت إلى تحقيقه بعد تجدد القتال مع الأمير عبد القادر عام 1835، حيث احتلت ميناء أرزيو وجزيرة رشقون والطريق النهري المؤدي لها: وادي التافنة ومصبّه حيث كان هدفها من ذلك هو:

- ➢قطع علاقات الأمير عبد القادر واتصالاته مع مختلف القوى الأجنبية وعلى رأسها بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اسبانيا...

- ➢ضرب الحركة التجارية المتنامية لدولة الأمير عبد القادر بهدف تجفيف منابع الدخل الأجنبي من جراء عملية تصدير المنتجات الجزائرية من صوف وقمح وشعير، وزيتون وجلود...

- ➢وقف استيراد الأمير عبد القادر للأسلحة والمنتجات الصناعية وبعض منتجات المناطق المدارية والاستوائية كالتوابل والسكر والبن...

- ➢ ورغم احتلال فرنسا ابتداءً من1835 -1836 للعديد من المناطق والمدن التي كانت قبل ذلك تحت سلطة الأمير عبد القادر. فإنها رغم ذلك ظلت محاصرة حصارًا شديدًا في المدن الساحلية دون أن يؤثر ذلك على حصول الأمير على الأسلحة من المغرب الأقصى والصحراء وتونس... مما جعل الجنرال بيجو الذي أرسل خصيصا للجزائر عام 1837 بهدف إجراء مفاوضات مع الأمير والتوصل إلى حل مقبول يضمن لفرنسا مواصلة سياسة الاحتلال المحدود النطاق من جهة ويجعلها تركز قواها العسكرية في الجبهة الشرقية بهدف احتلال قسنطينة.

ولما كان الأمير عبد القادر - كما أوضحنا ذلك سابقا - على علم بأبعاد وأهداف السياسة الفرنسية، ولما كان هو سيد الميدان والمتحكم الرئيسي في طرق المواصلات البرية ولما كان الحصار الذي ضربه على المدن الساحلية قد أتى أكله بعد أزيد من سنة[365] فقد ساهمت كل هذه العوامل في دخول الأمير عبد القادر إلى المفاوضات من موقع قوة حيث استطاع أن ينتزع جزيرة رشقون وتلمسان والمشور (الشرط التاسع من معاهدة التافنة) مقابل التعهد بعدم تسليم أي ميناء أو جزء من السواحل الجزائرية لأية دولة أجنبية دون موافقة فرنسا (الشرط الثالث عشر من المعاهدة).

هذا وتجدر الإشارة أن الأمير عبد القادر كان هو السيد الفعلي لكل القطر الجزائري خلال هذه الفترة فيما عدا المدن الساحلية: عنابة - بجاية - الجزائر - أرزيو - وهران - مستغانم.

وعليه فإن الأمير عبد القادر لم يقبل بهذا الشرط – وغيره من الشروط – إلا بهدف تحقيق فترة من الراحل ريثما يتم الاستعداد لشوط آخر من الحرب.[366]

2-3-3-13-2- **الفهم الفرنسي للشرط الثالث عشر**:

في الوقت الذي كان فيه الأمير عبد القادريخطط لوضع تنظيم استراتيجي غايته طرد القوات الفرنسية من الجزائر وذلك باعتماده على العديد من الآليات: إنشاء القلاع والحصون والمؤسسات وفي الوقت الذي كان فيه يعمل على إنشاء جيش نظامي شبيه بالجيوش الأروبية.... فقد كانت فرنسا قد عزمت على الاحتفاظ بالجزائر كل الجزائر رغم ضبابية تصريحاتها غداة الاحتلال سنة1830، أو لم يصرح الجنرال دوبورمون منذ البداية بواسطة بيان علني أن فرنسا قد استولت ليس على مدينة الجزائر فقط ولكن على البلاد كلها.[367]

ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت على مبدأ المرحلية والتدرج وذلك تخوفا من مجابهة مع بريطانيا من جهة وتحضيرا لنفسها ماديا ولوجستيا ذلك أن ظروفها لم تكن تسمح لها باحتلال كامل الجزائر دفعة واحدة نظرا للبعد الاستراتيجي لهذه البلاد وللامكانيات التي تتطلبها هذه العملية.

وعلى هذا الأساس فقد تبنت فرنسا منذ صدور المرسوم الملكي في 22 جويلية 1834 مبدأ الاحتلال المحدود النطاق والذي يقوم أساسا على:[368]

➢احتلال المناطق الحيوية على السواحل.

➢تحصين وتدعيم هذه المناطق بحيث تضمن أمن المناطق الحيوية وتضمن لها تدفق المؤونة والمساعدة العسكرية.

➢ترك المناطق الداخلية للأهالي مع إقامة علاقات تجارية من شانها أن تضمن على الأمد البعيد تقاربا بين الأروبيين والمسلمين بحيث يؤدي ذلك إلى اعتراف هؤلاء بالسيادة الفرنسية لاحقا.

وفي سبيل تحقيق ذلك فقد اِرتأت فرنسا أن تبعد أي مصدر للمنافسة في هذه المنطقة خاصة من قبل بريطانيا التي كانت هي الأخرى تتطلع للعب أدوار في هذه المنطقة من إفريقيا خاصة وأن شمال إفريقيا منطقة ساحلية استراتيجية. وبناء على ذلك فقد تبيّن لفرنسا بعد توقيع معاهدة دي ميشال 1834 أن هناك نقاط ظل في هذه المعاهدة كان من الواجب إدخال تعديلات عليها ابتداءً من صدور المرسوم الملكي في 22 جويلية 1834 . وعلى رأسها(369):

➢وضع حدٍ لاحتكار الأمير عبد القادر للتجارة واعتماد مبدأ حرية التجارة للطرفان الفرنسي والجزائري.

➢إخضاع صادرات الأمير عبد القادر للرقابة والإشراف الفرنسيين وذلك بجعل الأمير يتعهد بألا يصدر إلا من وإلى الموانئ التي يحتلها الفرنسيون.

ذلك أنه تبين لفرنسا أن قوة الأمير عبد القادر في تزايد مطّرد وأنه لو استمرت على نفس الوتيرة فإن ذلك سيؤدي حتما إلى إخراجها من الجزائر. وهذا ما أشار إليه وزير الحربية الفرنسي في رسالته إلى الحاكم العام دروي دورلون عندما قال أنه يرغب في أن يكون من الممكن "مقاومة النمو السريع في قوة الأمير عبد القادر" وأن فرنسا لا تسمح بتنظيم "مركز فريد للسلطة في الإيالة يمكن أن يجمع القوى المشتتة حاليا ويوجهها فيما بعد ضدّنا." (370)

وعلى هذا الأساس وبعدما اتضح لفرنسا المغزى من التنظيم الاستراتيجي للأمير عبد القادر فقد كان لابد أن تعيد النظر في حساباتها وتدخل تعديلا على خططها وذلك بحرمان الأمير عبد القادر من الموانئ والسواحل بهدف تقليص مداخيله المالية التي استطاع أن يجنيها من جرّاء عملية التصدير وتجفيف منابع دخول الأسلحة نحو الجزائر وخاصة من بريطانيا...

إلا أن فرنسا التي كانت تريد تحقيق كل ذلك لم تكن قادرة خلال هذه الفترة على تحقيق خططها المعدّلة دفعة واحدة. لهذا فقد قبلت بالأمر الواقع وقايضت جزيرة رشقون وتلمسان

والمشور التي تنازلت عليها لصالح الأمير عبد القادر بتعهد هذا الأخير على أن لا يسلم أي ميناء لدولة أجنبية دون موافقة فرنسا.

وللإشارة فإن فرنسا كانت متخوفة من اهتمام بريطانيا بمقاومة الأمير عبد القادر وما قد ينجم عن ذلك من قيام علاقات بين الطرفين قد يعجل بخروجها من الجزائر. ولعل الأمير عبد القادر كان متنبها لهذا العامل لذا فقد راسل بريطانيا ابتداءً من 1836[(371)].

2-3-3-14- **الشرط الرابع عشر:**

**"السبب والتجرة في أقاليم الجزاير ووهران ما يكون غير في المرسى الذين بيد الفرنصيص".**

إن الملاحظات التي يمكن إبرازها في هذا الشرط هي:

- السبب والتجرة: وقد مرّ شرحهما عند تطرقنا لتحليل الشرط العاشر للمعاهدة ويكفي أن نذكر بمعنى الكلمتين[(372)]:
  - السبب: التجارة الصغيرة Le petit commerce
  - التجارة: التجارة الكبيرة Le négoce
- "أقاليم الجزاير ووهران" والمقصود بها كما جاء في الشرط الثالث:

"... بلاد وهران والمدية ونصيب من عمالة الجزاير..."

- ما يكون غير في المرسى: أي لا يكون إلى في الموانئ. وللإشارة أن التعبير هنا هو باللّغة العامية وأنه كان من المفروض أن يستخدم المؤنث في عبارة "ما تكون غير في المرسى" في إشارة للسبب والتجارة.
- "الذين بيد الفرنصيص": فهنا استخدم المترجم أسلوب الجمع بعد كلمة المرسى وهي هنا بأسلوب المفرد. وهذا خطأ في اللغة العامية. إذ كان من المفروض أن تكون العبارة على هذا النحو: "ما تكون غير في المرسى التي بيد الفرنصيص" أو "ما تكون غير في المرسى اللّي بيد الفرنصيص" أو "ما يكون غير في المراسي اللي بيد الفرنصيص" حيث استعملت كلمة المراسي بالجمع في الشرط الخامس عشر.

وعموما فإن أسلوب المترجم في هذا الشرط ـ كما في بقية الشروط ـ هو أسلوب ركيك يؤنث المذكر ويذكر المؤنث ويجمع المفرد ويفرد الجمع وقد مر شرح ذلك.

2-3-3-14-1- **المفهوم الجزائري للشرط الرابع عشر**:

يندرج هذا الشرط بالنسبة للطرف الجزائري في إطار سعي فرنسا لتغيير المعادلة التجارية التي كانت سائدة منذ توقيع معاهدة دي ميشال 1834 والتي اعترفت للأمير عبد القادر باحتكاره للتجارة انطلاقا من ميناء أرزيو وقد مرّ شرح ذلك في تحليلنا للشرط السابع والتاسع والعاشر والثالث عشر. حيث سعت فرنسا لتغيير هذه المعادلة بعد وصول الحاكم العام دروي دورلون وقائد المقاطعة الغربية الجديد الجنرال تريزل إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك. وقد كان من نتائج ذلك تجدد القتال بين فرنسا والأمير عبد القادر في جوان 1835.

ولما كانت فرنسا حريصة عل تغيير المعادلة التجارية لصالحها فقد ركزت حملاتها العسكرية على احتلال الموانئ: أرزيو، رشقون والطريق النهري المؤدي لجزيرة رشقون وهذا ما تم فعلا سنة 1835 و1836. إلا أن ذلك لم يؤثر بالدرجة التي كانت فرنسا تنتظرها على قوة الأمير عبد القادر الذي لم يكن يعتمد في علاقته التجارية إلا على الطرق البحرية، بل إنه اعتمد أساسا على الطرق البرية وخاصة مع المغرب الأقصى والصحراء وتونس.

إلا أن الأمير عبد القادر الذي فقد جزيرة رشقون وتلمسان خلال هذه الفترة عرف كيف يحاصر الحاميات الفرنسية في تلمسان والمشور ومعسكر التافنة مما ألحق خسائركبيرة بها تسببت في صعوبة وصول المؤونة والذخيرة لها.

وعلى هذا الأساس فإن موازين القوى في الجزائر خلال هذه الفترة والتي لم تكن في صالح فرنسا جعلت الأمير عبد القادر يفتك ما أخذ منه عامي 1835-1836 وذلك باسترجاعه لجزيرة رشقون وتلمسان والمشور واعتراف فرنسا به كأمير للمؤمنين واعترافها له بسلطته على كامل القطر الجزائري باستثناء المدن الساحلية التي كانت تحت سيطرتها.

ولما كان الأمير عبد القادر قد بلور استراتيجية قوامها إبقاء فرنسا في المدن الساحلية التي تسيطر عليها وتركيز قواعده في المناطق الداخلية في محور تلمسان - قسنطينة مع خلق فراغ بين المنطقتين في انتظار الانقضاض النهائي على هذه المدن وإجلاء القوات الفرنسية فإن الأمير قد قبل بهذا الشرط مؤقتا ريثما تتاح له الظروف تحقيق هدفه النهائي. وفي انتظار ذلك فإنه سيعمل على استغلال جميع الفرص التي وفرتها له معاهدة التافنة لتقوية مركزه الداخلي والخارجي.

2-3-3-14-2- **الفهم الفرنسي للشرط الرابع عشر**:

لقد حرصت فرنسا على أن لا تتكرر الأخطاء التي وقعت فيها قبل سنة 1837 وخاصة ما جاء في معاهدة دي ميشال 1834 التي منحت الأمير عبد القادر العديد من الامتيازات والتي عرف كيف يستثمرها في زيادة نفوذه وقوته على المستويين الداخلي والخارجي لدرجة أنه أصبح قوة متنامية خافت فرنسا منه إن هو استطاع أن يجمع شتات الجزائريين ويوجههم ضدها في المستقبل.

لهذا فقد قرّر وزير الحربية الفرنسي ومن وراءه حكومته تنحية الجنرال دي ميشال بعد اتهام الوسطاء في المفاوضات: بوشناق وعمرو مردخاي بالتزوير بشأن قضية الاتفاقية السرية التي اتهم بها الحاكم العام دروي دورلون قائد المقاطعة الغربية الجنرال دي ميشال مع الأمير عبد القادر [373].

ورغم اتضاح زيف هذا الإدعاء[374] فقد سعت فرنسا لتغيير المعادلة التجارية بما يقلص من احتكار الأمير عبد القادر لها وجعلها تجارة حرة بين الطرفين كما سعت لربط الأمير تجاريا بالموانئ التي تسيطر عليها وفي الوقت نفسه وضع حدٍ لاستيراد الأمير عبد القادر للأسلحة من مختلف الجهات وهذا بربط عملية حصول الأمير على البارود والكبريت والأسلحة من فرنسا فقط. خوفا من نمو علاقات جزائرية- بريطانية وهذا ما كانت المؤشرات تدل على إمكانية حدوثه خلال هذه الفترة خاصة بعد إبداء بريطانيا اهتماما بمقاومة الأمير عبد القادر وسعي هذا الأخير إلى تطوير العلاقات مع بريطانيا وذلك بعرضه عليها قامة علاقات تجارية في أي ميناء لهذا الغرض[375] .

وعموما فإن فرنسا لجأت من خلال هذا الشرط إلى حصر معاملات الأمير عبد القادر تجاريا عبر الموانئ التي تسيطر عليها في المدن الساحلية وربطه في شراء الأسلحة والذخيرة بها فقط. ذلك أن فرنسا التي كانت ترى بعين الشك والريبة في نوايا الأمير عبد القادرإضافة إلى أنها لم تكن تريد أن تنمو قوته إلى درجة يصعب عليها فيما بعد القضاء عليه وهذا ما كانت تخطط له إلا أن المعطيات والظروف لم تكن في صالحها في تلك الفترة لذا فقد أرجأت خططها إلى حين.

2-3-3-15- **الشرط الخامس عشر: " فرانسا تقدر تصنع عند الأمير وكيلا وكذلك في البلاد الذي في حكمه لأن يكونوا واسطة بين رعية الفرنصيص لأجل النزاع متاع التجارة أو غير ذلك الذين يمكن أن يكون مع العرب والأمير يقدر يصنع كذلك في البلاد ومراسي الفرنصيص".**

يمكن إبراز الملاحظات التالية:

➢استخدام كلمة "حكم" و"رعية": فقد قدم الأستاذ مرسيل إيمريت ملاحظات حول ترجمة الأستاذ بريسني التي أنجزت يوم 07 أكتوبر 1837 بباريس كالتالي[376]:

❖ حكم: سيطرة، أما المعنى الدقيق هو "سلطة".

وقد وردت هذه الكلمة في الشرط الرابع والخامس عشر.

❖ رعية: الأتباع، وهي تعني بالتحديد "قطيع" (في مقابل راعٍ) ومنه شعب "في مقابل أمير، ملك) وأخيرًا: مرؤوس، محكوم، الرعية.

➢ وكيلاً: والمقصود بذلك ممثلا أو معتمدًا يمثل مصالح الأمير عند فرنسا أو مصالح فرنسا عند الأمير. وقد استخدم مصطلح الوكيل في معاهدة دي ميشال حسب النص الذي أورده محمد بن عبد القادر[377] ومصطلح الممثل في نفس المعاهدة حسب النص الذي أورده شارل هنري تشرشل[378]. أما شارل أندري جوليان فهو يرى أن النص العربي لمعاهدة دي ميشال والذي يجعل من الأمير السلطة الوحيدة فإنه يمنحه قناصل (النص الفرنسي: ممثلين) وهو ما يبدو تأكيدا لسيادته[379].

وعليه ورغم اختلاف عبد القادر ودي ميشال حول تفسير عبارة " قناصل" في النص العربي وعبارة "ممثلون" في النص الفرنسي. كانت كلمة " قناصل" تعني عند عبد القادر وكلاء دولته المستقلة لدى الجانب الفرنسي، يحميهم القانون من كل ملاحقة أو تعدي ويتكلمون باسمه لدى سلطات حكومة باريس. أما كلمة "ممثلون" فكانت تعني عند الفرنسيين عكس ذلك تماما. ذلك أن فرنسا كانت تريد أن تخلع على عبد القادر لقب الباي بشرط أن يعترف بالسيادة الفرنسية ويعلن ولاءه للملك الفرنسي[380].

وعموما فإنه في الوقت الذي فهم الأميرعبد القادر بالوكلاء أنهم قناصل يمثلون دول ذات سيادة فإن فرنسا فهمت بالوكلاء ممثلين عن "الباي" عبد القادر الخاضع لفرنسا المعترف بسيادتها.

➢ "لأجل النزاع متاع التجارة": وهو تعبير عامي ركيك المقصود منه كما أوضح ذلك محمد بن عبد القادر في "التحفة": " وحل المشكلات التجارية فيما بينهم وبين العرب"[381] أو شارل هنري تشرشل في "حياة الأمير عبد القادر ": " في كل الخصومات التجارية التي قد تنجم بينهم وبين العرب "[382].

➢ "متاع التجارة أو غير ذلك": فالعبارة التي أوردها مارسيل إيمريت هنا تنص على النزاعات التجارية بين الطرفين: الفرنسيون والجزائريون. ثم يضيف عبارة "أو غير ذلك" وهي مالا أثر لها عند محمد بن عبد القادر وشارل هنري تشرشل.

➢ " فرانسا تقدرتصنع" و"الأمير يقدر يصنع" والمقصود بذلك أن لفرنسا أن تعين وكلاء وللأميرأن يعين وكلاء.

➢ استخدام "رعية " بدل رعايا.

➢ استخدام المذكر عوض المؤنث في العبارة "في البلاد الذي في حكمه".

➢ استخدام الجمع بدل المفرد في العبارة "... لأجل النزاع متاع التجارة أو غير ذلك الذين يمكن أن يكون مع العرب..."

وعموما فإن النص الذي أورده مارسيل إيمريت نص استخدمت فيه اللغة العامية استخداما سيئا جدًا وهذا ما يؤكد مرّة أخرى أن النص العربي الذي بين أيدينا ليس نصا أصليا,لأنه لايمكن أن نتصور أن الطرف الجزائري يبرم معاهدة بهذه اللغة وبهذا الأسلوب وأنه لو افترضنا أنه هو الذي صاغها بالعامية لما كان قد جمع المفرد وأنث المذكر... .وهذا ما أدى بعد توقيع المعاهدة إلى ظهور العديد من المشاكل المتعلقة بالترجمة ومدلول المصطلحات والكلمات التي فهمها كل طرف وفقا لمصلحته الوطنية والحيوية.

2-3-3-15-1 **المفهوم الجزائري للشرط الخامس عشر**:

منذ سقوط الحكومة المركزية على يد فرنسا في 05 جويلية 1830 ونفي الداي حسين والجيش الانكشاري وانتشار الفوضى والاضطرابات التي تلت ذلك، فقد ارتأى أهل الحل والعقد أن يملؤوا الفراغ وذلك بتنصيب أمير يحمي الحمى ويذود عن الديارويقيم العدل ويعيد النظام. وعلى هذا الأساس فقد اختاروا الشيخ محي الدين لتولي هذه المهمة وبعد اعتذاره واستقرار الرأي على عبد القادر فقد بويع بالإمارة في 21 نوفمبر 1832. [383]

وقد سعى الأمير عبد القادر منذ توليه الإمارة إلى توحيد المسلمين ومنع الفرقة بينهم وتوفيرالأمن العام إلى كل أهالي البلاد.. وإلى الحكم بالعدل في مختلف مناطقهم... [384] كما شرع في بناء دولة ذات مؤسسات: عسكرية، قضائية، تعليمية، اقتصادية ومالية... كما اتخذ معسكر عاصمة لهذه الدولة. أما مصدر التشريع الذي اعتمده الأمير عبد القادر فهو القرآن والسنة النبوية[385].

وبناءً على ذلك فقد رتّب الحاشية وعين رجال الدولة ورتب مجلسا للشورى ودون الدواوين وطفق يرد على الناس ما اختلسه بعضهم من بعض.. أيام الفتنة، ويهدم ما كانت الحكومة الجزائرية أسسته، من المغارم والضرائب والعوائد.. [386]

ونظرا للمعارضة التي أبداها زعماء قبائل المخزن وبقايا العهد التركي والإقطاعية المحلية، فقد ركزّ الأمير أمله على الجماهير الشعبية التي كان يدرك بأنها متعلقة بالإيمان والأرض. وفي ندائه الأول الذي وجهه من مسجد معسكر، دعا إلى الوحدة ضد الذين تجرأوا على تدنيس أرض إسلامية، ودعا إلى ترك الخلافات الداخلية والأغراض الشخصية: "إن القضية المقدسة يجب أن تعلو كل المصالح الخاصة." [387]

ونظرا لتزامن مبايعة عبد القادر بالإمارة في نوفمبر1832 وتولي الجنرال دي ميشال القيادة العسكرية للمقاطعة الغربية في أفريل 1833 ونظرا للحصار المحكم الذي ضربه الأمير عبد القادر على مقاطعة وهران ورفض سكان القرى تموين الثكنات الفرنسية بالحبوب والمواشي ونظرًا لميول الجنرال دي ميشال إلى السلم والمهادنة، فقد استغل هذا الأخير حادثة الأسرى الفرنسيين ليفتح حوارًا مع الأمير عبد القادر انتهى بتوقيع معاهدة دي ميشال في26 فيفري 1834 والتي كانت بمثابة التتويج الفعلي للأمير كزعيم وقائد للشعب الجزائري على الأقل في المنطقة الغربية في هذه المرحلة.

وقد كان ذلك إيذانا بظهور شخصية ذات تطلعات وطنية تتمتع برؤية استراتيجية أثبتت الشهور والسنين اللاحقة عن مدى اتساع رؤية الأمير عبد القادر وحرصه على إقامة حكومة جزائرية بديلة للحكومة التركية تقوم على أسس قومية[388] وتراعي المصلحة المشتركة التي تقع على عاتقه هو وحده. وأنه هو فقط الذي من حقه أن يعقد معاهدات السلام وأن يوقع الشروط.

وقد استطاع الأمير عبد القادر أن يستغل الظروف والعوامل المساعدة لجني أكبر ربح ممكن من هذه المعاهدة (دي ميشال) .

والنص العربي للمعاهدة الذي كان بين يدي الأمير يعطي عبد القادر الحق في أن يكون له قناصل لامند وبون. وحق المطالبة بالذين يفرون ويهجرون قبائلهم ملتجئين بالفرنسيين.

على أن معاهدة دي ميشال لم تحقق التهدئة نظرًا لعدم توافق النصين الفرنسي والعربي، فالنص الفرنسي يجعل من عبد القادر تابعا لفرنسا ضامنا لحرية التجارة. أما النص العربي -

المدعم بنص كتب باللغة العربية فقط – فقد سمح للأمير بالإدعاء بالاستقلالية واحتكار المبادلات التجارية. وهذا ما جعل الأمير عبد القادر يستقبل الحاكم العام بقوله: "إنكم شخصية أجنبية على أرضنا..." [389] وهذا ما جعل فرنسا تعيد النظر في حساباتها بعدما تبين لها أن للأمير مشروع يتمثل فيما يلي: الإستقرار في التيطري واحتلال المدية ومليانة، دفع قبائل ناحية شرشال وبجاية للانضمام إليه، الاستقرار في ناحية قسنطينة ثم بمساعدة سلطان المغرب، القيام بالمعركة الكبرى لطرد الفرنسيين من المغرب العربي[390].

إلا أن فشل فرنسا في تعديل معاهدة دي ميشال من جهة وهزيمتها عسكريا أمام قوات الأمير عبد القادر في معركة المقطع في جوان 1835 وفي قسنطينة أمام قوات أحمد باي في نوفمبر 1836 إضافة عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته فرنسا خلال هذه الفترة والمتمثل أساسا في سقوط العديد من الحكومات ... كل ذلك جعل فرنسا تدخل في مفاوضات مع عبد القادرفي ربيع سنة 1837 .

على أن الذي يهمنا في هذا الباب هو: أن الطرف الجزائري استطاع من خلال معاهدتي دي ميشال 1834 والتافنة 1837 أن يفرض على فرنسا مبدأ من أهم المبادئ الدبلوماسية ألا وهو مبدأ المعاملة بالمثل والمساواة، حيث تجلى ذلك في تبادل القناصل بين الطرفين الجزائري والفرنسي.

على أن أول صعوبة جاءت بعد معاهدة دي ميشال هي استخدام كلمة وكيل، هل تعني " قنصلا" وهو ما يحدّ من حرية التجار الفرنسيين وبالتالي لا يمكنهم الاعتراف بهذا الوكيل كقنصل عربي وجَارتهم في ذلك السلطات العسكرية ثم المدنية الفرنسية[391]

ورغم النصين العربي والفرنسي للمعاهدتين فإن المعروف أن النص الفرنسي ترجم إلى العربية من قبل مترجمي فرنسا ولم ينقل النص العربي إلى الفرنسية[392]

ويبقى كما أشرنا إلى ذلك سابقا أن كل طرف كان يملك الوثيقة التي بين يديه وكان راضيا بها[393]

فالأمير عبد القادر استطاع من خلال معاهدتي دي ميشال 1834 والتافنة1837 أن يفرض نفسه على فرنسا باعتباره الجهة الوحيدة التي من حقها أن تعقد معاهدات السلام وأن توقع الشروط. كما أنه استطاع أن يجعل فرنسا تتعامل معه على أساس انه نِدًا للملك الفرنسي وهذا من خلال المصادقة على المعاهدتين من طرف لويس فليب ملك فرنسا.

وبهذا استطاع الأمير عبد القادر أن يحقق مبدأ تبادل التمثيل القنصلي بينه وبين فرنسا وهذا ما جعل الجنرال دي ميشال يؤكد في رسالته التي أرفقها بالمعاهدة إلى الأمير حيث قال: " ستلاحظ بدون شك، أن شروط هذه المعاهدة متساوية الالتزامات بالنسبة إليك وإلينا، وأنها تشهد باستقامة الترتيبات التي وضعت لمصلحة شعبين سوف يعتبران أنفسهما في المستقبل أخوين[394] .

وبناءً على ما سبق عين الأمير عبد القادر قناصله في وهران، أرزيو، مستغانم والجزائر، في حين عينت فرنسا قنصلا عاما لها في عاصمة الأمير عبد القادر يومئذ معسكر[395].

وقد كان الأمير عبد القادر يتحرى الدقة في اختيار ممثليه ممن تتوفر فيهم شروط المهارة والفطنة والعلم والتجربة وهذا بموافقة مجلس شورى الأمة[396].

وعلى هذا الأساس فإن الأمير عبد القادر لم يكن ينظر إلى الصراع مع فرنسا من زاوية ضيقة ولم يكن يتصور أن المعارك العسكرية وحدها الكفيلة بجلاء القوات الفرنسية من الجزائر بل إنه استخدم العديد من الأدوات لتحقيق أهدافه وأغراضه على المدى القريب والبعيد وعلى رأسها:

- تتبع مجريات الأحداث الداخلية في فرنسا واتجاهات الرأي العام فيها. حيث كان مشتركا بانتظام في الصحافة الفرنسية وكانت مناقشات البرلمان والمقالات الهامة عن الشؤون الجزائرية تترجم له[397]. حيث استطاع أن يستنتج من ذلك أن هناك معارضة للسياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر والقائمة على الاستعمار، وأن هذه المعارضة ترى أن سياسة فرنسا الحقيقية يجب أن تكون مجرد الاحتفاظ ببعض المراكز الساحلية بالجزائر وأنها استطاعت أن ترفض زيادة الاعتمادات المخصصة للجزائر وخاصة بعد هزيمة قسنطينة 1836.

- استخدام الجواسيس ذوي الأجور العالية لجعله معروفا لدى أكثر مجالس السلطات الفرنسية سرية، داخل الجزائر وخراجها كما هو الحال مع الحاج الطالب بن جلون (مغربي ثري يتمتع بحماية السلطان المغربي) الذي كان يطلع الأمير عبد القادر على مجريات الأحداث والتطورات السياسية الأروبية وأن المعلومات السرية والدقيقة التي كان يوصلها للأمير كانت ذات فائدة خاصة[398] إضافة إلى عملاء آخرون وعلى رأسهم السنيور نيكولا مانوتشي وشقيقه ناتال Natale...

➢ الإيقاع بين زعماء ومسؤولي العدو كما فعل الأمير عبد القادر خلال المفاوضات مع الجنرال بيجو حيث اتصل في الوقت نفسه مع الحاكم العام دامرمون بهدف الحصول على مكتسبات أكبر(399).

➢ التلويح بالتعامل مع قوة أجنبية أخرى غير فرنسا، كما هو الحال خلال مفاوضاته مع الجنرال بيجو أين لمح ابن دران معتمد الأمير أن بريطانيا أرسلت معتمدين للأمير ليبرموا معه معاهدة على أن يعطيهم حق التملك في مدينة وهران مقابل تعهد بريطانيا بإخراج فرنسا من جميع المناطق المحتلة في الجزائر(400)...

وهذا ما يعني أن الأمير عبد القادر كان يعمل في اتجاهين مختلفين أحدهما عسكري والثاني سياسي وقد كان على دراية تامة بأن العاملين متكاملين ذلك أن إثبات المقدرة العسكرية في الميدان هي التي جعلت فرنسا عوض أن تفرض معاهدة على عبد القادر فإنها التمست منه ذلك(401). على أن الأمير عبد القادر الذي قال فيه الجنرال بول آزان: "أنه يتمتع بحذق دبلوماسي لا يقل عن مهارته الحربية"(402) عرف كما أشرنا سابقا كيف يختار قناصله حيث أنه أرسل قناصل قادرين مهرة للمدن الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي: الجزائر، وهران، أرزيو، مستغانم للتعريف بآراءه وتحقيق مصالحه. كما أنه زود هؤلاء القناصل بتعليمات لكسب ثقة أهم الشخصيات وأن يكونوا دائما مع هذه الشخصيات باختلاق كل الأسباب لذلك. وأن يمدحوا باستمرار فضائل سيدهم وأن يتوسعوا في قدراته الإدارية. وأن يثنوا على تأثيره الخارق في البلاد، وأخيرا أن يلمحوا إلى الفوائد العظيمة التي تنجر لفرنسا من أن يكون لها هذا الرائد في طريق الاحتلال.

وقد لعب قناصل الأمير عبد القادر هذه الأدوار بشكل ملفت للإنتباه سواء في الجزائر أو خارجها.

فاليهودي يهوذا بن دران قنصل الأمير في الجزائر استطاع أن يقوم بالتعليمات التي منحها له عبد القادر بمهارة فائقة حيث استطاع أن يجعل من الحكام العام دورلون يستشيره في كل القضايا المتعلقة بالإدارة الداخلية للولاية. كما أنه استطاع إقناع الأمير عبد القادر- بعد إحكامه الحصار على حاميات وهران - بأن الفوائد التي يحصل عليها من إطعام الفرنسيين ستفوق كثيرًا حتى من الوجهة العسكرية، قيمة أي نصر يمكن أن يحققه عن طريق تجويعهم(403) . قد كان مؤشرًا على فتح المفاوضات بين الجنرال الفرنسي بروصارد والأمير عبد القادر والتي توّجت بإطلاق فرنسا لجميع أسرى معركة السكاك جويلية 1836 وتعهدها ببيع الأمير ما

يحتاجه من فولاذ وكبريت وكل الأعتدة الحربية من المدن الواقعة تحت سيطرتها مقابل سماح الأمير للفرنسيين بتموين قواتهم بالحبوب واللحوم في المدن المحتلة لاسيما في تلمسان[404] .

ضف إلى ذلك أن الأمير عبد القادر الذي كان شديد الاهتمام بالنشاط الدولي بصفة عامة وبتطور العلاقات بين الدول الأوربية بصفة خاصة فإنه كان يتابع ذلك من خلال الصحف التي كانت تترجم له من جهة ومن خلال التقارير التي كان يتلقاها من مبعوثيه ووكلائه ولا سيما في فاس (الحاج الطالب بن جلون) ومدينة الجزائر (يهوذا بن دران). وكذلك كان عملاؤه من أبناء الأقلية اليهودية الذين كانوا مرتبطين بعلاقات تجارية وثيقة مع أبناء جلدتهم في فرنسا يزودونه بمعلومات كثيرا ما اكتسبت صبغة خاصة من الأهمية السياسية[405].

وبعد وفاة يهوذا بن دران فقد استقر رأي عبد القادر بعد المشاورة على تعيين شخصية معروفة في الأوساط التجارية والسياسية يدعى السيد قرافيني ( قنصل الولايات المتحدة الأمريكية) قنصلا له في مدينة الجزائر وهذا في 12 أكتوبر 1837.

ويعود سبب اختيار الأمير عبد القادر للسيد قرافيني - وهو صديق ابن دران- قنصلا في مدينة الجزائر لكونه كان خلال هذه الفترة يبحث عن حلفاء جدد للاستعانة بهم ضد فرنسا. حيث أنه كان قبل هذا التاريخ قد بعث برسالة إلى القنصل الأمريكي في طنجة جيمس ر. ليب يعرض فيها على الولايات المتحدة الأمريكية أن يمتلكوا مرسى جزائريا مقابل تموينه من طرف الجزائريين[406] . وأنه كان يقدّر أن توقيع معاهدة مع هذه الدولة الناشئة والتي كانت في نزاع مع فرنسا خلال هذه الفترة - بسبب الخسائر التي ألحقتها فرنسا بسفن الولايات المتحدة خلال حروب نابليون- من شأنها أن تدعم موقفه أمام فرنسا. وهذا ما جعل الجنرال بروصون القائم بأعمال الحاكم العام (يومها كان الحاكم العام الجنرال دامرمون على رأس حملة قسنطينة الثانية: أكتوبر 1837) يلفت نظر وزير الحربية الفرنسي إلى أن تعيين قنصل الولايات المتحدة ممثلا للأمير: " سيثير كثيرا من التعاليق في الصحف الفرنسية التي سترى فيه محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على نقطة في شواطئ المناطق الخاضعة لسلطان الأمير عبد القادر أو على الأقل للقيام بتهريب السلع. بل ولربما رأت في هذا الإجراء سعيا (من الأمير) لإيجاد تحالف وراء تحالفه مع فرنسا"[407].

وعليه فإن الأمير عبد القادر كان يرى بأن الصراع مع فرنسا ليس محصورًا فقط في الأعمال العسكرية وإن كانت مهمة للغاية. وإنما كان يرى بان مواجهة فرنسا تعتمد كذلك على العمل السياسي والدبلوماسي والتجاري وهذا ما جعله يولي أهمية خلال معاهدتي دي ميشال

1834 والتافنة 1837 للعامل التجاري الذي استطاع من خلاله أن يحتكر عملية تصدير الحبوب على المستوى الداخلي والخارجي خلال معاهدة دي ميشال وقد كان من ضروريات ذلك اختيار قناصل أكفاء، مهرة يدينون له بالولاء. كما كان الأمير يرى أن للقنصل دور في التعريف بالقضية الجزائرية والعمل على إيجاد حلفاء لها لمساندتها في مواجهة فرنسا حتى ولو اقتضى ذلك تسليم موانئ جزائرية وتموينها كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية أو منح امتياز خاص لبعضها كما هو الحال مع بريطانيا.

ضف إلى ذلك أن القنصل هو ذلك الشخص الذي يجب أن يؤثر على الشخصيات والزعماء في صفوف العدو وذلك من خلال احتكاكه بهم والقيام بالدعاية لدولته وقائدها وإقناع العدو أنه لا مناص له من مصالحته والتعاون معه.

2-3-3-15-2- **المفهوم الفرنسي للشرط الخامس عشر**:

في الوقت الذي كان الأمير عبد القادر يؤسس دولة ذات مؤسسات، وفي الوقت الذي جعل فرنسا تلتمس منه توقيع معاهدة فإن فرنسا التي كانت قد قرّرت الاحتفاظ بالجزائر منذ 1834 بصفة رسمية، كانت خلال هذه الفترة مجبرة على تحقيق فترة سلام ريثما تحقق هدفها في الشرق الجزائري: وهذا باحتلال قسنطينة التي فشلت فيها في المرة الأولى عام 1836 وبالتالي إزاحة الباي أحمد بهدف التفرغ للأمير عبد القادر.

ولما كانت فرنسا لا تستطيع القضاء على أحمد وعبد القادر في آن واحد، فقد دخلت في مفاوضات مع الثاني لكي تتفرغ مع الأوّل.

وبناءً على ذلك فإن فرنسا التي اعترفت بالأمير عبد القادر أميرا للمؤمنين وبسيادته على معظم أجزاء الجزائر - فيما عدا المناطق الساحلية التي اعترف لها بها الأمير عبد القادر- بموجب معاهدة التافنة 1837 فإنها لم تعرف بذلك إلاّ مؤقتا وأنه " لما كانت معاهدات الدول الاستعمارية مع أهالي الأقطار التي تضع نصب أعينها الاستيلاء عليها هي في الغالب محاط استراحة بين الحملة والحملة.. بحث لدى توفر القوة لا تعدم عُذرًا من نقض تلك المعاهدات التي لم تبرمها منذ البداية إلا على نية النقض.."[408]

وعليه فإنه في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تبرم المعاهدات وتعترف بالأمير عبد القادر وتتعامل معه بناءً على مبدأ التعامل بالمثل فإنها كانت تدعي أن الأمير عبد القادر قد اعترف

بالسيادة الفرنسية وهو بالتالي تابع لها يدور في فلكها. وهذا ما يفسر الاختلافات الشديدة بينها وبين الأمير في تفسير العديد من المواد التي وردت في المعاهدتين.

على أن فرنسا خلال هذه الفترة ونظرًا للمشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها ووضعها داخل أروبا فإنها سوف تجاري الأمير عبد القادر في التظاهر باحترام بنود المعاهدة وأنها سوف لا تعدم فرصة للتنصل من تعهداتها متى استطاعت ذلك.

وهي في انتظار ملائمة الظروف قد عيّنت قنصلا عاما لها في معسكر عاصمة الأمير عبد القادر بعد توقيع معاهدة دي ميشال عام 1834 وهو الرائد عبد الله عصبون[409] – مسيحي من أصل سوري- الذي قام بدور مهم في تقريب وجهات النظر في المفاوضات التي انتهت بعقد معاهدة دي ميشال وقد شغل هذا المنصب حتى سنة 1835 عند نقض فرنسا للمعاهدة وتجدد القتال بين الطرفين الجزائري والفرنسي.

وقد رافق القنصل عبد الله عصبون ضابطين من القيادة العليا كلفا بجمع الإحصاءات والمعلومات الجغرافية والطبوغرافية[410] عن مناطق البلاد التي لا تزال مجهولة عند الفرنسية بهدف رسم الخرائط ووضع الخطط واستطلاع وسائل الجزائريين الدفاعية[411] .

ففرنسا كدولة لها أطماع توسعية واستراتيجية إمبراطورية منافسة للاستراتيجية البريطانية اعتمدت كثيرًا على قناصلها في رصد المعلومات - إلى جانب مهامهم التقليدية- و"بمراقبة الأحداث والتجسس لحساب بلادهم، ومن ثم رفع التقارير السياسية إلى دولهم مباشرة، وكانت تتضمن ملاحظاتهم واقتراحاتهم السياسية"[412] .

وبناءً على ذلك فقد لعبت القنصلية العامة لفرنسا بعاصمة الأمير معسكر دورًا في[413]:

- جمع المعلومات الجغرافية والإحصاءات والبيانات الاقتصادية والتعرف على مواقع المياه ونوع التربة المزروعة وعدد القبائل وما يستطيع كل منها تجنيده من الفرسان وما يملكه من الأسلحة.

- جمع المعلومات عن الأمير وعن الشخصيات المحيطة به. وعن تنظيم جيشه وخصوصا عن تحصينات المدن التي اتخذ منها قواعد عسكرية، مثل تاقدمت وسعيدة ومليانة، وعن الموارد المالية لدولة، وعن التبادل التجاري، ونوع هذا التبادل واتجاهه، وعن العلاقات بين الأمير وكبريات القبائل، وعن الروابط التي تربطه بالسلطان عبد الرحمن سلطان المغرب الأقصى.

➢ جمع المعلومات عن المداولات التي تجري بين الأمير وبين وزرائه ومستشاريه اعتمادًا على الجواسيس وأعداء الأمير الساخطين والغيورين منه والموظفين الذين عزلوا من مناصبهم.

➢جمع المعلومات العسكرية عن طريق الهاربين من الجيش الفرنسي الذين يسعون إلى العودة إلى قومهم والحصول على العفو عنهم وكان معظم هؤلاء يعملون في مراكز تقنية حساسة وخصوصا في مصانع الأسلحة، فقد كانت المعلومات التي يقدّمونها ذات أهمية عسكرية بالغة(439).

➢نشر الحضارة الغربية بين المسلمين وذلك بتلقينهم الذوق الفرنسي والأخلاق الفرنسية(414). لذا فقد زود الجنرال بيجو أول قنصل عام فرنسي بعد توقيع معاهدة التافنة 1837 الضابط مونفيل بتعليمات دقيقة جاء فيها: "إن على الفرنسيين أن يساعدوا الأهالي في عملية النهوض والتجديد، ولذلك فإن من الواجب عليهم أن يكتسبوا صداقتهم. إنك ستحسن صنعا إذا حدّثته (الأمير عبد القادر) مرارا وتكرارا عن باشا مصر (محمد علي) الذي أحاط نفسه بعدد كبير من الفرنسيين والذي يتقدم بخطى واسعة في طريق القوة والرخاء."(415)

➢استغلال الدكتور فارنيي الملحق بالقنصلية والخدمات التي كان يقيمها كطبيب في معالجة المرضى لجمع المعلومات السرية التي كان القنصل العام يتخذ منها المادة اللأولى لتقاريره إلى السلطات الفرنسية.

وعموما فإن هذه المعلومات الواردة في تقارير القنصلية العامة لفرنسا في عاصمة الأمير عبد القادر قد عكف على دراستها وتحليلها الخبراء والعسكريون في وزارة الحربية وفي قيادة وهران بأمر من الوزير لاستغلالها استغلالا عمليا دقيقا حينما تستأنف الحرب بين الطرفين الجزائري والفرنسي عام 1839. ويكفي في هذا الباب أن نورد ما جاء في التقرير الذي قدمته لجنة قامت بفحص تقارير دوماس (القنصل العام) بعناية إلى وزير الحربية:

" ومن زاوية الملاحظات التي تتعلق بالبلد وبالتكوين الجغرافي للمناطق الداخلية وبمعرفة وهران وقبائلها ورجالها وما فيها من الأشياء، قامت البعثة الفرنسية في معسكر بخطوات كبيرة، فإن رسائل القنصل مليئة بالتفاصيل الغربية والملاحظات الدقيقة عن تحركات القبائل وعن مصالحها السياسية والاقتصادية، وعن الدور الذي ستلعبه كل واحدة منها بالضرورة. وفي حالة وقوع معارك ضدّ فرنسا، وهذه الرسائل تعرفنا بمجموعة من التفاصيل الدقيقة للنظام الإداري العسكري الذي يسعى الأمير عبد القادر إلى فرضه على البلد الذي يحكمه، والانطباع

العام الذي يستخلص من الملاحظات التي جمعها القنصل دوماس، هو أن قوة الأمير عبد القادر التي تقوم على أسس غير متينة، إنما ترتكز خصوصا على شخصية الرجل الذي يتقمصها، وأن عناصر هذه القوة يمكن أن تتشتت، إذا اختفى الرجل، ولا يمكن أن تتجمع بسهولة من جديد. وبعبارة واحدة، فإن العقبة في نشر الحضارة الأروبية في الداخل بين القبائل هي أفكار الأمير عبد القادر، وليس الطريقة التي يعيش عليها العرب أو عاداتهم وتقاليدهم".[416]

إذا فكما هو ملاحظ فإن القنصل الذي من مهامه رعاية مصالح مواطنيه ومراقبة تنفيذ بنود معاهدة التافنة قد تحوّل إلى جاسوس هدفه جمع ورصد المعلومات المتنوعة بهدف تحليلها واستخدامها للوصول إلى تحديد فكرة واضحة عن البلاد التي مازالت لم تقع بعد في يد السلطات الفرنسية.

ورغم أن فرنسا خلال هذه الفترة لم تكن قد استجمعت بعد قواها من جهة ولم تكن الظروف الدولية والأوربية قد سمحت لها بالجهر باحتلال كامل الجزائر من جهة أخرى نظرًا لتخوفها من بريطانيا. إلا أنها لم تضيّع الوقت في التحضير المخبراتي والمعلوماتي لتحقيق الاحتلال الكامل وهذا من خلال الاعتماد على قناصل اشتهروا بالبراعة والدقة والنظام على غرار مونفيل وفارنيي ودوماس وعصبون وموسيون وجيرب... والذين غدا الكثير منهم بعد ذلك من أشهر ضباط فرنسا السامين أو من مستشاري نابليون الثالث كما هو حال الدكتور فارنيي.[417]

على أن فرنسا التي كانت قد تعاملت مع قنصل الأمير عبد القادر اليهودي ابن دران بعد معاهدة دي ميشال 1834 رفضت التعامل مع قنصله في الجزائر بعد توقيع معاهدة التافنة 1837 السيد قرافيني قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر بحجة أن هذا الأخير ليس عربيا. "لا يخفي سموّكم، أن مفهوم الشرط الأخير، من المعاهدة، أن وكلاؤكم تكون من العرب. كما أن وكلاءنا: تتعين من الفرنسيس. وعلى هذا فلا حق لكم في تعيين مسيو كزماني وكيلا لكم هنا."[418] (يذكر محمد بن عبد القادر في " تحفة الزائر" أن اسم قنصل الأمير هو السيد كزماني والحقيقة أن اسمه هو السيد قرافيني.) وقد كان ذلك نتيجة لتخوف فرنسا من قيام تحالف جزائري – أمريكي مما جعل الأمير عبد القادر يستنكر هذا الرفض في التعامل مع قنصله " ليس لفرنسا حق أن تجبرنا على تعيين وكيل ضد إرادتنا وميلنا، لأن ذلك منوط بنا ولنا أن نختار ما هو الأحسن لنا..."[419] وأمام تعنّت الطرف الفرنسي في رفض اعتماد قنصل الأمير عبد القادر فقد قرر هذا الأخير عدم تعيين قنصل لدى السلطات الفرنسية في الجزائر مفضلا بذلك أن يتولى شخصيا الاتصال المباشر بالحاكم العام الجديد الماريشال فالي (01 ديسمبر

1837 – 29 جانفي 1841) كلما عرضت مشاكل خطيرة تستدعي ذلك، بينما ترك مهمة تزويده بالمعلومات السرية العسكرية وغيرها للجواسيس ولأعوانه من العرب واليهود وفي مقدمة هؤلاء يهوذا بن دران وأخوه وشبكة اتصالاتهما التجارية والسياسية، وقد استمرّت العلاقات ترتكز على قطبي معسكر – وهران حتى انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في نوفمبر 1839. وعودة قناصل الطرفين الجزائري والفرنسي إلى عاصمته.

2-3-3-16- **الإتفاقية ا لسرية بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو**:

في الوقت الذي أبرم فيه الطرفان الجزائري والفرنسي معاهدة رسمية وهي معاهدة التافنة فإنهما أبرما اتفاقية سرية تعهد فيها الطرفان بما يلي:

- أن يسلم الأمير عبد القادر مبلغ 100 ألف بوجو وهو ما يساوي 180 ألف فرنك للجنرال بيجو.
- يسلم الجنرال بيجو للأمير عبد القادر: 3000 بندقية و1000 قنطار من البارود.
- إبعاد قبيلتي الدوائر والزمالة عن ولاية وهران ونفي زعمائهما وعلى رأسهم مصطفى بن إسماعيل إلى مكة المكرمة.[420]

ورغم إنكار الجنرال بيجو لهذه الاتفاقية فإن الأمير عبد القادر ظل متمسكا بما جاء في هذه الاتفاقية خلال رسائله إلى ملك فرنسا لويس فليب والجنرال بيجو إضافة إلى قناصل فرنسا في عاصمته معسكر كما سنبين ذلك لاحقا.

على أن هذه الاتفاقية السرية جاءت لتلقي بظلالها على الظروف التي عقدت فيها معاهدة التافنة 1837. حيث أنه في الوقت الذي انهزمت فيه فرنسا أمام قوات أحمد باي بقسنطينة في نوفمبر 1836 وهذا خلال حملتها الأولى على عاصمة الشرق الجزائري وفي الوقت الذي كان فيه الأمير عبد القادر هو سيد الميدان في الغرب الجزائري خاصة بعد هزيمته لفرنسا في معركة المقطع 28 جوان 1835، فإن فرنسا ورغم استيلائها على معسكر التافنة في جوان 1836 فإنها لم تستطع فك الحصار على تلمسان رغم هزيمة جيش الأمير في معركة السكاك في جويلية 1836[421].

وبذلك فإن فرنسا وإلى غاية ماي 1837 وهو تاريخ إبرام معاهدة التافنة لم تكن تملك في الجزائر إلا الموانئ وضواحيها[422]. ثم إن الجنرال بيجو الذي أرسل ثانية للجزائر والذي صرح أنه جاء مكلفا من طرف فرنسا لإجراء الصلح أو القضاء المبرم على الأمير عبد القادر

كان في قرارة نفسه يعلم أن القضاء على الأمير أمر متعذّر عليه في ذلك الوقت نظرًا للصعوبات التي كانت تعرفها فرنسا بالجزائر خلال هذه الفترة ونظرًا لتعالي أصوات معارضي الاحتلال في البرلمان الفرنسي ووقوف الرأي العام الفرنسي بعد نكبة هزيمة قسنطينة في صالح الجلاء عن الجزائر... نتيجة لكل ما سبق ذكره فقد ارتأى الجنرال بيجو الذي منح صلاحيات واسعة من قبل حكومته [423] أن يجنح للسلم نظرًا لكون ميزان القوى خلال هذه الفترة لم يكن في صالحه. وهذا ما جعله عوضا أن يفرض معاهدة فإنه التمس توقيع معاهدة مع الأمير مقدما العديد من التنازلات التي سوف تتخذها فرنسا عذرًا في نقض معاهدة التافنة بعد ما يئست من تعديلها بما يغير المعادلة لصالحها بالجزائر.

ثم إن الجنرال بيجو الذي كان يوم أرسل إلى الجزائر نائبا في البرلمان الفرنسي[424] وأنه لم يقبل بالمهمة التي أوكلت إليه إلاّ بهدف تحسين صورته أمام ناخبيه. وأنه كان يعلم أن فلاحي فرنسا كان لا يهمهم انتصارات فرنسا في إفريقيا وإنما الذي كان يهمهم هو تخفيض النفقات العسكرية والحصول على سلم بهدف استفادتهم على قروض لتدعيم الزراعة ونشاطاتهم الفلاحية[425].

ويمكن إبراز التنازلات التي قدمها الجنرال بيجو للأمير عبد القادر من خلال ما يلي:

- قبوله بتسليم الكراغلة للمشور ولأسلحتهم بتلمسان للأمير عبد القادر رغم الخدمات الجليلة التي قدمها هؤلاء لفرنسا ووقوفهم في وجه مشروع الأمير عبد القادر القاضي بإقامة دولة قومية يتساوى فيها جميع المواطنين أمام القانون وتلغى فيها جميع أنواع الضرائب الموروثة عن العهد العثماني فيما عدا الزكاة ونفقات إضافية لتمويل الحرب ضد الاحتلال الفرنسي[426] .

- ترك قبيلتي الدوائر والزمالة سهل مليتة الخصب لصالح الأمير عبد القادر الذي كان مذ القدم المصدر الرئيسي لرفاهيتهم. وعودتهم إلى الأراضي المحيطة بوهران[427].

- إهمال الجنرال بيجو للاحتفاظ لفرنسا بالطريق الرابط بين أرزيو ومستغانم، بحيث أصبحت مستغانم معزولة تماما عن بقية المناطق الخاضعة لفرنسا. وعليه لم يعد بإمكان الفرنسيين الوصول إلى مستغانم برًا دون إذن خاص من الأمير عبد القادر[428].

➢ القبول بحصر الممتلكات الفرنسية بالجزائر على السواحل وحول الموانئ بحيث لا يزيد اتساعها على رمية رصاصة واحدة وهي فوق ذلك كله محاطة بأراضي الأمير عبد القادر من كل ناحية.

➢ قبوله بعدم دفع الأمير عبد القادر للجزية لأن الإسلام يحرم ذلك وهذا ما توصل إليه قبله الجنرال دي ميشال الذي رغم التعليمات التي وجهتها له حكومته لفرض الجزية على الأمير عبد القادر فإنه لم يطرح هذه القضية بتاتا على الأمير.

➢ تنازله عن أخذ رهائن كعربون تنفيذ المعاهدة وهذا ما ألح عليه كثيرًا قبل توقيع معاهدة التافنة . إلا أن الأمير عبد القادر كان رافضا لهذه الفكرة من أساسها حيث أنه ردّ على الجنرال بيجو خلال اللقاء الذي جمع بينهما يوم 31 ماي 1837 بقوله:" في هذه الحالة سأطلب منك أنا أيضا رهائن، ينبغي أن تكفيكم عقيدة العربي وتقاليده فلم يسبق لي أن نقضت عهدي، أما جنرالات فرنسا فإنهم لا يستطيعون أن يدعوا شيئا كهذا. وكرّر الأمير الجملة الأخيرة عدّة مرّات..."[429]

➢ تنازله عن تحديد دولة الأمير عبد القادر بوادي الشلف شرقا. ذلك أن فرنسا لم تنظر بعين الرضا لتوسيع الأمير عبد القادر نحو الشرق ودخوله إقليم التيطري بعد إبرامه لمعاهدة دي ميشال 1834، حيث أنها سعت باستخدام جميع الوسائل لمنعه من ذلك إلا أنها فشلت فشلا ذريعا في ذلك وخاصة بعد فشل الثنائي دوري دورلون الحاكم العام والجنرال تريزل قائد القوات العسكرية للمنطقة الغربية في فرض تعديل للمعاهدة على الأمير عبد القادر ومنه فقد تجدّدت الحرب بين الطرفين الفرنسي والجزائري حيث انهزمت فرنسا في معركة المقطع في جوان 1835.

➢ تنازله عن أهم شرط على الإطلاق ألا وهو أن يعترف الأمير عبد القادر بالسيادة الفرنسية. حيث أصر الجنرال بيجو خلال لقائه بالأمير عبد القادر وقبل ذلك في جولات المفاوضات التي توّجت بمعاهدة التافنة على أن يعترف الأمير بسيادة ملك فرنسا في إفريقيا الشيء الذي جعل الأمير يجيب بصيغة تهكمية: "ماذا تقول؟ وبقية أمراء إفريقيا، مراكش وتونس، هل يجب عليهم أن يعترفوا بسيادته أيضا؟"[430]

ورغم ادعاءات فرنسا أن الأمير قد اعترف بالسيادة الفرنسية إلا أن العديد من المؤرخين قد كذّب هذا الادعاء حيث جاء في معاهدة التافنة "أن أمير المؤمنين يعرف أن السلطان عظيم"[431].

إن الجنرال بيجو الذي جاء الجزائر وهو يتمتع بصلاحيات كبيرة لا يخضع إلا لسلطة وزير الحربية ورئيس الحكومة كان مزودًا بتعليمات محدّدة مع منحه حرية التصرف. وهو لهذا الغرض فإنه قبل وصوله إلى الجزائر كان قد راجع الملفات المتعلقة بمعاهدة دي ميشال ليحرّر مشروع معاهدة طرحت على رئيس الحكومة الكونت مولي[432].

وبالتالي فإننا نستبعد أن يكون الجنرال بيجو قد تنازل من تلقاء نفسه كما اعتادت على ترويج ذلك كتب التاريخ الفرنسية وإنما أوعزت إليه حكومته بمفاوضة الأمير والحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه، حافظة لنفسها حق الادعاء بأنها كانت ترغب في الحصول على أكثر من ذلك، متهمة مندوبها بأنه قد تساهل مع الأمير، مما يسمح لها بنسف تعهداتها بعد فترة من الزمن، تكون قد أمضتها في الاستعداد الحربي وفي محاولة إضعاف خصمها، خاصة وأنها كانت تراقب السواحل لمنع وصول السلاح إليه، ولمنع كل تبادل تجاري بينه وبين الخارج[433].

وقبل تحضير فرنسا نفسها لخوض حرب مصيرية هدفها القضاء النهائي على الأمير عبد القادر فإنها اعتمدت على خطة واضحة المعالم تقوم أساسا على عدم الدخول في مواجهات عسكرية مع أحمد باي في الشرق والأمير عبد القادر في الغرب والوسط في آن واحد، نظرا لما يتطلبه ذلك من إمكانيات مادية، مالية وعسكرية. وعلى هذا الأساس فقد ارتأت فرنسا أن توجه جيوشها إلى قسنطينة باعتبارها الحلقة الضعيفة مقارنة بحجم قوة الأمير عبد القادر من جهة وبهدف استعادة شرفها الذي انتهك في نوفمبر 1836 حيث كان الرأي العام يطالب بالثأر وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تسعى لتحقيقه. بل إن خطاب العرش كان قد شرح ذلك بكلمات قوية وواضحة[434].

وقبل توجيه فرنسا جيوشها نحو الشرق كان عليها أن تتفاوض مع الأمير عبد القادر وكان عليها أن تمنع قيام أية محاولة لتوحيد جهود أحمد باي وعبد القادر ضدها. نظرًا لما يمثله ذلك من خطر على مستقبل وجودها بالجزائر، ذلك أنها كانت ترى خلال هذه الفترة أن الأمير عبد القادر وإن كان الأقوى مقارنة بأحمد باي إلا أنه كان أسهل الطرفين في التعامل. ذلك أنه لم يكن يريد أن يلقي فرنسا في البحر بقدر ما كان يريد الدخول في علاقات معها ومن خلال ذلك يقوم بإدخال الحضارة الأروبية في ربوع الجزائر. فالأمير عبد القادر كان في نظر فرنسا مرادفا لمحمد علي باشا في مصر، وعليه فقد حاولت فرنسا خلال هذه الفترة التعامل معه والاعتراف له بالأقاليم والمناطق الخاضعة له لأنه من خلال هذه الأقاليم الواسعة كان من السهولة بمكان أن تنفتح للنفوذ الفرنسي والحضارة الأروبية.

وعموما فإن فرنسا التي أدركت صعوبة القضاء على الأمير عبد القادر خلال هذه الفترة لجأت إلى مفاوضته والتنازل له عن العديد من القضايا الحيوية والاستراتيجية ريثما تجرب "الاحتلال المحدود النطاق" بصفة هادئة وسلمية ولا عيب - حسبها - أن تتعامل مع الأمير عبد القادر لتجعله تابعا لها.

على أن الأمير عبد القادر الذي كان يعلم بكل ما تخططه له فرنسا من خلال جواسيسه وعلاقاته بوهران والجزائر بل وحتى في باريس(435) سعى إلى الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من هذه الظروف التي كانت تمر بها فرنسا والصعوبات التي اعترضت طريقها بالجزائر لذا نراه قد دخل المفاوضات مع فرنسا وهو في موقع أفضل بكثير من موقع فرنسا وهذا ما يتجلى لنا خلال النبّرة التي كان يتحدث بها مع الجنرال بيجو ومن خلال الشروط التي صاغها وخاصة تلك المتعلقة بتهجير قبيلتي الزمالة والدوائر ونفي زعمائها إلى المشرق وعلى رأسهم مصطفى بن اسماعيل.

بل إن فرنسا ومن خلال الجنرال بيجو التي وإن ادّعت أنها كانت تفضل الأمير عبد القادر على أحمد باي لاعتبارات قد مرّ شرحها قد اضطرت - كما بينا ذلك خلال شرحنا للشروط التي قامت عليها معاهدة التافنة ولا سيما الشرط الثاني، الثالث، السادس والتاسع - أن تقدم تنازلات للأمير عبد القادر مما جعل الجنرال بيجو يترجى الأمير عيد القادر قبل توقيع معاهدة التافنة ببضعة أيام أن يقدم بعض التنازلات مقابل تخلي فرنسا عن مدينة تلمسان(436) . وهذا ما كشفه الجنرال بروصارد قائد المقاطعة الغربية خلال محاكمته في أوت 1838 أين كشف النقاب عن تلقي الجنرال بيجو لمبلغ 500 ألف فرنك من الأمير عبد القادر مقابل أن يتنازل له عن تلمسان وهو الشيء الذي لم يتردّد الأمير في دفعه نظرًا للأهمية الاستراتيجية لتلمسان بالنسبة له وقد مر شرح ذلك خلال تعرضنا للشرط التاسع. الشيء الذي جعل الحاكم العام للجزائر الجنرال دامرمون الذي حُرم من شرف توقيع معاهدة الأمير عبد القادر يصرح بعد توقيع المعاهدة بما يلي: "إن المعاهدة ليست في صالحنا، لأنها جعلت الأمير أكثر قوة مما لو حصل على ذلك عبر نصر وتجعلنا في وضعية صعبة، دون ضمانات ومحصورون ضمن حدود سيئة، إنه ليس من الشرف لأن حقنا في السيادة لا يقوم على أي أساس وأننا تنازلنا عن خلفائنا..."(437) .

يبقى أن الجنرال بيجو الذي قبل بالمهمة التي كلفته بها الحكومة الفرنسية للدخول في مفاوضات مع الأمير عبد القادر كان قد اشترط أنه في حالة دفع الأمير للجزية فإن الـ 100 ألف فرنك الأولى ستوضع في متناوله لاستعمالها في أغراض ذات المنفعة العامة في دائرته

الانتخابية[438]. وأن السيد مولي (رئيس الحكومة الفرنسية يومها) الذي حدّثه بهذا الشأن كان قد أبدى تحمسه لهذه الفكرة واعدًا إياه يدعمها أمام الحكومة[439] . وهذا ما يجعلنا نرى أن لجوء الجنرال بيجو إلى توقيع اتفاقية سرية مع الأمير عبد القادر لم يكن عملا انفراديًا منعزلا كما تريد إظهاره معظم كتب التاريخ الفرنسية التي عالجت هذه القضية. بل كان عملا مدروسا وكانت الحكومة الفرنسية على علم به مسبقا وهذا ما صرح به رئيس الحكومة الفرنسية الكونت مولي أمام البرلمان في جلسة 17 جانفي 1838.

وعموما فإن بنود هذه الاتفاقية السرية بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو تعكس أبعاد وخلفيات كل طرف اتجاه الطرف الآخر.

فالأمير عبد القادر الذي كان حريصا على إقامة دولة ذات مؤسسات متينة وعلى بسط سلطانه على كامل التراب الجزائري من وجدة إلى مجردة [440] بهدف طرد القوات الفرنسية لاحقا من المناطق الساحلية كان مستعدا لدفع هذه المبالغ المالية لفرنسا. حيث كان يرى أن تقديم 500 ألف فرنك مقابل استرجاع تلمسان بمشورها شيء هيّن للغاية خاصة إذا أدركنا مدى أهمية تلمسان اللوجستية والعسكرية والتجارية بالنسبة له من جهة. ومدلول ذلك المعنوي والنفسي عند الشعب وأثر ذلك على الصعيد الخارجي من جهة أخرى ، حيث أن استرجاع تلمسان جعل مكانة الأمير عبد القادر تزداد تعاظما عند حكام المغرب الأقصى ومصر وتونس وطرابلس الذين " كانوا يتسابقون إلى كسب احترامه والإعجاب به"[441].

أما بالنسبة لنفي زعماء قبيلتي الزمالة والدوائر وعلى رأسها مصطفى بن اسماعيل وتهجير القبيلتين من مسرغين والبريدية وحصرهم بين وهران والوادي المالح Rio de saldo فإن الأمير كان ينظر إلى ذلك على أنه مكسب له حتى ولو دفع مقابل ذلك مبلغ 180 ألف فرنك. وهذا في سبيل استعادته لأراضي قبيلتي الدوائر والزمالة التي كانت موضع نزاع وتطاحن مع العدو. علما بأن هذه الأراضي (سهول مليتة) هي أراض خصبة. إضافة إلى تحقيقه لسلام داخلي في دولته وهذا من خلال إبعاد هاتين القبيلتين ونفي زعمائها الذين فضلوا نظرا للمصالح التي كانت تربطهم بفرنسا أن يتحالفوا معها ضد الأمير عبد القادر.

في حين لجأت فرنسا إلى توقيع هذه الاتفاقية السرية مع الأمير بهدف استخدام ذلك فيما نرى على أنه جزية قام الأمير عبد القادر بدفعها إلى فرنسا حتى يتسنى لها اتخاذ ذلك سابقة لإرغامه على دفع الجزية بصفة منتظمة أو اتخاذ ذلك ذريعة للدخول معه في حرب بهدف القضاء عليه ريثما تسمح لها الظروف تحقيق ذلك.

على أن الأمير لم يكن ينظر بهذا المنظار ومن هذه الزاوية إلى دفع مبلغ 180 ألف فرنك ذلك أنه كان قد ربط مقابل دفعه لهذا المبلغ أن تسلم له فرنسا 3000 بندقية و1000 قنطار من البارود. كما أنه بين لخصومه أنه لا مكانة لهم عند فرنسا إلا كأتباع تحت الخدمة وهذا ما جعل مصطفى بن اسماعيل يقول بعد أن علم بمصيره: " لم يبق لي الآن إلا أن أسافر إلى مكة وأكفّر في الكعبة عن الثقة التي منحت الفرنسيين إياها." [442]

إلا أن فرنسا التي تعهّدت للأمير عبد القادر بإبعاد زعماء قبيلتي الزمالة والدوائر وبإبعاد هاتين القبيلتين عن سهل مليتة الخصب لم تلتزم بذلك مما جعل الأمير عبد القادر يحجم عن دفع مبلغ 180 فرنك وهذا ما جعل الأمير يطالب فرنسا بتحقيق ما التزمت به سواء عن طريق قنصلها في معسكر أو عن طريق الرسائل التي كان يرسلها بين الحين والآخر لرئيس الحكومة الفرنسية أو وزير الحربية ولعل رسائله إلى الملك الفرنسي لويس فليب خير شاهد على ذلك حيث جاء فيها: " لقد اشترطنا على ممثلكم السيد بيجو عدّة شروط تعهد بالتزامها إلا أنه لم ينجز واحدة منها. لقد تعهد لنا بطرد بعض المسلمين من وهران الذين يعملون على نسف السلام الذي بيننا. وقد كان عددهم حوالي 15. كما كان عليه أن يمنع بقية الدوائر من الاستقرار خارج الجهة المسماة الحنفرة. إلا أنه لم يفعل شيئا. كما كان عليه أن يشتري لنا 1000 قنطار من البارود و3000 بندقية في أجل ثلاثة أشهر. إلا أنه لم يلتزم بتعهداته إلا بجزء بسيط..."[443] وأمام عدم تلقي الأمير لأي ردٍ من طرف الملك فقد راسله العديد من المرات حيث جاء في إحدى هذه الرسائل: "...قد يخبروك أن الأمير لم ينجز بعد الشروط الأولى التي فرضتها عليه معاهدة التافنة وإنني أجيب على ذلك بأنني فقط أجلت تنفيذ هذه الشروط لأن ممثلكم بيجو هو الذي لم يف بالتزاماته أولا.

" أين ما نصت عليه المعاهدة من تمويني بالبنادق والبارود والرصاص والكبريت؟ لماذا مازلت أرى في وهران شيوخ الدوائر والزمالة الذين أعطيت الوعد الصريح بنقلهم إلى فرنسا؟ هل يعتقد بيجو أنني لم أحتفظ بالمعاهدة الخاصة. وهي المعاهدة الوحيدة التي تهمني، والتي كتبها كاملة بيده هو نفسه ووقعها بختمه ؟ هل يمكنني الاعتقاد لحظة بان وعودًا مكتوبة بخط ممثل ملك الفرنسيس هي وعود غير صالحة؟..."[444]

والسؤال المطروح هو لماذا لم تلتزم فرنسا بتطبيق " المعاهدة الخاصة " كما سماها الأمير عبد القادر والموقعة بينه وبين ممثل ملك فرنسا لويس فليب؟

من المعلوم أن الجنرال بيجو لم يقبل بالمهمة التي كلف بها بالجزائر وبمفاوضة الأمير عبد القادر إلا بعد تدخل العديد من الوزراء بل والملك الفرنسي لويس فليب نفسه [445] حيث طلبت منه الحكومة أن يقدم لها مشروع معاهدة وهو ما تم إنجازه بعد تفحص دقيق لمعاهدة دي ميشال1834 حيث صادقت على هذا المشروع حكومة الكونت مولي[446] .

وبناءً على ما سبق يتضح لنا أن تصرفات الجنرال بيجو مع الأمير والالتزامات التي قدمها له لم تكن التزامات شخصية بل كانت التزامات ممثل ملك فرنسا وهذا ما ظل الأمير عبد القادر يذكر به الملك الفرنسي لويس فليب من خلال المراسلات التي تعرضنا إليها سابقا.

إلا أن الذي حدث هو أنه بعد توقيع معاهدة التافنة (30 / 05/ 1837) وإتمام فرنسا لاستعداداتها للحملة الثانية على قسنطينة فقد جعل ذلك الحكومة الفرنسية ترفض الاتفاقية السرية التي وقعها الجنرال بيجو مع الأمير عبد القادر حيث صرح الجنرال للأمير بعد ذلك تنازله عن المبلغ المتفق عليه. وهذا ما يعني أن فرنسا أرادت من خلال هذه الاتفاقية أن تحقق ما لم تحققه من خلال معاهدة التافنة. إذ كان من المفروض أن تجعل فرنسا الأمير عبد القادر يدفع جزية سنوية لها وهو الشيء الذي لم يستطع بيجو ولا الحكومة الفرنسية تحقيقه بل إن الأمير قبل بأن يمد فرنسا بكميات من القمح والشعير لا باعتبارها جزية سنوية وإنما باعتبارها ثمنا لاستعادة تلمسان [447] ولما عجزت فرنسا عن ذلك فإنها لجأت إلى مناورة أخرى تمثلت في اعتراف الأمير عبد القادر بدفع 100 ألف بوجو وهو ما يساوي 180 ألف فرنك مقابل نفي زعماء الزمالة والدوائر وتهجير القبيلتين من سهل مليتة الخصب لتتخذ من ذلك برهانا على دفع الأمير عبد القدر جزية لفرنسا.

إلا انه بعد احتلال قسنطينة 1837، فقد ارتأت فرنسا أنها في حل من التزام الجنرال بيجو أمام الأمير عبد القادر . ذلك أنها بعد تحييد منافس وخصم عنيد في الشرق أصبحت ترى أنه بإمكانها أن تدخل في المرحلة الثانية من مخططها ألا وهو إزاحة المنافس والخصم الثاني الذي بزواله سوف تدعي فرنسا أن الطريق نحو استكمال هدفها بالجزائر قد أصبح مفتوحا.

وكخلاصة للاتفاقية السرية أو" المعاهدة الخاصة " كما سماها الأمير عبد القادر التي أبرمها الجنرال بيجو مع الأمير يمكن استخلاص ما يلي:

- أن هذه الاتفاقية مكنت الأمير عبد القادر من بسط سلطانه على مناطق جديدة تقع بين مسرغين وبريدية تضم سهول مليتة الخصبة.

➢ القضاء على منافسي الأمير الأقوياء زعماء الدوائر والزمالة.

➢ تحقيق السلام الداخلي في منطقة وهران وتفرغ الأمير عبد القادر لإدارة شؤون الدولة وتنظيمها.

➢ رفع معنويات الشعب وجند الأمير عبد القادر أمام هذه الإنجازات التي سوف تزيد في التفاف الشعب حول الأمير.

➢ توجيه رسالة للخصوم والمنافسين للأمير بأن فرنسا لن تتوان عن التنازل عن حلفائها لصالح الأمير إذا تطلبت مصالحها ذلك.

أما بالنسبة لفرنسا التي ذهبت بعيدا في تقديم التنازلات للأمير عبد القادر إلى درجة أن هذه الاتفاقية شبهت بأنها وثيقة استسلام فإن أهميتها بالنسبة لفرنسا تتمثل فيما يلي:

➢ إغراء الأميرعبد القادربتقديم الأسلحة والبارود له ولجيشه .

➢ إظهار الأمير وكأنه دفع جزية لفرنسا - وهذا ما كانت تريده فرنسا وعجزت عن تحقيقه- تتمثل في مبلغ 100 ألف بوجو (180 ألف فرنك) مقابل نفي زعماء الدوائر والزمالة، إضافة إلى 500 ألاف فرنك مقابل تنازل فرنسا عن تلمسان والمشور.

➢ وقف هجمات الأمير عبد القادر الذي كان قادرًا خلال هذه الفترة أن يلحق هزائم كبيرة بفرنسا من جهة ووقف أية محاولة لاتحاد الزعيمين أحمد باي في الشرق وعبد القادر في الوسط والغرب.

أخيرا فإن عدم تطبيق فرنسا لما جاء في الاتفاقية يدخل في الإطار العام للسياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر وهو أن الحكومة الفرنسية أوعزت لمفاوضها الجنرال بيجو بمفاوضة الأمير والحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه منه، حافظة لنفسها حق الادعاء بأنها كانت ترغب في الحصول على أكثر من ذلك، متهمة مندوبها بأنه تساهل مع الأمير بما يسمح لها بنسف تعهداتها بعد فترة من الزمن تكون قد أمضتها في الاستعداد الحربي.

وهذا بالفعل ما حدث إذ أن الجنرال بيجو والذي كما رأينا أعد مشروع معاهدة طرحت على الحكومة التي صادقت عليها قبل مجيئه للجزائر سرعان ما رفضت نفس الحكومة الموافقة على بنود المعاهدة السرية إضافة إلى عدم تجشّم الملك لويس فليب الرد على رسائل الأمير عبد القادر: " لقد كنت كتبت إليكم ثلاث رسائل عبرت لكم فيها عن كل أفكاري وليس منها واحدة قد تشرفت بجوابكم..."[448] بل إن فرنسا ضربت على الأمير عبد القادر حصارًا بحيث أغلقت

جميع أبواب الحوار وهو ما فهمه الأمير عبد القادر أنه مؤشر على تجديد الحرب في القريب العاجل لذا فقد أخذ يستعد للحرب(449) .

### 2-3-3-17- مكاسب الطرفين من خلال معاهدة التافنة 1837:

بعد تحليلنا لشروط معاهدة التافنة ووقوفنا على فهم الطرفين لها فقد اتضح لنا جليا أن هناك تفاوتا في الفهم أساسه الاختلاف في الرؤى ومدلول الكلمات واختلاف معانيها من اللغة العربية إلى الفرنسية. وقبل دراسة مستقبل ومصير معاهدة التافنة ومدى تجسيد بنودها في أرض الواقع. ارتأينا أن نقف عند مكاسب كل طرف من الأطراف الموقعة على المعاهدة إذ أن الأصل في المعاهدة والهدف منها هو(450):

- إنهاء حالة الحرب وتسوية الصراع الذي قد يكون قائما بين الدول.
- تسوية الآثار التي تخلفها الحرب كالمعاهدات التي تنظم شؤون أسرى الحرب وفدائهم وتبادلهم...
- درء الأخطار التي قد تحيط بالدول، فتسعى إلى عقد المعاهدات لدفع الأخطار التي تحيط بها.
- تحقيق المصالح بين الدول واتصالها ببعضها البعض وتنوع المصالح بينها إلى قيام علاقات بينها يتم تنظيمها من خلال المعاهدات، كمعاهدات تبادل السفراء والقناصل وهو ما يعرف باتفاقيات تبادل التمثيل الدبلوماسي وكذلك المعاهدات الثقافية وغيرها من صور المعاهدات التي تنظم المصالح.
- تنظيم العلاقات المشتركة كالمعاهدات التي تبحث في تعديل الأراضي التي تخضع لسيادة الدولة.
- تنظيم العلاقات التجارية، فالتجارة عصب العلاقات الاقتصادية بين الدول.
- تنظيم شؤون مواطني الدول لدى الدول الأخرى.
- إقرار العدل بين الناس وذلك بدفع الظلم والبغي الذي قد يقع من دولة أو فئة من الناس على دولة أو فئة أخرى، فتقف الدول المتعاهدة للدفاع عن المظلومين ورد العدوان عنهم وإنصافهم.

وبناء على ما سبق ذكره يمكن إبراز مكاسب الطرفين على النحو التالي:

2-3-3-17-1- **مكاسب الطرف الجزائري**: وتتمثل فيما يلي:

➢ حصر المواقع الفرنسية في نقاط محدّدة على الشواطئ وهذا ما ورد في الشرط الثاني من المعاهدة. حيث استطاع الأمير عبد القادر أن يحصر التواجد الفرنسي بالجزائر في بعض النقاط الساحلية المطوقة بأراض تابعة له. وهذا ما جعل الحاكم العام دامرمون يوجه انتقادًا شديدا لمعاهدة التافنة عندما صرّح أنها ليست في صالح فرنسا وأن المعاهدة وضعتهم في حالة صعبة دون ضمانات ومحصورون ضمن حدود سيئة . بل إن مستغانم أصبحت منعزلة عن بقية المناطق الفرنسية وهذا ما جعل الجنرال بيجو يطلب بتواضع من الأمير أن يسمح لقواته بعبور المنطقة الفاصلة بين مستغانم وأرزيو وهي منطقة تابعة لأراضي الأمير(451) .

ويفهم من ذلك أن الأمير عبد القادر قد نجح إلى حد كبير في تنفيذ مخططه القاضي بحصر التواجد الفرنسي في المرحلة الأولى ضمن الشريط الساحلي بعدما اتضح له ارتسام الاستعمار الاستيطاني في متيجة (452) ريثما يتم الجلاء النهائي بعدما تعجز الحكومات الفرنسية المتعاقبة عن تموين الحاميات المستقرة على السواحل وبعدما تشتد وطئت الحصار الاقتصادي الذي ضربته قوات الأمير عليها من الناحية البرية، بل إن الأمير بالغ في الحيطة والحذر لما شرع في إيجاد فراغ أو عازل بين المنطقة التابعة له والمنطقة الساحلية التابعة لفرنسا, حتى يجفف منابع تموين الحاميات الفرنسية.

➢ توسيع حدود دولة الأمير: لقد كانت أهداف فرنسا منذ التوقيع على معاهدة دي ميشال 1834 واتضاح نقائصها ونقاط ضعفها هو تحديد إمارة الأمير عبد القادر بوادي الشلف شرقا وهذا ما حاول إنجازه الجنرال تريزل والحاكم العام السابق دروي دورلون اللذان حاولا عبثا تعديل معاهدة دي ميشال بما يقلص من مساحة المناطق التابعة للأمير. إلا أن الأمير رفض ذلك مؤكدًا على حقه في الاحتفاظ بالولايات الخاضعة لسلطانه، وتبقى المدن الخاضعة للاحتلال تحت لحكم الفرنسي. (453)

ورغم محاولات الجنرال بيجو تحقيق ما عجز عن تحقيقه الجنرال دروي دورلون والجنرال تريزل إلا أنه اصطدم بنفس الموقف الذي أبداه سابقا الأمير لممثلي فرنسا بالجزائر، مما جعله يُذعن بالأمر الواقع بعدما تأكد له صعوبة وخطورة ثني الأمير عما حققه خاصة وأن الأمير يؤمن بأنه لا يمكنه شرعا أن يتخلى عن المسلمين الذين خضعوا له طوعا ودفعوا له الزكاة.

فمعاهدة التافنة تعترف صراحة للأمير في الشرط الثاني والثالث بولاية وهران والتيطري ما عدا ثلاث مدن في الأولى وهي: وهران، أرزيو ومستغانم وفي الثانية الجزائر وجزء من سهل

متيجة. وبذلك تكون فرنسا قد اعترفت بصريح العبارة بإمارة عبد القادر على ثلاثة أرباع الجزائر[454] .

➢ فترة استقرار وسلام: حيث كان الأمير عبد القدر بحاجة إلى فترة من السلام والهدوء لتدعيم استقلاله السياسي والاقتصادي ولحماية هذا الاستقلال بتنظيم جيش مجهّز ومدرب على طرق القتال الحديثة. كما كان الأمير بحاجة إلى وقت لتثبيت نفوذه السياسي وخاصة في المناطق الداخلية. فأدب منافسيه وفرض الأمن في مقاطعته وأرسل خلفاء حتى الأغواط وبسكرة في الصحراء ودانت له تقريبا كل المناطق والنواحي ولم يبق " سوى أربعة مراكز لم تصلها بعد سلطتي وهي ميزاب، وورقلة وتقرت ووادي سوف.."[455]

بل إن الأمير عبد القادر صاحب المشروع الوطني الطموح كان بأشد الحاجة إلى الوقت لإتمام مشاريعه التعليمية، الصناعية، القضائية، الإدارية... ذلك أنه كان يرى أن الهوة واسعة بين فرنسا والجزائر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وعليه فقد حاول تضييقها باستخدام جميع الوسائل والإمكانيات المتاحة وبالاعتماد على الخبرات الأجنبية في استخراج المعادن وتحويلها إلى معدات وأسلحة...

➢ الممثل الوحيد والشرعي للجزائريين: منذ سقوط الحكومة المركزية بالجزائر عام 1830 ونفي الداي حسين، فقد انتشرت الفوضى والاضطرابات كامل أنحاء الجزائر حيث انعدم الأمن وانتهكت وضاعت الممتلكات الشيء الذي جعل الجزائريين يبحثون عن قائد وزعيم ينضوون تحت لواءه وبعد التجربة الفاشلة مع سلطان المغرب الأقصى فقد استقر الرأي على عبد القادر ابن محي الدين الذي بويع بالإمارة في نوفمبر 1832، حيث استطاع أن يقود النضال المسلح ضد فرنسا في الغرب إلى درجة أنه جعل الحاميات الفرنسية تعرف ظروفا حرجة مما حدى بالجنرال دي ميشال في الدخول معه في مفاوضات وقد كان ذلك إيذانا بظهور زعيم وطني سرعان ما طلبت قبائل إقليم التيطري الإنضواء تحت لوائه تلتها بعد ذلك وفود عن بقية المناطق: الصحراء، منطقة القبائل... وهذا ما أعطى الأمير عبد القادر الحق في توقيع معاهدة مع فرنسا باسم الأمير عبد القادر " أمير المؤمنين " وهي معاهدة دي ميشال 1834 مع تحفظنا حول معاهدة التافنة 1837 حيث أن النص الذي عثر عليه مارسيل إيمريت ونشره في المجلة الإفريقية [456] لا يتضمن صفة الأمير عبد القادر ألا وهي أنه " أميرًا للمؤمنين " وقد أوضحنا ذلك خلال مناقشتنا للجانب الشكلي من معاهدة التافنة،علما بأن جميع مراسلات الأمير عبد القادر أشارت إلى صفة أميرا للمؤمنين.

إلا أن الملاحظ أن معاهدة التافنة 1837 التي بين أيدينا وإن كانت لم تشر إلى صفة الأمير عبد القادر باعتباره أميرا للمؤمنين إلا أنها جعلته المرجع الوحيد للتعامل معه داخليا والقوة الفاعلة التي تستطيع مواجهة فرنسا مستقبلا في هذه البلاد مقويّة بذلك مركزه على المستويين الداخلي والخارجي. وهذه الحقيقة أشار إليها الحكام العام دامرمون في رسالته الموّجهة إلى رئيس الحكومة الفرنسية بتاريخ 15 جوان 1837 حين تساءل: " ما معنى هذه السيادة؟ إنها كلمة جوفاء، مادامت فرنسا تعامله (الأمير) على قدم المساواة وتجعل منه السيد الفعلي للبلد، باستثناء قطعتين من الأرض احتفظت بهما لنفسها."(457)

كما صرّح السيد تيير Thiers رئيس الحكومة الفرنسية السابق (22 فيفري 1836 ، 06سبتمبر 1836) بالبرلمان الفرنسي عام 1840 ما يؤكد ذلك بقوله: " لقد كان عبد القادر أكثر قوة بعد معاهدة السلام التي وقعها معه الجنرال دي ميشال، وستجدونه أكثر قوة بعد معاهدة التافنة. كل الاتفاقيات الموقعة معه هي عقد اعتراف له بالسلطة والذي يقدم له سلطة معنوية أكبر في البلاد ووقتا كافيا لإعادة التنظيم."(458)

وهكذا أصبح الأمير عبد القادر بعد سبع سنوات منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 وخمس سنوات بعد مبايعته بالإمارة السيد الشرعي للجزائر حيث خضعت لصولجانه معظم الأقاليم بمحض إرادتها وذلك عن طريق إرسال الوفود ودفع الزكاة والتجند في جيشه بغرض طرد المحتل الأجنبي. كما تسارع العديد من الحكام والملوك إلى التعامل معه. بل إن الأمير عبد القادر اكتسب شعبية في العديد من الدول الأروبية التي رأت فيه ذلك المناضل من أجل الحرية وخاصة في بريطانيا بل وفي فرنسا نفسها. أو لم يعترف الأب أونفتان Le père Enfantin وهو من أشد دعاة الاستعمار بالجزائر بعد إعدام مجموعة من المساجين الجزائريين في الشرق الجزائري عام 1841 بأن " الجزائر أصبحت تقززني، إنني أصبحت هنا لا أحبُّ إلا جزائر العرب وأخجل منا نحن الفرنسيين، أظن أنني لو كنت مقاتلا، سألتحق بعبد القادر وأمنحه دمي لطرد هؤلاء الذين يدعون بنشر الحضارة..."(459).

من خلال ما سبق فقد نجح الأمير عبد القادر على القضاء على الفوضى والاضطراب الذي عرفته الجزائر بعد سقوط حكومة الداي حسين كما أنه استطاع أن يجمع الجزائريين حول دولة ذات راية وأنه نتيجة للجهود التي بذلها فإنه قد وضع من خلال هذه المعاهدة "حجر الزاوية في الصرح الذي كان منذ أمد طويل يشيّده بمشقة ومثابرة." (460)

➢ استعادة تلمسان وجزيرة رشقون: وقد نص على ذلك الشرط التاسع حيث دعمت دولة الأمير عبد القادر بمنطقة حيوية بالنسبة للعملية التجارية ولعملية استيراد الأسلحة خلال هذه الفترة من المغرب الأقصى ومن بقية الدول الأروبية حيث لعب ممثلوا الأمير عبد القادر في طنجة وجبل طارق دورًا لا يستهان به في هذه العملية وعلى رأس هؤلاء المغربي الحاج الطالب بن جلون والأخوين مانوتشي (461) .

وقد رأينا في تحليلنا للشرط التاسع من معاهدة التافنة أهمية تلمسان الاستراتيجية بالنسبة للأمير عبد القدر الشيء الذي جعله يتنازل لفرنسا عن جزء من سهل متيجة خلال المفاوضات التي قادها اليهودي ابن دران مع الجنرال بيجو (462) ذلك أن الأمير عبد القادر كان يرى أن تلمسان أهم في تلك الفترة من سهل متيجة نظرًا لوقوع تلمسان على الحدود مع المغرب الأقصى ونظرا لحاجيات الأمير عبد القادر المتعددة من أسلحة واستيراد وتصدير المنتجات الجزائرية بعد استيلاء القوات الفرنسية على المناطق الساحلية. ضف إلى ذلك أن تلمسان بموقعها الجغرافي مكنت الأمير عبد القادر فيما بعد تجدد القتال بينه وبين فرنسا عام 1839 إلى اتخاذ المغرب الأقصى قاعدة خلفية ومنطقة آمنة يلجأ إليها كلما اشتدت عليه الظروف.

أما أهمية تلمسان البحرية فهي تكمن في جزيرة رشقون الواقعة عند مصب نهر التافنة هذه الجزيرة التي استغلها الأمير عبد القادر قبل احتلالها من قبل القوات الفرنسية عام 1836 بهدف تصدير المنتجات الجزائرية نحو الخارج واستيراد ما يحتاجه من عتاد وأسلحة وذخيرة وسلع أخرى لسد حاجياته المتنوعة.

ورغم سقوط هذه الجزيرة في يد فرنسا بهدف منع الأسلحة من الخارج عن الأمير عبد القادر فإن ذلك لم يؤثر على الأمير الذي كان يستورد أسلحته من المغرب الأقصى عبر الطرق البرية وكذا من الصحراء وتونس ... ومع ذلك فإنه استطاع بفضل آداءه الدبلوماسي أن يسترجع تلمسان وجزيرة رشقون وهذا ما سوف يفتح له آفاقا تجارية وعسكرية وأمنية كبيرة .

وعموما فإن خروج فرنسا من تلمسان وجزيرة رشقون " يشكل عملية بالغة الأهمية بالنسبة للأمير الذي أضاف لممتلكاته مدينة جديدة بحصنها وما حوته من سلاح وذخيرة وفي نفس الوقت، استراح من عدو ظل يشغل باله زمنا طويلا، ويهدده من الخلف كلما عزم على الخروج للجهاد أو لتفقد مختلف أنحاء المنطقة التابعة لسلطانه." (463)

وأكثر من ذلك فقد ضمن الشرط التاسع من معاهدة التافنة ترك الأسلحة والمدافع التي كانت بحوزة الكراغلة للأمير عبد القادر. بل إن الجزء الأكثرعداء له من الكراغلة خرجوا مع القوات

الفرنسية بقيادة كافينياك وبذلك يكون الأمير قد تخلص من مناوئين له لطالما استخدمتهم السلطات الاستعمارية في ضرب الجبهة الداخلية واستقرارها.

➢ استعادته لأراضي قبيلتي الزمالة والدوائر: حيث قضت الاتفاقية السرية الموقعة بين الجنرال بيجو والأمير عبد القادر والتي أطلق عليها الأمير اسم "المعاهدة الخاصة" بطرد هاتين القبيلتين من سهل مليتة الخصب وإسكانهما في المنطقة الواقعة بين وهران والوادي المالح Rio Salado وبذلك يكون الأمير عبد القادر قد حرم هاتين القبيلتين من هذا السهل الذي اعتبر المصدر الرئيسي لرفاهيتهم مجبرًا إياهم للعودة إلى أراضيهم الواقعة في منطقة وهران التي حل بها ما حل من خراب ودمار(464)

➢ الاستفادة من خدمات الأروبيين: لقد نص الشرط الرابع من معاهدة التافنة على حرية تنقل الأشخاص من المناطق الخاضعة لفرنسا إلى المناطق التابعة للأمير عبد القادر أو العكس دون قيد أو شرط. وإذا كان لفرنسا أهداف من وراء ذلك وهو التمكين لهؤلاء الأروبيين من الاطلاع على مناطق الأمير بهدف التجسس وجمع المعلومات لاتخاذ ذلك قاعدة لبناء خطة محكمة للتوغل في المناطق الداخلية التي ظلت إلى غاية هذه الفترة خارج المناطق التي تسيطر عليها فرنسا. فإن ذلك قد خدم الأمير عبد القادر كذلك وهذا من خلال أن العديد من الفرنسيين انتقلوا إلى المناطق التابعة للأمير حيث وضعوا خبرتهم وكفاءاتهم العلمية والمهنية والعسكرية في متناول الدولة الجزائرية الناشئة(465)

وعلى هذا الأساس فإنه لما كان للأمير عبد القادر مشروعا طموحا يتمثل في إنشاء المصانع بهدف إنتاج الأسلحة التي هو في أمس الحاجة إليها فإنه فتح أبواب هذه المصانع أمام الكفاءات الأروبية للاستفادة من معارفهم. فخلال سنة 1838 و1839 وهي السنوات التي استفاد منها عبد القادر كثيرًا فإن مصانعه كانت تدار من قبل أروبيين في مليانة، تاقدمت، تلمسان، سبدو... حيث كانت تعمل بفضل هؤلاء بإتقان مما جعلها تنتج البنادق والمدافع، والذخيرة، والقطع النقدية... ف:" في تلمسان كان أحد الإسبانيين يشرف على مصهر للمدافع ينتج يوميا اثني عشروستة مدكات مدفع. وكان أحد الفرنسيين الاختصاصيين في علم المعادن، يدعى السيد دي كاس De Case قد أنشأ في مدينة مليانة، مصنعا للبنادق وآخر لإنتاج البارود، وكان الحديد يحضر من منجم بالقرب من مليانة. وكانت المنسوجات ذات النوع الرفيع تصنع أيضا. وكانت مناجم ملح البارود والكبريت والحديد والنحاس محل عمل متواصل. وكان الأروبيون قد استدعوا للإقامة في البلاد مع حق التملك بحرية. وكانت الأرض تبدو وكأنها تستيقظ من غفوة طويلة..." (466)

كما استفاد الأمير عبد القادر كذلك من الهاربين من الجيش الفرنسي الذين سوف يزداد عددهم إلى درجة " أن أصبحوا أخيرًا يكونون كتيبة خاصة بهم، وقد حاربوا ضدّ مواطنيهم بكل شجاعة وإقدام لا يكاد الجندي المسلم يزاحمهم فيهما." (467)

➢ ضمانه للحرية الدينية لمسلمي المناطق الخاضعة لفرنسا: نص الشرط الخامس على أن المسلمين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لفرنسا يتمتعون بحريتهم الدينية كما يمكنهم إنشاء المساجد والاحتكام إلى الشريعة الإسلامية على يد قضاة المسلمين.

ورغم أن الأمير عبد القادر الذي أبدى رفضه المطلق لأن يعيش المسلمين تحت الحكم الفرنسي في السنوات الأولى من الكفاح، فإنه لما اتضح له أن فرنسا بدأت تستوطن السهول والأراضي ولما لاحظ ارتسام معالم الاستعمار الاستيطاني، فإنه قبل ولو مؤقتا أن يلتزم المسلمون مساكنهم وأملاكهم في المناطق الخاضعة لفرنسا بدل أن يتركوا ذلك غنيمة لها. وفي المقابل فإنه استطاع أن يضمن لهؤلاء المسلمين حريتهم الدينية تحت إشراف قضاة مسلمين. على أن الأمير عبد القادر كان على أهبة الاستعداد في أي وقت لنصرة إخوانه المسلمين في حالة تعدٍ على دينهم أو ممتلكاتهم من جانب الفرنسيين.

➢ المعاملة بالمثل والمساواة مع فرنسا: نصت العديد من الشروط الواردة في معاهدة التافنة على مبدأ المعاملة بالمثل والمساواة بين الطرف الجزائري والفرنسي ولا سيما الشرط الرابع المتعلق بحرية تنقل الأشخاص من المناطق الخاضعة لفرنسا إلى المناطق التابعة للأمير أو العكس والشرط الحادي عشر الذي ينص على ضمان أمن وسلامة الفرنسيين في أراضي الأمير وضمان أمن وسلامة العرب في الأراضي الخاضعة لفرنسا إضافة إلى الشرط الثاني عشر الذي نص على تبادل المجرمين والشرط الخامس عشر الذي نص على تبادل القناصل بين الطرفين.

إن الأمير عبد القادر لم يدخل في مفوضات مع فرنسا سواء مع دي ميشال عام 1834 أو مع بيجو عام 1837 إلا بهدف تحقيق المصلحة التي لا بد من توفرها عند إبرام المعاهدات ذلك أن الحاكم يجب أن يراعي شرط المصلحة في أي معاهدة يبرمها مع دولة أخرى. ولما كان الأمير عبد القادر يستمد قوانينه من الشريعة الإسلامية فإنه كان حريصا على تحقيق شرط المصلحة وهذا ما سعى لتحقيقه من خلال معاهدة التافنة التي وبحسب العديد من المؤرخين والسياسيين كانت في مصلحة الأمير عبد القادر أكثر مما كانت في مصلحة فرنسا وهذا ما جعل الحاكم العام

دامريمون ورئيس الحكومة الفرنسي تيير يعترفان بذلك موجهين انتقادات شديدة للطرف الفرنسي [468]

2-3-3-17-2- **مكاسب الطر الفرنسي**: وتتمثل ما يلي:

➢ إدعاء فرنسا باعتراف الأمير عبد القادر بالسيادة الفرنسية: إدعت فرنسا بعد توقيع معاهدة التافنة عام 1837 أنها نجحت في جعل الأمير يعترف بسيادتها. وهذا ما أشار إليه الشرط الأوّل من المعاهدة. إلاّ أنه خلال تحليلنا لمفهوم هذا الشرط عند الطرف الجزائري اتضح لنا أن الأمير عبد القادر لم يعترف بالسيادة الفرنسية في إفريقيا حيث انه قال للجنرال بيجو عند اللقاء الذي جمعهما يوم 31 ماي 1837 وبتهكم ما يلي: "ما ذا تقول ؟ وبقية أمراء إفريقيا، مراكش وتونس، هل يجب أن يعترفوا بسيادته أيضا."[469]

وحتى لا نعيد ما قدمناه من ملاحظات حول هذا الشرط يكفي أن نذكر أن ما كتبه عبد القادر بالعربية والذي كان متمسكا به هو بدقة ما يلي: " إن الأمير عبد القادر يعترف أن هناك سلطانا فرنسيا وأنه سلطان عظيم"[470].

➢ السيطرة على قسم من الأراضي الجزائرية: نص الشرط الثاني من معاهدة التافنة على المناطق الخاضعة لفرنسا والتي تقع كلها على المناطق الساحلية. حيث سعت فرنسا إلى تحويل هذه المناطق إلى مناطق زراعية كما أنشأت على أرضها القرى والمدن والتي سوف تتخذها بعد ذلك نقطة ارتكاز للتوغل نحو المناطق الداخلية. هذا وقد احتفظت الحكومة الفرنسية لقواتها بخمسة مراكز على المتوسط [471] مع الأراضي المحيطة بها والتي تختلف من حيث الاتساع وأصبحت مدينة الجزائر أكبر المناطق بعد ضم سهل متيجة إليها.

➢ إدارة شؤون المسلمين المقيمين في المناطق الخاضعة لفرنسا: وقد أشار إلى ذلك الشرط الثاني وخاصة الشرط الخامس، حيث أن الأمير عبد القادر الذي ظل رافضا لموضوع بقاء المسلمين وخضوعهم لفرنسا خلال المفاوضات، فإنه قبل بعد ذلك ببقاء هؤلاء المسلمين في المناطق الخاضعة لفرنسا مقابل حصوله على ضمانات كافية لممارسة شعائرهم الدينية تحت إشراف قضاة مسلمين وهذا عندما لاحظ بداية ارتسام ملامح الاستعمار الاستيطاني وخاصة في منطقة متيجة.

إن اعتراف الشرط الثاني وخاصة الخامس ببقاء المسلمين القاطنين في المناطق الخاضعة لفرنسا مكّن فرنسا كثيرا في جمع المعلومات وتحليلها بخصوص عادات وتقاليد المسلمين

وطريقة تفكيرهم والوقوف على نقاط ضعفهم وقوتهم حيث أنها سوف تستخدم ذلك بامتياز من قبل متخصصين في الجوسسة وجمع المعلومات وعلى رأسهم الجاسوس ليون روش والبعثات القنصلية في عاصمة الأمير والدور الذي لعبته المكاتب العربية التي وظّفت خيرة الضباط المتخصصين في دراسة وتحيل المعطيات الاجتماعية النفسية والدينية للمسلمين.

➢ امتيازات خاصة للاقتصاد الفرنسي: نص الشرط السابع على أن الأمير عبد القادر لا يشتري الأسلحة والذخيرة وما يحتاج إليه إلاّ من فرنسا. كما نص الشرط الرابع عشر على ان التجارة الخارجية بين الأمير والدول الأجنبية لا تكون إلا في الموانئ الواقعة تحت السيطرة الفرنسية وهذا ما يعني أن فرنسا استطاعت من خلال معاهدة التافنة أن تضمن لنفسها احتكار التجارة الخارجية. إذ لا يتعامل الأمير مع الخارج إلا بواسطتها وعن طريق الموانئ التي هي تحت سيطرتها. وهي بذلك استطاعت أن تقضي على احتكار الأمير عبد القادر للتجارة الخارجية التي اعترفت له بها معاهدة دي ميشال 1834 ولاسيما النص العربي الذي كان بيد الأمير.

➢ تأمين السواحل الجزائرية من أي منافس أجنبي: نص الشرط الثالث عشر من معاهدة التافنة أن الأمير عبد القادر لا يستطيع أن يسلم أي نقطة ساحلية أو ميناء إلى أية دولة أجنبية إلا بإذن فرنسي. وهو ما يعني أن فرنسا استطاعت أن تضمن وتؤمن السواحل الجزائرية من تواجد أية قوة أجنبية. وهو الشيء الذي سعى الأمير عبد القادر إلى تحقيقه منذ سنة 1835 و1836 وذلك بعد اتصالاته الأولى ببريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث كان قد عرض على الأولى اختيار أي ميناء تريد أن يتم التعامل فيه معها مقابل تموينه بالسلع والبضائع من المناطق الداخلية الواقعة تحت سلطة الأمير كما عرض على الثانية تخليه عن أي ميناء لها مقابل ربط اتصالات وعلاقات معه بهدف إفشال المخطط الفرنسي في الجزائر(472).

وبذلك تكون فرنسا قد تخلصت من منافستها التقليدية بريطانيا ومن قوة ناشئة هي الولايات المتحدة الأمريكية.

➢ ضمانات بتحقيق أمن وسلامة مواطنيها في الأراضي التابعة للأمير عبد القادر وقد نص على ذلك الشرط الرابع الذي وإن كان كما رأينا قد استفاد منه الأمير عبد القادر في الاستعانة بكفاءة وقدرات الأروبيين والفرنسيين الذين وظفهم في مصانعه المختلفة وجندهم في جيشه مكونا منهم كتيبة. فإن فرنسا هي الأخرى استفادة من هذا الشرط الذي من خلاله دخل العديد من الجواسيس إلى دولة الأمير عبد القادر بحجة تقديم الخدمات له. وعلى رأس هؤلاء ليون روش

الذي قرر الالتحاق بجيش الأمير عبد القار متظاهرًا باعتناق الدين الإسلامي[473]. وآخرون اغتنموا فرصة السلم المبرم مع الأمير عبد القادر حيث دخلوا البلاد بحجة أنهم علماء باحثون إلا أن وظيفتهم الحقيقية كانت جمع المعلومات عن مناطق البلاد التي لا تزال مجهولة عن الفرنسيين ورسم الخرائط وصنع الخطط واستطلاع وسائل المسلمين الدفاعية[474].

بعد التعرض إلى الدوافع والظروف الداخلية والخارجية التي جاءت فيها معاهدة التافنة 1837 وسعي كل طرف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح والمكتسبات من خلال هذه المعاهدة وبعد الوقوف على المعاهدة من حيث الشكل والمضمون ومدى فهم كل طرف لبنودها، فقد تبين لنا أن المعاهدة التافنة كانت تتويجا لعبد القادر الذي عرف كيف يستغل أبسط المعطيات والظروف لصالحه ليفرض نفسه على الطرف الفرنسي بإعتباره الممثل الشرعي الوحيد للجزائريين محققا بذلك جملة من المصالح والمكتسبات أهمها تحقيق فترة إستقرار وسلام تتيح له إستكمال بناء الدولة الجزائرية الحديثة على أسس قومية، حصر المواقع الفرنسية في نقاط محدّدة على الشواطئ، توسيع حدود دولته لتشمل بذلك ثلاثة أرباع الجزائر ، المعاملة بالمثل والمساواة مع فرنسا...

إلا أن هذه المعاهدة وإن كانت تتويجا للأمير عبد القادر من جهة فإنها كانت من جهة أخرى تكريسا لسيطرة فرنسا على قسم من الأراضي الجزائرية واستفادة فرنسا من امتيازات خاصة لاقتصادها, وتأمينها للسواحل الجزائرية من أي منافس ، بالخصوص البريطاني...

و يبقى أن نص معاهدة التافنة وهو النص الذي عثر عليه المؤرخ الفرنسي مارسيل إيمريت وهو موضوع دراستنا، هو غير نص المعاهدة التي وقعت بين الطرفين ، وذلك من خلال شكل المعاهدة ومضمونها الذي كثيرا ما قارناه بمصادر تاريخية أخرى والذي تعمدّت السلطات الإستعمارية إتلافه بعدما علق على جدران حصن مدينة الجزائر نظرا لكونه يكشف ادعاءات فرنسا في أحقيتها للسيطرة على ما وراء وادي خضرة، وإعتراف عبد القادر بالسيادة الفرنسية.

# الفصل الثالث

# مصير معاهدة التافنة

بعد أن فرض الأمير عبد القادر نفسه في الميدان السياسي والعسكري، وبعد استغلاله لجميع الظروف والمعطيات المتاحة وتوظيفها لتحقيق إستراتيجيته القائمة أساسا على مشروع طموح مفاده إقامة الدولة الجزائرية الحديثة على أسس قومية، ومؤسسات، فقد استطاع نتيجة لذلك أن يتوج ممثلا شرعيا وحيدا للجزائريين على ثلاثة أرباع الجزائر كما أنه تعامل من خلال هذه المعاهدة مع فرنسا بالمثل والمساواة معها وندا لند، الشيء الذي سيجعل هذه الأخيرة تسعى بعد نجاح حملتها الثانية على قسنطينة في أكتوبر 1837لإعادة النظر في معاهدة التافنة التي اعتبرها الكثير من ساسة ومؤرخي فرنسا أنها كانت عملية استسلام للأمير عبد القادر من قبل الجنرال بيجو الذي عوض أن يفرض imposer معاهدة على الأمير عبد القادر فإنه التمس طلب sollicita معاهدة. وهذا بعدما تبين لها تناقض مشروعها مع مشروع الأمير عبد القادر، إذ أنه في الوقت الذي ارتكز فيه مشروعها على اتخاذ الجزائر مستوطنة دائمة، وقاعدة للتوسع شرقا (تونس) وغربا ( المغرب) وجنوبا (إفريقيا ) فإن مشروع الأمير قام على حصر القوات الفرنسية في المناطق الساحلية أولا مع إيجاد منطقة فراغ بينها وبين المناطق الداخلية الخاضعة له في انتظار استكمال العدّة لطرد هذه القوات نهائيا من الجزائر.

نتيجة لتناقض المشروع الجزائري ممثلا في الأمير عبد القادر والمشروع الفرنسي سعت فرنسا لتعديل معاهدة التافنة 1837، وهذا ما سنتعرض له خلال هذا الفصل حيث أننا سوف نقف على دوافع وأسباب لجوء فرنسا إلى تعديل المعاهدة والنقاط التي ارتكزت عليها في تحريك دعواها محاولين بذلك وضع هذا التحرك في إطار استراتيجية ثابتة تبنتها فرنسا قبل احتلالها للجزائر واقعيا ومنذ صدور المرسوم الملكي في 22 جويلية 1834 رسميا والذي بموجبه تقرر على مستوى أعلى الهرم السياسي الفرنسي الاحتفاظ بالجزائر، واعتماد الاحتلال التدريجي لها. وسوف نقف على الوسائل التي استخدمتها فرنسا لجعل الطرف الجزائري يقبل بسياسة الأمر الواقع وذلك من خلال لجوء الحاكم العام الجديد فالي بموافقة مسؤوليه وبالتنسيق معهم إلى تدابير شتى لتعديل معاهدة التافنة، وموقف الطرف الجزائري من ذلك.

**1-3- مصير معاهدة التافنة:**

لم يكد حبر معاهدة التافنة يجف حتى ظهر فيها الخلل وسوء التفسير. نتيجة لاختلاف اللغتين التي كتبت بهما المعاهدة، وما ترتب عن ذلك من سوء الترجمة وفي العلاقات الدبلوماسية بين عبد القادر والسلطات الفرنسية حدث ذلك أكثر من مرّة: معاهدة دي ميشال 1834 ثم معاهدة

التافنة 1837. ولكن عبد القادر كان على العموم راضيا بما كتبه بالعربية بينما كانت السلطات الفرنسية راضية بما كتبته بالفرنسية. واكتفى كل طرف بما عنده دون إثارة أسئلة.[1]

على أن المشاكل المتعلقة بتفسير شروط المعاهدة ومدى فهم كل طرف لمحتوى هذه الشروط إضافة إلى اختلاف اللغتين وما نتج عن ذلك من سوء الترجمة سيؤدي إلى بداية الخلاف بين الطرفين الجزائري والفرنسي الذي سيتحول إلى مجابهة مسلحة قضت على فترة السلام التي دامت سنتين وبضعة أشهر: ماي 1837 - نوفمبر1839.

إلا أن الملاحظ أن الجنرال بيجو الذي وجهت له انتقادات في البرلمان الفرنسي عن التنازلات التي قدمها للأمير عبد القادر بخصوص الأقاليم والمناطق التي اعترف بها له أجاب هؤلاء في جلسة 08 جوان 1838 بعد سنة من توقيع المعاهدة وقبل سنة من تجدّد القتال بما يلي: "... أيها السادة إن الاتفاقيات لا تقيد الأمم إلا إذا كانت متطابقة مع مصالحها. ودون الحاجة إلى التنكر لمعاهدة التافنة، فإن الأمير عبد القادر سيمنحنا فرصة لقطعها."[2] بل إنه في رسالة بعث بها إلى الحاكم العام الجنرال دامرمون غداة التوقيع على معاهدة التافنة قال: "ليس لدينا حدودًا شرق الجزائر: لأنه جاء في المعاهدة: إلى وادي قدارة وما وراءه."[3]

والواقع أن جنوح فرنسا إلى توقيع معاهدة مع الأمير عبد القادر لم يكن نابعا من قناعة راسخة بضرورة استتباب السلم والأمن بقدر ما كان تكتيكا لجأت إليه في انتظار تحقيق نصر عسكري في الشرق الجزائري بعد الهزيمة التي لقيها الجيش الفرنسي على أسوار قسنطينة عام 1836، " ولما كانت معاهدات الدول الاستعمارية مع أهالي الأقطار التي تصنع نصب أعينها الاستيلاء عليها هي في الغالب محاط استراحة بين الحملة والحملة.. بحيث لدى توفر القوة لا تعدم عذرًا من نقض تلك المعاهدات التي لم تبرمها منذ البداية إلا على نية النقض.. شرعت فرنسا بالتعلّل من جهة تفسير بعض فقرات معاهدة التافنة وأرادت التقصي منها.." [4] وهذا التكتيك هو نفسه الذي انتهجته مع الأمير عبد القادر بعد التوقيع على معاهدة دي ميشال عام 1834، حيث قامت فرنسا باستبدال ممثليها بالجزائر ووهران وهما الجنرالين: فوارول ودي ميشال بالجنرالين دروي دورلون كحاكم عام والجنرال تريزل حيث سعى كلاهما لتعديل معاهدة دي ميشال وبعد فشلهما في إقناع الأمير عبد القادر بذلك تجدّدت الحرب بين الطرفين الجزائري والفرنسي.

ذلك أن فرنسا التي كانت قد قررت الاحتفاظ بالجزائر رسميا منذ 22 جويلية 1834 كانت قد عقدت العزم على توسيع مستعمراتها في إفريقيا وفتح باب نحو التوغل جنوبا إلى غاية إفريقيا

السوداء وهذا في إطار التنافس الاستعماري الذي اشتدت وطئته بين القوى الأوربية الكبرى خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر وخاصة بين بريطانيا وفرنسا.

ولما كانت فرنسا تعتمد على المرحلية في تحقيق أهدافها الإستراتيجية فإنها في الوقت الذي احتلت فيه الجزائر على خلفية قضية المروحة فإنها سعت لاحتلال المدن الساحلية وهران، عنابة، بجاية، مستغانم، أرزيو إضافة إلى الجزائر بهدف اتخاذها قاعدة نحو التوغل باتجاه المناطق الداخلية. ونظرا لتخوفها خلال هذه المرحلة من المعارضة البريطانية فقد أخفت نواياها الحقيقية من غزو الجزائر[5].

وفي الوقت الذي اشتدت فيه المقاومة الجزائرية وخاصة في الغرب الجزائري حيث توفرت العديد من العوامل أهمها بروز قيادة عسكرية وسياسية منظمة بزعامة الأمير عبد القادر والتفاف سكان هذه المنطقة بدرجات متفاوتة وخاصة في السنوات الأولى بهذه القيادة فقد كان ذلك بمثابة كابح للخطة الاستعمارية التي لم تكن تتصور أنها سوف تواجه مقاومة عنيفة ومنظمة الشيء الذي جعلها تهادن الأمير عبد القادر لفترة من الزمن ريثما تستعد ماديا وعسكريا لإتمام الخطة المتمثلة في احتلال كامل الجزائر.

وإنه لا يمكننا فهم أسباب إلغاء معاهدة التافنة ونقضها من طرف فرنسا إلا إذا وضعنا هذه القضية في إطارها العام. ويتمثل ذلك في أنه خلال هذه الفترة كانت هنالك استراتيجيتان متناقضتان ومتواجهتان في الجزائر وهما: الاستراتيجية الفرنسية التي كانت قد قررت احتلال الجزائر والمحافظة على ممتلكاتها في شمال إفريقيا تعويضا لها عن فقدان مستعمراتها في أمريكا وآسيا. وفي سبيل تحقيق ذلك كان لابد من اعتماد المرحلية في تطبيق هذه الاستراتيجية بحسب الظروف والعوامل المساعدة على ذلك. وقد تركت للقادة العسكريين الحرية في إدارة الجزائر والاستفادة من تجاربهم.[6]

في حين كان هناك في الطرف الجزائري استراتيجية مناقضة هدفها هو تحرير الجزائر من الاحتلال الأجنبي وذلك بمحاصرته في المناطق الساحلية وتشديد الخناق الاقتصادي والتجاري عليه لإجباره على المغادرة وأنه في سبيل تحقيق ذلك لابد من تحقيق وحدة الصف وتجميع كلمة الجزائريين والتفافهم بقيادة عسكرية وسياسية بديلة للحكومة التركية: حكومة الداي حسين. وعليه فقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استراتيجيتان وهماك استراتيجية البقاء بالجزائر الساحلية ثم التوسع نحو المناطق الداخلية بهدف إنشاء " مستعمرة وقطرًا جديدا يسمح لنا بنقل

الفائض من سكان فرنسا ونشاطها إليه"[7] ولاتخاذ هذه المستعمرة بعد ذلك قاعدة " لفرض الحكم الفرنسي في القارة الإفريقية."[8]

واستراتيجية طرد المحتل الأجنبي و"تأسيس مملكة عربية مستقلة"[9] وعلى هذا الأساس فإن لجوء فرنسا إلى توقيع معاهدة التافنة لم يكن إلا بهدف ربح الوقت ريثما تستعد لمرحلة جديدة من الحرب وهذا ما يستشف من تصريح الجنرال بيجو ممثل فرنسا أمام البرلمان الفرنسي حينما صرح: ".. **إن الاتفاقيات لا تقيد الأمم إلا إذا كانت متطابقة مع مصالحها**.."

وهذا ما يعكس قضية جوهرية في المنطلقات الفكرية والعقائدية لكلا الطرفين الجزائري والفرنسي، إذ أنه في الوقت الذي التزم فيه الأمير عبد القدر بالعهود والمواثيق انطلاقا من واجب شرعي يدعو إليه الإسلام ألا وهو الوفاء بالعهد:" وأوْفُوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيْمان بعد توكيدها، وقد جعلتم الله عليكم كفيلا، إن الله يعلم ما تفعلون"[10] فإن فرنسا لم تر مانعًا من نقض عهدها اعتمادًا على مصالحها ذلك أن "الأمراء الذين قاموا بجلائل الأعمال لم يكونوا كثيري الاهتمام بعهودهم والوفاء بها وتمكنوا بالمكر والدهاء من الضحك على عقول الناس وإرباكهم وتغلبوا أخيرًا على أقرانهم من الذين جعلوا الإخلاص والوفاء رائدهم."[11]

وعموما فإنه مباشرة بعد توقيع معاهدة التافنة بدأ الخلاف بين الطرف الجزائري والفرنسي حول العديد من القضايا الواردة في نص المعاهدة ويمكن بلورتها في النقاط التالية:

3-1-1- **الاختلاف بشأن تفسير الشرط الثاني من المعاهدة**:

لقد كان الهدف من الشرط الثاني لمعاهدة التافنة هو التحديد بدقة المناطق الخاضعة لفرنسا والمناطق التابعة للأمير عبد القادر. إلا أن اختلاف مدلول الكلمات والمصطلحات بين اللغتين العربية والفرنسية جعل الطرفان يختلفان بشأن تفسيرها.

وبعد تحليلنا للشرط الثاني من معاهدة التافنة والتطرق إلى مدلول الكلمات ومدى فهم كل طرف لها، فإننا كنا قد توصلنا إلى أن معاهدة التافنة لم تكتب كما أكد ذلك مارسيل إيمريت باللغة الفرنسية لتترجم بعد ذلك إلى اللغة العربية في المدخل لدراسته لنص معاهدة التافنة بالمجلة الإفريقية رقم 94 لسنة 1950. بل إن مصادر أخرى أكدت أن المعاهدة كتبت باللغة العربية كذلك وأن الأمير عبد القادر كان راضيا بما كتب باللغة العربية وهذا ما أكده شارل هنري تشرشل في كتابه: "حياة الأمير عبد القادر" وهذا ما بينته العديد من مراسلات الأمير عبد القادر إلى المسؤولين الفرنسيين سواء بالجزائر أو بفرنسا.

وعليه فإن أصل الخلاف في الشرط الثاني من معاهدة التافنة هو ما أوضحه الجنرال بيجو نفسه خلال جلسة البرلمان سنة 1838 حيث وجهت له انتقادات شديدة الشيء الذي جعله عن موقفه بقوله: " إن كثيرا قد قيل عن النقص والخلل الذي جاء في تفاصيل معاهدة التافنة، وإنني بصراحة اعترف أن هناك حقا بعض الخلل. ولكن اعتقد أن أهمية هذا الخلل مبالغ فيها. وليس هناك سوى خلل واحد له عواقب، وهو عبارة " على مسافة تقطع على وادي القدرة Kuddra وما وراءه " إن هذه العبارة (وراءه) قد تعني امتداد الحدود إلى إقليم قسنطينة. حقا إن هذا التعبير (وراءه) غامض. ولكن يجب أن لا ننسى أنني كنت في سباق مع الزمن، فقد كان هناك زورق بخاري في انتظار ما أرسله من بريد. وكان من الضرورة القاطعة أن أختم المفاوضات بالحرب أو بالسلام."[12]

وبناءً على الاختلاف بشأن هذه الكلمة (وما وراءه) سعت فرنسا إلى إقناع الأمير عبد القادر بوجهة نظرها بعد تعيين الماريشال فالي حاكما عاما على الجزائر (01 ديسمبر 1837 – 29 جانفي 1841) الذي زودته حكومته بالتعليمات التالية: " يجب أن يكون المفهوم من عبارة (وادي القدرة وما وراءه) كل البلاد الواقعة في إقليم الجزائر والواقعة وراء وادي القدرة إلى إقليم قسنطينة. وأن وضوح الدليل، مستقلا عن الاعتبارات السياسية، لا يسمح بأي تنازل عن هذه النقطة. ومادمنا أسياد إقليم قسنطينة فإننا لا نستطيع أن نبقى بدون طرق أرضية تصلنا به."[13] مما أدى إلى دخول الطرفان الجزائري والفرنسي في سلسلة من المراسلات ضمنها كل طرف وجهة نظره معتمدًا في ذلك على النص الذي بين يديه.[14]

والواقع أن بروز الخلاف بشان تفسير الشرط الثاني لمعاهدة التافنة جاء بعد سقوط قسنطينة أكتوبر 1837 حيث ادّعت فرنسا أن كلمة " وما وراء " تفتح لها المجال شرقا كما تشاء

" Ad Libitum " بحسب تعبير الجنرال بيجو[15] وهذا ما يؤكد فرضية أن فرنسا لم تدخل في مفاوضات مع الأمير عبد القدر إلا بهدف تجميع وتركيز قواتها في شرق الجزائر لاحتلال قسنطينة وإزاحة أحمد باي ريثما تتفرغ للأمير عبد القادر باعتباره العدو الأشد خطرًا عليها.

ثم إن فرنسا بعد احتلالها لقسنطينة سوف تعطي تفسيرا آخر للشرط الثاني من معاهدة التافنة. فبعدما ادعت أن عبارة " وادي القدرة وما وراءه " " تعني بكل وضوح، عند توقيع المعاهدة إلى نهاية حدود إقليم الجزائر في ذلك الاتجاه، ولكن مادمنا قد استولينا منذئذ على قسنطينة فإن تلك العبارة إذن تعني الآن إلى حدود تونس" [16] وهذا ما أوضحه الحاكم العام الجديد فالي في إحدى مراسلاته للأمير عبد القدر.

ورغم أن جميع التفاسير التي حاولت فرنسا أن تقنع بها الأمير عبد القادر لم تكن مجدية ورغم أن فرنسا كانت على علم بان التفسير الصحيح لهذا الشرط هو تفسير الأمير عبد القادر فإن الملاحظ أن فرنسا عند دخولها إلى مفاوضة الأمير عبد القادر كانت قد حجزت لنفسها قطعة من الأرض في انتظار حدث مازال لم يقع على حسب تعبير الأمير عبد القادر (17).

وبالرغم من وضوح المذهب السياسي للأمير عبد القادر بالنسبة لفرنسا منذ احتكاكها به سنة 1834 والذي يقوم على عدم شرعية خضوع المسلم لسلطة مسيحية وعدم تنازله عن المسلمين الذين رضوا به وليا شرعيا وقدموا له الزكاة والعشور وشاركوا معه في مقاتلة المحتل الأجنبي وبالرغم من تجدد الحرب بين الأمير عبد القادر وفرنسا سنة 1835 مباشرة بعد إبرام هذه الأخيرة لمعاهدة التينة مع قبيلتي الزمالة والدوائر في 16 جوان 1835 والتي بموجبها وضعت هاتين القبيلتين تحت السلطة الفرنسية لحمايتها من الأمير وقبولهما بالسيادة الفرنسية.. فإن فرنسا لجأت إلى أساليب مختلفة لإعطاء الشرط الثاني من معاهدة التافنة التفسير الذي يتماشى مع مصلحتها وهي:

➢ترجمة كلمة "وادي خضرة" وهو اسم الوادي الذي اتخذ كحد للأراضي التي تحتفظ بها فرنسا في إقليم الجزائر في النص الفرنسي إلى "واد قدارة" وترجمة كلمة "إلى قدام" في النص الفرنسي إلى "ما وراء"(18) .

➢إلتزام السلطات الفرنسية بالمظاهر الخادعة بعدما تبين لها من خلال المستشرقين المتخصصين في وزارة الحربية أن هناك أخطاء ولُبس في النص المزدوج: العربي والفرنسي لمعاهدة التافنة بخصوص "وادي خضرة" الذي تحول في النص الفرنسي إلى "وادي قدارة". حيث ادعت فرنسا أن وادي قدارة يطلق عليه كذلك اسم وادي خضرة.(19)

➢تمسك فرنسا بنص معاهدة التافنة باللغة الفرنسية رغم تنبيه العديد من المتخصصين بالأخطاء الواردة فيه بل إن بعضهم بلّغ أن هذا النص مزيف(20) ورغم أن العديد من مؤرخي فرنسا ومسؤوليها الكبار أكدوا بصحة تفسير الأمير عبد القادر وعلى رأسهم المؤرخ بالمار والجنرال دوماس والحاكم العام دامرمون..

➢لجوء فرنسا إلى إتلاف النص العربي لمعاهدة التافنة الذي علق على أسوار مدينة الجزائر(21) بعد التوقيع ثم المصادقة عليه من قبل الملك الفرنسي لويس فليب يوم 15 جوان 1837 بهدف طمس الحقائق التي تضمنها النص العربي لمعاهدة التافنة.

وهذا ما يفنّد ما ادعته بعد ذلك الكثير من الدوائر الفرنسية من أن النص العربي ضاع محاولة بذلك إعطاء العديد من التفاسير أهمها[22]:

➢أن الجنرال بيجو لم يسلم السلطات الفرنسية نص معاهدة التافنة، وأنه احتفظ لنفسه بهذا النص، لاستعماله مع قادة وزعماء "الأهالي" في حالة نزاع أو اختلاف بشأن التفسير أو تنكر هؤلاء لتعهداتهم (فرضية مارسيل إيميرت)

➢إحراق النص العربي لمعاهدة التافنة من قبل السيدة بيجو بعد وفاة زوجها- توفي عام 1849 بالكوليرا- وذلك حتى لا تحوم حوله الشبهات.

➢إتلاف الألمان خلال الحرب العالمية الثانية لجزء من وثائق عائلة الجنرال بيجو. وربما كان نص معاهدة التافنة العربي من بين الوثائق التي أتلفت.

والواقع هو أن وزارة الحربية الفرنسية كانت هي الجهة التي تحتفظ بجميع الوثائق التي تتصل بحرب الجزائر. وعليه فقد كانت المكان الطبيعي لنص معاهدة التافنة العربي، لأن وزير الحربية هو الذي كان يتراسل بشأنها، وهو الذي تسلمها وقدّمها للملك للتصديق عليها.[23]

ضف إلى ذلك أن الجنرال بيجو نفسه كان قد طلب بتزويده بعدد كبير من نسخ معاهدة التافنة في نصها العربي لنشرها بين القبائل ولتعليقها على أسوار مدينة الجزائر.[24] وهذا ما يقتضي أن وزارة الحربية تملك النص العربي لمعاهدة التافنة، في حين أن مارسيل إيمريت عثر على النص العربي لمعاهدة التافنة الذي بين أيدينا في ملفات رئيس الوزراء وضمن أوراقه[25].

أما ادعاء مارسيل إيمريت أن جنرالات هذه الفترة - ومن بينهم الجنرال بيجو- كانوا يحتفظون بالمعاهدات المبرمة مع زعماء "الأهالي" لاستخراجها لهم أو لمن ينوب عنهم في حالة قيام نزاع أو خلاف بشأن ما ورد في المعاهدات. فإن هذا الادعاء لا يقوم على أسس متينة خاصة إذا علمنا بأن المعاهدتين اللتان وقعهما الأمير عبد القادر مع فرنسا: معاهدي دي ميشال 1834 ومعاهدة التافنة 1837 كلاهما صادق عليهما الملك لويس فليب وبالتالي فإن فرنسا تملك النصين في أرشيفها الحربي. ثم إن الأمير عبد القادر ليس زعيما كبقية زعماء الأهالي كما ادعى ذلك مارسيل إيمريت بل رئيسا لدولة مستقلة تعاملت معه فرنسا بالمثل في جميع الأمور السياسية والتجارية والقضائية كما اعترفت به سلطانا على ثلاثة أرباع الجزائر وأنه لم يعترف بالسيادة الفرنسية كما ادعت ذلك فرنسا وهذا بشهادة الكثير من السياسيين والمؤرخين والشخصيات الفاعلة خلال هذه الفترة. بل إن فرنسا لم تستطع أن تقضي عليه إلا بعد أن زادت

في قواتها العسكرية من 42 ألف سنة 1837 إلى 108 ألف سنة 1847 أي من سنة توقيع معاهدة التافنة إلى تاريخ استسلام الأمير عبد القادر. وهو ما يمثل ثلث الجيش الفرنسي في ذلك الوقت[26].

بعد لجوء فرنسا إلى اعتماد العديد من السبل والأساليب لإعطاء الشرط الثاني من معاهدة التافنة التفسير الذي يلائمها ويخدم مصالحها وعلى رأسها فتح طريق بين الجزائر وقسنطينة بعد احتلال هذه الأخيرة في أكتوبر 1837 فإنها كلفت الحاكم العام الجديد الماريشال فالي الدخول في مفاوضات مع الأمير عبد القادر بهدف إيجاد طريقة للتفاهم حول القضايا العالقة بين الطرفين وعلى رأسها الشرط الثاني من معاهدة التافنة. في الوقت الذي وجهت له التعليمات التالية:

- التمسك بمبدأ امتلاك الجزائر.
- فتح الطريق بين الجزائر وقسنطينة. وهذا هو المفهوم من عبارة (وادي قدارة وما وراءه).

**3-2- محاولة الماريشال فالي تعديل معاهدة التافنة:**

بناءً على تكليف الماريشال فالي بالدخول في مفاوضات مع الأمير عبد القادر وربطه بتعليمات محددة واضحة المعالم فقد مرّت هذه المفاوضات بالمراحل التالية:

3-2-1- **المرحلة الأولى من المفاوضات:** من 07 جانفي 1838 – 02 مارس 1838، أو محاولات الإقناع

وفي هذه المرحلة نشطت المراسلات بين الماريشال فالي والأمير عبد القادر حيث سعى كل طرف إلى إقناع الطرف الآخر بصحة تفسيراته للشرط الثاني من المعاهدة حيث ركّز الطرف الفرنسي على عبارة "إلى قدارة وما وراءه" محاولا تضمينها تفسيره القاضي بأحقية فرنسا بإيجاد طريق بري بين قسنطينة والجزائر وعدم أحقية الأمير بالادعاء بهذه المنطقة لأنه عند توقيع معاهدة التافنة كانت قسنطينة تحت حكم أحمد باي.

أما الطرف الجزائري فقد ركّز على عبارة "إلى وادي القدرة وما فوقه" وأن معاهدة التافنة كان هدفها حصر الوجود الفرنسي في الجزائر. وأنه عند توقيع هذه المعاهدة كانت قسنطينة خارج نطاق فرنسا. وأنه لا يمكن لفرنسا حجز أرض في انتظار حدث لم يقع بعد.

وقد تميزت هذه المرحلة بتمسك كل طرف بموقفه من الشرط الثاني من معاهدة التافنة.[27] كما تزامن مع هذه المرحلة دخول قوات الأمير عبد القادر إلى العديد من المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية.

3-2-2- **المرحلة الثانية من المفاوضات**: من 1838/03/03 إلى 1838/06/28 سفر الوفد الجزائري إلى باريس:

بعد فشل المحاولات الأولى لربط أطراف الحوار نتيجة لتمسك كل طرف بموقفه، عمل الأمير على إنقاذ هيبة الحكم ولجأ إلى إحراج موقف الحاكم العام الماريشال فالي وأيقن أن الإسراع في التحرك ضروري قبل فقدان السيطرة على دولته ولم يمض شهر واحد حتى راسل كبار المسؤولين الفرنسيين: الملك، الملكة، رئيس الوزراء، وزير الحربية. كما كلف وزير خارجيته الميلود بن عراش الذي كان يرافقه إبن دران وأبو ضربة إلى التوجه إلى باريس في 1838/03/03 لتقديم التوضيحات للحكومة الفرنسية وتبديد الشكوك الذي أحيطت بتفسير نصوص معاهدة التافنة. وقد كانت المهمة الموكلة إلى هذا الوفد هي: التمسك ببنود معاهدة الصلح ورفض جازم لتعديلها[28] . بل إن الميلود بن عرّاش بعد استقباله من طرف الملك لويس فليب حاول أن يعلم بأية شروط قد تتخلى فرنسا عن مدينة قسنطينة[29].

إلا أن الحكومة الفرنسية خلال هذه الفترة كانت قد رسمت الإطار الذي يجب أن تأخذه العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية. إذ أنه في الوقت الذي توجه فيه الوفد الجزائري لباريس لإجراء المفاوضات مع الملك مباشرة، فإن الحكومة الفرنسية كانت قد اتخذت قرارًا سريا يقضي بما يلي[30]:

➢لا يمكن لابن عرا ش أو لأي مبعوث آخر لعبد القادر أو لغيره من زعماء الجزائر أن يدخل في مفاوضات بشأن أي أمر من الأمور إلا في الولاية العامة، وأن كل مفاتحة يقوم بها في فرنسا سترفض في الحال، وأن أية مفاوضات، مهما كان طابعها، سوف لا تجرى إلا مع الحاكم العام بالجزائر.

➢الإسراع بنشاط وبدون تضييع أية لحظة في الاستعدادات التي ستمكن الجيش من القيام بحملة في الربيع المقبل.

➢الوصول إلى حل شامل ونهائي لجميع الصعوبات الحالية والصعوبات التي ستقوم في المستقبل في طريق معاهدة التافنة، وذلك إما بحمل عبد القادر على قبول إنذار بالتوقيع على نص في شكل اتفاقية توضيحية لمعاهدة 30 ماي، أو بالالتجاء إلى قوة السلاح.

وقد أصبح واضحا أن فرنسا: ملكا وحكومة قد عقدت عزمها على نقض معاهدة التافنة وذلك بتعديلها في الوقت الذي تستعد فيه لخوض حرب مع الأمير عبد القادر ريثما تسمح الظروف بذلك بهدف الاستيلاء على المدية ومليانة وبالتالي " أن نصبح سادة ولاية التيطري ونأخذ من عبد القادر ما تنازلنا له عنه بموجب معاهدة التافنة ونقيم بذلك حاجزا بينه وبين الولاية الشرقية ونغطي سهول متيجة."(31)

وفي انتظار ذلك قرر الملك ومجلس وزراءه عدم استقبال وزير خارجية الأمير عبد القادر الميلود بن عراش إلا بوصفه حامل الهدايا للملك مجردًا مهمة الوفد الجزائري من أي معنى سياسي كما تقرر تقصير مدة إقامة البعثة الجزائرية، بحيث تغادر باريس قبل أن يشرع البرلمان ةالفرنسي في مناقشة الشؤون الخارجية وذلك لتفويت فرصة قيام اتصالات بينها وبين المعارضة الفرنسية.

في الوقت الذي منح فيه الحاكم العام فالي صلاحيات واسعة وأوضحها الدوق دومال إبن الملك في رسالة وجهها لفالي في 07 مارس 1838 جاء فيها:

"ويرى الملك ورئيس وزرائه (رئيس الوزارة، مولي سيكتب لك بذلك) أن تقدم إلى الأمير حينما تكون مستعدا لتأييد إنذارك بقوة السلاح: مشروع اتفاقية توضيحية لمعاهدة التافنة، يجب أن يوقع عليه أو يواجه الحرب، إذا رفض. وهذا الإنذار، يجب أن تحرره أنت مقدما، يجب أن ينطوي على حلٍ لجميع المسائل المتنازع عليها، ويقدم ضمانات حتى لا يتخطى الأمير الحدود إلى ولاية قسنطينة.. وهذه الاتفاقية، لا تكون نقطة انطلاق للمفاوضات، بل هي إنذار يقبله (الأمير) أو يرفضه."(32)

3-2-3- **المرحلة الثالثة من المفاوضات:** من 1838/06/28 إلى 1838/07/04 مرحلة عرض مشروع تعديل المعاهدة: بعد عودة الوفد الجزائري من باريس في 28 جوان 1838، عرض الحاكم العام الماريشال فالي- بناء على التوجيهات والتعليمات التي تلقاها من مسؤوليه- على وزير خارجية الأمير عبد القادر: الميلود بن عراش مشروعا لتعديل معاهدة التافنة ولاسيما المادة الثانية منها أهم ما جاء فيه:

➢توسيع الحدود الشرقية للمنطقة المتنازع عليها بحيث تدخل ضمن إقليم قسنطينة الخاضع للسلطة الفرنسية.

➢حق فرنسا بالمرور على الطريق السلطاني التي تربط الجزائر بقسنطينة.

➢إقامة خط بري للمواصلات بين أرزيو ومستغانم.

➢مراقبة استيراد الأسلحة لقوات الأمير والإشراف عليها من قبل السلطات الفرنسية.

➢تحديد ضريبة سنوية يدفعها الأمير لمدّة عشر سنوات بدلا من الضريبة المحدّدة في معاهدة التافنة والتي ينتهي مفعولها قبل 15 جانفي 1838.

➢تلتزم فرنسا بأن تقدم إلى الأمير الأسلحة والذخيرة التي يطلبها منها بسعر التكلفة ودون أي إضافات.[(33)]

كما حاول الحاكم العام فالي إقناع وزير خارجية الأمير عبد القادر بالموافقة على هذه التعديلات واقترح عليه تنفيذها فور التوقيع عليها. وحين اعتذر ابن عراش عن قبول هذه التسوية باعتباره لا يتمتع بالتفويض للتفاوض في شأن هذا المشروع. منعه فالي من السفر وهدّد بإبقائه في الجزائر فتزايدت مخاوف رئيس الوفد وأحرج منه فلم يكن أمامه إلا أن وضع خاتمه وكتب في هامش التذييل (أسفل الصّك) أنه اطلع عليه واستحسنه. ولست مسؤولا عن مصادقة أمري عليه. وقد كان ذلك في 04 جويلية 1838.

3-2-4- **المرحلة الرابعة من المفاوضات:** من جويلية 1838 إلى مارس 1839 محاولات فالي للحصول على تصديق الأمير: بعد ضغط الحاكم العام فالي على وزير خارجية الأمير عبد القادر لتوقيع مشروع تعديل معاهدة التافنة في 04 جويلية 1838، فقد أرسل صهره الرائد دي صال De Salles إلى الأمير عبد القادر الذي كان يومها محاصرًا لعين ماضي. حاملا معه هدايا الدوق دورليان إضافة إلى هدية تتكون من 500 بندقية و100 قنطار بارود و80 قنطار من الرصاص ليحصل على مصادقة الأمير على المشروع. إلا أن مرسول الحاكم العام لم يؤذن له بالمرور لملاقات الأمير عبد القادر ليعود بعد ذلك إلى الجزائر في 19 جويلية 1838[(34)].

وبعد استسلام عين ماضي في 02 ديسمبر 1838 عاد الأمير عبد القادر إلى مدينة تاقدمت في 10 جانفي 1839 حيث اطلعه وزير خارجيته الميلود بن عراش بما أقدم عليه من توقيع مشروع تعديل معاهدة التافنة في 04 جويلية 1838 وقد وبّخه الأمير عن هذا التصرف، ولكن

ابن عراش اعتذر إليه بأنه لم يفعل ذلك إلا اتقاء لشر الفرنسيين وللخروج من قبضتهم، فقبل عذره.

وقد رفض الأمير عبد القادر التصديق على مشروع تعديل معاهدة التافنة رفضا باتا بقوله: " " أبدا، أبدا لن أصادق على معاهدة تمنح الفرنسيين جسرًا أرضيا بين قسنطينة ومدينة الجزائر لأخسر بذلك كل الثمار التي جنيتها نتيجة قصر نظرهم بجعل مدينة الجزائر محاطة بحلقة مكونة من البحر والشفة وجبال الأطلس الصغرى الواقعة مباشرة فوق وادي القدرة"[35].

وقد كان من المفروض في العرف الدبلوماسي أن ينتهي الأمر عند هذا الحد ويصبح المشروع لاغيا بسبب رفض احد الطرفين السامين في المعاهدة التصديق عليه[36]. إلا أن فرنسا كانت قد عقدت العزم على اعتبار توقيع الميلود بن عراش - رغم التحفظ المرافق له- هو الأساس وذلك من خلال رسالة وزير الحربية للحاكم العام فالي يقول له فيها: "على الرغم من أنه (الأمير) لم يصدق عليه (مشروع التعديل)، يجب ان نعتبره القاعدة التي يجب عليه أن يخضع لها، حينما نحتاج إلى تطبيقه"[37] وقد أكد ذلك رئيس الحكومة الفرنسية الكونت مولي بقوله: "يجب أن تكون اتفاقية 04 جويلية، على الرغم من عدم التصديق عليها، هي الأساس الذي تقوم عليه تصرفات الحكومة اتجاه الأمير"[38].

إلا أن فرنسا التي ظلت تتطلع إلى فتح المحادثات مع الأمير عبد القادر بخصوص مراجعة معاهدة التافنة سوف ترسل مرّة أخرى الرائد دي صال De Salles الذي استقبل من قبل الأمير بالقرب من مليانة (بوخرشوفة) يوم 13 فيفري 1839 بمعية وزير الخارجية الميلود بن عراش.

وقد أوضح الرائد دي صال للأمير عبد القادر الهدف من هذه المهمة ألا وهي تقديم الهدايا والتصديق على مشروع تعديل معاهدة التافنة. وقد وجد الأمير عبد القادر نفسه في موقف صعب ودقيق. فكان عليه الاختيار أمرين كلاهما صعب وهما:

- إما أن يوافق على المشروع الفرنسي ويثير بذلك قطاعا هاما من الرأي العام ويغضب شيوخ القبائل والقادة العسكريين المحيطين به والمعارضين لمعاهدة التافنة من أساسها باعتبارها رمزا للتحالف مع العدو وانحرافا عن طريق الجهاد.

- إما رفض المشروع بكامله وبالتالي عودة الرائد دي صال إلى الجزائر دون المصادقة على مشروع تعديل معاهدة التافنة وهو ما يعني استئناف القتال.[39]

وقبل أن يتخذ الأمير عبد القادر أيا من القرارين وينفرد بالرأي، فقد دعى إلى عقد مجلس الشورى الذي حضره الأعيان والمسؤولين السياسيين والعسكريين في 02 مارس 1839، حضره الضابط الفرنسي لكي يتباع المناقشة التي ستجرى في الموضوع وينقل إلى رئيسه تقريرا مفصلا في 08 مارس 1839 عن مهمته أمام الأمير التي امتدت من 13 فيفري إلى 02 مارس 1839.

وأهم ما جاء في هذا التقرير ما يلي:(40)

- يوم13 / 02 / 1839 استقبال الأمير عبد القادر للضابط دي صال الذي سلمه هدايا الدوق دورليان والرسائل الموجهة له التي أثارت انفعاله بعد قراءة العبارات التي تشير إلى سيادة فرنسا والدعم الذي قدمته له.

- يوم 1839/02/18: الرائد دي صال يضع بين يدي الأمير عبد القادر معاهدة التافنة ومشروع التعديل ليوم 1838/07/04 بهدف المصادقة عليه شارحا له عدالة ادّعاءات فرنسا.

إلا أن الأمير عبد القادر ردّ هذه الادعاءات مبرزًا قيمة الكلمات في النص العربي لمعاهدة التافنة 30 ماي 1837. (وهذا دليل آخر عن وجود نص عربي للمعاهدة كان بين أيدي الأمير) كما أعاد الأمير على مسامع دي صال خلال هذا اللقاء عدّة مرات أنه اتفق مع الجنرال بيجو على أن لا تملك فرنسا في إقليم الجزائر كما هو الحال في وهران إلا على منطقة محاطة من كل الجهات بأرض تابعة له. كما شرح أن العبارة الواردة في الشرط الثاني (من معاهدة التافنة) إلى وادي قدارة وما وراءه (التي ترجمها إلى ما قبله) استعملت لتحديد أجزاء هذا المجرى التي تحمل أسماء أخرى ليختتم قائلا إن الدين لا يسمح له بترك المسلمين الذين يعترفون به أميرا ليعيشوا تحت السيادة الفرنسية.

- يوم 26 / 02 / 1838: تجدد المحادثات بشأن مشروع تعديل معاهدة التافنة ليوم 04/ 1838/07 بين الأمير والضابط دي صال. وفي هذا الاجتماع عاتب الأمير عبد القادر فرنسا التي لم تحترم وعودها حيث أخرج للضابط عدّة رسائل تعهد فيها الجنرال بيجو بما يلي:

  - تسليم الأمير 3000 بندقية.
  - منع الدوائر الزمالة من اجتياز حدود معينة.
  - إرسال مصطفى بن اسماعيل، والمزاري و15 قائدا لهاتين القبيلتين إلى الإسكندرية.

وحول ملاحظة الأمير عبد القادر بأن بيجو يعتبر وكيلا الملك فرنسا أجابه الرائد دي صال أن ابن عراش هو كذلك وكيلا للأمير أمام الماريشال فالي. رد عليه الأمير بأن ابن عراش لم يكن مطلق الصلاحيات وأنه لا يمكنه أن يقوم بشيء مخالف للدّين (خضوع المسلمين للسيادة الفرنسية).

❖ يوم 02 / 03 / 1839: فيه تم عقد مجلس الشورى بحضور 70 عضوا يمثلون مختلف مناطق البلاد. وفي هذا الاجتماع كرّر الأمير عبد القادر على الرائد دي صال:

- أنه تم الاتفاق على تحديد المناطق الفرنسية الساحلية من كل الجهات.
- تحريم الإسلام ترك المسلمين تحت سلطة المسيحيين.
- استحالة منح اللّجوء لجميع القبائل في حالة تركه لمنطقة واسعة بين الجزائر-قسنطينة.
- تأكيد الأمير عبد القادر على ضرورة خضوع جميع المسلمين لسلطته وأن لا يترك للمسيحيين إلا الأرض التي يتنازل عنها لهم.
- أنه سيوجه نداءً عندما يستطيع ذلك لجميع السكان القاطنين إلى ما بعد جبال البيبان للإلتحاق به.

كما تم التطرق خلال هذا اللقاء إلى المسائل التالية:

- مسألة التجارة بين الطرفين الجزائري والفرنسي، حيث أشار الأمير أن التجارة خاضعة لقوانين مشابهة لتلك التي تفرضها فرنسا في مدينة الجزائر.
- مسألة شراء فرنسا للخيول حيث أشار، الأمير أن الخيول وسيلة للحرب وأنه لا يسمح بتصديرها لكونه لا يملك منها عدا كبيرا.
- أن الأمير لم يدفع الحبوب التي وعد بها في معاهدة التافنة لأن الجنرال بيجو لم يحترم وعده بشأن البنادق وقضية الدوائر والزمالة.
- تأكيد الأمير وحرصه على استمرار السلام بينه وبين فرنسا.

وبعد النقاش والمداولات قرر مجلس الشورى يوم 02 مارس 1839 ما يلي:

**"إذا كانت الدولة الفرنساوية ترضى أن تبقى على ما انعقد عليه الصلح في "تافنا" فذلك، وإلا فالحرب والله المستعان."**[41]

بعد فشل المحادثات بين الأمير عبد القادر والحكام العام الماريشال فالي وعدم تصديق الأمير على مشروع تعديل معاهدة التافنة. اتّجه الأمير إلى طرح قضية تعديل معاهدة التافنة إلى الطرف الموقع عليها ألا وهو الملك لويس فليب الذي راسله عدّة مرات مبديا له رغبته في السلام وطالبا منه استبدال الحكام العالم فالي[42]. ذلك أن الأمير عبد القادر كان يرى أن معاهدة التافنة لم تدخل حيّز التنفيذ إلا بعد مصادقة الملك عليها وأن مشروع تعديل معاهدة التافنة يجب هو الآخر أن تتم المصادقة عليه[43] وقد جاء في إحدى هذه الرسائل ما يلي:

"عندما وقعت معكم أنتم ملك المسيحيين، منذ سنتين، معاهدة سلام، وبالأخص عندما بذلت كل جهودي لتدعيم هذا السلام بكل الوسائل التي كانت لدي إنكم تعلمون الواجبات التي يفرضها القرآن على كل حاكم مسلم..

"ولكنكم الآن تطلبون مني تضحية تتناقض تماما مع ديني، مما يجعلني لا أستطيع قبولها، وتظنون أنكم على حق في فرضها علي كضرورة. إنكم تدعونني أن أتخلى عن قبائل أعلنت خضوعها إليّ. وجاءت إليّ بنفسها لتدفع التزاماتها التي فرضها القرآن، وتوسّلت إليّ، وما تزال تتوسل، أن أكون حاكما عليها، لقد اجتزت شخصيا أراضيها التي هي في الواقع وراء الحدود التي نصت المعاهدة على أنها لفرنسا (أصلي) فهل تريدون مني الآن، أن آمر تلك القبائل، بناء على معاهدة أخرى، أن تخضع لنير المسيحيين؟

"إن ممثليكم يقولون لي "وقع، وإذا لم توقع فإن رفضك يعني الحرب" حسنا، إنني لن أوقع، ومع ذلك فإني أريد السلام، ولا شيء غير السلام..."[44]

إلاّ أن الملاحظ أن الملك الفرنسي لم يجب على رسائل الأمير "لقد كنت كتبت إليكم ثلاث رسائل عبّرت لكم فيها عن كل أفكاري وليس منها واحدة قد تشرفت بجوابكم."

كما استغل الأمير عبد القادر سقوط حكومة مولي في 31 مارس 1839 ليبادر إلى مراسلة الملك مرّة أخرى والمسؤولين الجدد في باريس عن سبب تعثر المفاوضات بينه وبين الحكام العام فالي ورغبته في حل المشاكل العالقة بالطرق السلمية. إلا أن هذه المبادرات باءت بلا فشل نتيجة لعدم اتخاذ الملك والمسؤولين الجدد لأية إجراءات لتحسين العلاقات بين الطرفين الجزائري والفرنسي، بل إلى الحكومة الجديدة برئاسة الماريشال سولت (12 ماي 1839 – 01 مارس 1840) اعتبرت المعاهدة المعدلة يوم 04 / 07 / /1838 قانونية وملزمة للطرفين وهو ما جعلها تنشر المشروع وكأنه أصبح مقبول رسميا، بعدما تركت البرلمان يفهم بأن هناك اتفاقا قد أبرم مع عبد القادر وأنه بصدد التنفيذ.[45] بل إن مقرر لجنة الميزانية طمئن النواب أن

"المشاكل المطروحة في معاهدة التافنة قد رفعت في صالح فرنسا وأن امتلاك المناطق الواقعة ما وراء وادي قدارة أصبحت مضمونة."[46]

3-2-5- **الاختلاف بشأن تفسير الشرط الخامس عشرة:** لم يكن الخلاف بين لطرفين الجزائري والفرنسي ينحصر فقط في الشرط الثاني من معاهدة التافنة، بل امتد أيضا إلى الشرط الخامس عشر والمتعلق بتبادل القناصل بينهما.

فبمقتضى معاهدة التافنة كان من حق الأمير عبد القادر أن يعين من يشاء من العملاء ليقيموا لدى السلطات الفرنسية في كل الأمكنة التي يحتلها الجيش الفرنسي.[47]

وقد عين السيد قرافيني قنصل الولايات المتحدة الأمريكية قنصلا له في مدينة الجزائر في 12أكتوبر 1837 وهو ما اعتبرته فرنسا إجراء عاديا حيث أنها لم تعترض عليه في المرحلة الأولى بل إنها نشرت خبر هذا التعيين في جريدة الرسمية " المونيتور "[48]

إلا أنها سوف تعترض على هذا التعيين بعد ذلك وخاصة بعد نجاح حملتها الثانية على قسنطينة حيث كان ذلك عاملا من العوامل التي جعلتها تسعى لإعادة النظر في معاهدة التافنة التي كانت ترى أنها لم تكن في مستوى تطلعاتها الاستعمارية. لذا فقد قررت الحكومة الفرنسية سحب اعترافها بتعيين قرافيني قنصل الأمير عبد القادر بالجزائر في 22 نوفمبر 1837 بحجة أن ممثل الأمير عبد القادر ليس عربيا[49].

والواقع أن تعيين القناصل خلال القرن التاسع عشر كان يقوم عند الحاجة على " تعيين قناصل من بين المقيمين داخل أراضي الدولة المضيفة من البارزين من التجار ورجال المصارف والمحامين والأطباء... ويسمى هؤلاء بالقناصل الفخريينHonarary Consuls" [50]

وعلى هذا الأساس كتب الماريشال فالي إلى الأمير عبد القادر رسالة جاء فيها:

" لا يخفي سموّكم، أن مفهوم الشرط الأخير من المعاهدة، أن وكلاؤكم تكون من العرب، كما أن وكلاءنا: تتعيّن من الفرنسيس، وعلى هذا فلا حق لكم في تعيين السيد قرافيني وكيلا لكم في الجزائر."[51]

وقد رد الأمير على رسالة الماريشال فالي بما يلي:

" إن وكيلنا قد أبلغنا أنه لا يسمح له أن يقيم بمصالحنا.. وأنكم لا تقبلونه وكيلا عنّا. وأنه يجب أن يقوم مكانه ابن عرب.

فأولا: لا نقدر أن نجد إبن عرب، يتمّم وظيفته، ويرضي كلانا ويرضي في صوالح الطرفين...

وثانيا: ليس لفرنسا حق، أن تجبرنا، على تعيين وكيل ضدّ إرادتنا وميلنا، لأن ذلك منوط بنا، ولنا أن نختار ما هو الأحسن لنا. وإن كنتم تريدون أن تقيموا إبن عرب، وكيلا لكم عندنا، فافعلوا فإننا لا نعارضكم في ذلك، فلماذا تتعرضون لنا، بانتخابنا ؟ !.. إنكم تريدون أن تردّوا الاختلال مرّة أخرى، في إيالتي بالجزائر ووهران!!

".. واستناد حضرتكم - في تحريركم- على الشرط الأخير من المعاهدة المختص بتعيين الوكلاء متبادلا من ومنكم عندنا وعندكم. وفهم أن تكون وكلاؤنا من العرب، ووكلاؤكم من الفرنسيس، فهو خلاف أصله المصادق عليه. بل إن هذا التفسير، اختراعي. فإن كنتم محافظين على المعاهدة، فاقبلوا وكيلنا قرافيني المعيّن، بموافقة مجلس شورى الأمة، وإن كنتم استحسنتم خرق الشروط وإبطال المعاهدة فنحن - مع عدم الميل إلى ذلك- نجيبكم إلى مرغوبكم..."[52]

وبالنظر إلى رسالة الأمير عبد القادر إلى الحكام العام الماريشال فالي، فإنه أكدّ على النقاط التالية:

- حق الأمير في اختيار قنصله لدى السلطات الفرنسية وفقا لمعايير محدّدة: تحقيق المصلحة والكفاءة. وأن التفسير الذي أورده الماريشال فالي هو تفسير اختراعي.
- لا حق لفرنسا أن تتدخل في اختيار القنصل الذي عيّنه الأمير بناءً على موافقة مجلس شورى الأمة.
- سعي فرنسا إلى خرق شروط المعاهدة وبالتالي إبطالها.

والأمير عبد القادر كان يدري أن هذه الشروحات التي قدمها له الماريشال فالي لم يكن معمولا بها بينه وبين فرنسا قبل هذا التاريخ، حيث أنه بعد التوقيع على معاهدة دي ميشال 1834 فقد عيّن الأمير: اليهودي ابن دران وكيلا له في الجزائر علما انه لم يكن عربيا ومع ذلك فقد اعترفت به فرنسا واستلمت أوراق اعتماده دون أي تحفظ. أما فرنسا فقد عيّنت السيد عبد الله عصبون ممثلا لها في معسكر، علما أنه لم يكن فرنسيا وإنما كان عربيا من سوريا[53].

وللإشارة فقد كان مألوفا خلال هذه الفترة تعيين قناصل حاملين لجنسية الدولة المضيفة أو جنسية دولة ثالثة وهذا ما أخذت به العديد من الدول.[54]

ثم إن الأمير عبد القادر قبل تعيين السيد قرافيني قناصلا له في الجزائر كان قد اتجه رأيه في البداية إلى تعيين التاجر لاكروتز. وهو ضابط في المليشيا برتبة كولونيل ورئيس للمحكمة التجارية في مدينة الجزائر ثم أنه عدل عن ذلك[55] .

ومهما كان الأمر فإن فرنسا التي وافقت بداية على تعيين السيد قرافيني قنصلا للأمير عبد القادر في مدينة الجزائر - وهو في الوقت نفسه قنصلا للولايات المتحدة الأمريكية- قد تراجعت عن ذلك نتيجة لتغير الظروف السياسية والمتمثلة أساسا في احتلال قسنطينة 13 أكتوبر1837 حيث سعت بعد ذلك إلى التنصل من شروط المعاهدة باتباع العديد من الخطوات والتفاسير التي لم تكن مقبولة من طرف الأمير عبد القادر الذي كان حريصا على بقاء معاهدة التافنة على حالها الأولى رافضا بذلك المحاولات الفرنسية لتعديلها.

**3-3- إجتياز أبواب الحديد وتجدد الحرب ربين الطرفين 1839:**

في انتظار إلغاء معاهدة التافنة اعتمدت فرنسا مبدا "اللاحرب واللاسلم" طيلة صيف 1839 وهذا ما أوضحه رئيس الحكومة الفرنسي للحاكم العام فالي في 03 جويلية 1839 حيث وجه له التعليمات التالية "إن نية الوزارة الرسمية هي ألا تقوم بأية عملية... وأن تقتصر ما وسعك ذلك على المحافظة على السلام والأمن في جميع أنحاء الإيالة.

"وأما اتفاقية 04 جويلية، فعلى الرغم من أن الأمير لم يصدق عليها، يجب أن تكون أساسا لتصرفات الحكومة اتجاهه."[56]

وفي نفس الوقت أوصاه أن يجمع قواته، وأنه نظرًا لعدم توفر قوات كافية وبالتالي عدم إمكان القيام بعمليات عسكرية في الولايات الثلاثة، فإنه إذا اندلعت الحرب مع الأمير عبد القادر فعلى الحاكم العام أن يقوم بالهجوم عليه في ولاية التيطري فقط.

أما وزير الحربية فقد أوكل للحاكم العام مهمة تقدير الظروف التي تضطره إلى الدخول في الحرب وبناء على هذه التعليمات والتوصيات شرع الحاكم في وضع اللمسات الأخيرة لاستراتيجيته بهدف تحقيق أهدافه حيث كتب لحكومته يقول أن على: "الحكومة إما ان تتخذ موقفا دفاعيا محتجة ضد احتلال الأمير للمنطقة المتنازل عليها، تاركة للوقت وعلاقات الصداقة أن تلين من موقف الأمير، وإما أن تهاجمه في الحال، وإما أن تضع قوة في المناطق المتنازع عليها معلنة للأمير أن هذا الإجراء ليس إجراء عدوانيا، ولكنه مجرّد احتلال مشترك ريثما يقع الاتفاق على حل نهائي للموضوع."[57]

وبعد دراسة الحكومة الفرنسية لمشروع الحاكم العام فالي فقد قبلت بالحل الأخير مع إجراء بعض التعديل والمتمثل في عبور قوة فرنسية للمنطقة المتنازع عليها فإذا اعترض الأمير على ذلك تقدم إليه التفسيرات الضرورية وإذا لم يعترض تكون فرنسا قد حققت هدفها، وأثبتت سيادتها على الأراضي التي تمتد شرقي وادي خضرة حتى قسنطينة.

ولكي تعطي الحكومة الفرنسية لهذا المشروع درجة كبيرة من الأهمية تقرر أن الدوق دورليان هو الذي يشرف على تنفيذه أي عبور المنطقة المتنازع عليها إذ كان الحاكم العلام فالي يرى أن الأمير لا يقف في وجه ابن ملك فرنسا.

وهكذا سار الدوق دورليان رفقة الحاكم العام فالي وقوة ترافقهم في18 أكتوبر 1839 من ميلة إلى سطيف حيث اعترضت طريقهم القبائل التي طالبت لقاء المسؤولين الفرنسيين. وعندما قابلهم كبار الضباط الفرنسيين استظهروا لهم بجوازات سفر تحمل خاتم عبد القادر، تسمح للقوات الفرنسية بالمرور[58]! الشيء الذي جعل القبائل تسهل عملية المرور "لأصدقاء وحلفاء سلطانهم". وقد وصلت هذه الحملة بقيادة الدوق دوليان وفالي إلى مدينة الجزائر في 02 نوفمبر1839 حيث استقبلت فيها استقبال الفاتحين المنتصرين. الشيء الذي جعل الملك الفرنسي لويس فليب يكتب للحاكم العام فالي. يهنئهُ ويقول: "إنه لمما يثلج صدري أن أهنئك بالدور الذي قام به ابني ولي العهد، في العملية الرائعة التي خططتها ونفذتها بكثير من المهارة"[59].

أما رئيس الحكومة سولت فقد هنئه قائلا:" وفيما يتعلق بالحركة الاستراتيجية العسكرية والسياسية.. فقد كانت نتيجة لتخطيطك البارع .. حيث كلفت ولي العهد بتنفيذها تحت إشرافك. إنها تمتاز بالحساب الدقيق، والمعرفة والخبرة الطويلة والثقة بالنفس، ولذلك كان هذا النجاح تاما، ويفوق كل ما نستطيع أن نتوقعه منك.. إنه لشرف عظيم أن تكتب صفحة من المجد بعد الثمانية عشر قرنا التي تفصل بيننا وبين الرومان."[60]

أما الأمير عبد القدر الذي وصلته أخبار خرق معاهدة التافنة فقد كتب للماريشال فالي في يوم 04 نوفمبر 1839 يقول: "لقد كنا في سلام، وكانت الحدود بين بلادي وبلادك محددة بوضوح عندما عبر إبن الملك مع قوة عسكرية من قسنطينة إلى مدينة الجزائر، وكان هذا دون إعطائي أدنى إشارة، أو حتى الكتابة إلي بكلمة تشرحون فيها سبب هذا المرور غير الشرعي بمنطقي. ولو أخبرتموني بأنه يرغب في زيارة بلادي لقررت اصطحابه بنفسي أو لأرسلت أحد خلفائي ليقوم بذلك. ولكنكم تجاوزتم ذلك فأعلنتم أن كل البلاد الواقعة بين مدينة الجزائر وقسنطينة لم تعد تحت سلطتي.

فخرق المعاهدة جاء منكم، ومع ذلك وحتى لا تتهمونني بنقض العهود، فإنني أنذركم بأنني سأستأنف الحرب، فادعوا إذن أنفسكم. وحذّروا كل مسافريكم ومعسكراتكم ومحطاتكم، وبعبارة أخرى اتخذوا جميع الاحتياطات التي ترونها ضرورية."[61]

وهكذا قرر مجلس الشورى المنعقد في بوخرشوفة بالقرب من مليانة في 18 نوفمبر 1839 استئناف الحرب. ليوجه الأمير عبد القادر أوامره بعد ذلك لجيشه بعبور وادي خضرة وشفة يوم 20 نوفمبر 1839.

و عموما فإنه منذ توقيع معاهدة التافنة في 30 ماي 1837 بين الطرفين الجزائري ممثلا في الأمير عبد القادر والفرنسي ممثلا في الجنرال بيجو والتي كانت متبوعة بالاتفاقية السرية أو الاتفاقية الإضافية حسب تعبير الأمير وإلى غاية تجدد الحرب بينهما في 20 نوفمبر 1839 يكون قد مضى سنتان وخمسة أشهر وعشرون يوما من فترة السلام التي دامت بين الطرفين بعد الفترة الأولى التي امتدت من 26 فيفري 1834 إلى 16 جوان 1835 والتي دامت سنة وثلاثة أشهر وعشرون يوما. وعليه فقد استطاع الأمير عبد القادررغم هذه الفترة ثلاث سنوات وتسعة أشهر وعشرة أيام أن يبين أن فرنسا لا تلتزم بعهودها ومواثيقها إلا ما دامت تخدم مصالحها. أو لم يقل الجنرال بيجو بعد توقيع معاهدة التافنة: "إن الاتفاقيات لا تقيد الأمم إلا إذا كانت متطابقة مع مصالحها."[62]

بعد تعرضنا للمحاولات والتدابير التي انتهجتها فرنسا - ممثلة في الحاكم العام فالي- لتعديل معاهدة التافنة 1837 التي اعتبرتها محطة استراحة بالنسبة لها ريثما يتم القضاء على أحمد باي في شرق الجزائر. وبعد وقوفنا على جوهر الخلاف بين الطرفين الجزائري والفرنسي ولا سيما تفسير الشرط الثاني (مسألة الحدود الشرقية) والشرط الخامس عشرة (تعيين القناصل)، ووضع كل ذلك في إطار إستراتيجية الطرفان، فقد تبين لنا أن معاهدة التافنة 1837 لم يكن الغرض منها تحقيق السلام بقدر ما كان تحقيق فترة تهدئة أو هدنة مؤقتة ريثما سنح الظروف لفرنسا استكمال مشروعها والقاضي بالاحتلال الكامل للجزائر.

ومنه سوف تتأزم العلاقات بين الطرفين الجزائري والفرنسي لتنتهي بعبور أبواب الحديد في أكتوبر - نوفمبر 1839 من قبل الحاكم العام وابن الملك الدوق دورليان وهو ما اعتبره الأمير عبد القادر نقضا صريحا لمعاهدة التافنة ومنه سوف يتجدد القتال بين الطرفان منذ نوفمبر1839.

## الهوامش الفصل الثالث

1- شارل هنري تشرشل :نفس المرجع: ص .160
2- G. Esquer et P. Boyer :op. Cité P 288.
3- M. Emrit et H. Pérès : op. Cité P 86.
4- لوثروب ستودارد: نفـس المـرجع: المجلد الأول الجزء الثاني ص .170
5- Ch. A. Julien : op. Cité PP 56 – 60.
6- Benjamin STORA : op. Cité PP 21 – 22.
7- أندري بريان: نفس المرجع ص .224
8- نفس المرجع ص .224
9- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع ص 115.
- M.Emrit :op. Cité P 137.

10- سورة النحل الآية .91
11- نيقولو مكيا فيلي: الأمير: ترجمة خيري حماد. دار الآفاق الجديدة بيروت. الطبعة الحادية عشرة 1981 ص .147
12-شارل هنري تشرشل: نفس المرجع ص .159
13- نفس المرجع ص .161
14- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع ص 334 – 335.
- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع ص 160 – .163
15- Ch. H. Churchill : op. Cité P 24.
16- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع ص .162
17- نفس المرجع ص .162
18- M. Emrit et H. Pérès : op. Cité P 86.
19- Ch.H.Chuchill : op. Cité PP 23 – 25.
20- Ch.A. Julien: op. Cité P 137: Des qu'il en eut connaissance le juriste SOLVET dénonça les faux du texte français.
21- Ch.H.Churchill : op cit P 25.
- Ch. A. Julien: op cit P 137.
22- M.Emrit et H. Pérès : op. Cité P 85.
- Ch.H. Churchill : op. Cité P 25.
23- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية... ص .154
24- M. Emrit et H. Pérès : op. Cité P 85.
25- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية... ص .155
26- أديب حرب: نفس المرجع:الجزء الثاني ص .365
27- محمد بن عبد القادر: نفس الرجع ص 331 – 336.
- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع: ص 161 – .163
28- أديب حرب: نفس المرجع: الجزء الثاني ص 154.
- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية ص .180
29- محمد الشريف ساحلي: الأمير عبد القادر، أباطيل فرنسية وحقائق جزائرية. دار القصبة للنشر 2002 ص .149
30- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية ص 183- .184
31- العلاقات الدبلوماسية الجزائرية ص .183
32- نفس المرجع: ص .184
33- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع: ص 165.

- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع: ص 344 -345.
- أديب حرب: نفس المرجع: الجزء الثاني ص 155.

- Ch.A. Julien : op. Cité PP 148 - 149.

34- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع: ص 165.
- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية... ص 191.
- أديب حرب: نفس المرجع: الجزء الثاني ص 159.
35- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع: ص 166.
36- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية... ص 192.
37- نفس المرجع : ص 192 .
38- نفس المرجع : ص 193 .
39- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع: ص 347 – 348.
- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع: ص 170.
- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية... ص 197 – 198.
- أديب حرب: نفس المرجع: الجزء الثاني ص 159 – 160.

40- M. Emrit : op. Cité PP 168 – 172.

- محمد بن عبد القادر : نفس المرجع ص 347 – 348.
41- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع ص 348.
42- أديب حرب: نفس المرجع الجزء الثاني ص 160.
- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع ص 168.

43- Ch.R.Ageron : Gènes de L’Algérie algérienne, Editions Bouchene Paris 2005 PP 33 - 34.

44- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع ص 172.

45- Ch.A. Julien : op. Cité P 150.
46- Ch.R.Ageron : Genèse… P 34.

- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع ص 179.
47- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع ص 166.
48- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية... ص 160.
49- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع ص 167.
- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع ص 331 – 334.
50- عاصم جابر: الوظيفة القنصلية والدبلوماسية، ص 64.
51- محمد بن عبد القادر: نفس المرجع ص 331 – 332.
52- نفس المرجع: ص 332 – 333.
53- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية ص 47 و 163.
54- عاصم جابر: نفس المرجع ص 295، و359 – 360.
55- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية ص 158 – 159.
56- نفس المرجع ص 205.
57- شارل هنري تشرشل: نفس المرجع ص 180.
58- نفس المرجع: ص 181.
59- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية... ص 210.
60- نفس المرجع ص 210.

61-Ch.R. AGERON : Genèse... P 35.
62- G. Esquer et P. Boyer : op. Cité P 288

# الخاتمة

نتيجة لكون الجزائر أصبحت خط الدفاع الأمامي للدولة العثمانية في غرب البحر المتوسط ، ونتيجة لكونها أصبحت حربة في وجه القوى الأروبية الكبرى في الفترة الممتدة من القرن 16-18، فقد استطاعت أن تحول دون تحقيق هذه القوى لمشاريعها في منطقة البحر المتوسط في إطار الصراع العثماني- الأروبي.

إلاّ أن تغير موازين القوى التي شهدها العالم خاصة بعد الثورة الصناعية التي عرفتها أروبا ابتداء من النصف الثاني للقرن 18 والتي بوّأتها مركز القيادة والريادة وتزامن ذلك مع ضعف الدولة العثمانية التي أطلق عليها منذ 1853 اسم " الرجل المريض " قد انعكس على الجزائر سلبا، حيث انتقل الصراع بين القوى الأروبية الكبرى وخاصة بريطانيا وفرنسا إلى العديد من المناطق الحيوية وعلى رأسها البحر المتوسط بهدف وضع الترتيبات الجديدة لنظام دولي يقوم أساسا على استعمار القوي للضعيف. وقد كان ذلك أحد أبرز سمات القرن 19، الذي يصنف بأنه قرن الاستعمار بامتياز.

ونتيجة لفقدان فرنسا لمستعمراتها في أمريكا وآسيا أمام منافس قوي وحيوي ( بريطانيا ) فقد سارعت إلى بلورة سياسة إفريقية تقوم أساسا على احتلال الجزائر كمرحلة أولى لتتوسع بعد ذلك في كل الاتجاهات: شرقا- غربا- جنوبا. وهذا في إطار اقتسام العالم إلى مناطق نفوذ.

أمام هذه التطورات الدولية فقد واجهت الجزائر مصيرها لوحدها في ظل عجز الدولة العثمانية ( الرجل المريض) وتواطؤ العديد من القوى الأروبية وتقاعس دول الجوار التي فيما يبدو لم تفهم استراتيجية القوى الكبرى، ومعارضة بريطانيا المحتشم ربما نظرا لاتفاق ضمني بينها وبين فرنسا على احترام كلٍ لمناطق نفوذ الآخر.

ونتيجة للفوضى والاضطراب الذي عرفته الجزائر بعد سقوط الحكومة المركزية، حكومة الداي حسين وتعطل مصالح الناس، فقد ظهر عبد القادر ليقود الجهاد ضد فرنسا ساعيا لإنهاء الاحتلال الفرنسي وإنشاء دولة قومية على أسس حديثة في ظل تحقيق وحدة داخلية باعتبارها ضمانة أكيدة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وقد كان لابد من تحديد الأهداف والغايات في مواجهة عدو قوي. لذا فقد وضع الأمير استراتيجية مفادها: ضرب حصار شامل على الحاميات الفرنسية المتمركزة في المدن الساحلية مع إيجاد فراغ بين هذه المدن المحتلة والمناطق الداخلية باعتبارها العمق الإستراتيجي للأمير.وهذا في مواجهة استراتيجية مناقضة رسمتها فرنسا تقوم على عدم الدخول في مواجهة مسلحة مع عدّة أطراف في آن واحد. لذا فقد اختارت في الفترة الممتدة بين 1830-1837 سياسة المرحلية لتحقيق أهدفها وغاياتها وذلك من خلال اتباع سياسة الاحتلال المحدود النطاق الذي سارت عليه فعليا منذ 1830 ورسميا منذ صدور المرسوم الملكي في 22 جويلية 1834 حيث فضلت خلال هذه الفترة اتباع نهج التفاوض مع الأمير وهو ما تمخض عنه توقيع معاهدة دي ميشال 1834 التي تعتبر انتصارا للدبلوماسية الجزائرية حيث استطاع الأمير أن يفتك بالمفاوضات ما كان سوف يدفع ثمنه باهضا عن طريق الحرب. علما أنه لولا وضوح الرؤية ما كان الأمير يستطيع أن يحقق هذا الانتصار الدبلوماسي الذي سرعان ما تنبهت له فرنسا بعد مراجعة بنود المعاهدة. إذ سعت لتعديل المعاهدة بهدف تصحيح خطأ ارتكبته القيادة السياسية والعسكرية.

إلا أن معاهدة دي ميشال لم تعمّر أزيد من 16 شهرا ليتجدد القتال بين الأمير وفرنسا. استطاع الأمير خلال هذه الحرب غير المتكافئة أن يبرهن على قدرات عسكرية وبعد نظر كبيرين.

وبعد انتصار فرنسا على الأمير في معركة السكاك جيلية 1836 فقد فتح ذلك شهيتها لاحتلال قسنطينة التي منيت فيها بهزيمة نكراء في نوفمبر 1836 أمام المقاومة الشديدة لأحمد باي في الشرق .

كان من الأهمية بمكان لو تظافرت جهود الرجلين عبد القادر وأحمد في وجه فرنسا أن يكون النصر أكيدا وسريعا، لولا اختلافهما انطلاقا من قناعات ومنطلقات متناقضة ففي حين كان أحمد باي متمسكا بالسلطة الشرعية والمتمثلة في الدولة العثمانية فإن عبد القادر كان يرى أن عهدا قد انقضى بعد احتلال الجزائر ليبدأ عهد جديد قوامه الدولة القومية.

على أن فرنسا التي استوعبت الدرس ستغير تكتيكها وذلك بالدخول في مفاوضات مع الأمير منذ ربيع 1837 نتج عنها توقيع معاهدة التافنة - موضوع دراستنا- بهدف تحييد عبد القادر مؤقتا والحيلولة دون اتحاده مع أحمد باي ، ريثما تقضي على أحمد لتتفرغ للأمير.وقد كان هذا الأخير على علم بهذه الأهداف إلاّ أن الاعتبارات الظرفية جعلته يقبل بالمفاوضات.

وفي سبيل ذلك دخل الأمير في مفاوضات مع فرنسا أفرزت معاهدة التافنة 1837 التي سعى فيها كل طرف إلى تضمين رؤاه وأهدافه وغاياته. لذا فقد استوقفتنا هذه المعاهدة كثيرا حيث قمنا بدراستها وتحليلها ساعين لفهم محتواها ومضامينها وأغراض كل منها. متعرضين لكلماتها ومدلولاتها في اللغتين العربية والفرنسية. حيث بيّنا أبعاد السياسة الفرنسية بالجزائر القائمة على اتخاذها مرتكزا للتوسع الاستعماري في شمال القارة الإفريقية وفي إفريقيا السوداء. إضافة لاتخاذها مستوطنة لتصدير فائضها السكاني وضمان تدفق الموارد الطبيعية على مصانعها، والتموقع في البحر المتوسط بعد أن ظفرت بريطانيا بمضيق جبل طارق. كل ذلك بهدف تحقيق تفوقها القاري والعالمي في إطار استراتيجيتها الإمبراطورية.

كما أوضحنا من تحليل معاهدة التافنة أن الأمير كان مستوعبا لمخططات فرنسا مدركا لأهدافها من خلال تصريحه لذلك السجين الفرنسي عندما قال له: "إنني مازلت آمل أن أعيد إلى تاقدمت ماضيها المجيد. وإنني سوف أجمع القبائل فيها حيث سنكون في مأمن من هجومات الفرنسيين، وعندما تكون كل قواتي قد اجتمعت فإنني سوف أنزل من هذه الصخرة الشّماء. كما ينزل النسر من عشه، لكي أطهّر مدن الجزائر وعنابة ووهران من المسيحيين. ولو أنكم راضون حقيقة بهذه المدن لتركتكم تعاونون فيها، لأن البحر ليس من شأني وليس لي سفن. ولكنكم تريدون أيضا الاستيلاء على سهولنا ومدننا الداخلية وجبالنا. بل إنكم طمعتم حتى في خيلنا وإبلنا ونسائنا".

مما جعله يستنهض سلطان المغرب الأقصى والذي إن كان لم يستطع أن يكسبه لقضيته بصفة مباشرة وعلنية، إلاّ أنه استطاع أن يتسبب في عدم تحقيق تقارب بينه وبين فرنسا.

كما أنه تحرك فغي الوقت نفسه لتحقيق تقارب مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بهدف تلقي الدعم الخارجي الذي كان بأمس الحاجة إليه بعد تعذر تقديم الدعم العثماني نظرا للظروف الصعبة التي شهدتها خلال هذه الفترة على المستوى الداخلي ( تهديدات محمد علي باشا) والخارجي ( تفاعل المسألة الشرقية في البلقان. )

وقد حرصنا من خلال تحليل معاهدة التافنة 1837 في الشكل والمضمون ( النقد الخارجي والداخلي للوثيقة) أن نتوصل إلى ما يلي:

- أن فرنسا وإن اتخذت قضية المروحة حجة لغزو الجزائر، فإنها كانت قد أعدت نفسها قبل ذلك بوقت طويل لاحتلال الجزائر في إطار سياسة التنافس الاستعماري التي برزت بقوة

بعد الانقلاب الصناعي وإحداث التوازن مع بريطانيا أو على الأقل تضييق الفجوة بينهما في إطار بناء الإمبراطوريات.

➢ أن الأمير كان على علم بمخططات فرنسا مدركا لأهدافها بالجزائر وبالمنطقة وهذا ما جعله يستنهض الشعب ودول الجوار خاصة المغرب الأقصى للحيلولة دون تجسيد سياسة الاستيطان التي رآى ملامحها ترتسم منذ عهد كلوزيل.

➢ أن الأمير كان باستطاعته أن يضع حدا للاحتلال الفرنسي خلال السنوات الأولى قبل أن يتوغل نحو المناطق الداخلية لو أنه وجد الدعم الخارجي خاصة من بريطانيا ماديا والدولة العثمانية معنويا أو على الأقل من قبل دول الجوار قبل ابتلاعها هي الأخرى فيما بعد من قبل فرنسا.

➢ أنه كان من المتعذر أن يتحد الأمير والباي نظرا للظروف السائدة خلال تلك الفترة، من جهة وتناقض اتجاهاتهما وتعاكسها من جهة أخرى: الاتجاه العثماني والاتجاه القومي وسعي فرنسا لعدم التقاء الرجلين لما في ذلك من خطورة على تواجدها ومستقبلها بالجزائر.

كما أننا توصلنا من خلال تحليل معاهدة التافنة إلى ما يلي:

➢ أن جنوح فرنسا للتفاوض مع عبد القادر كان خطة مدروسة بهدف منع اتحاد الأمير والباي من جهة، إضافة إلى أن الأداء العسكري والسياسي للأمير أجبرها على طلب السلم يؤازره في ذلك الشعب الذي التف حوله لما وجد فيه ذلك القائد والزعيم الذي سيطرد المحتل ويؤسس الدولة القومية.

➢ أن فرنسا التي اصطدمت بزعيمين في آن واحد فضلت الاستفراد بالباي الأقل خطرا ريثما تتفرغ للأمير باعتباره العقبة الرئيسية لاستكمال خطتها الاستعمارية في شمال إفريقية.

➢ أن احتلال الجزائر كان جزء من خطة رسمتها فرنسا بعد الانقلاب الصناعي في أطار استراتيجية الاحتلال التي تزامنت مع التطور الرأسمالي ومتطلباته المادية والحيوية في العديد من مناطق العالم.

وعموما فإن معاهدة التافنة التي نشرها مارسيل إيمريت في المجلة الإفريقية وهي موضوع دراستنا يكتنفها الكثير من الغموض بشأن مصدرها وشكلها ومضمونها وهو ما جعلنا بعد مقارنتها بمصادر أخرى خاصة محمد بن عبد القادر وتشرشل والكولونيل اسكوت وبلمار وبول أزان...إضافة إلى موازنتها بعقيدة الأمير وتوجهاته ورسائله إلى ملك فرنسا

وجنرالاتها... نتوصل إلى أن هذه المعاهدة لا يمكن أن يوقع عليها الأمير وأن الادعاء بأن نص المعاهدة الأصلي قد ضاع هو ادّعاء غير مقبول من الناحية العقلية والمادية،إذ أن فرنسا التي استطاعت أن تحافظ على وثائق أقل قيمة يعود تاريخها إلى عدة قرون كيف لا تستطيع أن تحافظ على الوثيقة الأصلية لمعاهدة التافنة؟ خاصة وأن هذه المعاهدة كما رأينا قد علقت على أسوار مدينة الجزائر. ضف إلى ذلك أن فرنسا الدولة التي تعرف قيمة الوثائق مهما كان نوعها لايمكن القبول لحظة واحدة أنها أضاعت هذه الثيقة ، خاصة إذا عرفنا أن الدول المتقدمة درجت على وضع وثائقها في أماكن رسمية معينة هي دور الوثائق والمحفوضات القومية. وقد صنفت هذه الوثائق ورتبت وجعل لها فهارس متعددة مما يسهل الرجوع إلى الوثيقة المطلوبة بالسرعة الممكنة. كما اتبعت طرق علمية للحفاظ على تلك الوثائق من عوادي الزمن كالرطوبة والعفونة والحرارة والحريق والحشرات والعث وغيرها، وأصبحت مواضيع حفظ الوثائق ودراستها والعناية بها وتصنيفها وفهرستها من المواضيع الهامة جدا في جامعات الغرب.

وعليه فإن فرنسا لجأت إلى هذه الطريقة(الادعاء بضياع الوثيقة) بهدف طمس الحقائق والتستر على انتهاكها لمواثيقها وعهودها التي تعتبر وصمة عار في جبينها. أولم يكن عدم احترام العهود والمواثيق السبب الرئيس في اندلاع الحروب منذ العهود الغابرة؟.

وفي الأخير فإن هذه المعاهدة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تصدر عن الأمير، وأن الغرض منها كان اتخاذها ورقة لتبرير نقض المعاهدة التي كان كل طرف يملك نسخة منها.

يبقى أن هذه المعاهدة بالنسبة لفرنسا كانت مقدمة لوضع الأساس الأول لسياسة فرنسية بالجزائر وإفريقيا. وانتصارا دبلوماسيا للجزائر ممثلة في الأمير .والمستقبل كفيل بإظهار الحقيقة ولو طال أمدها.

# المراجع

# فهـــرس الــمراجع

**المراجع باللغة العربية:**

1- علي صادق أبو الهيف: القانون الدولي العام. منشأة المعارف. الإسكندرية 1975.

2- بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود الجزء الثاني، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز. دار المغرب الإسلامي الطبعة الأولى 1990 بيروت.

3- برونو إتيين: عبد القادر الجزائري. ترجمة ميشيل خوري – دار الفارابي Anep الطبعة الثانية. الجزائر2001.

4- الكولونيل اسكوت: مذكرات الكولونيل اسكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841. ترجمة وتعليق إسماعيل العربي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981.

5- مصطفى الأشر ف: الجزائر الأمة والمجتمع. ترجمة حنفي بن عيسى. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1983.

6- يوهان كارل بيرنت: الأمير عبد القادر: ترجمة وتقديم أبو العيد دودو. دارهومة، الجزائر 1997.

7- عمار بوحوش: دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية. المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1985.

8- أندري برينيان، أندري نوشي، إيف لاكوست: الجزائر بين الماضي والحاضر. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1984.

9- سيمون بفايفر: مذكرات سيمون بفايفر ترجمة أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع SNED الجزائر 1974.

10- محمد عبد الستار البدري: المواجهة المصرية الأروبية في عهد محمد علي. دار الشروق. الطبعة الأولى، القاهرة 2001.

11- عدنان البكري: العلاقات الدبلوماسية و القنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.الطبعة الأولى، بيروت 1986.

12- قدور بن رويلة: وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب. تحقيق محمد بن عبد الكريم. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر 1968.

13-محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشيّة في بلاد الجزائر المحمية. تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم 1981 الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.
14- بوعزيز يحي: الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، دمشق 1964.
15-يحي بوعزيز، ميكيل دو إيبالزا: الجديد في علاقات الأمير عبد القادر مع إسبانيا وحكامها العسكريون بمليلية. الطبعة 1. دار البعث. قسنطينة - الجزائر. 1982
16-شارل هنري تشرشل: حياة الأمير عبد القادر ترجمه و قدم له و علق عليه أبو القاسم سعد الله. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.الجزائر 1982.
17-فندلين تشلوصر: قسنطينة أيام أحمد باي 1832 – 1837، ترجمة وتقديم: أبو العيد دودو. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1980
18- عصام جابر: الوظيفة القنصلية والدبلوماسية. منشورات عويدات 1986.
19-يحي جلال: المغرب الكبير الجزء 3. دار النهضة 1981.
20-أديب حرب: التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر 1808 – 1847 الجزء الأول و الثاني. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982.
21- إحسان حقي: الجزائر العربية. منشورات المكتبة التجارية بيروت 1961.
22-محمد ماهر حمادة:الوثائق السياسية و الإدارية العائدة للعصر الأموي. دارالنفائس الطبعة الرابعة بيروت1985.
23-حمدان بن عثمان خوجة الجزائري: المرآة: لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر، عربه وقدم له وعلق عليه وفهرسه: محمد بن عبد الكريم. منشورات دار مكتبة الحياة بيروت 1972.
24-عبد الرحمان ابن خلدون:العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. بيت الأفكار الدولية. الأردن – السعودية.
25-أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830 – 1855. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1989: "الوجه الآخر لمقابلة التافنة"
26-أ. ف. دينيزن، ترجمة و تقديم أبو العيد دودو، دارهومة، 1999.
27-محمد العربي الزبيري: الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

28- محمد العربي الزبيري: مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. الجزائر 1981.

29- محمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه و تقنتاته. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرالطبعة الرابعة 1983.

30- محمد الشريف ساحلي: الأمير عبد القادر. أباطيل فرنسية وحقائق جزائرية. دار القصبة للنشر. 2002.

31- لوثروب ستودارد: حاضر العالم الإسلامي. نقله إلى العربية عجاج نويهض بقلم شكيب أرسلان.المجلد الأول، الجزء الثاني. دار الفكر. الطبعة الثالثة. 1971.

32- عبد العزيز سرحان: قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، القاهرة 1986.

33- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر 1982.

34- أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، القسم الأول. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1992.

35- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الثاني 1900 – 1930. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع1983.

36- أبو القاسم سعد الله: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الفترة الحديثة والمعاصرة: الجزء الثاني. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر.1988

37- ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر.الجزء الثاني المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1988.

38- سموحي فوق العادة: القانون الدولي العام. منشورات عويدات- بيروت، باريس – الطبعة الثالثة 1983.

39- عزيز شكري: المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم. دار الفكر، دمشق. الطبعة الثانية 1973.

40- محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي.دار هومة،الطبعة الرابعة.الجزائر 2002.

41- إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية، منشورات ذات السلاسل.الطبعة الرابعة، الكويت 1985.

42- زكريا صيام: ديوان الأمير عبد القادر. ديوان المطبوعات الجامعية. المؤسسة الجزائرية للطباعة . الجزائر 1988.

43- محمد بن عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر شرح وتعليق د: ممدوح حقي دار اليقضة العربية بيروت 1964.

44- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المغاربة في مصر في العصر العثماني 1517 – 1798. منشورات المجلة التاريخية المغربية وديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. تونس 1982.

45- محمد عبد الشفيع: قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد. دار الوحدة الطبعة الأولى، بيروت 1984.

46- إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982.

47- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر.

48- صلاح فركوس: الحاج أحمد باي قسنطينة (1826 - 1850). ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.1993.

49- محفوظ قداش: الأمير عبد القادر: فن وثقافة وزارة الإعلام، الجزائر 1982.

50- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 – 1830: المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر 1987.

51- جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 – 1830. المؤسسة الجزائرية للطباعة 1987

52- كار ل فون كلاوزفتز: الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم ديري و الهيثم الأيوبي. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. الطبعة الثانية 1980.

53- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، الجزء الأول. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية. بيروت 1985.

54- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، الجزء الثاني. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى. بيروت 1981.

55- بول كيندي: نشوء وسقوط القوى العظمى. ترجمة مالك البد يري:الأهلية للنشر والتوزيع. عمان الأردن.الطبعة الأولى، 1994

56- أرجمند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827 – 1847) ترجمة: عبد الجليل التميمي. الطبعة الثانية. تونس 1974.

57- إميل لودفيغ: البحر المتوسط ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف مصر 1952.

58- هاينريش فون مالتسان: ثلاث سنوات في شمال غرب إفريقيا. ترجمة أبو العيد دود. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزء الثاني. الجزائر. 1979.

59- نيقولو مكيا فيلي: الأمير. ترجمة خيري حماد. دار الآفاق الجديدة بيروت. الطبعة الحادية عشرة. 1981.

60- يوسف مناصرية: مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832 - 1847 المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1990.

61- سعيد عبد الله حارب المهيري: العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية- دراسة مقارنة- مؤسسة الرسالة.الطبعة الأولى 1995.

62- ناصيف يوسف حتى: النظرية في العلاقات الدولية. دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1985.

63- جون ب. وولف: الجزائر و أوروبا ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

II- **الدوريات:**

- إسماعيل العربي: حكومة الأمير عبد القادر: إدارتها ومهامها، **الثقافة**: عدد خاص السنة 13 عدد 75، ماي- جوان 1983.

## المراجع باللغة الأجنبية

1- Ch.R.Ageron : Genèse de L'Algérie algérienne. Editions Bouchene. Paris. 2005.

2- Ch. R. Ageron: Histoire de L'Algérie Contemporaine. Editions P.U. F 1964

3- Ch. R. Ageron : Politiques coloniales au Maghreb. Paris. 1972
4- H. Alleg: La Guerre d'Algérie. Tome 1. Editions Messidor. Paris 1981.
5- Azan. Général Paul : L'Emir Abd.El. Kader 1808 – 1883, du fanatisme musulman au patriotisme Français- Paris 1925.
6- Bellemare.A: AbdelKader, Sa vie politique et militaire Paris 1954.
7- A.Boutaleb : L'Emir AbdelKader et la Formation de la nation Algérienne. Editions Dahleb 1990.
8- Ch.H.Churchill : La vie de AbdelKader. Introduction de M. Habart. éditions sned. Alger. 1971.
9- Darcy (J): France et Angleterre. Cent Année de Rivalités Coloniales.Paris. 1908.
10- A.V. Dinesen: AbdelKader et les Relations entres les français et les arabes en Afrique du nord. Editions Anep. 2001.
11- M. Emrit : L'Algérie à L'époque d'AbdelKader. Editions Bouchene. Paris. 2002
12- G.Esquer: La Prise d'Alger1830 . Paris. 1929.
13- G. Esquer: Histoire de L'Algérie 1830 – 1960. éditions P.U.F. 1960.
14- A. Girault: Législation Coloniale. L'Algérie 7éme édition.Paris 1938.
15- M.Grawitz: méthodes des sciences sociales.Paris.Edition Dalloz 2001
16- M. Habart: Histoire d'un Parjure. Edition. Anep. 2002
17- Ch. A. Julien: Histoire de L'Algérie Contemporaine. Editions.P.U.F. Tome 1. 1979.

18- A.Martel : De L'Arrière Plan des Relations Franco-maghrébines. (1830 – 1881). Editions. P.U.F. 1967.

19- Mattarer : La Prise d'Alger, Récit d'un Officier Français 1830. Editions At-tabyin - Aljahidhiya.

20- Jean Monlaü : Les Etats Barbaresques. P.U.F. 1964.

21- Herald Nicolson :3rd.Ed (Oxford University Press ,London and New York,1969)

22- P. PEAN: Main Basse sur Alger .Editions Chiheb. Alger 2005.

23- Ernest Sataw,A Guide to Diplomatic Pratice, 4th ed,edited by sir Nevil Bland(London.Longmans,Green 1957).

24- B.Stora : Histoire de L'Algérie Coloniale 1830 – 1988 éditions Casbah, Alger 2004.

25- A. Temimi: Recherches et Documents d'Histoire Maghrébine: L'Algérie, La Tunisie et la Tripolitaine (1816 - 1871). 2ème Edition remaniée . Tunis. 1980

**المجلات و الدوريات**

I- Historia: Spécial Algérie n° 486 Juin 1987.

1- Un coup de chasse Mouches…et les Français débarquent: par le Marquis de Roux.

II- Revue Africaine: R.A.

1- Proclamation en arabe adressée par Gle de Bourmont aux habitants de la ville d'Alger.1862. n° 6. Traduction M.Bresnier. O.P.U Alger 1985.

2- Si HAMDAN Ben Otman Khodja. Par G. Yver. Année 1913 n°57. O.P.U Alger. 1986.

3- Le texte Arabe du Traité de la Tafna. Par M.Emrit et H.Pèrès Année 1950. n° 94 . OPU. Alger. 2000.

4-: BUGEAUD en 1840. par G.Esquer et P.Boyer. Année 1960. n° 104 O.P.U Alger. 2000

5- Le Sud Constantinois de 1830 à 1850. par : Commandant Seroka. Année 1912. n° 56. O.P.U Alger. 1986

6- Les Mémoires d'Ahmed Bey.par M. Emrit. Année 1949, n° 93.O.P.U. Alger. 1998.

7- L'occupation Marocaine de Telemcen. par: A. Cour Année 1908, n° 52 . O.P.U. Alger. 1986.

8- Rapport au Roi sur Alger. Par: Clermont-Tonnerre. Année 1929. n° 70 O.P.U. Alger. 1986.

9- Les Préliminaires de la négociation de la Tafna. par: G. Yver. Année. 1923. n° 64 O.P.U. Alger. 1986.

10- La Légende de Léon Roches. Par: M.Emrit. Année 1947. n° 91.O.P.U. Alger. 2000.

III- C-D:

Universallis: CD 3.0. Belgique - Histoire 3 - 955 C.

## الملوك والوزارات خلال الفترة 1830 – 1839

| الملوك والوزارات | حكم | |
|---|---|---|
| **1- الملوك** | **من** | **إلى** |
| **- شارل العاشر** Charles X | 16 سبتمبر 1824 | 01 أوت 1830 |
| **- لويس فليب** Louis Philippe | 01 أوت 1830 | 24 فيفري 1848 |
| **2- الوزارات** | | |
| **أ- في عهد شارل العاشر** | | |
| - بولينياك Polignac | 08 أوت 1829 | 29 جويلية 1830 |
| **ب- في عهد لويس فليب** | | |
| - جيرار Gérard | 01 أوت 1830 | 02 نوفمبر 1830 |
| - لافيت Laffite | 02 نوفمبر 1830 | 13 مارس 1831 |
| - كازمير بيرييه Casémir Perrier | 03 مارس 1831 | 11 أكتوبر 1832 |
| - سولت Soult | 11 أوت 1831 | 17 سبتمبر 1834 |
| - جيرار Gérard | 18 جويلية 1834 | 10 نوفمبر 1834 |
| - بسانو Bessano | 10 نوفمبر 1834 | 12 نوفمبر 1834 |
| - مورتييه Mortier | 08 نوفمبر 1834 | 12 مارس 1835 |
| - دوبروغلي De Broglie | 12 مارس 1835 | 22 فيفري 1836 |
| - تيير Thiers | 22 فيفري 1836 | 6 سبتمبر 1836 |
| - مولي Molé | 16 سبتمبر 1836 | 31 مارس 1839 |
| - داسبان كوربيار Despans-Courbières | 31 مارس 1839 | 12 ماي 1839 |
| - سولت Soult | 12 ماي 1839 | 01 مارس 1840 |

Source : Ch.A Julien : Histoire de l’Algerie contemporaine Tome 1 P.U.F 2ème Edition 1979 P 501.

## القادة والحكام العامون في الجزائر خلال فترة 1830 – 1839

| القادة والحكام العامون | | حكم | |
|---|---|---|---|
| | | من | إلى |
| 1- قادة الجيش: 05 جويلية 1830 إلى 28 سبتمبر 1834 | | | |
| - بورمون | Baurmont | 05 جويلية 1830 | 02 سبمتمبر 1830 |
| - كلوزيل | Clauzel | 02 سبتمبر 1830 | 21 فيفري 1831 |
| - برتزين | Berthezène | 20 فيفري 1831 | 06 ديسمبر 1831 |
| - دوروفيغو | De Rovigo | 25 ديسمبر 1831 | 06 جوان 1833 |
| - أفيزار | Avizard | 03 مارس 1833 | 29 أفريل 1833 |
| - فوارول | Voirol | 29 أفريل 1833 | 28 سبتمبر 1834 |
| 2- الحكام العامون: 28 سبتمبر 1834 إلى 1841. | | | |
| - دورلون | D’ERLON | 28 سبتمبر 1834 | 08 أوت 1835 |
| - كلوزيل | Clauzel | 10 أوت 1835 | 13 جانفي 1837 |
| - رابتال | Rapatel | 13 جانفي 1837 | 03 أفريل 1837 |
| - دامرمون | Damrémont | 03 أفريل 1837 | 12 أكتوبر 1837 |
| - فالي | Valée | 01 ديسمبر 1837 | 29 جانفي 1841 |

Source : Ch.A Julien : op cit P 503.
Revue Africaine n° 31 année 1887 PP 427 – 429.

# قـــادة المقـــاطعـة الغربيـــة 1831-1839

| قادة المقاطعة الغربية من 1831 - 1839 | من | إلى |
|---|---|---|
| - لوفول Le Fol | أوائل 1831 | جويلية 1831 |
| - فودواس Faudoas | جويلية 1831 | 19 سبتمبر 1831 |
| - بواييه Boyer | 19 سبتمبر 1831 | 23 أفريل 1833 |
| - دي ميشال Desmichels | 23 أفريل 1833 | 07 فيفري 1835 |
| - تريزل Trézel | 07 فيفري 1835 | 15 أوت 1835 |
| - دارلانج D'arlanges | 15 أوت 1835 | 05 جوان 1836 |
| - بيجو Bugeaud | 03 جوان 1836 | 30 جويلية 1836 |
| - لاتون Létang | 30 جويلية 1836 | 03 جانفي 1837 |
| - بروصارد Brossard | 03 جانفي 1837 | سبتمبر 1837 |

**المرجع**: أديب حرب: التاريخ العسكري والإداري الجزء الأول ص...

# الملاحق

# الملحق الأول

" إتفاق بين الكونت دي بورمون القائد العام للجيش الفرنسي وسموه داي الجزائر:

- تسلم القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة للقوات الفرنسية هذا الصباح على الساعة العاشرة (بتوقيت فرنسا).

- يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي لسمو داي الجزائر بأن يترك له حريّته وكذلك كل ثرواته الشخصية.

- يستطيع الداي أن ينسحب مع عائلته وثرواته الشخصية إلى أي مكان يختار الاستقرار فيه، وما دام مقيما في الجزائر فإنه يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي وستقوم فرقة من الحرس بضمان أمنه وامن عائلته.

- يؤمن القائد العام لجميع أفراد المليشيا نفس الامتيازات ونفس الحماية.

- تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرّة ولن ينال من حريّة السكان من جميع الطبقات ولا من دياناتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم.

- إن القائد العام يتعهد بشرفه على إحترام ذلك.

إن تبادل هذا الإتفاق سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح وستدخل القوات الفرنسية بعدها مباشرة إلى القصبة ثم على التوالي إلى كل حصون المدينة وإلى البحرية.

في المعسكر أمام الجزائر في 05 جويلية1830

دي بورمون　　　　　　　　خاتم الداي حسين باشا"[85]

## الملحق الثاني

"إن القائد العام للقوات الفرنسية في مدينة وهران، وأمير المؤمنين سيدي الحاج عبد القادر بن محي الدين، قررا العمل بالشروط التالية:

المادة الأولى: إن الحرب بين الفرنسيين والعرب تتوقف منذ اليوم، وأن القائد العام للقوات الفرنسية والأمير عبد القادر لن يدخرا وسعا في الحفاظ على ذلك الإ تحاد والصداقة التي يجب أن تكون بين شعبين حكم عليهما القدر أن يعيشا تحت نفس السلطة. ولهذا الغرض سيقيم ممثلو الأمير في وهران ومستغانم وأرزيو. ولمنع الصدام بين الفرنسيين والعرب سيقيم الضباط الفرنسيون في مدينة معسكر.

المادة الثانية : إن دين وعادات العرب ستكون محل إحترام.

المادة الثالثة: كل المساجين سيطلق سراحهم حالا من الجانبين.

المادة الرابعة: حرية التجارة ستكون كاملة وشاملة.

المادة الخامسة: إن العسكريين الفرنسيين الفارين سيعيدهم العرب، ونفس الموقف سيتخذ إزاء كل العرب المجرمين الذين يفرون من قبائلهم إلى الفرنسيين تفاديا للعقاب. فهؤلاء سيقبض عليهم في الحال ويسلمون إلى ممثلي الأمير في المدن البحرية الثلاث التي يحتلها الفرنسيون.

المادة السادسة: كل أروبي سيعطى، إذا رغب في السفر داخل البلاد، جواز سفر موقعا عليه من ممثلي الأمير ومصادقا عليه من القائد العام، حتى يجدوا المساعدة والحماية في كامل الإقليم.

توقيع الأمير وختمه		توقيع دي ميشال وختمه"[112]

## الملحق الثالث

اليتنان جنيرال بيجو حاكم جيوش الفرنصيص في وطن بلاد وهران والأمير عبد القادر اتفقوا بينهم على الشروط الآتية بعد:

### شرط أول

الأمير عبد القادر يعرف حكم سلطنة فرانسا في افريقية.

### شرط ثاني

فرانسا تحفظ لنفسها في وطن بلاد وهران، مستغانم ومزغران وساير أراضيها ووهران وأرزيو وأيضا الحدود الذي نذكرها بعده شرقا المقطع من عند المرجة من اين يخرج الواد وقبلة من المرجة المذكورة اعمل خط مساوى قبلة السبخة على نيشان سيدي سعيد لحد واد المالح واهبط مع الواد المذكور لحد البحر بنوع ان هذه المذكورة اعلاه جميعها تكون في يد الفرنصيص.

وفي وطن بلاد الجزاير الجزاير والساحل والوطن متاع متيجة من جيهة الشرق لحد واد خضره إلى قدام وقبله لحد راس أول جبل حتى واد شفه وداخل في ذلك البليدة وساير نواحيها وغربا من شفة لحد عكس واد مزفران ومن هناك خط مساوى لحد البحر ومتضمن في هذا لحد القليعه وكامل نواحيها بنوع أن جميع هذه الحدود المذكورة تكون في يد الفرنصيص.

### شرط ثالث

الأمير يحكم في وطن بلاد وهران والمدية ونصيب من عمالة الجزاير الذي ما دخلت في حدودنا وغربا للحدود المذكورة في الشرط الثاني وما يقدر يحكم غير في الحدود المذكورة أعلاه.

### شرط رابع

الأمير ما يقدر يحكم على المسلمين الذين يحبون يسكنوا في الحدود الذين بيد الفرنصيص وهم مخيرين أن يمشوا يعيشوا في بلاد حكم الأمير كما أن السكان في بلاد الأمير يقدروا من غير مانع يمنعهم أن يجوا يسكنوا في بلاد حدود الفرنصيص.

### شرط خامس

العرب السكان في بلاد الفرنصيص يتبعوا دينهم بكل حرية ويقدروا يبنوا جوامع ويسلكوا بموجب شريعة دينهم على يد قاضيهم كبير الإسلام.

**شرط سادس**

الأمير يعطي لجيش الفرنصيص ثلاثين ألف ربعي وهراني قح وثلاثين ألف ربعي وهراني شعير وخمسة آلاف فرد وهذا الدفع متاع الحب والفراد يكون لوهران كل ثلث واحده فأول ثلث يكون بعد ثلاثة أشهر من التاريخ بمدة خمسة عشر يوم والثلثين الآخرين شهرين بعد شهرين اعني في كل شهرين ثلث.

**شرط سابع**

الأمير يشتري من فرنسا البارود والكبريت والسلاح الذي يستحق.

**شرط ثامن**

القرغلان الذين يحبون يقعدوا في تلمسان أو في موضع آخر يتصرفوا بكل حرية بأملاكهم ويعاملهم مثلما يعامل الحضر والذين يحبون يجوا لبلاد الفرنصيص يقدروا من غير معارض لهم أن يبيعوا أو يكروا أملاكهم.

**شرط تاسع**

فرانسا تسلم إلى الأمير رشقون وتلمسان والمشور والمدافع السابقين في المشور والأمير يلزم نفسه أن يرفد ويوصل لوهران كامل القش والعوين والبارود والسلاح متاع عسكر الفرنصيص الذي بتلمسان.

**شرط عاشر**

السبب والتجرة يكونوا مسرحين بكل حرية بين العرب والفرنصيص ويقدروا يمشوا من حدود إلى حدود في البلاد ويتسببوا ويتاجروا.

**شرط حادي عشر**

الفرنصيص يكونوا محرومين موقورين عند العرب كما العرب عند الفرنصيص

بالأملاك والبلاد الذين اشتروهم الفرنصيص والذين يشتروهم في بلاد حدود الأمير يتصرفوا بهم بكل حرية وضمان والأمير يلزم نفسه أن يخلص بزيادة كلما يفسد العرب في هذا الأملاك.

**شرط ثاني عشر**

المذنبين اعني القتلة قاطع الطرق والذين يحرقون الأملاك أو غيره يردون من الجيهتين.

**شرط ثالث عشر**

الأمير يلزم نفسه أن لا يسلم شيء من مراسي البلاد لجنس من الجنوس إلا بإذن فرانسا.

**شرط رابع عشر**

السبب والتجرة في أقاليم الجزاير ووهران ما يكون غير في المرسى الذين بيد الفرنصيص.

**شرط خامس عشر**

فرانسا تقدر تصنع عند الأمير وكيلا وكذلك في البلاد الذي في حكمه لأن يكونوا واسطة بين رعية الفرنصيص لأجل النزاع متاع التجارة أو غير ذلك الذين يمكن أن يكون مع العرب والأمير يقدر يصنع كذلك في البلاد ومراسي الفرنصيص.

**كتب برشقون في 24 صفر عام 1253**

# الفهرس

## الفهرس